جزء فيه
من حديث أبي سعيد الأشج

ح دار المغني للنشر والتوزيع، ١٤٢١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الجزائري ، إسماعيل بن محمد

جزء فيه من حديث أبي سعيد الأشج .ـ الرياض .

٣١٢ ص ؛ ٢٤ سم

ردمك ٨-٢٣-٧٦٢-٩٩٦٠

١- الحديث — جوامع الفنون ٢- الحديث - أجزاء أ- العنوان

ديوي ٢٣٧,٦ ٢١/٤٢٣١

رقم الإيداع : ٢١/٤٢٣١

ردمك : ٨-٢٣-٧٦٢-٩٩٦٠

الطبعة الأولى

١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

دار المغني للنشر والتوزيع

ظهرة البديعة ـ شارع المدينة المنورة

هاتف ـ ناسوخ ٤٢٥٧٠١٩ ١ ٠٠٩٦٦

ص.ب: ١٥٤٠٤١ الرياض ١١٧٤٨

المملكة العربية السعودية

جزءٌ فيه
من حديث أبي سعيد الأشج

عبد الله بن سعيد الأشج الكندي

المتوفى سنة ٢٥٧هـ

قال عنه الحافظ أبو حاتم الرازي:

«هو إمام أهل زمانه»

حقّقه وخرّج أحاديثه

أبو مجيد

إسماعيل بن محمد سيّد علي الجزائري

دار المغني للنّشر والتّوزيع



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إنَّ الحمد لله، نحمدُه ونستعينُه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، مَنْ يهده الله فلا مُضِلَّ له، ومنْ يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبدُه ورسولُه.

أما بعد؛ فإن أحسن الكتاب كتابُ الله عز وجل، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكلَّ محدثة بدعة، وكلَّ بدعة ضلالةٌ، وكلَّ ضلالة في النار.

أما بعد :

فإنّ من نعم الله عز وجل عليَّ - ونعمه كثيرة لا أعدّها ولا أحصيها - أن وفَّقَني لطلب العلم، وجمعه وتحصيله، خاصة علم الحديث، الذي هو أعظمُ العلوم نفعًا، وأكثرُها فائدةً، وأجلُّها شأنًا، وأرفعها مكانةً، وأعلاها منزلةً؛ لأنه عِلمٌ يُمثِّل السّنّةَ النبويةَ، التي هي وحيٌ من الرحمن، وشقيقة القرآن، قد أقامها الله تعالى مع كتابه مقامَ البيان عن أمره ونهيه، وحكمه وشرعه.

وقد قيّض الله سبحانه لحفظها رجالاً، وهيأ لتمييز صحيحها من سقيمها أعلامًا نقاداً، وللذود عن حياضها جهابذةً وفرسانًا، فبذلوا جهودهم، وأفنوا أعمارهم، وتركوا بلادهم، وفارقوا عشيرتهم وقرابتهم، في سبيل نقلها وضبْطِها، وحفظها والاعتناء بها، ونشرِها وإشاعتها،

فخلّفوا لمن بعدهم ثروةً عظيمة جدًّا من المصنَّفات، والمؤلفات، التي هي مفخرة للأمة.

ثم إنه يسُّرني جدًّا، أن يُوافقَ أوّلُ إنتاجي العلمي - في الحديث - إخراجَ هذا الجزء الحديثي المبارك، لصاحبه: الإمام، الثقة، الثبت، الفقيه، شيخ وقته أبي سعيد عبدالله بن سعيد الأشج، الكندي، الكوفي، المتوفى سنة ٢٥٧هـ.

وذلك لأهميته، وعِظَم فائدته، وكِبَر منفعته، ويتجلى ذلك في الأمور التالية:

أولاً : أنّ مصنِّفه إمامٌ من أئمة السُّنّة، وأحد حفّاظ الحديث، فقد قال الحافظ، الجهبذ، أبو حاتم رحمه الله تعالى عنه: «هو إمام أهل زمانه».

ووصفه الحافظ، الناقد، أبو عبدالله الذهبي بأنه: «شيخ الإسلام، الثقة، الثبت».

ثانيًا : قِدَم هذا الجزء، فقدتوفي مصنِّفه سنة ٢٥٧هـ، ولا يخفى على المشتغلين بالحديث النبوي ما للأجزاء الحديثية من هذا النوع من الأهمية والفائدة، خاصة في الأسانيد. لذا فتوجيه الجهود إلى إخراج مثل هذه الأجزاء الحديثية القديمة أولى وأنفع بكثير.

ثالثًا : أنّ أبا سعيد الأشج رحمه الله تعالى شيخٌ لأصحاب الكُتبِ الستة: البخاري ، ومسلم، والنسائي، وأبي داود، والترمذي، وابن ماجة.

وفي هذا الجزء جملة من الأحاديث من رواية الجماعة عن الأشج.

رابعًا : علوّ إسناد المصنِّف في هذا الجزء، فيوجد فيه ثلاثيات، وقد أشرتُ إلى ذلك في موضعه.

خامسًا : أن هذا الجزء لم يَخْلُ من فوائد حديثية في الإسناد، أهمها وأعظمها ما ورد في إسناد حديث رقم (٦٥)، ولا بأس أن أذكر خلاصتها هنا:

فقد روى الترمذي وجماعة آخرون حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه : «**من صام في اليوم الذي يُشكّ فيه فقد عصى أبا القاسم ﷺ**» من طريق أبي إسحاق السبيعي، عن صلة بن زفر، عن عمار به. والإسناد عندهم كلهم معنعن.

لكن ذكر الحافظان ابن عبدالهادي، وابن حجر: أن لهذا الإسناد علّةً خفية، وهي أنه قد وقع في هذا الإسناد: «عن أبي إسحاق قال: حُدِّثتُ عن صلَة به»!

فتبيّن بهذا أن أبا إسحاق قد دلّسه في الإسناد الأول. ولم أجد هذا الإسناد بهذه الصيغة عند كلٍّ مَنْ خرَّجَ الحديث، ولم يعزه ابن عبدالهادي وابن حجر لأحد.

وتفرّد أبو سعيد الأشج به، فحفظه لنا، فخرّجه في هذا الجزء، وهذه فائدة عزيزة، يعرف قدرها المشتغلون بالأسانيد.

وبالجملة؛ فهذا الجزء له أهمية كبرى، وفائدة عظمى، لأجل ذلك عزمتُ على تحقيقه وإخراجه إلى النور، وبذلك أرجو أن أكون قد وُفِّقْتُ

لإبراز تركة أبي سعيد الأشج العلمية، فإنّ هذا الإمام على شهرته لم يُطبع له شيءٌ من آثاره فيما أعلم.

هذا؛ وقد بذلتُ جهدي في إخراج الكتاب في صورة لائقة مرضية، مع أنني لا أشكُّ في وقوع أخطاء وزلاّت فيه، فإن هذا أمرٌ لا ينفك عنه إنسان، والمطلوب في هذا وفي غيره هو الإحسان.

ولا يفوتني في الأخير أن أشكر صديقي وأخي الفاضل الشيخ أبا عمر عبدالعزيز الشايع الذي كان له الفضل بعد الله عز وجل في خدمة هذا الجزء، حيث أوقفني عليه، وشجَّعني على تحقيقه، فجزاه الله خيراً، ورزقه علمًا نافعًا، وعملاً صالحًا.

كما أقدِّم الشكر لصاحب «دار المغني» أخينا الفاضل أبي عبدالله عبدالمحسن بن محمد آل عبدالقادر الذي تفضّل بقبول طباعة هذا الكتاب، فله مني جزيل الشكر، وأسأل الله تعالى أن يُوفِّقه لمزيد طباعة كتب السلف وتراثهم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه

أبو نجيد

إسماعيل بن محمد سيد علي

نزيل مدينة العلم «الرياض»

بتاريخ: ١٤ رجب ١٤٢١هـ

ترجمة الإمام
أبي سعيد الكندي الأشج الكوفي

اسمه ونسبه :

هو أبو سعيد عبدالله بن سعيد بن حصين الكندي، الأشج.

هكذا نسبه كلٌّ من ترجم له، لم يزد على هذا، لكن ذكر ابن حبان في كتابه «الثقات» (٨ / ٣٦٥) نسبه بأطول مما هنا وسياقه عنده هكذا:

عبدالله بن سعيد بن الحصين بن عدي بن قيس بن بكر بن وهب بن امرئ القيس بن الحارث بن معاوية، وهو كندة.

والكِنْدي : بكسر الكاف، وسكون النون، وفي آخرها الدال المهملة: نسبة إلى كندة؛ وهي قبيلة مشهورة من اليمن، تفرّقت في البلاد.

مولده ونشأته :

لم أقف على أحد ممن ترجم له نصَّ على سَنَةِ ولادته، لكن يمكن أن نستنتج ذلك من كلام الذهبي رحمه الله تعالى، فقد قال في ترجمته: «وقد نَيَّفَ على التسعين».

وقد توفي أبو سعيد الأشج سنة ٢٥٧هـ؛ فتكون سنة ولادته - تقريبًا لا تحديداً - ما بين سنة ١٥٩هـ وسنة ١٦٦هـ، والله تعالى أعلم.

ولم أجد في المصادر التي ترجمت لأبي سعيد الأشج الكلام على بداية نشأته، وطلبِه للعلم، وسماعِه للحديث. إلا ما ذكره الحافظ الذهبي في «السير» (١٢/١٨٣) أنّ أوّل طلبه للعلم كان بعد الثمانين ومائة.

لكن منزلته العلمية العالية، وإمامته في الدّين والسّنّة، ومرتبته في الحفظ والحديث التي وصل إليها، برهان على أنه نشأ في بيئة علم وسنّة واتباع، ودليلٌ على جَلَده واجتهاده في طلب العلم، وقد قيل: «من كانت بدايتُه مُحْرِقةً كانت نهايتُه مُشْرِقَةً».

شيوخـــــه :

حدّثَ عن خلق كثير، منهم:

- هشيم بن بشير.
- وكيع بن الجراح.
- أبو أسامة حماد بن أسامة.
- أبو بكر بن عياش.
- أبو خالد الأحمر - سليمان بن حيّان -.
- عبدالله بن إدريس.
- عقبة بن خالد السكوني.
- عبدالسلام بن حرب.
- أبو معاوية الضرير - محمد بن خازم -.

- إسماعيل بن عليّة.
- حفص بن غياث.
- يونس بن بكير.
- معاذ بن هشام.

اعتقـــاده :

لم أقف على شيء من مصادر ترجمته يدل على مذهبه في الاعتقاد، إلا أن الذي أجزم به – والعلم عند الله تعالى – أنه كان على اعتقاد السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان من أهل السّنّة والحديث، وأستَدِلُّ لذلك بأمرين:

أولهما : أنّ أبا سعيد الأشج من الحفاظ المشهورين، وقد عاصر أئمةَ السّنّة، مثل: أحمد، وإسماعيل بن عليّة، وأبي حاتم ونحوهم، فلو كان خارجًا عن اعتقاد أهل السّنّة والجماعة، أو متلبِّسًا ببدعة؛ لبيّنوا أمره، وكشفوا حالَه.

والثـاني : – وهو الأقوى في نظري – أنه قد أُطلِقَ عليه لَقَبُ «الإمام»، فقال أبو حاتم: «هو إمامُ أهلِ زمانه».

وهذا اللقبُ لم يكن يطلق في الزمن الأول إلا على من عُـرِف بسلوك السّنّة والدفاع عنها، وقمع البدعة ومخالفة أهلها، مع تعظيم الصحابة ومن سار على نهجهم، بخلاف تساهل المتأخرين وتوسّعهم في إطلاق لقب «الإمام» حتى على مَنْ عُرِف بالبدعة، وتعطيل الصفات

الإلهية، والقول بخلق القرآن، والكلام في الصحابة رضي الله عنهم! فالله المستعان من غربة السّنّة المحضة في هذا الزمان.

ومما يقوّي ما ذكرتُه أن اللالكائي رحمه الله ذكر في «الاعتقاد» (٢/٣٠٨): أبا سعيد الأشج في الطبقة الثانية من فقهاء أهل الكوفة، الذين أُثِرَ عنهم: القول بأن القرآن كلام الله غير مخلوق.

هذا؛ وقد قال الحافظ الذهبي في ترجمة الأشج: «شيخُ الوقت».

وقال: «الإمامُ، شيخُ الإسلام».

ثناء العلماء عليه:

قال أبو حاتم الرازي: «هو إمام أهل زمانه». وقال أيضًا: «كوفي، ثقة صدوق».

وقال محمد بن أحمد بن بلال الشوطي: «ما رأيتُ أحفظ منه».

وقال النسائي: «صدوق».

وقال السمعاني: «أحد أئمة الكوفة، وكان من الثقات المتقنين».

وقال الذهبي: «الحافظ الإمام الثبت، شيخ الوقت». وقال: «محدِّث الكوفة ومفتيها في عصره، ومسند وقته». وقال: «الإمام، شيخ الإسلام».

وقال الصفدي: «محدِّث الكوفة وحافظها في عصره، ومسند وقته».

وقال ابن عبدالهادي: «شيخ الإسلام، الكوفي، الأشج، الحافظ، محدِّث الكوفة».

هذا ما وقفتُ عليه من ثناء العلماء عليه، وشهاداتهم له بالعلم والحفظ، والإمامة في الدين، وهو ما يدل على علوّ منزلته، ورفعة مكانته بينهم، تغمّده الله برحمته.

مصنفاتـــه :

ذكر الحافظ الذهبي أن أبا سعيد الأشج صاحبُ التصانيف. وقال مرّة: «صاحب التفسير والتصانيف».

قلت : ولم أقف على تسمية مصنّفاته إلا ما ذكره الذهبي وغيرُه من «التفسير»، وهذا الجزء الحديثي.

١ - التفسير :

ذكره له الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٩ / ١٧٧)، وفي «تذكرة الحفاظ» (٢ / ٥٠١)، وابن عبدالهادي في «طبقات علماء الحديث» (٢ / ١٧١)، والداوودي في «طبقات المفسرين» (١ / ٢٣٥).

وقد أثنى على تفسيره ابنُ تيمية، وذكره في جملة تفاسير السلف مثل: تفسير عبدالرزاق، وعبد بن حميد، ومثل تفسير الإمام أحمد، وإسحاق بن راهويه، وبقي بن مخلد، وسفيان بن عيينة وغيرهم، انظر: «الفتاوى» (١٣ / ٣٥٥).

وقد أكثر ابنُ أبي حاتم الروايةَ عنه في تفسيره.

٢ - جزء فيه حديث أبي سعيد الأشج :

وهو كتابنا هذا، وسيأتي الكلامُ عليه.

ما انتقد فيه الإمام أبو سعيد الأشج :

لقد سبق فيما مضى أن العلماء مُطبقون على الثناء على أبي سعيد الأشج، فوصفوه بالإمامة، والحفظ، والثقة والتثبت، والإتقان، إلا أن بعض العلماء انتقده بما لا يحطّه من رتبته، ولا ينزله من درجته، ولا ينقصه من منزلته في شيء.

فقال ابن معين: «ليس به بأس، ولكنه يروي عن قوم ضعفاء».

وقال الخليلي : «ثقة، روى عنه البخاري في صحيحه حديثين، لكن في أشياخه ثقات وضعفاء، يُحتاج في حديثه إلى معرفة وتمييز».

قلت : وهذا الذي ذكره هذان الإمامان في حق أبي سعيد الأشج لم يختصّ به الأشج وحده دون سائر الرواة، فما من راوٍ إلا وفي شيوخه ضعفاء، بل حتى الأئمة الذين نصّ أهلُ العلم على أنهم لا يروون إلا عن ثقة كأحمد، وشعبة، وجد في مشايخهم ضعفاء.

نعم؛ الغالبُ على صنيعهم، والأكثرُ من عملهم: الرواية عن الثقات.

تلاميذه :

حدّث عن أبي سعيد الأشج :

- الجماعة الستة : البخاري، مسلم، أبو داود، النسائي، الترمذي، ابن ماجة. فهو شيخ أصحاب الكتب الستة.
- أبو حاتم.

- أبو زرعة .
- يعقوب الفسوي .
- ابن خزيمة .
- أبو يعلى الموصلي .
- عبدالرحمن بن أبي حاتم .
- هناد بن السَّرِيّ - الصغير - .
- ابن أبي الدنيا .

وغيرهم .

وفاتــــه :

لقد عمّر هذا الإمام الثبت حتى نيّف على التسعين، وتوفي في شهر ربيع الأول سنة سبع وخمسين ومئتين . رحمه الله تعالى رحمة واسعة .

مصادر ترجمته :

- تهذيب الكمال (١٥ / ٢٧) رقم (٣٣٠٣) .
- سير أعلام النبلاء (١٢ / ١٨٢) رقم (٦٤) .
- الوافي بالوفيات (١٧ / ١٩٧) رقم (١٨٢) .
- الثقات لابن حبان (٨ / ٣٦٥) .
- الجرح والتعديل (٥ / ٧٣) رقم (٣٤٢) .
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٢ / ٢٧٦) رقم (٢٨) .
- تذكرة الحفاظ (٢ / ٥٠١) رقم (٥١٧) .

- العبر (١ / ٣٦٩).
- الأنساب (١ / ١٦٤).
- طبقات علماء الحديث لابن عبدالهادي (٢ / ١٧١) رقم (٤٨٦).
- تاريخ الإسلام (١٩ / ١٧٧) رقم (٢٧٩).
- شذرات الذهب (٢ / ١٣٧).
- معجم المؤلفين (٢ / ٢٤٤) رقم (٧٩٥٣).

وصف النسخة الخطية المعتمدة في التحقيق

اعتمدت في إخراج هذا الجزء المبارك وتحقيقه على صورة لنسخة خطية من محفوظات دار الكتب الظاهرية بدمشق، وهي ضمن مجموع رقم (١٨ / ١٠) من الورقة (٢١١أ) إلى الورقة (٢٢٤أ) كما في « تاريخ التراث العربي » (١ / ٢٦٠) لفؤاد سزكين.

صفة هذه النسخة :

خطها واضح في الغالب، مقروء، إلا في أماكن يسيرة ففي قراءتها شيء من الصعوبة، لكن - بحمد الله وتوفيقه - استطعت فكّها وقراءتها بواسطة الرجوع إلى المصادر.

أما اسم المخطوط فإنه مكتوب على غلافه : جزء فيه من حديث أبي سعيد الأشج.

وتقع هذه النسخة في (٢٥) ورقة، وفي كل ورقة وجهان. ومسطرتها (٢٠) سطراً، يزيد أحياناً على ذلك، وينقص تارة.

ويوجد في آخر النسخة سماعات لجماعة من الحفاظ، منهم: جمال الدين المزي رحمه الله تعالى.

ويوجد أيضاً بعض الأسانيد ألحقت بهامش النسخة، وقد أثبتها في الكتاب إلا ما كان مطموساً غير مقروء.

توثيق نسبة الكتاب لمؤلفه :

يمكن الاستدلال لذلك بأمرين :

أولاً : وجود الإسناد الصحيح المتصل إلى أبي سعيد الأشج، والمثبت على طرّة المخطوط وفي مقدمته، وإليك تراجم رجاله :

١ - الشيخ الفقيه، الصالح، أبو محمد يزداد بن عبدالرحمن بن محمد بن يزداد الكاتب، مروزي الأصل، سمع أبا سعيد الأشج، ومحمد بن المثنى العنزي.

وروى عنه الدارقطني، وابن شاهين، وأبو القاسم بن الصيدلاني وغيرهم.

قال الخطيب : « ذكر لي الخلال أن يوسف القواس ذكره في جملة شيوخه الثقات ». توفي سنة ٣٢٧هـ[١].

٢ - أبو القاسم عبيدالله بن أحمد بن علي بن الحسين بن علي، المقرئ، المعروف بابن الصيدلاني.

سمع يحيى بن صاعد، وهو آخر من حدّث عنه من الثقات. قاله الخطيب البغدادي.

وقال السمعاني : « من أهل بغداد، كان شيخًا صالحًا، ثقةً، مأمونًا ». توفي سنة ٣٩٨هـ أو ٣٩٩هـ، ودفن في مقبرة الإمام أحمد[٢].

---

(١) انظر ترجمته في : « تاريخ بغداد » (١٤ / ٣٥٥).

(٢) انظر ترجمته في : « تاريخ بغداد » (١٠ / ٣٧٨-٣٧٩)، و « الأنساب » (٣ / ٥٧٤).

٣ – الشيخ، الصالح، الصادق، أبو القاسم عبدالله بن الحسن بن محمد بن الحسن الخلال، البغدادي.

قال الخطيب : «كتبتُ عنه وكان صدوقًا».

وقال ابن خيرون: «كان ثقة».

وقال أبو سعد السمعاني: «كان صالحًا، صدوقًا، صحيحَ السماع». توفي سنة ٤٧٠هـ[١].

٤ – الإمام المحدِّث، المفيد، المسند، أبو القاسم إسماعيل بن أحمد بن عمر بن أبي الأشعث، السمرقندي، الدمشقي المولد، البغدادي الوطن، صاحب المجالس الكثيرة. حدَّث عنه السِّلفي، وابن عساكر، والسمعاني، وجماعة.

قال ابن عساكر: «كان مكثرًا، ثقةً، صاحبَ نسخ وأصول».

وقال السِّلَفي: «هو ثقة، له أُنسٌ بمعرفة الرجال».

توفي سنة ٥٣٦هـ[٢].

٥ – أبو الثناء حماد بن هبة الله بن حماد بن الفضل الحراني، التاجر، السفار. وصفه الذهبي بقوله: «الإمام، المحدِّث، الصادق».

وقال أيضًا : «رحل إلى مصر، والعراق، وخراسان، وكتب، وخرَّج،

---

(١) انظر ترجمته في : «السير» (١٨/٣٦٨)، و «تاريخ بغداد» (٩/٤٣٩)، و «البداية والنهاية» (١٢/١١٨).

(٢) انظر ترجمته في : «تاريخ دمشق» (٨/٣٥٧-٣٥٩)، و «السير» (٢٠/٢٨-٣١).

وأفاد، وله نظم وأدب، وسيرة حميدة ... وكان له عمل جيد في الحديث».

توفي سنة ٥٩٨هـ[١].

ثانيًا : تخريج أصحاب الكتب المشهورة كالصحاح، والسنن، وغيرها غالبَ أحاديث هذا الجزء عن أبي سعيد الأشج رحمه الله تعالى.

عملي في تحقيق الكتاب :

وقد جريتُ في تحقيق هذا الجزء المبارك على الخطوات التالية :

١ – قمتُ بنسخ المخطوط، ثم مقابلة المنسوخ بالمخطوط مرة أخرى؛ زيادة في الدقة والحيطة.

٢ – رقمتُ أحاديثه وآثاره ترقيمًا تسلسليًّا من أوله إلى آخره، وذلك حسب ورودها فيه.

٣ – أصلحتُ ما وقع من الخلل - وهو يسير - في النص، وكتبته على حسب القواعد الإملائية الحديثة.

٤ – خرّجتُ جميعَ نصوصه – من الأحاديث والآثار – وتكلمتُ عليها من حيث القبول والرّد، معتمداً في ذلك على القواعد الحديثية التي انتهجها وسار عليها أئمتنا أئمة الحديث الذين هم فرسان هذا الميدان، وأعمدة هذا الشأن، وقد سرتُ في ذلك على النحو التالي :

---

(١) انظر ترجمته في : «السير» (٢١ / ٣٨٥-٣٨٧)، و«العبر» (٣ / ١٢٢)، و«ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب (٣ / ٤٣٤).

أ – ذِكرُ درجة الحديث.

ب – الكلامُ على إسناد المصنف.

جـ – ذِكرُ من خرّج النّصّ عن أبي سعيد الأشج.

د – ثم تخريج النّصّ من مظانه: كالصّحاح، والسنن، والمسانيد، والمعاجم، والأجزاء، وغيرها.

هـ – إن كان هناك اختلاف في الحديث بين الوصل والإرسال، أو الوقف والرفع ذَكرتُه وذكرتُ ما رجَّحه الأئمةُ في ذلك.

و – إذا كان للحديث شواهد، ذكرتُ منها ما يقوي حديثَ الباب، ولم استقص.

ز – ثم ذيلت الكتاب بـ:

١ – فهرس لأطراف الأحاديث.

٢ – فهرس لأطراف الآثار.

صورة للورقة الأولى من المخطوط

صورة للورقة الثانية من المخطوط

قرأت جميع هذا الجزء على شيخنا الإمام العالم العلامة
فريد دهره ووحيد عصره أحد الأئمة الحفاظ ونقيب الجهابذة
النقاد المسند الرحلة الحجة المحقق جمال الدين أبي الحجاج يوسف
ابن الزكي عبد الرحمن بن يوسف المزي نفع الله به بسماعه من قبله
على أبي الفرج [illegible] بسنده في مجلس آخرها يوم الخميس السابع
والعشرين من شهر ربيع الآخر من سنة تسع وثلاثين وسبعمائة
وكتب [illegible] محمد بن أحمد [illegible] وصلى الله [illegible] والحمد لله

نموذج للسماعات على المخطوط

صورة للورقة الأخيرة من المخطوط

جزء فيه
من حديث أبي سعيد عبدالله بن سعيد الأشج

رواية أبي محمد يزداد بن عبدالرحمن بن محمد بن يزداد الكاتب عنه.

رواية أبي القاسم عبيدالله بن أحمد بن علي بن الحسين بن علي الصيدلاني عنه.

رواية أبي القاسم عبدالله بن الحسن بن محمد بن الحسن الخلال عنه.

رواية أبي القاسم إسماعيل بن أحمد بن عمر السمرقندي عنه.

رواية أبي الثناء حماد بن هبة الله بن حماد الحراني عنه.

بسم الله الرحمن الرحيم

أخبرنا(١) الشيخ أبو القاسم إسماعيل بن أحمد بن عمر السمرقندي، قراءة عليه ونحن نسمع، وذلك في سابع عشر من جمادى الآخرة من سنة خمس وثلاثين وخمسمائة، قال: قرأت على الشيخ أبي القاسم عبدالله بن الحسن بن محمد بن الحسن الخلال في آخر ذي القعدة سنة سبع وستين وأربعمائة، قلت له: أخبركم عبيدالله بن أحمد بن علي الصيدلاني، قراءة عليه في رجب سنة ست وتسعين وثلاثمائة، قال: نا أبو محمد يزداد بن عبدالرحمن بن محمد بن يزداد الكاتب، قراءة عليه، وأنا أسمع سنة ست وعشرين وثلاثمائة، قال: نا أبو سعيد عبدالله بن سعيد الأشج بالكوفة سنة ثمان وأربعين ومائتين(٢)، قال:

[١] - نا يحيى بن عبدالملك بن أبي غنية، نا أبي، عن عاصم بن أبي النجود، عن زر بن حبيش، عن عبدالله بن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن من الشعر حكمة**».

---

(١) القائل: «أخبرنا» هو: أبو الثناء حماد بن هبة الله بن حماد الحراني رحمه الله تعالى.

(٢) أي قبل أن يموت بتسع سنين، فقد توفي سنة ٢٥٧هـ كما تقدم في ترجمته.

[١] - **سنده حسن، والحديث صحيح.**

شيخ المصنف ثقة، وثقه أحمد، وابن معين، وأبو داود وغيرهم.

ووالده عبدالملك بن حميد ثقة.

وعاصم وهو ابن أبي النجود، وثقه أبو زرعة وجماعة آخرون، لكن في حفظه شيء =

= كما قال الدارقطني، وقال النسائي: عاصم ليس بحافظ. فحديثه في رتبة الحسن، وهذا الذي مشى عليه جماعة من المحققين من أهل الحديث.

وزر بن حبيش ثقة، من تابعي أهل الكوفة.

والحديث أخرجه الترمذي (٢٨٤٤) قال: ثنا أبو سعيد الأشج. بهذا الإسناد سواء.

وأخرجه من طريقه أيضًا الطحاوي في «شرح المعاني» (٤/٢٩٧)، وابن عدي في «الكامل» (٧/٢٠٩)، والذهبي في «السير» (١٤/٣١٢).

وقال: «غريب فرد، دار على الأشج، وقد حدّث به عنه أبو زرعة الرازي».

قلت: وهو تابع في ذلك للترمذي، فقد قال عقب الحديث: «غريب من هذا الوجه، إنما رفعه أبو سعيد الأشج، عن ابن أبي غنية، وروى غيره عن ابن أبي غنية هذا الحديث موقوفًا».

قلت: ولم يتفرد أبو سعيد الأشج برفعه، بل تابعه على رفعه جماعة، وهم:

١ – الحسن بن حماد عنه.

أخرجه أبو يعلى (٥١٠٤)، وابن عدي في «الكامل» (٧/٢٠٩) من طرق عن الحسن بن حماد، عن ابن أبي غنية به.

والحسن بن حماد الوراق الكوفي، ثقة.

٢ – أحمد بن عبدالله بن حكيم عنه.

أخرجه ابن عدي (٧/٢٠٩).

وأحمد هذا، وهو أبو عبدالرحمن الفرياناني، ترجمته مظلمة كما في «الميزان»، فقد قال النسائي: ليس بثقة.

وقال الدارقطني: متروك.

وقال الحافظ أبو نعيم: مشهور بالوضع.

فلا يفرح بمتابعته.

٣ – عبدالله الدورقي عنه.

أخرجه ابن عدي (٧/٢٠٩).

وعبدالله هذا لم أجد له ترجمة، والله أعلم. =

= والرواية الموقوفة المخالفة لرواية أبي سعيد الأشج ومن معه التي أشار إليها الترمذي في كلامه السابق لم أقف عليها.

اللهم إلا أن يكون أراد روايةَ يحيى بن معين بإسقاط عبدالله بن مسعود، وزر بن حبيش. فقد أخرج ابن عدي في «الكامل» (٧/ ٢٠٨-٢٠٩) من طريق أبي بكر بن أبي خيثمة، سمعت يحيى بن معين يقول: أخرج إليّ ابن أبي غنية كتاب أبيه كتاباً أصفر، فكتبت منه عن أبيه، عن عاصم، أن النبي ﷺ قال: فذكره.

وقد ذكر هذا الاختلافَ على يحيى بن عبدالملك بن أبي غنية الحافظُ الدارقطني في «العلل» (٥/ ٧٢-٧٣) فقال:

«يرويه يحيى بن عبدالملك بن أبي غنية، عن أبيه، عن عاصم، عن زر، عن عبدالله. حدّث به أبو سعيد الأشج، والحسن بن حماد الوراق كذلك.

وقال يحيى بن معين: أنا كتبته من كتاب ابن أبي غنية ليس فيه ابن مسعود» اهـ.

قلت: ولم يرجح أحد الوجهين على الآخر، والذي يظهر لي - والله أعلم - أن الرواية المرفوعة لا تضرها الرواية الأخرى، ما دام أن الذي رفع ثقة بل ثقتان، وعلى كل حال فالحديث صحيح، فقد روي من وجه آخر عن ابن مسعود.

قال الترمذي: «وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه عن عبدالله بن مسعود، عن النبي ﷺ».

فأخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ١٧٢)، وفي «كتاب الأدب» (٣٥٩)، وفي «المسند» (٣٩٢)، والطحاوي في «معاني الآثار» (٤/ ٢٩٧)، والطبراني في «الكبير» (١٠/ ١٦٧)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢/ ٩٨) من طريقين، عن قيس بن الربيع، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن عبيدة، عن عبدالله مرفوعاً به. وفيه زيادة «**وإن من البيان سحراً**».

قلت: وهذا إسناد ضعيف، لأجل قيس بن الربيع فإنه صدوق في نفسه، ضعيف من جهة حفظه. وقد أتي من قِبَل ابنه، كان يدخل عليه ما ليس من حديثه، فيحدث بها ثقةً بابنه، فلما كثرت المناكير في صحيح حديثه، ولم يتميز، استحق ترك الاحتجاج =

= بحديثه. وكل من أثنى عليه أو وثقه كشعبة، وسفيان، يحمل ذلك على أحاديثه التي حدَّث بها من سماعه قبل أن يفسد عليه ابنُه كتبه. والله تعالى أعلم.

وإبراهيم هو : النخعي.

وعَبيدة هو : السلماني.

وروي من وجه آخر عن الأعمش.

فأخرج الطحاوي (٤ /٢٩٧)، والطبراني (١٠ /١٦٧) من طريق قيس بن الربيع، عن الأعمش، عن عمارة بن عمير، عن عبدالرحمن بن يزيد، عن عبدالله بن مسعود به.

وفيه الشطر الأول فقط.

والأعمش فما فوقه كلهم ثقات، لكن مدار الإسناد على قيس بن الربيع!.

وللحديث شواهد كثيرة، قال الترمذي : « وفي الباب عن أبيّ بن كعب، وابن عباس، وعائشة، وبريدة، وكثير بن عبدالله، عن أبيه، عن جده » اهـ.

١ - حديث أبيّ بن كعب رضي الله عنه :

أخرجه البخاري (١٠ /٥٥٣ - فتح)، وفي « الأدب المفرد » (٨٥٨)، وأحمد (٥ /١٢٥)، وأبو داود (٥٠١٠)، وابن ماجة (٣٧٥٥)، وابن أبي شيبة في « المصنف » (٦ / ١٧١)، وعبدالرزاق في « المصنف » (٢٠٤٩٩)، وأبو داود الطيالسي (٥٥٦)، والطحاوي في « معاني الآثار » (٤ /٢٩٧)، والبغوي في « شرح السنة » (١٢ /٣٦٨-٣٦٩)، والبيهقي في « السنن الكبرى » (٢١٠٩٩)، والحافظ عبدالغني في « جزء أحاديث الشعر » (١٢). كلهم من طريق مروان بن الحكم، عن عبدالرحمن بن الأسود بن عبديغوث، عن أبيّ بن كعب به.

٢ - حديث ابن عباس رضي الله عنهما :

أخرجه الترمذي (٢٨٤٥)، وأبو داود (٥٠١١)، والبخاري في « الأدب المفرد » (٨٧٢)، وابن ماجة (٣٧٥٦)، وأحمد (١ /٢٦٩، ٢٧٣، ٣٠٩، ٣١٣)، وابن أبي شيبة في « المصنف » (٦ / ١٧١)، وأبو يعلى (٤ / ٢٢٠)، وابن حبان (٥٧٧٨)، والطحاوي (٤ /٢٩٩)، وأبو الشيخ الأصبهاني في « كتاب الأمثال » (٧٠٦)، =

= والطبـراني في «الكبيـر» (١١/٢٢٩) رقم (١١٧٦٠، ١١٧٦١)، والبيـهـقي في «الكبرى» (٢١١٠٠)، من طرق عن سمـاك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن من الشعر حكمة، وإن من البيان سحراً**».

وبعضهم يرويه مقتصراً على الفقرة الأولى فقط.

قال الترمذي: «حسن صحيح».

قلت: وهذا الحديث من رواية سماك عن عكرمة، وقد ذكروا في ترجمة سماك أن روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وعلى هذا فالإسناد ضعيف.

لكن ذكر يعقوب بن شيبة أن من سمع منه قديماً مثل شعبة، وسفيان، فحديثهم عنه صحيح مستقيم.

ونُقل عن الدارقطني أنه قال ذلك أيضاً.

وقد جاء في بعض طرق هذا الحديث من رواية شعبة عن سماك.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١٧٦٠) قال: ثنا محمد بن الفضل السقطي، ثنا إبراهيم بن زياد سبلان، ثنا عباد بن عباد، عن شعبة به.

وإسناده إلى شعبة صحيح، رجاله رجال مسلم، سوى شيخ الطبراني وهو ثقة. قاله الخطيب البغدادي، وقال الدارقطني: صدوق.

وأخرجه عبدالغني في «جزء أحاديث الشعر» (١٣) من طريق آخر عن شعبة.

فهل كلام يعقوب بن شيبة والدارقطني ينطبق على ما كان من رواية شعبة، وسفيان عن سماك من غير روايته عن عكرمة؟

أم أن الأمر على جميع روايته سواء كانت عن عكرمة أو عن غيره؟

الجواب عندي: أن الأمر يحتاج إلى مزيد من التأني، والبحث، والتأمل، أو إلى تنصيص إمام.

ثم وقفت على كلام ابن حجر رحمه الله قد يزيل هذا الإشكال، فقال في «الفتح» (١/٣٦٠) وهو بصدد الكلام على حديث رواه شعبة، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس: =

= «وقد أعله قوم بسماك بن حرب راويه عن عكرمة؛ لأنه كان يقبل التلقين، لكن قد رواه عنه شعبة وهو لا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم» اهـ.
قلت : ويقوي كلام الحافظ أن سماكًا كان قد تغيَّر بأخرة، فكان ربما يلقّن، وكان شعبة لا يلقنه، كما حكى ذلك عن نفسه . فقال: «حدثني سماك أكثر من كذا، كذا مرة – يعني حديث عكرمة: إذا بنى أحدكم ... الحديث – وكان الناس ربما لقنوه فقالوا: عن ابن عباس، فيقول: نعم. وأما أنا فلم أكن ألقنه».
أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٢/١٧٩).
وقال يعقوب بن شيبة : «قلت لعلي بن المديني: رواية سماك عن عكرمة؟ فقال: مضطربة، سفيان وشعبة يجعلونها عن عكرمة، وغيرهما يقول: ابن عباس؛ إسرائيل، وأبو الأحوص».
ذكره المزي في «التهذيب» (١٢/١٢٠).
وقد توبع عكرمة، تابعه:
١ – أبو يزيد المديني، عن ابن عباس به.
أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣/٣٠٦) من طريق مطر الوراق عنه، عن ابن عباس.
وإسناده ضعيف، فيه مطر الوراق وهو صدوق كثير الخطأ.
وشيخه أبو يزيد المديني وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه.
وسأل أبو داود الإمامَ أحمد عنه فقال: «تسأل عن رجل روى عنه أيوب؟».
وأيوب هو السختياني.
وروى له البخاري، والنسائي؛ فالرجل ثقة.
وقول الحافظ في التقريب: «مقبول» – يعني لين الحديث إلا إذا توبع – غير مقبول.
وقد أصاب الحافظ الذهبي فقال في «الكاشف»: ثقة.
٢ – وتابعه أيضًا طاوس :
أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/٤٤٣) من طريق زمعة بن صالح، عن سلمة بن وَهرام، عنه به. =

= وإسناده ضعيف، لأجل زمعة فإنه ضعيف الحديث.
وشيخه سلمة بن وهرام اليماني لا بأس به من غير رواية زمعة بن صالح عنه.
وفي الإسناد أيضًا: محمد بن يونس الكديمي، وهو ضعيف، وقد اتهمه بعضهم بالكذب.

٣ - حديث عائشة رضي الله عنها :

وهو من رواية هشام بن عروة، عن أبيه، عنها به.
وقد اختلف فيه على هشام، فوصله قوم عنه، عن أبيه. وأرسله آخرون.
* فالذين رووه عنه، عن أبيه موصولاً هم :
١ - يعقوب بن عبدالرحمن الزهري عنه.
أخرجه الطحاوي في «معاني الآثار» (٤ / ٢٩٦)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٢ / ٩٩)، وتمام في «فوائده» (١١٥٤ - الروض البسام) من طرق عن يعقوب بن عبدالرحمن، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة مرفوعًا.
وإسناده صحيح، يعقوب بن عبدالرحمن ثقة.
٢ - مسعر عنه.
أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧ / ٢٦٩) ثنا أحمد بن الحسن الحمصي، ثنا سليمان بن أحمد بن يحيى، ثنا محمد بن شداد، ثنا حاضر بن مطهر، ثنا مسلمة، ثنا مسعر به. وقال: «لم نكتبه من حديث مسعر، عن هشام إلا من هذا الوجه».
قلت : وإسناده ضعيف جداً، فشيخ أبي نعيم ترجمه الخطيب في تاريخه ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً.
وذكره الذهبي في «الميزان»، ونقل عن الضياء قولَه: «قيل: متهم بوضع الحديث».
وسليمان بن أحمد هو الملطي، كذبه الخطيب والدارقطني.
وقال ابن ماكولا : يتهم بالكذب، لا يوثق بما يرويه.
٣ - سفيان الثوري عنه :
أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦ / ١٧٣)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٤ / ٢٥٤) من طرق عن عمر بن محمد بن الحسن الأسدي (وقع عند الخطيب: =

= محمد بن عمر بن الحسن! وهو خطأ) ثني أبي، ثنا سفيان، عن هشام به.
وإسناده لين، من أجل محمد بن الحسن، وهو مختلف فيه، فوثقه ابن نمير، والبزار. وضعفه يعقوب بن سفيان، والساجي.
وقال أبو حاتم وابن معين : شيخ. وفي رواية عن ابن معين: ليس بشيء.
وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: يغرب. وذكره في «المجروحين» وقال: «كان فاحش الخطأ ممن يرفع المراسيل، ويقلب الأسانيد ليس ممن يحتج به».
٤ - عبدالله بن إدريس عنه.
أخرجه البزار (١٧٦٨ - زوائد ابن حجر)، والسهمي في «تاريخ جرجان» (ص / ٤٢٤) من طريق علي بن حرب الموصلي، عن عبدالله بن إدريس، عن هشام به.
قال البزار : «رواه غير واحد عن هشام عن أبيه مرسلاً، وأسنده يعقوب» اهـ.
ورواية يعقوب تقدمت في (ص / ٣١).
وقال الهيثمي في «المجمع» (٨ / ١٢٣): «رواه البزار والطبراني في الأوسط بأسانيد، وأحد أسانيد البزار رجاله رجال الصحيح غير علي بن حرب الموصلي، وهو ثقة».
قلت : ووثقه أيضًا الدارقطني، والخطيب وغيرهم. وقال أبو حاتم: صدوق.
٥ - يزيد بن أبي عبيد مولى سلمة بن الأكوع عنه.
أخرجه ابن عدي (٥ / ٣٣٣) من طريق خالد بن مخلد القطواني، عن عبدالسلام بن حفص، عنه، عن هشام به.
وقال : «وهذا إسناد عجيب، وذاك أن يزيد بن أبي عبيد مولى سلمة بن الأكوع يحدِّث بأحاديث عن سلمة بن الأكوع، وهذا الحديث رواه هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة. وهذا رواه الكبار عن الصغار، ولم يروه عن يزيد غير عبدالسلام بن حفص هذا».
وقال أيضًا : «ولم أر له شيئًا أنكر من حديث يزيد بن أبي عبيد، عن هشام بن عروة» اهـ.
ورواه القضاعي في «مسند الشهاب» (٢ / ٩٩) من طريق خالد بن مخلد، عن عبدالسلام بن حفص، عن هشام به. =

= فلم يذكر يزيد بن أبي عبيد!.

٦ - يحيى بن هاشم الغساني عنه.

أخرجه ابن عدي (٧/٢٥٢).

ويحيى هذا متهم بالوضع، وسرقة الحديث.

قال ابن عدي: «سرقه من بعض من أوصله».

٧ - أبو شيبة عنه.

أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٤/٤٩)، وابن عدي في «الكامل» (١/١٤١) من طريقين عنه به.

وأبو شيبة هذا وهو إبراهيم بن عثمان، متروك الحديث.

٨ - أبو معاوية الضرير عنه.

أخرجه ابن عدي (٢/٣٣٥) من طريق الحسن بن عبدالرحمن الاحتياطي، عنه به.

والاحتياطي هذا يسرق الحديث، منكر عن الثقات. قاله ابن عدي.

وقد تابعه: إبراهيم بن مجشر.

ذكره ابن عدي وقال: «وهو ضعيف مثله، يسرق الحديث».

وقد خالفهما محمد بن بكار، فرواه عن أبي معاوية، عن هشام، عن أبيه مرسلاً.

أخرجه ابن عدي (٢/٣٣٥) ثنا ابن ناجية، عن محمد بن بكار به.

قلت: وهو الصحيح عن أبي معاوية.

ورواه مرسلاً أيضًا عن هشام: وكيع.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/١٧٢) عن وكيع، عن هشام، عن أبيه أن النبي ﷺ فذكره.

وقد توبع هشام، تابعه الزهري عن عروة.

رواه سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عروة. وقد اختلف عليه:

فرواه خالد بن نزار، عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة أن النبي ﷺ فذكره.

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٩٠٢١) ثنا المقدام عنه به. =

= **قلت** : وإسناده ضعيف، فالمقدام وهو ابن داود المصري ليس بثقة. قاله النسائي.
وضعفه الدارقطني.
وخالد بن نزار وثقه مسلم بن قاسم، والذهبي، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «يغرب ويخطئ».
وقد تابعه : نهشل بن كثير الباهلي.
أخرجه البزار (١٧٦٦ - زوائده)، وابن حبان في «الثقات» (٩ / ٢٢١-٢٢٢) عنه، عن سفيان، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة أن النبي ﷺ فذكره.
ونهشل هذا لم أر أحداً وثقه سوى ذكر ابن حبان له في ثقاته! وقد أنكر حديثه هذا.
قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا سفيان. تفرد به خالد بن نزار، ونهشل بن كثير المصري».
وبنحو ذلك قال البزار أيضاً.
ويَرِدُ عليهما أن ابن حبان ذكر راوياً ثالثًا - وهو الهيثم بن جميل - رواه عن ابن عيينة مثله.
لكن ذكره بدون إسناد.
والهيثم بن جميل ثقة حافظ، وقد ذكره ابن عدي في «الكامل» وقال: «يغلط الكثير على الثقات كما يغلط غيره، وأرجو أنه لا يتعمد الكذب».
وقد خالف هؤلاء جميعًا ابن أبي شيبة فرواه في «المصنف» (٦ / ١٧١) عن ابن عيينة عن الزهري، عن عروة أن رسول الله ﷺ فذكره.
وهو الصحيح، وابن أبي شيبة ثقة، ثبت، حافظ يقدم على هؤلاء مجتمعين، فكيف على انفرادهم؟
أقول هذا؛ لأن الرواية التي تعارض رواية ابن أبي شيبة هي التي رواها نهشل. أما روايتي خالد والهيثم فلا اعتبار لهما، فالأولى الإسناد إلى خالد ضعيف، والثانية معلقة ذكرها ابن حبان بدون إسناد، فلا ينبغي الاعتداد بهما في مقام الترجيح، والله أعلم.
فالصحيح من رواية سفيان عن الزهري : الإرسال. =

= وقد خالف سفيان : عبدالله بن عامر الأسلمي، فرواه عن الزهري موصولاً.
أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٤ / ١٥٥) من طريقه عن الزهري، عن عروة، عن عائشة مرفوعًا.
قلت : ولا يعتدّ بهذه المخالفة، فإن عبدالله هذا ضعيف الحديث لا يحتج به إذا انفرد، فكيف إذا خالف؟[1]
وقد روي الحديث عن عائشة من وجهين آخرين :
أحدهما : ما رواه الطبراني في «الأوسط» (٢ / ١٣٠) من طريق أسيد بن زيد الجمال، نا شريك، عن المقدام بن شريح (وقع في طبعة دار الحرمين : سريح بالمهملة، وهو تصحيف) عن أبيه، عن عائشة مرفوعًا.
وقال : «لم يرو هذا الحديث عن المقدام إلا شريك، تفرد به أسيد بن زيد» اهـ.
قلت : وهو ضعيف، وقد رماه ابنُ معين بالكذب.
وشريك صدوق يخطئ كثيراً.
وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (١ / ٤٠٠) من نفس الطريق عن المقدام، عن عائشة!
الثاني : عن أبي سلمة عنها.
أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣ / ٦١) من طريق يحيى بن حماد، نا أبو عوانة، عن الأعمش، عن رجل، عن أبي سلمة به.
وقال : «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا أبو عوانة، تفرد به يحيى» اهـ.
قلت : وهو ثقة، لكن هذا الإسناد لا يصح لأجل الرجل المبهم عن أبي سلمة.
ذكر الحافظُ الناقدُ أبو الحسن الدارقطني في كتابه «العلل» (ج ٥ / ق ٣٦-٣٧) هذا الحديث من رواية هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، ثم أورد الاختلاف الذي وقع فيه على هشام بين الوصل والإرسال، فقال بعد سياق جماعة كبيرة من الرواة الذين =

(١) وخالف سفيان أيضًا : زمعة بن صالح، عن الزهري موصولاً.
أخرجه البزار (١٧٦٧ - زوائده).
وإسناده ضعيف، زمعة هذا لا يحتج به.

= رووه عن هشام موصولاً، وما وقع فيه من الاختلاف على بعضهم: «رواه مالك بن أنس، والدراوردي، وأنس بن عياض، وغيرهم عن هشام بن عروة، عن أبيه مرسلاً. ولعل هذا من هشام بن عروة، مرة يصله، ويرسله أخرى» اهـ.

٤ - حديث بريدة رضي الله عنه.

أخرجه أبو داود (٥٠١٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٤ / ٨٢) من طريق عبدالله بن ثابت، ثني صخر بن عبدالله بن بريدة، عن أبيه، عن جده، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إنّ من البيان سحراً، وإنّ من العلم جهلاً، وإنّ من الشعر حكماً، وإنّ من القول عيالاً**».

وفيه قصة صعصعة بن صوحان في تفسيره فقرات هذا الحديث.

قلت: وإسناده ضعيف، فيه علتان:

الأولى: عبدالله بن ثابت، وكنيته أبو جعفر النحوي، مجهول. نصَّ عليه الحافظ في «التقريب».

الثانية: صخر بن عبدالله، تفرد بالرواية عنه عبدالله بن ثابت، فهو مجهول أيضًا.

وقد توبع، تابعه حسام بن مصَكّ.

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢ / ٤٣٤) من طريق يحيى بن أبي بكير (في الأصل: بكر وهو خطأ) عن حسام بن مصك، عن ابن بريدة، عن أبيه به. مختصراً.

ولا يفرح بهذه المتابعة فهي واهية! حسام هذا مطروح الحديث.

ثم إنه قد خولف، ففي «العلل» لابن أبي حاتم (٢٣٧٠) قال: «سمعت أبا زرعة وانتهى إلى حديث في فوائده عن سعيد بن محمد الجرمي، عن أبي تميلة، عن أبي جعفر النحوي عبدالله بن ثابت ... فذكر الحديث بطوله. قال: سمعت أبا زرعة يقول: روى هذا الحديث أبو هلال الراسبي، عن ابن بريدة قال: كان يقال. وروى بعض الحديث حسام بن مصك عن ابن بريدة، عن أبيه، عن النبي ﷺ. وهو خطأ.

وروى قتادة عن ابن بريدة، عن ابن مسعود ولم يرفعه.

ورواه كهمس بن الحسن، عن ابن بريدة قال: كان يقال» اهـ.

وقد روي هذا الحديث على وجه آخر. =

= أخرجه القضاعي في « مسند الشهاب » (٢ / ٩٨)، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٢٤ / ٨١–٨٢) من طريق المغيرة بن عبدالرحمن الحراني، ثنا يحيى بن السكن، ثنا شعبة، عن عمارة بن أبي حفصة، عن ابن بريدة، عن صعصعة بن صوحان، عن علي قال: قال رسول الله ﷺ فذكره. دون القصة.

قلت : وإسناده ضعيف، علّته يحيى بن السكن.

قال أبو حاتم : « ليس بالقوي، بابة محمد بن مصعب القرقساني ».

والقرقساني عنده ضعيف.

وضعفه أيضًا صالح جزرة.

أما ابن حبان فذكره في الثقات!

وقد اختلف فيه على عمارة بن أبي حفصة:

فرواه المغيرة بن عبدالرحمن، عن يحيى بن السكن، عن شعبة عنه به. كما تقدم.

وخالفه يحيى بن أبي طالب فرواه عن يحيى بن السكن، عن أبي جزي، عن عمارة، عن ابن بريدة، عن صعصعة مرسلاً.

ذكره الدارقطني في « العلل » (٣ / ٢٤٤) معلقًا.

ويحيى بن أبي طالب، وثقه الدارقطني وغيره.

وقال أبو حاتم : محله الصدق.

واتهمه موسى بن هارون بالكذب فقال: « أشهد عليه أنه يكذب ».

والكذب هنا يحمل على أنه يكذب في كلامه لا في روايته.

قال الذهبي : « عَنَى في كلامه ولم يعن في الحديث، فالله أعلم، والدارقطني فمن أخبر الناس به » اهـ.

ورواه كذلك مسعود بن جويرية، عن إسماعيل بن زياد، عن أبي جزي به مرسلاً.

ذكره الدارقطني في « العلل » (٣ / ٢٤٤).

وإسماعيل بن زياد متروك الحديث، رماه بعضهم بالكذب.

ومدار هذه الأسانيد على أبي جزي، وهو نصر بن طريف، وهو مجمع على ضعفه، ورماه يحيى بن معين بالكذب. =

= وجملة القول في هذا الحديث أنه لا يصح موصولاً ولا مرسلاً، فمدار طرقه على مجاهيل، ومتروكين، وضعفاء!

٥ - حديث كثير بن عبدالله، عن أبيه، عن جده.

أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١١١٦)، والطبراني في «الكبير» (١٧/ ١٩/ ٢١)، وفي «الأوسط» (٩٠٩١) من طريق عباس بن أبي شملة، عن كثير بن عبدالله المزني به.

قلت: وهذا إسناد واه بمرة، آفته كثير بن عبدالله، وهو ابن عمرو بن عوف.

قال الشافعي وأبو داود: «ركن من أركان الكذب».

وقال الدارقطني وغيره: «متروك».

وقال ابن حبان: «له عن أبيه، عن جده، نسخة موضوعة».

والعباس بن أبي شملة ذكره البخاري في «التاريخ» (٧/ ٨)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ٢١٧) ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً.

وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» على قاعدته في توثيق المجاهيل!

أما قول الهيثمي في «المجمع» (٨/ ١٢٣): «وفيه كثير: ضعفه الجمهور، وحسَّن الترمذي حديثه، وبقية رجاله ثقات» ففيه تساهل.

وفي الباب ممن لم يذكره الترمذي: أبو بكرة. والبراء، وأنس، وأبو موسى الأشعري.

٦ - حديث أبي بكرة رضي الله عنه.

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨/ ١٧١)، وابن عدي في «الكامل» (٢/ ٤٣) من طريقين عن النضر بن طاهر، نا بكار بن عبدالعزيز بن أبي بكرة، عن أبيه، عن أبي بكرة، عن النبي ﷺ، فذكره.

قلت: وإسناده واه، آفته النضر بن طاهر.

قال الهيثمي في «المجمع»: «رواه الطبراني في الكبير والأوسط، وفيه النضر بن طاهر، وهو كذاب». =

= **٧ - حديث البراء بن عازب** رضي الله عنه .

أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (٢ / ٩٩) من طريق أبي داود، عن محمد بن عبيدالله، عن أبي إسحاق، عن البراء يرفعه قال: «**إن من الشعر حكماً، وإن من البيان سحراً**».

وإسناده ضعيف جداً، محمد بن عبيدالله هو العرزمي، مجمع على ضعفه.

٨ - حديث أنس بن مالك رضي الله عنه .

أخرجه الطبراني في «الكبير» (١ / ٢٦٠) من طريق العباس بن الفضل الأزرق، ثنا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس، نحو حديث البراء.

وإسناده ضعيف جداً، فيه العباس بن الفضل، وهو متروك، وقد كذّبه ابن معين.

وقال الهيثمي في «المجمع» (٨ / ١٢٣): «رواه الطبراني وفيه العباس بن الفضل الأزرق وهو متروك» اهـ.

٩ - حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه .

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٦ / ٢٨٣) من طريق محمد بن يزيد المستملي، ثنا خالد بن سليمان، ثني الوليد بن عيسى، عن أبي بردة عنه به. نحو حديث البراء.

وإسناده واه، آفته محمد بن يزيد، قال ابن عدي: «يسرق الحديث، ويزيد فيها، ويضع».

وذكر أن هذا الحديث مما سرقه من حديث الثقات!

وقد روي هذا الحديث أيضاً عن جماعة آخرين من الصحابة، وفي أسانيدها كلام.

والذي دعاني إلى تخريج غالب هذه الأحاديث أن السيوطي والزبيدي ذكرا هذا الحديث في الأحاديث المتواترة، فأردت أن أتحقق من ذلك، وقد عرفتَ أن أغلبها تدور على متهمين ومجاهيل!

[٢] – حدثنا أبو سعيد، نا يحيى بن اليمان العجلي، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد بن سمعان، عن أبي هريرة قال: «**كان رسول الله ﷺ ينشر أصابعه في الصلاة نشراً**».

---

[٢] – **حديث صحيح بغير هذا اللفظ**، وهو بلفظ المصنِّف خطأ.

أخطأ فيه يحيى بن اليمان العجلي، وهو وإن كان صدوقًا، إلا أنه يخطئ كثيرًا، لا يحتج به إذا انفرد، فكيف إذا خالف؟

وهو هنا قد خالف جماعةً من الثقات في لفظ الحديث كما سيأتي بيانه، وباقي رجال السند ثقات.

والحديث أخرجه الترمذي (٢٣٩)، وابن خزيمة (٤٥٨) قالا: ثنا أبو سعيد الأشج، وقرن معه الترمذي قتيبةَ. بهذا الإسناد سواء.

ومن طريقه أخرجه ابن حبان (١٧٦٩)، وأبو بكر بن المقرئ في «معجمه» (٦٣٩).

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» (٢٣١٨) من طريق محمد بن سعيد بن الأصبهاني، ثنا يحيى بن اليمان به.

قال الترمذي: «حديث أبي هريرة حسن، وقد روى غير واحد هذا الحديث عن ابن أبي ذئب، عن سعيد بن سمعان، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ كان إذا دخل في الصلاة رفع يديه مداً.

وهذا أصحّ من رواية يحيى بن اليمان، وأخطأ يحيى بن اليمان في هذا الحديث» اهـ.

وأعلّه بذلك أيضًا الحافظ أبوحاتم كما في «العلل» لابنه (١ /٩٨-٩٩) قال: «سمعت أبي وذكر حديث يحيى بن يمان، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد بن سمعان، عن أبي هريرة ... فذكره.

قال أبي: وَهِمَ يحيى، إنما أراد: قال: كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة رفع يديه مداً.

كذا رواه الثقات من أصحاب ابن أبي ذئب» اهـ. =

= وأصحاب ابن أبي ذئب الذين رووا الحديث عنه باللفظ الصحيح هم:

١ - عبيدالله بن عبدالمجيد الحنفي عنه.

أخرجه الترمذي (٢٤٠) ثنا عبدالله بن عبدالرحمن - وهو الدارمي - عن عبيدالله بن عبدالمجيد، عن ابن أبي ذئب به.

وعبيدالله هذا صدوق كما في «التقريب»، واحتج به الجماعة.

قال الترمذي عقبه: «قال عبدالله بن عبدالرحمن: وهذا أصح من حديث يحيى بن اليمان، وحديث يحيى بن اليمان خطأ» اهـ.

٢ - يحيى بن سعيد القطان عنه.

أخرجه أحمد (٢/ ٤٣٤)، وأبو داود (٧٥٣)، والنسائي (٨٨٣)، وابن خزيمة في «صحيحة» (٤٦٠) من طريق يحيى، عن ابن أبي ذئب به.

وهو عند بعضهم مطوّل.

٣ - أبو عامر العقدي عنه.

أخرجه ابن خزيمة (٤٥٩) - وفيه قصّة أبي عامر في تفسيره صفة مدّ اليدين عند الرفع - وابن حبان (١٧٧٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٣١٧) - وفيه قصّة أبي عامر -، والحاكم (١/ ٢٣٤) - وفيه القصّة أيضًا - من طرق عن أبي عامر، عن ابن أبي ذئب به.

وهو عند بعضهم مطول.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي.

وهو كما قالا.

٤ - أبو الوليد الطيالسي عنه. داود

أخرجه في «مسنده» (٢٣٧٤) ومن طريقه البيهقي (٢٣١٦)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٠/ ٤٩٠).

٥ - يزيد بن هارون عنه.

أخرجه أحمد (٢/ ٤٣٤) نا يزيد به. مطولاً.

٦ - محمد بن إسماعيل بن أبي فديك عنه. =

= أخرجه ابن خزيمة (٤٦٠)، وابن المنذر في «الأوسط» (٣ / ٧٤) من طريقه به.
ومحمد هذا صدوق مشهور، يحتج به كما قال الذهبي.
٧ - أسد بن موسى عنه.
أخرجه الطحاوي في «معاني الآثار» (١ / ١٩٥) ثنا الربيع بن سليمان، ثنا أسد بن موسى، ثنا ابن أبي ذئب به. مطولاً.
وأسد بن موسى هو الملقَّب بأسد السّنّة، وثقه النسائي وغيره.
أما تضعيف ابن حزم له فهو مردود عليه كما تراه في «الميزان» للذهبي في ترجمته.
٨ - آدم - وهو ابن أبي إياس - عنه.
أخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» (٢٢٤٤) عن علي بن داود القنطري عنه به.
وإسناده صحيح.
قلت : فهؤلاء أصحاب ابن أبي ذئب وفيهم الثقات الأثبات كيحيى بن سعيد القطان، رووا الحديث عنه باللفظ الصحيح، وخالفهم يحيى بن اليمان فرواه عنه باللفظ الذي عند المصنِّف وغيره، وهو وهم، وخطأ منه.
وفي «مسائل الإمام أحمد» رواية أبي داود (١٨٥٤) قال: «سمعت أحمد سئل عن حديث يحيى بن يمان ... فذكره.
قلت : أليس هو خطأ؟ أليس الحديثُ حديثَ أبي هريرة : كان يرفع يديه مدًّا؟ قال: لا أدري؛ هو خطأ، ولكن الناس يرونه هكذا - أي رفع يديه مدًّا -» اهـ.
قلت : فقد اتفق الحفاظ النقاد، أئمة هذا الشأن، المتخصصون في هذا الفن: أحمد، وأبو حاتم، والدارمي، والترمذي، وأبو داود على تخطئة يحيى بن يمان في روايته الحديث بلفظ «النشر».
ثم جاء العلامة المحدِّث أحمد شاكر - رحمه الله تعالى - في هذا القرن - وتبعه الشيخ شعيب الأرنؤوط متابعةً تامةً، فقال: إن يحيى بن اليمان لم يخطئ في روايته!
فانظروا وتعجبوا!!
وحجّته في ذلك أن الروايتين غير مختلفتين من حيث المعنى، فالنشر في اللغة: ضدّ الطيّ، وهو بمعنى المدّ في هذا المقام، لا فرق بينهما! =

أقول : وكذلك النشر في اللغة بمعنى التفريق، فتكون هذه الرواية في مقابل الرواية الأخرى، لهذا ذهب جمع من الفقهاء إلى تفريق الأصابع عند الرفع، وعمدتهم في ذلك حديث أبي هريرة من رواية يحيى بن يمان.

قال النووي في «المجموع» (٣ / ٣٠٧) شارحًا كلام صاحب المهذب: «ويفرق بين أصابعه لما روى أبو هريرة رضي الله عنه ؛ أنّ رسول الله ﷺ كان ينشر أصابعه في الصلاة نشراً».

قال النووي: «هذا الحديث رواه الترمذي، وضعفه، وبالغ في تضعيفه، واختلف أصحابنا في استحباب تفريق الأصابع هنا، فقطع المصنِّف والجمهور باستحبابه» اهـ.

وفي مذهب أحمد رواية عنه في تفريق الأصابع، وجاء عنه خلافه، ففي «مسائل الإمام أحمد» رواية أبي داود (٢١٢) قال أبو داود: «سمعت أحمد سُئل: تذهب إليه أي: نشرة الأصابع إذا كبَّرت؟ قال: لا».

وقد توبع يحيى بن يمان، ففي «العلل» لابن أبي حاتم (١ / ١٦١-١٦٢) قال: (سألت أبي عن حديث رواه شبابة، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد بن سمعان، عن أبي هريرة، قال: «كان رسول الله إذا افتتح الصلاة نشر أصابعه نشراً»؟

قال أبي: إنما روى على هذا اللفظ يحيى بن يمان، ووهم، وهذا باطل) اهـ.

وقد جاء من وجه آخر عن أبي هريرة:

أخرجه أحمد (٢ / ٣٧٥) ثنا حسين بن محمد، وفي (٢ / ٥٠٠) ثنا محمد بن عبدالله بن الزبير، وأبو داود الطيالسي (٢٥٦٢)، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٣١٩)، والدارمي في «السنن» (١٢٣٧) ثنا عبيدالله بن عبدالمجيد، أربعتهم عن ابن أبي ذئب، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان، عن أبي هريرة «أنّ رسول الله ﷺ كان إذا قام في الصلاة رفع يديه مداً».

وإسناده صحيح، رجاله كلهم ثقات.

وأخرجه تمام في «فوائده» (٣١٩ – ترتيبه) من طريق خالد بن عبدالرحمن، عن ابن أبي ذئب به.

[٣] ـ نا يحيى بن يمان، عن سفيان، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر؛ أن النبي ﷺ اشترى هَدْيَه من قديد.

---

[٣] – **سنده ضعيف**، والصواب في الحديث الوقف.

يحيى بن اليمان سبق أنه ضعيف، وخاصة في سفيان الثوري.

قال أحمد: «حدّث عن الثوري بعجائب! لا أدري لم يزل هكذا أو تغيّر حين لقيناه أو لم يزل الخطأ في كتبه، وروى من التفسير عن الثوري عجائب!».

وقال وكيع: «هذه الأحاديث التي يحدِّث بها يحيى بن يمان ليست من أحاديث الثوري».

وإلى جانب ضعفه فقد خولف كما سيأتي.

والحديث أخرجه الترمذي (٩٠٧) ثنا أبو سعيد الأشج – وقرن معه قتيبة ـ وابن ماجة[1] (٣١٠٢) ثنا محمد بن عبدالله بن نمير، وأحمد (٢/٣٨) أربعتهم عن يحيى بن يمان به.

وعند أحمد زيادة في أوله.

قال الترمذي عقبه: «هذا حديث غريب، لا نعرفه من حديث الثوري إلا من حديث يحيى بن اليمان، وروي عن نافع، أن ابن عمر اشترى هديه من قديد، وهذا أصحّ» اهـ.

قلت: وبمثله أعلّه أبو زرعة، ففي «العلل» لابن أبي حاتم (١/٢٧١) قال: «سألت أبا زرعة عن حديث رواه يحيى بن يمان عن سفيان ... فذكره؟ قال: إنما هو عن نافع، عن ابن عمر موقوف، والوهم من يحيى بن يمان» اهـ.

وخالف يحيى بن اليمان: يحيى بن سعيد القطان، فرواه عن عبيدالله، عن نافع به. في قصة طويلة من فعل ابن عمر رضي الله عنهما. =

---

(١) لقد جزم محمد فؤاد عبدالباقي في تحقيق الترمذي بأنه لم يروه من أصحاب الكتب الستة أحد سوى الترمذي!!

= أخرجه مسلم (٢/٩٠٣) رقم (١٢٣٠) (١٨١)، وأحمد (١١/١٧٠ ـ الفتح الرباني).
وقد توبع عبيدالله على ذلك، تابعه :
١ – الليث بن سعد، عن نافع به.
أخرجه البخاري (٣/٥٧٧ ـ فتح)، ومسلم (٢/٩٠٤) في قصّة طويلة.
٢ – أيوب السختياني عنه.
أخرجه البخاري (٣/٦٣٣ ـ فتح)، ومسلم (٢/٩٠٤) في قصّة طويلة أيضاً.
٣ – أيوب بن موسى عنه.
أخرجه أحمد (٢/١١–١٢) في قصّة طويلة، وفي آخرها قال : « هكذا رأيت رسول الله ﷺ فعل، أتى قديداً فاشترى هديه فساقه معه ».
قال صاحب « بلوغ الأماني » (١١/١٧٢) عن هذه الرواية :
« الظاهر أنه يشير بقوله (هكذا) إلى شراء رسول الله ﷺ الهدي من قديد وسوقه. ويحتمل رجوع الإشارة إلى الأفعال المتقدمة أيضاً، ويؤيد ذلك رواية الشيخين المذكورة آنفاً، وفيها قال ابن عمر بعد ذكره الأفعال المتقدمة : كذلك فعل رسول الله ﷺ » اهـ.
أقول : واحتمال رجوع الإشارة إلى الأفعال المتقدمة هو المتعيّن لسببين :
الأول : ما ذكره رحمه الله تعالى من تأييد رواية الشيخين، وأن سياق القصّة عندهما يشهد لذلك أيضاً.
الثاني : ما سبق في كلام بعض الحفاظ النقاد : الترمذي وأبي زرعة من أن رفع ذلك إلى النبي ﷺ مما وهم فيه يحيى بن اليمان، وأن الصواب إنما هو عن ابن عمر موقوفاً، والله تعالى أعلم.

[٤] ـ حدثنا منصور بن وردان – أبو محمد إمام مسجد الأنصار – ، نا علي بن عبدالأعلى، عن أبيه، عن أبي البختري، عن علي، قال: لما نزلت ﴿ **وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً** ﴾ [آل عمران: ٩٧] قال المؤمنون: يا رسول الله! أفي كل عام؟ مرتين. فسكت. ثم قالوا: يا رسول الله! أفي كل عام؟ مرتين. قال: «**لا، ولو قلت نعم، لوجبت**». فأنزل الله عز وجل: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ** ﴾ الآية [المائدة: ١٠١].

---

[٤] – **حديث صحيح**، وإسناد المصنِّف ضعيف.

والحديث أخرجه الترمذي (٨١٤، ٣٠٥٥)، وأبو يعلى (٥١٧)، والبزار في «البحر الزخار» (٩١٣)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ١٢١٧)؛ كلهم قالوا: ثنا أبو سعيد الأشج بهذا السند سواء.

وأخرجه من طريقه الدارقطني (٢ / ٢٨٠–٢٨١).

وأخرجه أحمد (١ / ١١٣)، وابن ماجة (٢٨٨٤)، والحاكم في «المستدرك» (٢ / ٢٩٣–٢٩٤)، وابن جرير الطبري في «تفسيره» (٧ / ٨٢)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٨ / ٥٥٨–٥٥٩) من طرق عن منصور بن وردان به.

قلت : وهو ثقة، وثقه أحمد، وقد روى عنه.

وقال أبو حاتم : يكتب حديثه.

وذكره ابن حبان في «الثقات».

أما قول الحافظ ابن حجر في التقريب: «مقبول» . يعني لين الحديث إلا إذا توبع، فغير مقبول، لما سبق من توثيق الإمام أحمد له، وروايته عنه، وهو لا يروي إلا عن ثقة.

وعلّة الحديث أمران:

أحدهما : عبدالأعلى بن عامر الثعلبي والد علي، ضعفه أحمد، وأبو زرعة، وغيرهما.

وقال الحافظ في «التقريب»: صدوق يهم. =

= أما ما نقله بشار عواد في حاشيته على «التهذيب» (١٦ / ٣٥٦) عن الحافظ أنه قال فيه: «صدوق»! فخطأ على الحافظ رحمه الله تعالى.

وبه أعلّه الذهبي في «تلخيصه» فقال: عبدالأعلى هوابن عامر، ضعفه أحمد.

الأمر الثاني : الانقطاع بين أبي البختري واسمه سعيد بن فيروز، وبين علي رضي الله عنه.

فإنه لم يسمع منه، بل لم يدركه كما قاله شعبة، وأبو حاتم، والبخاري.

وبهذا أعلّه الترمذي فقد قال: «غريب من هذا الوجه، سمعت محمداً - يعني البخاريَّ - يقول: أبو البختري لم يدرك عليًّا» اهـ.

وكلام الترمذي هذا ساقط من المطبوع في الموضعين المخرَّج فيهما الحديث، وقد نقلته عن المزي رحمه الله في كتابيه: «تهذيب الكمال» (٢٨ / ٥٥٩)، و «تحفة الأشراف» (٧ / ٣٧٨). وبهذا أيضًا أعلّه البزار، فقال عقب الحديث:

«وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن علي إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وقد تقدّم ذكرنا في أبي البختري أنه لم يسمَع مِنْ عليّ» اهـ.

وقال الحافظ في «التلخيص» (٢ / ٤٢١): «وسنده منقطع».

تنبيـــــه :

قد وقع صاحبا «تحرير تقريب التهذيب» في وهم عجيب لما ذكرا أن علّة الانقطاع إنما هي بين منصور بن وردان وبين علي بن عبدالأعلى، وهاك نص كلامهما:

قالا في (٣ / ٤٢٠) منه في ترجمة منصور:

«هو : ثقة في نفسه، فقد وثقه أحمد، وذكره ابن حبان في الثقات، لكن حديثه الواحد الذي أخرجه الترمذي (٨١٤) وابن ماجة (٢٨٨٤)، والنسائي في «مسند عليّ» منقطع، إذ رواه عن علي بن عبدالأعلى الثعلبي الكوفي ولم يدركه، كما صرّح به الترمذي نقلاً عن البخاري، لذلك استغربه الترمذي» اهـ!!

هكذا قالا! ولا أدري منشأ هذا الوهم!

وللحديث شواهد يصحّ بها، منها:

١ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه . =

= وذكره ابن حبان في «الثقات» (٦ / ١٧٠) وقال: «أحاديث الحسن بن عطيّة ليست نقيّة».

* وأبوه: عطية بن سعد بن جنادة العوفي الكوفي.

وهو ضعيف، وكان مدلساً.

تنبيـه :

هذا الإسناد أكثر منه ابن جرير في تفسيره جداًّ!

تنبيه آخر :

ورد في الصحيحين وغيرهما أن الآية نزلت بسبب آخر، وهو كثرة المسائل التي كان يسألها النبيَّ ﷺ أقوامٌ امتحانًا له أحيانًا، واستهزاءً أحيانًا، كقول بعضهم: من أبي؟

فعن أنس قال: قال رجل: يا رسول الله! من أبي؟ قال: «**أبوك فلان**»، ونزلت: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ ...**﴾ الآية.

وهذا لفظ مسلم.

ولا مانع أن يكون الجميعُ سببَ نزولها، كما حقّقه شيخُ المفسرين الإمام ابن جرير في «تفسيره» وهذا نصّه في ذلك:

قال رحمه الله: «وأولى الأقوال بالصواب في ذلك، قولُ من قال: نزلت هذه الآية من أجل إكثار السائلين رسول الله ﷺ المسائل، كمسئلة ابن حذافة إياه: من أبوه، ومسئلة سائله إذ قال: إن الله فرض عليكم الحج: أفي كل عام؟ وما أشبه ذلك من المسائل لتظاهر الأخبار بذلك عن الصحابة، والتابعين، وعامة أهل التأويل ... إلى أن قال:

فنزلت الآية بالنهي عن المسائل كلها، فأخبر كلُّ مخبِرٍ منهم ببعض ما نزلت الآية من أجله، أو أجل غيره.

وهذا القول أولى الأقوال في ذلك عندي بالصّحّة، لأنّ مخارج الأخبار بجميع المعاني التي ذكرت صحاح؛ فتوجيهها إلى الصواب من وجوهها أولى» اهـ.

[٥] ـ نا عبدالله بن خراش الشيباني، عن العوام بن حوشب، عن مجاهد، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ : «**الناس شركاء في ثلاث: الماء، والنار، والكلأ، وثمنه حرام**».

---

[٥] ـ **حديث صحيح**، بغير هذا اللفظ والتمام.

وإسناد المصنِّف ضعيف جداً، علّته عبدالله بن خراش، فهو متروك الحديث.

والحديث أخرجه ابن ماجة (٢٤٧٢) قال: ثنا أبو سعيد الأشج بهذا السند سواء.

وقال: قال أبو سعيد: يعني الماء الجاري.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١١ / ٦٦) رقم (١١١٠٥)، وابن عدي في «الكامل» (٤ / ٢٠٩)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٤ / ٤٥٥)؛ كلهم من طريق عبدالله بن خراش به.

وهو عندهم بلفظ «**المسلمون**» بدل: «**الناس**».

وقد صحّ الحديث من طريق آخر عن النبي ﷺ :

فأخرج أبو داود (٣٤٧٧)، وأحمد (٥ / ٣٦٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٥ / ٣٩١)، والبيهقي في «الكبرى» (١١٨٣٢، ١١٨٣٤)، وابن عدي في «الكامل» (٢ / ٤٥١-٤٥٢)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٥ / ٣٣٧-٣٣٨)، والذهبي في «السير» (١٤ / ٨٦) من طريق حريز بن عثمان، عن أبي خداش (وقع في المسند: أبي خراش، وهو تصحيف) عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ : «**المسلمون شركاء في ثلاث: في الماء، والكلأ، والنار**».

قلت: وإسناده صحيح.

حريز بن عثمان ثقة ثبت.

وشيخه أبو خداش اسمه: حبان بن زيد الشرعبيّ، ذكره ابن حبان في «الثقات»، ولم يرو عنه سوى حريز.

قال عبدالحق الإشبيلي في «الأحكام الوسطى» (٣ / ٢٩٨): «حبان بن زيد لا أعلم روى عنه إلا حريز بن عثمان، وقد قيل فيه: مجهول» اهـ. =

= وذكره البخاري في «التاريخ»، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلا.
لكن قال أبو داود: «شيوخ حريز بن عثمان كلهم ثقات».
ولذلك قال الذهبي عَقِبَ الحديث: «أبو خداش هذا هو: حبان بن زيد الشرعبيّ الحمصي، ما علمتُ روى عنه سوى حريز، وشيوخه قد وثّقوا مطلقا» اهـ.
ولهذا قال الحافظ في «التقريب»: ثقة.
والرجل المذكور في السند: صحابي، ولا يضر عدم تسميته، لما تقرر أنّ الصحابة كلّهم عدول رضي الله عنهم وأرضاهم.
وجاء الحديث أيضاً من حديث أبي هريرة رضي الله عنه:
أخرجه ابن ماجة (٢٤٧٣) من طريق الأعرج به. ولفظه: «**ثلاث لا يمنعهن**: ...»
وإسناده صحيح كما قال الحافظ في «التلخيص».
وله شاهد آخر أيضاً من حديث ابن عمر رضي الله عنهما:
أخرجه الطبراني في «الكبير» - كما في «التخليص» - عن زيد بن جبير به.
قال الحافظ: «سنده حسن».
قلت: ثم وقفتُ على سنده بواسطة «نصب الراية»، وقد عزاه إلى الطبراني فقال: ثنا الحسين بن إسحاق التستري، ثنا يحيى الحماني، ثنا قيس بن الربيع، عن زيد بن جبير به.
وهذا إسناد ضعيف جداً.
يحيى الحماني متهم بسرقة الحديث، وقيس بن الربيع ضعيف.
فقول الحافظ: «سنده حسن»! غير حسن.
ومن هنا ندرك قيمة إبراز الإسناد للنظر فيه.
ويحضرني بهذه المناسبة ما وقع للشيخ الإمام الألباني رحمه الله تعالى حينما حسّن حديثَ التأذين في أذن المولود - وسنده ضعيف - بشاهد آخر عند البيهقي في «شعب الإيمان» ولما يطبع وقتئذ، لكن اعتمد الشيخ على حكم البيهقي عليه بقوله «في إسناده ضَعْفٌ» الذي نقله ابن القيم في «التحفة»، فكانت النتيجة أن الحديث =

= حسن بمجموع طرقه؛ ما دام أنه ليس فيها كذاب، أو متهم بالكذب على ما يستفاد من قول البيهقي « في إسناده ضعف » .

لكن لما طبع « شعب الإيمان »، ووقف الشيخُ الألباني بنفسه على الإسناد، فإذا فيه كذاب ومتروك!! فرجع الشيخُ عن تحسينه .

ومما يجدر التنبيه عليه، ولفت النظر إليه في هذا المقام: أن الشيخ لما حسّن الحديث أول الأمر، لم يجزم بذلك، بل قال: حسن إن شاء الله .

وهذا من دقته، وشدّة احتياطه، وفرط ذكائه رحمه الله تعالى وأعلى درجته في الجنة، آمين .

[٦] ـ حدثنا زياد بن الحسن بن فرات، عن أبيه، عن جدِّه، عن أبي حازم، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ : «**ما في الجنة شجرة إلا ساقها من ذهب**».

---

[٦] – **إسناده ليِّن.**

والحديث أخرجه الترمذي (٢٥٢٥)، وأبو يعلى (٦١٩٥)، وابن أبي داود في «البعث» رقم (٦٥)، وابن أبي الدنيا في «صفة الجنة» رقم (٤٨)، قالوا: ثنا أبو سعيد الأشج بهذا السند سواء.

ومن طريقه أخرجه ابن حبان (٧٤١٠)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٥/ ١٠٨)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/ ٣٥٥)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٩/ ٤٥٣).

قال الترمذي : «حسن غريب».

قلت : في إسناده زياد بن الحسن، وهو ضعيف.

قال أبو حاتم : منكر الحديث.

وقال الدارقطني : لا بأس به، ولا يحتج به.

وذكره الذهبي في «الضعفاء».

أما ابن حبان فذكره في «الثقات»!

قلت : فهو صالح في الشواهد والمتابعات، أما إذا تفرد – كما هنا – فلا يحتجّ به.

وقد ذكر بعضهم له شاهداً من قول سلمان الفارسي رضي الله عنه : «... أصولها – يعني النخل، والشجر، والثمر – اللؤلؤ والذهب، وأعلاها الثمر».

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٠٢)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٨/ ١٧٩) وقال: إن هذا مما لا يقال بالرأي والاجتهاد.

[٧] ـ حدثنا أبو عبدالرحمن بن منصور الفزاري ـ سألت[١] رجلاً من قومه عن اسمه، فقال: نضر ـ، نا عقبة بن علقمة اليشكري، قال: سمعت عليًّا عليه السلام[٢] يقول: سمعت أذناني من في رسول الله ﷺ وهو يقول: «**طلحة والزبير جاراي في الجنة**».

---

(١) القائل : «سألت» هو المصنِّف أبو سعيد الأشج.

(٢) لم أجد هذه العبارة عند غير المصنف ممن خرّج الحديث، بل عند بعضهم يوجد الترضي عليه، وغالب ظني أن ما وقع هنا إنما هو من تصرّف بعض النساخ، وقد نبّه على مثل هذا الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٣ / ٦٨٢)، وهذا نصّ كلامه:
«وقد غلب هذا في عبارة كثير من النساخ للكتب أن ينفرد علي رضي الله عنه بأن يقال: عليه السلام، من دون سائر الصحابة، أو كرّم الله وجهه، وهذا وإن كان معناه صحيحًا، لكن ينبغي أن يسوى بين الصحابة في ذلك، فإن هذا من باب التعظيم والتكريم، فالشيخان وأمير المؤمنين عثمان أولى بذلك منه رضي الله عنهم أجمعين» اهـ.

[٧] ـ **إسناد ضعيف**، لضعف شيخ المصنِّف النضر بن منصور، وعقبة بن علقمة.
والحديث أخرجه الترمذي (٣٧٤١)، والبزار في «البحر الزخار» (٨١٨)، قالا: ثنا أبو سعيد الأشج بهذا الإسناد سواء.
ومن طريقه أخرجه الحاكم (٣ / ٣٦٤)، وابن عدي في «الكامل» (٧ / ٢٣)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٠ / ٢١٤-٢١٥).
قال الترمذي : «غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه».
قلت : يعني أنه ضعيف.
وأما الحاكم فقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه».
فردّه الذهبي بقوله: «لا».
وهو كما قال.
وأخرجه أبو يعلى (٥١٥) قال: ثنا أبو سعيد الأشج، عن النضر، عن أبيه، عن عقبة به، فزاد في الإسناد: «عن أبيه»! =

= وهو شذوذ منه كما قال الذهبي في السير (١ / ٢٩) .
وذلك لأن الجماعة وهم :
١ - أبو بكر الجارودي - عند الحاكم - .
٢ - وابن زيدان البجلي - عند ابن عدي - .
٣ - والترمذي .
٤ - ويزداد الكاتب راوي هذا الجزء عن المصنِّف .
٥ - والبزار .
فهؤلاء جميعًا رووه عن أبي سعيد الأشج بإسناده دون ذكر « عن أبيه » .
قلت : ولم يتنبه محقق « مسند أبي يعلى » حسين سليم أسد لهذا، فقال حاكمًا على إسناد أبي يعلى :
« إسناده ضعيف، أبو عبدالرحمن نضر بن منصور ضعيف، وكذلك شيخه عقبة بن علقمة اليشكري » !!
هكذا قال! مع أن شيخ نضر هو أبوه كما في الإسناد .
ووقع في وهم آخر حينما قال : « وأخرجه الترمذي من طريق أبي سعيد الأشج بهذا الإسناد » !
قلت : وقد تقدم أن إسناد الترمذي ليس فيه « عن أبيه » ، وإنما تفرد بذلك أبو يعلى كما سبق بيانه .
تنبيه :
إسناد المصنِّف ثلاثي، فبينه وبين النبي ﷺ ثلاثة، وهو أول ثلاثيات المصنِّف في هذا الجزء .

[٨] ـ حدثنا أشعث بن زبيد بن الحارث[1] قال: نا مجالد، عن عامر، عن جابر بن عبدالله. وعن الحارث عن علي، قالا: «إن رسول الله ﷺ لعن عشرة: آكل الربا، وموكله، وكاتبه، وشاهديه، والواشمة، والموشومة، ومانع الصدقة، والمُحِلَّ، والمُحَلَّلَ له».

---

(١) وقع هنا في الأصل: «في نسخة عبدالكر (كذا) الأيامي».
قلت: ويقال: اليامي. وهي نسبة أشعث بن زبيد.

[٨] – **إسناده ضعيف**، وجميع فقرات الحديث قد صحّت من أحاديث أخرى كما سيأتي بيانه، سوى «مانع الصدقة» فلم أجد لها شاهداً.
وشيخ المصنف قال أبو زرعة: ليس بالقوي.
وقال أبو حاتم: شيخ محله الصدق.
وقال النسائي: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه.
وقول النسائي هذا عدّه ابن عدي إفراطًا في أمر الأشعث، وقال:
«وقد تبحرت حديثه مقدار ما له، فلم أرَ له حديثًا منكراً».
ومجالد وهو ابن سعيد ضعيف.
وعامر وهو الشعبي، ثقة مشهور.
والحارث وهو الأعور لا يحتج به، وقد كذبه الشعبي وغيره.
والحديث أخرجه الترمذي (١١١٩) قال: ثنا أبو سعيد الأشج بهذا الإسناد سواء. وفيه الفقرة الأخيرة فقط.
وقال: «حديث علي وجابر حديث معلول ... وهذا حديث ليس إسناده بالقائم، لأن مجالد بن سعيد قد ضعفه بعض أهل العلم، منهم: أحمد بن حنبل».
وأخرجه أبو داود (٢٠٧٦)، وابن ماجة (١٩٣٥) من طريق الشعبي، عن الحارث، عن علي قال: «لعن رسول الله ﷺ المحلل والمحلل له».
وأخرجه أحمد (١/ ٨٣)، والنسائي (٥١٠٣) عن الشعبي به. =

= ولفظه عند أحمد مثل لفظ المصنف أبي سعيد الأشج، إلا أنه أخّر فقرة «المستوشمة».
ولفظ النسائي قريب منه.
ومدار الحديث عند الجميع على الحارث الأعور!
وقد قدمت أن غالب فقرات الحديث قد صحّت من أحاديث أخرى.
* فأما قوله: «لعن آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه»
فأخرجه مسلم (١٥٩٨) من حديث جابر بن عبدالله.
وأخرجه أبو يعلى (٥٣٤٤) من طريق سماك، عن عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود، عن أبيه به.
وأخرجه مسلم (١٥٩٧) من طريق علقمة، عن ابن مسعود به.
وليس فيه: «كاتبه وشاهديه».
وأخرجه البخاري (٢٢٣٨) من حديث أبي جحيفة، وفيه: «آكل الربا وموكله».
* أما قوله: «الواشمة والموشومة».
فأخرجه البخاري (٢٢٣٨) من حديث أبي جحيفة.
وأخرجه مسلم (٢١٢٤) من حديث ابن عمر، وفي (٢١٢٥) من حديث ابن مسعود وفيه قصّة.
* أما قوله: «المحل والمحلل له».
فقد جاء ذلك في أحاديث كثيرة، قال الترمذي: «وفي الباب: عن ابن مسعود، وأبي هريرة، وعقبة بن عامر، وابن عباس».

أولاً ـ حديث ابن مسعود رضي الله عنه:

أخرجه الترمذي (١١٢٠)، والنسائي (٣٤١٦)، وأحمد (١/٤٤٨)، وأبو يعلى (٥٣٥٠)، والخطيب في «تاريخه» (٢/٢٢٥) من طريق أبي قيس، عن هزيل عنه به. قال الترمذي: «حسن صحيح».
وصححه ابن القطان، وابن دقيق العيد على شرط البخاري، كما في «التلخيص». =

= **ثانيًا ـ حديث أبي هريرة رضي الله عنه :**

أخرجه أحمد (٢ / ٣٢٣)، وابن الجارود (٦٨٤)، والبيهقي في « الكبرى » (٧ / ٣٣٩) رقم (١٤١٨٦)، والترمذي في « العلل الكبير » (١٦٤ – ترتيبه) من طريق عبدالله بن جعفر المخزومي، عن عثمان بن محمد الأخنس، عن سعيد المقبري به.

وإسناده جيد.

قال الترمذي : « سألت محمداً – يعني البخاري – عن هذا الحديث، فقال: هو حديث حسن، وعبدالله بن جعفر صدوق ثقة، وعثمان بن محمد الأخنس ثقة، وكنت أظنّ أن عثمان لم يسمع من سعيد المقبري » اهـ.

وصححه الزيلعي في « نصب الراية ».

وقال ابن تيمية في « إبطال التحليل » (ص / ٣٩٦) : « إسناده جيد ».

ثالثًا – حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه :

أخرجه ابن ماجة (١٩٣٦)، والحاكم (٢ / ١٩٨-١٩٩)، ومن طريقه البيهقي في « الكبرى » (٧ / ٣٣٩) رقم (١٤١٨٧)، والطبراني في « الكبير » (١٧ / ٢٩٩) رقم (٨٢٥) من طريق الليث، عن مشرح بن هاعان، عن عقبة بن عامر أنّ رسول الله ﷺ قال: «**ألا أخبركم بالتيس المستعار؟**» قالوا: بلى يا رسول الله ، قال: «**هو المحلل، ولعن الله المحلل والمحلل له**».

قال الحاكم : « صحيح الإسناد » ووافقه الذهبي.

وقال عبدالحق الإشبيلي: « إسناده حسن ».

وقال ابن تيمية : « هذا حديث جيد، وإسناده حسن ».

قلت : وقد أُعلّ هذا الحديث بثلاث علل:

الأولى : راويه عن الليث وهو عثمان بن صالح السهمي، عند الحاكم، والبيهقي، وابن ماجة، قال الجوزجاني: « كانوا ينكرون على عثمان في هذا الحديث إنكاراً شديداً ».

الثانية : مشرح بن هاعان فيه كلام، قال البوصيري: « إسناده مختلف فيه، من أجل أبي مصعب ». وهي كنية مشرح. =

= **الثالثة** : الانقطاع، فالليث لم يسمع من مشرح بن هاعان شيئًا.

أعلّه بذلك يحيى بن عبدالله بن بكير، والبخاري، وأبو زرعة.

وقد أجيب عنها جميعًا.

- أما الجواب عن الأولى، فقال ابن تيمية: عثمان بن صالح ثقة، روى عنه البخاري، ويحيى بن معين، وقد تابعه عليه أبو صالح كاتب الليث عند الدارقطني وغيره.

- والجواب عن العلّة الثانية : أن مشرح بن هاعان صدوق، وهو وإن تكلم فيه ابن حبان؛ فقد وثقه ابن معين، والعجلي، وقال أحمد : معروف.

وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به.

- وأما الجواب عن العلّة الثالثة : فقد رُدّ ذلك بما وقع في بعض الأسانيد من التصريح بالسماع من مشرح بن هاعان.

ففي سند ابن ماجة : «الليث : قال لي أبو مصعب».

وعند الحاكم : «الليث بن سعد قال: سمعت مشرح بن هاعان».

فهذا يَردُّ دعوى الانقطاع.

وقد أُعِلّ الحديث بعلّة رابعة وهي الإرسال، ففي «العلل» لابن أبي حاتم (١ / ٤١١) قال: «سمعت أبا زرعة وذكر حديثًا ـ وهو الذي تقدم ـ قال أبو زرعة : وذكرت هذا الحديث ليحيى بن عبدالله بن بكير وأخبرته برواية عبدالله بن صالح وعثمان بن صالح، فأنكر ذلك إنكارًا شديدًا، وقال: لم يسمع الليث من مشرح شيئًا ولا روى عنه شيئًا، وإنما حدثني الليث بن سعد بهذا الحديث عن سليمان بن عبدالرحمن أن رسول الله ﷺ. قال أبو زرعة: والصواب عندي حديث يحيى. يعني ابن عبدالله بن بكير» اهـ.

قلت : ويحيى وإن تكلّم بعضُهم فيه؛ فإنه أثبت الناس عن الليث.

[٩] ـ حدثنا عقبة بن خالد، نا عبيدالله بن عمر، حدثني نافع، عن ابن عمر؛ أن النبي ﷺ حرّق نخل بني النضير.

[١٠] ـ حدثنا عقبة بن خالد، نا عبيدالله بن عمر، حدثني سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ : «**إن الله عز وجل حرّم على لساني ما بين لابتي المدينة**».

[١١] ـ حدثنا عقبة بن خالد، نا عبيدالله بن عمر، عن خبيب بن عبدالرحمن، عن جده[1] حفص بن عاصم، عن أبي هريرة،

---

[٩] – **إسناده صحيح**.

والحديث أخرجه ابن ماجة (٢٨٤٥)، وابن الجارود (١٠٥٤)، قالا : ثنا أبو سعيد الأشج. بهذا الإسناد سواء.

وأخرجه البخاري (٥/١٢، ٦/١٧٩، ٧/٣٨٣، ٨/٤٩٧)، ومسلم (١٧٤٦)، وأحمد (٢/٨، ٥٢، ٨٠، ١٢٣)، وأبو داود (٢٦١٥)، والترمذي (١٥٥٢)، وابن ماجة (٢٨٤٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/٦٥٩)، والنسائي في «الكبرى» (٨٦٠٨، ٨٦٠٩)، وسعيد بن منصور في «سننه» (٢٦٤٢) من طرق عن نافع به.

وزاد أكثرهم : فأنزل الله عز وجل: ﴿**ما قطعتم من لينة** ...﴾ الآية.

[١٠] – **إسناده صحيح**.

والحديث أخرجه البخاري (٤/٩٧ – فتح)، وأحمد (٢/٢٧٦) من طريق عبيدالله بن عمر. وفيه زيادة.

وأخرجه البخاري (٤/١٠٧)، ومسلم (١٣٧٢) من طريق سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة به نحوه.

(١) الضمير في «جدّه» عائد على عبيدالله بن عمر.

[١١] – **إسناده صحيح**. =

قـال: قـال رسـول الله ﷺ : «**يوشك الفـرات أن يحـسـر عن كنز من ذهب، فمن حضره فلا يأخذ منه شيئًا**».

[١٢] ـ حدثنا عقبة، نا عبيدالله، حدثني أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مـثله، إلا أنه قـال: «**يحسر عن جبل من ذهب**».

[١٣] ـ حدثنا عقبة، نا عبيدالله، حدثني نافع، عن ابن عمر؛ أن النبي ﷺ كانت تركز له العنزة يصلي إليها.

= والحديث أخرجه البخاري (١٣/ ٨٤ ـ فتح)، وأبو داود (٤٣١٣)، والترمذي (٢٥٦٩)، ثلاثتهم قالوا: حدثنا أبو سعيد الأشج. بهذا السند سواء.

ومن طريقه أخرجه الدارقطني في «العلل» (١٠/ ٢٧٧).

وأخرجه مسلم (٢٨٩٤) (٣٠) قال: ثنا أبو مسعود سهل بن عثمان، عن عقبة به، وقال الترمذي: «حسن صحيح».

[١٢] ـ **إسناده صحيح**.

أخرجه المذكورون قبله، إلا الدارقطني.

وقال الترمذي : «حسن صحيح».

[١٣] ـ **إسناده صحيح**.

والحديث أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (٧٩٨) قال: ثنا عبدالله بن سعيد الأشج بهذا السند سواء، ولفظه: «أنه ركز الحربة يصلي إليها» وزاد: «وقال الأشج: أنه كان يركز الحربة بين يديه. ولم يزد على هذا».

وأخرجه البخاري (١/ ٦٨٥ ـ فتح)، ومسلم (٥٠١) (٢٤٦)، والنسائي (٧٤٧) من طريقين عن عبيدالله به.

وقال مسلم : «زاد ابن أبي شيبة: قال عبيدالله: وهي الحربة».

[١٤] ـ حدثنا أبو خالد الأحمر، عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر؛ أن النبي ﷺ كانت تركز له الحربة يصلي إليها يوم العيد .

[١٥] ـ حدثنا عبدالله بن نمير، عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر؛ أن النبي ﷺ كان يخرج ومعه الحربة يوم العيد يصلي إليها، فمن أجل ذلك اتخذها الأمراء .

[١٦] ـ حدثنا عقبة، نا ابن أبي ليلى، عن عمرو بن مرّة، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن عبدالله بن زيد قال : كان أذان رسول الله ﷺ شفعًا شفعًا في الأذان والإقامة .

---

[١٤] ـ **إسناده صحيح .**

والحديث أخرجه ابن خزيمة (٧٩٩) وابن الجارود (٢٦٠) قالا : ثنا الأشج بهذا الإسناد سواء .

وأخرجه ابن أبي شيبة (١ / ٣١٠) عن أبي خالد به .

وأخرجه البخاري (٢ / ٥٣٧ ـ فتح) من طريق عبدالوهاب، عن عبيدالله به نحوه .

وتابع عبيدالله : الأوزاعي . أخرجه البخاري (٢ / ٥٣٧) من طريق الأوزاعي، عن نافع به نحوه .

[١٥] ـ **إسناده صحيح .**

وأخرجه البخاري (١ / ٦٨٢ ـ فتح)، ومسلم (٥٠١)، وأبو داود (٦٨٧) من طريقين عن عبدالله بن نمير به، وعندهم : وكان يفعل ذلك في السفر .

وأخرجه ابن ماجة (٩٤١) من طريق عبدالله بن رجاء المكي، عن عبيدالله به، نحوه .

[١٦] ـ **حديث معلول .**

والحديث أخرجه الترمذي (١٩٤)، وابن خزيمة (٣٨٠)، قالا : ثنا أبو سعيد الأشج بهذا السند سواء .

=

= ومن طريقه أخرجه الدارقطني في «السنن» (١ / ٢٤١).

قال الترمذي: «حديث عبدالله بن زيد رواه وكيع، عن الأعمش، عن عمرو بن مرّة، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى قال: حدثنا أصحاب محمد ﷺ، أن عبدالله بن زيد رأى الأذان في المنام.

وقال شعبة: عن عمرو بن مرّة، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى أن عبدالله بن زيد رأى الأذان في المنام.

وهذا أصحّ من حديث ابن أبي ليلى، وعبدالرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من عبدالله بن زيد».

قلت: فقداختلف فيه على عمرو بن مرّة:

* فرواه ابن أبي ليلى عنه، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن عبدالله بن زيد به. كما عند المصنّف.

وهذا إسناد ضعيف، ابن أبي ليلى هو محمد بن عبدالرحمن القاضي، ضعيف الحديث، سيّئ الحفظ، كما قال الدارقطني.

وابن أبي ليلى لا يثبت سماعه من عبدالله بن زيد، كما نصَّ عليه الترمذي في كلامه السابق.

* رواه عنه الأعمش، وقد اختلف فيه عليه:

١ - فرواه وكيع عنه، عن عمرو بن مرّة، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى قال: حدثنا أصحاب محمد ﷺ أن عبدالله بن زيد به.

أخرجه ابن خزيمة (٣٨٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١ / ٢٣١)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١ / ١٣٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٩٧٥) من طرق عن وكيع به.

٢ - ورواه أبو بكر بن عياش، عن الأعمش، عن عمرو بن مرّة، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن معاذ به نحوه.

أخرجه ابن خزيمة (١ / ١٩٨)، والدارقطني (١ / ٢٤٢) من طريق الأسود بن عامر عنه به. =

= وتابع الأعمش على هذا الوجه : المسعودي.
أخرجه ابن خزيمة (٣٨١) من طريق يزيد بن هارون، وعاصم بن علي، عن المسعودي، عن عمرو بن مرّة به.
وأخرجه البيهقي (١٩٧٦) من طريق عاصم بن علي به.
وعبدالرحمن لم يسمع من معاذ.
وقال الدارقطني عن رواية الأعمش والمسعودي من هذا الوجه: «لا يثبت».
٣ – ورواه جرير، عن الأعمش، عن عمرو بن مرّة، فقال: عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن رجل به نحوه.
أخرجه ابن خزيمة (٣٨٤) وقال: «لم يذكر: عبدالله بن زيد ولا معاذاً».
٤ – ورواه محمد بن فضيل بن غزوان، عن الأعمش، عن عمرو بن مرّة، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى مرسلاً.
أخرجه ابن خزيمة (١ / ١٩٩) من طريق هارون بن إسحاق به.
وقال : «ولم يذكر عبدالله بن زيد ولا معاذ بن جبل، ولا أحداً من أصحاب النبي ﷺ، ولا قال: حدثنا أصحابنا، ولم يقل أيضًا عن رجل» اهـ.
٥ – ورواه عبدالله بن داود، عن الأعمش، عن عمرو بن مرّة، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى أن عبدالله بن زيد به نحوه.
أخرجه الطحاوي في «معاني الآثار» (١ / ١٣٣) عن إبراهيم بن مرزوق به.
وعبدالله بن داود هو المعروف بالخريبي، وهو ثقة، وعبدالرحمن لم يسمع من عبدالله بن زيد كما سبق.
* ورواه سفيان الثوري : عن عمرو بن مرّة وحصين بن عبدالرحمن، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى مرسلاً.
أخرجه ابن خزيمة (١ / ١٩٨) عن المخزومي به.
* ورواه شعبة، عن عمرو بن مرّة، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى مرسلاً.
أخرجه ابن خزيمة (١ / ١٩٩) عن محمد بن جعفر به.
وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١ / ٢٣٢) من نفس الطريق، إلا أنه قال: =

= حدثنا أصحابنا أن رجلاً من الأنصار جاء فقال: يا رسول الله، فذكره بنحوه.
وعلقه الترمذي، إلا أنه قال: «أن عبدالله بن زيد».
ورجّح الترمذي هذه الرواية كما في كلامه السابق.
ورجّح الدارقطني الرواية المرسلة فقال:
«والصواب ما رواه الثوري وشعبة، عن عمرو بن مرّة وحصين (في الأصل: حسين، وهو تصحيف) ابن عبدالرحمن، عن ابن أبي ليلى مرسلاً» اهـ.
وأعلّهُ ابن خزيمة بالاختلاف المذكور في إسناده فقال:
«فهذا خبر العراقيين الذين احتجوا به عن عبدالله بن زيد في تثنية الأذان والإقامة، وفي أسانيدهم من التخليط ما بينته» اهـ.
قلت: وقد رواه زيد بن أبي أنيسة، عن عمرو بن مرّة، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، قال: حدثنا أصحابنا فذكره بنحوه.
أخرجه الطحاوي (١/ ١٣٤).
الخلاصة: أن جميع هذه الأسانيد تدور بين الانقطاع، والإرسال، إلا في رواية الأعمش من طريق وكيع عنه فهي ظاهرة في الاتصال.
ولذلك تشبث بها التركماني في «الجوهر النقي»، ونقل عن ابن حزم قولَه: «هذا إسناد في غاية الصحة من إسناد الكوفيين».
قلت: لكن الأعمش مدلس: وقد عنعنه، ثم هو قد اختلف عليه، وقد خولف، خالفه شعبة والثوري فروياه مرسلاً.
وهذا الذي رجّحه الدارقطني رحمه الله تعالى.
قلت: ثم وقفت على طريق آخر عن عبدالله بن زيد.
أخرجه أبو عوانة في «مسنده» (١/ ٣٣١)، ومن طريقه ابن حجر في «موافقة الخبر» (١/ ٢٦٧) من طريق شعبة، عن المغيرة، عن الشعبي، عن عبدالله بن زيد نحوه.
قال الحافظ: «هذا حديث فيه انقطاع بين الشعبي وعبدالله بن زيد. قاله الترمذي وغيره».

[١٧] ـ حدثنا عقبة، نا ابن أبي ليلى، عن عطيّة العوفي، عن أبي سعيد الخدري، قال: جاء حسين إلى النبي ﷺ وهو يصلي فأخذ بعنقه وهو جالس، فنهض به وإنه لممسك بيديه حتى ركع.

---

[١٧] – **إسناده ضعيف**، فيه علتان :

الأولى : ضعف ابن أبي ليلى، وهو محمد بن عبدالرحمن القاضي، فإنه سيئ الحفظ.

الثانية : ضعف عطية العوفي، ثم هو كان يدلس تدليسًا قبيحًا.

والحديث أخرجه البزار (١٩٦٩ ـ زوائد ابن حجر)، والطبراني في «الكبير» (٢٦٥٧) من طريق محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى به.

ووقع عند البزار «حسن» بدل : «حسين».

وقال : «لا نعلمه يروى عن أبي سعيد إلا بهذا الإسناد» اهـ.

وقال الحافظ عقبه : «قلت : هو إسناد ضعيف».

وقال الهيثمي في «المجمع» (٩ / ١٨٦) : «رجاله مختلف في الاحتجاج بهم».

قلت : كذا قال! وعطية الجمهور على تضعيفه.

وقد ثبت نحوه عن النبي ﷺ من حديث شداد بن الهاد رضي الله عنه :

أخرج النسائي (١١٤١)، وأحمد (٣/ ٤٩٣-٤٩٤) من طريق محمد بن أبي يعقوب البصري، عن عبدالله بن شداد، عن أبيه قال: «خرج علينا رسول الله ﷺ في إحدى صلاتي العشاء وهو حامل حسنًا أوحسينًا، فتقدّم رسول الله ﷺ فوضعه ثم كبّر للصلاة، فصلى فسجد بين ظهراني صلاته سجدة أطالها، قال أبي: فرفعت رأسي وإذا الصبي على ظهر رسول الله ﷺ وهو ساجد، فرجعت إلى سجودي، فلما قضى رسول الله الصلاة. قال الناس: يا رسول الله! إنك سجدت بين ظهراني صلاتك سجدة أطلتها حتى ظننا أنه قد حدثَ أمرٌ أو أنه يوحى إليك. قال: كلّ ذلك لم يكن، ولكن ابني ارتحلني فكرهتُ أن أعجلَه حتى يقضي حاجتَه».

قلت : وهذا إسناد صحيح. =

[١٨] - حدثنا وكيع، نا ابن أبي ليلى، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان؛ صاع البائع وصاع المشتري».

= **فائدة**: ذكر هذا الحديثَ الذهبيُّ في «السير» في ترجمة الحسن بن علي رضي الله عنهما، ثم علّق عليه بقوله: «قلت: أين الفقيه المتنطع عن هذا الفعل؟».
وفي الباب عن أبي بكرة، والزبير، وابن مسعود، وأبي هريرة، وأنس، ولولا خشية الإطالة لخرجتها كلها. وانظر: «مجمع الزوائد» (٩/ ١٧٥-١٨٦).

[١٨] - **حديث صحيح**، وإسناد المصنِّف ضعيف، لأجل ابن أبي ليلى وقد سبق بيان شأنه، وأبو الزبير مدلس وقد عنعنه.
والحديث أخرجه ابن ماجة (٢٢٢٨)، وعبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (١٠٥٩)، والدارقطني في «السنن» (٣/ ٨)، والبيهقي في «الكبرى» (١٠٧٠٠) من طريق ابن أبي ليلى به.
وقد روي من حديث أبي هريرة، وأنس، وابن عباس، ومرسل الحسن.
- **أما حديث أبي هريرة** رضي الله عنه:
فأخرجه البزار (٨٨٤ - زوائده)، والبيهقي (١٠٧٠١)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٥٩٠٢) من طريق مسلم الجرمي، ثنا مخلد بن الحسين، عن هشام، عن ابن سيرين به نحوه.
وإسناده جيد.
قال البزار: (لا نعلمه عن أبي هريرة إلا من هذا الوجه) اهـ.
وقال الهيثمي: (فيه مسلم بن أبي مسلم الجرمي، ولم أجد من ترجمه، وبقية رجاله رجال الصحيح) اهـ.
قلت: ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «ربما أخطأ، وترجمه الخطيب في «تاريخه» وقال: «كان ثقة»، وذكر أنه هو مسلم بن عبدالرحمن. =

= وهكذا هو مترجم في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، وفيه: أنه روى عن مخلد بن الحسين، روى عنه المنذر بن شاذان الرازي، وقال:

«إنه قتل من الروم مائة ألف».

قلت: لله درّه، رحمة الله عليه.

والحديث حسّن إسناده الحافظ في «الفتح».

- **وأما حديث أنس** رضي الله عنه:

فأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣ / ١٤) عن خالد بن يزيد القسري، عن عبدالله بن عون، عن محمد بن سيرين عنه به.

وقال: «وهذا منكر عن ابن عون بهذا الإسناد، لا يرويه غير خالد بن يزيد، وعن خالد: أحمد بن بكر البالسي، وأخاف أن يكون البلاء من أحمد بن بكر لا من خالد، فإنَّ أحمد ضعيف» اهـ.

قلت: وضعفه أيضًا الدارقطني.

وقال الأزدي: كان يضع الحديث.

أما خالد فهو الأمير المشهور، قال أبو حاتم: ليس بقوي.

وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه.

وذكر الحافظ في «التلخيص» أن إسناده ضعيف جدًّا.

- **وأما حديث ابن عباس رضي الله عنهما**:

فأخرجه ابن عدي -كما في «نصب الراية» (٤ / ٣٥) - عن معلى بن هلال الطحان، عن ابن طاوس، عن أبيه به.

قلت: وهذا إسناد موضوع، آفته معلى بن هلال هذا؛ فإنه كذاب.

رماه بذلك السفيانان.

وقال ابن المبارك، وابن المديني: كان يضع الحديث.

قلت: وقد قيل في ترجمته: «العابد»!!

فكيف يجتمع الكذب والعبادة! وليس الكذب في كلام الناس، إنّه الكذب على رسول الله ﷺ! نسأل الله السلامة والعافية. =

[١٩] ـ حدثنا عقبة، نا ابن أبي ليلى، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام حتى يقبضه صاحبه، أو يبع في صاعه.

[٢٠] ـ حدثني عقبة، حدثني ابن أبي ليلى، عن أبي أو ابن أبي نجيح، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبيه، عن النبي ﷺ أنه كان يقول في الصلاة على الميت:

«اللهم اغفر لحيِّنا وميِّتنا، وذكرنا وأنثانا، وصغيرنا وكبيرنا، وشاهدنا وغائبنا، اللهم من أحييته منّا فأحيه على الإسلام، ومن توفيته منّا فتوفّه على الإيمان».

= فلا يستشهد به ولا كرامة!

ـ **وأما مرسل الحسن رحمه الله تعالى:**

فأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف»، وعلقه البيهقي في «السنن»، وقال:

«وقد روي ذلك موصولاً من أوجه إذا ضمّ بعضها إلى بعض قوي» اهـ.

قلت: وبالجملة فالحديث صحيح بشاهده من حديث أبي هريرة، وغيرُه إن لم ينفعه لم يضره إن شاء الله تعالى. والحمد لله رب العالمين.

[١٩] ـ **حديث صحيح**، وإسناد المصنِّف ضعيف لما سبق ذكره في شأن ابن أبي ليلى.

والحديث أخرجه مسلم (١٥٢٩)، وأحمد (٣/٣٩٢)، وابن حبان (٤٩٧٨)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٤/ ٣٨)، والبيهقي في «الكبرى» (١٠٦٧٧) من طرق عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر به.

وليس عندهم: «أو يبع في صاعه».

وابن جريج وأبو الزبير قد صرّحا بالتحديث عند مسلم والبيهقي.

[٢٠] ـ **حديث حسن**، وإسناد المصنِّف ضعيف، لعلتين: =

= **الأولى** : ابن أبي ليلى، وقد سبق مراراً أنه ضعيف لسوء حفظه.
الثانية : الانقطاع بين أبي سلمة وأبيه عبدالرحمن بن عوف، فلم يسمع منه كما قال أحمد، وعلي بن المديني، وابن معين، والبخاري، وغيرهم.
والحديث أخرجه البزار (٥٨٤ – زوائد ابن حجر) قال : ثنا عبدالله بن سعيد الكندي – وهو أبو سعيد الأشج – بهذا الإسناد سواء.
وقال : (لا نعلمه عن أبي سلمة، عن أبيه، إلا من هذا الوجه) اهـ.
وقال الحافظ عقبه : « إسناده ضعيف، وأبو سلمة لا يصحّ سماعه من أبيه ».
وقد توبع أبو سلمة بن عبدالرحمن :
أخرجه الشاشي في « مسنده » (٢٥٣)، والطبراني في « الدعاء » (١١٦٥) من طريق أبي بكر بن عياش، عن ثابت الثمالي، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن عبدالرحمن بن عوف به.
قلت : وإسناده ضعيف، ثابت الثمالي وهو أبو حمزة بن أبي صفية ليس بثقة.
وقد اختلف فيه على أبي سلمة بن عبدالرحمن على أوجه كثيرة :
* فرواه محمد بن إبراهيم التيمي، عن أبي سلمة عن أبي هريرة به.
أخرجه ابن ماجة (١٤٩٨)، والنسائي في « عمل اليوم والليلة » (١٠٨١)، والطبراني في « الدعاء » من طرق عن محمد بن إسحاق به.
واختلف فيه على محمد بن إسحاق :
فرواه : علي بن مسهر، ومحمد بن مسلمة، وزاد الدارقطني في « العلل » : حماد بن سلمة وإبراهيم بن سعد ؛ كلهم عن محمد بن إسحاق بهذا الإسناد.
وخالفهم : إسماعيل بن عياش.
فرواه عن محمد بن إسحاق، عن عمران بن أبي أنس، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة به. أخرجه الطبرني في « الدعاء » (١١٧٢).
قلت : وإسماعيل بن عياش في غير أهل الشام ضعيف، ومحمد بن إسحاق بن يسار مدني.
وهذا إذا انفرد، فكيف إذا خالف ؟ =

= والإسناد مداره على محمد بن إسحاق وهو حسن الحديث إذا لم يعنعن، وإلا فلا يحتج به حتى يصرِّح بالسماع، وهو هنا قد عنعن!

* ورواه يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة، واختلف عنه على وجوه:

الوجه الأول : عن أبي سلمة، عن أبي هريرة موصولاً.

ورواه عنه على هذا الوجه :

١ – أيوب بن عتبة عنه.

أخرجه أحمد (٢/ ٣٢٨) من طريق خلف بن الوليد به.

وأيوب هذا ضعيف، وخاصة في روايته عن يحيى بن أبي كثير.

قال أحمد : «لا يقيم حديث يحيى بن أبي كثير».

وقال مرة أخرى : «مضطرب الحديث عن يحيى بن أبي كثير».

٢ – سعيد بن يوسف عنه.

أخرجه الطبراني في «الدعاء» (١١٧٤) وأبو يعلى (١٠ / ٤٠٣-٤٠٤) مقرونًا مع الأوزاعي به. وسعيد بن يوسف، وهو الرحبي الشامي؛ ضعيف الحديث.

ورواية الأوزاعي ستأتي قريبًا.

٣ – هشام بن حسان عنه.

أخرجه الطبراني في «الدعاء» (١١٧٥) من طريق إبراهيم بن طهمان به.

٤ – خالد بن يزيد الهدَادي عنه.

ذكره الدارقطني في «العلل» (٩ / ٣٢٢) معلقًا بدون إسناد.

وخالد هذا لا بأس به كما في «التقريب».

٥ – الأوزاعي عنه.

وقد اختلف عليه، فرواه عنه على الوجه الأول :

– الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة به.

أخرجه ابن حبان (٣٠٧٠). =

= والوليد مدلس تدليس التسوية! وقد عنعنه في جميع الطبقات!
لكنه توبع.
- شعيب بن إسحاق، عن الأوزاعي به.
أخرجه أبو داود (٣٢٠١)، وشعيب ثقة.
- أبو المغيرة عنه.
أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (١٠٨٠)، والطبراني في «الدعاء» (١١٧٤).
وهو ثقة.
- هقل بن زياد عنه.
أخرجه الحاكم (١ / ٣٥٨)، والبيهقي (٦٩٧١).
وهو ثقة، وقد رواه على وجه آخر كما سيأتي.
- محمد بن كثير عنه.
أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٩٧١).
ومحمد بن كثير وهو الصنعاني ضعيف.
ورواه جماعة عن الأوزاعي على :
الوجه الثاني : يحيى بن أبي كثير، عن أبي إبراهيم الأشهلي ، عن أبيه موصولاً.
ورواه عنه على هذا الوجه :
١ - الأوزاعي عنه، ورواه عن الأوزاعي:
- هقل بن زياد عنه به.
أخرجه الترمذي (١٠٢٤).
- المعافى بن عمران به.
أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (١٠٩٢٣ - الكبرى).
والمعافى إمام ثقة.
- بشر بن بكر به. =

= أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٩٦٩).
وبشر بن بكر ثقة.
- الوليد بن مزيد به.
أخرجه البيهقي (٦٩٦٩) من طريق العباس بن الوليد عنه به.
وابن مزيد ثقة، ثبت، خاصة في الأوزاعي، وقد قدمه النسائي فيه على الوليد بن مسلم.
وتابع الأوزاعي على هذا الوجه:
٢ - حرب بن شداد، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي إبراهيم، عن أبيه به.
أخرجه الطبراني في «الدعاء» (١١٧٠).
وحرب ثقة، وهو من أثبت الناس في يحيى بن أبي كثير بعد هشام.
٣ - هشام الدستوائي عنه.
أخرجه أحمد (٤/ ١٧٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ١٧٦)، والنسائي في «السنن» (١٩٨٦)، وفي «عمل اليوم والليلة» (١٠٩٢٤ ـ الكبرى)، وابن الجارود (٥٤١)، والطبراني في «الدعاء» (١١٦٦)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٩٧٠) من طرق عن هشام به.
وهشام ثقة ثبت، وهو أثبت الناس في يحيى بن أبي كثير، وقد قدمّه على الأوزاعي فيه: عليّ بن المديني، وأبو حاتم، وأبو زرعة.
٤ - أبان بن يزيد العطار عنه.
أخرجه أحمد (٤/ ١٧٠) من طريقين عنه به، وأبان ثقة، وقال أحمد: «هو ثبت في كلِّ المشايخ».
٥ - محمد بن يعقوب عنه.
أخرجه الطبراني في «الدعاء» (١١٦٨).
وفي إسناده إليه من لم أقف له على ترجمة.
ومحمد بن يعقوب ذكره البخاري في «التاريخ»، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً. =

= وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال : «شيخ».
الوجه الثالث : يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة مرسلاً.
ورواه عنه على هذا الوجه :
١ – هشام الدستوائي به.
٢ – علي بن المبارك به.
ذكرهما الترمذي في «سننه».
ورواية ابن المبارك أخرجها ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/١٧٧).
٣ – معمر به.
أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٦٤١٩).
٤ – أبان بن يزيد العطار به.
أخرجه أحمد (٤/١٧٠).
قلت : فهشام وأبان يرويان الحديث عن يحيى بالإسنادين جميعاً.
٥ – همام بن يحيى به.
أخرجه أحمد (٤/١٧٠)، والبيهقي (٦٩٧٤). ويرويه همام بإسناد آخر كما سيأتي.
الوجه الرابع : يحيى بن أبي كثير، عن عبدالله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي ﷺ.
ويرويه عنه على هذا الوجه :
– همام بن يحيى به.
أخرجه أحمد (٤/١٧٠)، والبيهقي (٦٩٧٤)، والطبراني في «الدعاء» (١١٧١)، وابن أبي عاصم في «الآحاد» (٢١٨٧)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (١٠٩٢٥ – الكبرى)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٩٦٦).
الوجه الخامس : يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن عائشة به.
ورواه عنه على هذا الوجه :
– عكرمة بن عمار به. =

= أخرجه الحاكم (١ / ٣٥٨-٣٥٩)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (١٠٩١٨ - الكبرى)، وابن المنذر في «الأوسط» (٥ / ٤٤٠).
قال الحاكم : «صحيح على شرط مسلم».
قلت : ليس بصحيح! فإن رواية عكرمة بن عمار عن يحيى مضطربة كما قاله غير واحد من الأئمة النقاد، كأحمد، والبخاري، وابن المديني، وغيرهم.
ولهذا أعلّ الترمذي هذا الإسناد فقال : «وروى عكرمة بن عمار، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن عائشة عن النبي ﷺ .
وحديث عكرمة بن عمار غير محفوظ، وعكرمة ربما يهم في حديث يحيى» اهـ.
تنبيه : تعقب أخونا الشيخ الفاضل أبو إسحاق الحويني في «غوث المكدود» (٢ / ١٣٦) الحاكمَ في قوله : «على شرط مسلم» بأن مسلماً إنما روى لعكرمة بن عمار عن يحيى مقروناً بغيره كما في «صحيحه» (٦ / ١١٤ – نووي) فلا يكون على شرطه منفرداً.
أقول : وروى أيضاً لعكرمة بن يحيى منفرداً كما تجده في «صحيحه» رقم (٧٧٠) (٢٠٠) عند حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان إذا قام من الليل افتتح صلاته : «اللهم رب جبرائيل وميكائيل ...» الحديث.
ولذلك أورد هذا الحديث أبو الفضل بن عمار الشهيد في كتابه «علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج» (ص / ٨٢)، وقال :
«وهو حديث تفرّد به عكرمة بن عمار عن يحيى، وهو مضطرب في حديث يحيى بن أبي كثير».
والخلاصة في هذا الحديث أنه قد اختلف فيه على وجوه كثيرة، وقد رجّح منها الإمام البخاري حديثَ يحيى بن أبي كثير، عن أبي إبراهيم، عن أبيه.
قال الترمذي : «سمعت محمداً يقول : أصحّ الروايات في هذا حديث يحيى بن أبي كثير، عن أبي إبراهيم الأشهلي، عن أبيه. وسألته عن اسم أبي إبراهيم فلم يعرفه» اهـ. =

= **قلت** : ويقصد بقوله « أصحّ الروايات » من الاختلاف الوارد في هذا الحديث، وهذه العبارة لا علاقة لها بصحة الحديث نفسه، فهذا شيء آخر. فإن أبا إبراهيم وأباه مجهولان كما قال أبو حاتم.

وتكثر هذه العبارة ونحوها في كلام الأئمة والمقصود بها الصحيح من وجوه الاختلاف الدائر على الحديث، والله تعالى أعلم.

أما من فسّر عبارة البخاري السابقة بأنه أراد : أخفّها ضعفًا! فلم يُصِبْ، والله أعلم.

ورجّح أبو حاتم من هذه الوجوه: المرسل.

ففي « العلل » لابن أبي حاتم (١ / ٣٥٤) قال: « سألت أبي عن حديث رواه محمد بن ذكوان عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ ... فذكره »؟

قال أبي: هذا خطأ، الحفاظ لا يقولون: « أبو هريرة »، إنما يقولون: « أبو سلمة أن النبي ﷺ ». وقال في موضع آخر (١ /٣٥٧) منه: « رواه يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة أن النبي ﷺ مرسل. لا يقول أبو هريرة ولا يوصله عن أبي هريرة إلا غير متقن، والصحيح مرسل » اهـ.

ورجّح المرسل أيضًا أبو زرعة كما في « العلل » (١ /٣٤٨).

ورجّح الدارقطني في « العلل » (٩ / ٣٢٥) المرسل، وروايةَ من قال: عن أبي إبراهيم عن أبيه. فقال بعد أن ذكر الاختلاف على يحيى بن أبي كثير: « والصحيح عن يحيى لقول من قال: عن أبي إبراهيم عن أبيه، وعن أبي سلمة مرسل » اهـ.

وللحديث شاهد يرتقي به إلى درجة الحسن إن شاء الله تعالى.

وهو من حديث ابن عباس رضي الله عنهما:

أخرجه الطبراني في الكبير (١٢ /١٠٣) رقم (١٢٦٨٠)، وفي « الأوسط » (٢ / ٣١) رقم (١١٣٦) من طريق عطاء بن مسلم، عن العلاء بن المسيب، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ابن عباس أن النبي ﷺ، فذكره بنحوه.

وقال: « لم يرو هذا الحديث عن حبيب إلا العلاء، تفرد به عطاء ». =

[٢١] ـ حدثنا عقبة بن خالد، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أم سلمة قالت: نِعْمَ اليوم يوم ينزل الله عز وجل فيه إلى السماء الدنيا، قالوا: يا أمَّ المؤمنين! وأيّ يوم هو؟ قالت: يوم عرفة.

= **قلت** : وهو ابن مسلم الخفاف، صدوق يخطئ كثيراً كما في «التقريب».

وحبيب بن أبي ثابت سمع من ابن عباس، لكنه وصفه بالتدليس ابن خزيمة، وابن حبان، والدارقطني، والبيهقي، ولم يصرح بالتحديث هنا!

وبعد هذا فقول الهيثمي: «إسناده حسن» غير حسن، والله تعالى أعلم.

تنبيه : قال أخونا الفاضل الشيخ الحويني في «غوث المكدود» (١ / ١٣٥) بعد أن ضعَّف إسناد يحيى بن أبي كثير عن أبي إبراهيم، عن أبيه. الذي أخرجه ابن الجارود: «قلت: لكن لهذ الحديث شواهد: عن أبي هريرة، وعائشة، وأبي قتادة، وعبدالرحمن بن عوف، وابن عباس رضي الله عنهم جميعاً» اهـ.

قلت : وهذه غفلة منه! فهذه الأحاديث كلها سوى حديث ابن عباس تعود إلى إسناد واحد اختلف فيه على وجوه؛ فمنهم من يجعله من مسند أبي هريرة، ومنهم ... إلخ كما شرحته في هذا التخريج، فلا يصلح أن تكون شواهد! والله تعالى أعلم.

[٢١] ـ **إسناده صحيح**، وهو في حكم المرفوع.

وأبو صالح هو ذكوان السمان المدني، وهو من شيوخ الأعمش الذين أكثر عنهم، وروايته عنه بالعنعنة محمولة على الاتصال كما قال الذهبي في «الميزان».

والحديث أخرجه الدارقطني في «النزول» (٩٦) ثنا يزداد بن عبدالرحمن الكاتب - وهو راوي هذا الجزء - ثنا أبو سعيد الأشج بهذا الإسناد سواء.

وأخرجه اللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٧٦٨) من طريق ابن أبي حاتم، عن أبي سعيد الأشج به.

وله طريقان آخران عن أم سلمة :

الأول : أخرجه الدارمي في «الرد على الجهمية» (١٣٧) من طريق أبي عوانة، عن مغيرة، عن عاصم بن أبي النجود، قال: قالت أم سلمة رضي الله عنها. =

= وهذا إسناد جيد، لولا أنه منقطع بين عاصم وأم سلمة.

الثاني: أخرجه أبو عثمان الصابوني في «عقيدة أصحاب الحديث» (ص/ ٩١ – ضمن الرسائل الكمالية) من طريقين عن ابن وهب، عن مخرمة بن بكير، عن أبيه قال: سمعت محمد بن المنكدر، يزعم أنه سمع أم سلمة زوج النبي ﷺ تقول.

وسنده جيد، غير أن مخرمة بن بكير لم يسمع من أبيه شيئًا كما قال أحمد وغيره، لكن روايته عنه وجادة من كتاب أبيه، لهذا اعتمدها الإمام مسلم فأخرج له عن أبيه عدّة أحاديث.

وقد روي من وجه آخر عن أم سلمة مرفوعًا.

أخرجه اللالكائي (٧٦٧) من طريق العباس بن يزيد، نا مروان بن إسحاق، نا محمد بن أبي إسماعيل، عن خيثمة بن عبدالرحمن، عن أم سلمة قالت: قال رسول الله ﷺ: «**إن الله عز وجل ينزل إلى السماء الدنيا، فيباهي بأهل عرفة ملائكته فيقول: انظروا إلى عبادي أتوني شعثًا غبرًا، يا أهل عرفة قد غفرت لكم**».

وهذا إسناد رجاله ثقات غير مروان بن إسحاق فلم أقف له على ترجمة، وفي عباس بن يزيد كلام لا يضر.

وله شاهد من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنه:

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٣٨٥٣)، وأبو يعلى (٢٠٩٠)، والبزار (٧٧٧ – زوائد ابن حجر)، والبغوي في «شرح السنة» (٧/ ١٥٩) من طرق عن أبي الزبير عنه به نحوه، ورجاله ثقات إلا أن فيه عنعنة أبي الزبير!

كما له شاهد آخر أيضًا من حديث عائشة رضي الله عنها، في صحيح مسلم، لكنه بلفظ الدنو.

قلت: وبالجملة فقد ثبت نزول الرب جلّ جلاله يوم عرفة بهذه الأحاديث، لذلك قال ابن تيمية في «الفتاوى» (٥/ ٣٧٣): «كما وصف نفسه بالنزول عشية عرفة في عدّة أحاديث صحيحة، وبعضها في صحيح مسلم ...».

ثم ذكر حديث عائشة، وجابر بن عبدالله، وأم سلمة رضي الله عنهم.

[٢٢] - حدثنا عقبة، نا موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري قال: نهى رسول الله ﷺ أن يمثَّل بالبهائم.

---

[٢٢] - **حديث صحيح** من غير حديث أبي سعيد الخدري.

وإسناد المصنِّف ضعيف جداً، علّته موسى بن محمد بن إبرهيم وهو واهٍ.

قال أبو زرعة، وأبوحاتم، والنسائي : منكر الحديث.

وزاد أبو حاتم : «وأحاديث عقبة بن خالد التي رواها عنه من جناية موسى، ليس لعقبة فيها جرم».

وقال الدارقطني : متروك.

وفيه علّة أخرى، وهي أن محمد بن إبراهيم والد موسى لم يسمع من أبي سعيد الخدري، كما قال أبو حاتم.

والحديث أخرجه ابن ماجة (٣١٨٥) قال: ثنا أبو بكر بن أبي شيبة - وهذا في «المصنف» (٦ / ٤٣٤) - وعبدالله بن سعيد الأشج، قالا: ثنا عقبة بن خالد بهذا السند سواء.

والحديث قد صحّ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما:

أخرجه أحمد (٢ /١٣، ٣٠٣)، والنسائي (٤٤٤٢)، والدارمي (١٩٧٣)، وعبدالرزاق في «المصنف» (٨٤٢٨)، وابن حبان (٥٦١٧)، والحاكم (٤ / ٢٣٤) من طريقين عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: **«لعن الله من مثّل بالحيوان»**.

وعند أحمد في الموضع الأول: «أن رسول الله ﷺ لعن من مثّل بالبهائم».

وعند بعضهم فيه قصة.

قال الحاكم : (صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بهذه السياقة).

قلت : إسناده صحيح، والمنهال بن عمرو لم يخرج له مسلم!

وقد رواه البخاري في «صحيحه» (٩ /٥٥٨-٥٥٩ - فتح) معلقاً عن سليمان - وهو ابن حرب - عن شعبة، عن المنهال به. =

= ووصله البيهقي في «الكبرى» (١٨٠٥٧) من طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي، عن سليمان به، وزاد فيه قصة: أن ابن عمر خرج في طريق من طرق المدينة فرأى غلمانًا قد نصبوا دجاجة يرمونها، فلما رأوه فرُّوا، فغضب وقال: من فعل هذا؟ إن رسول الله ﷺ ... فذكره.

ومن حديث عبدالله بن جعفر رضي الله عنه:

أخرجه النسائي (٤٤٤٠)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٨/١٩٨) من طريق محمد بن زنبور المكي، ثنا ابن أبي حازم، عن يزيد - وهو ابن الهاد - عن معاوية بن عبدالله بن جعفر، عن عبدالله بن جعفر قال: مرّ رسول الله ﷺ على أناس وهم يرمون كبشًا بالنبل، فكره ذلك وقال: «**لا تمثِّلوا بالبهائم**».

قلت: وإسناده حسن، محمد بن زنبور شيخ النسائي حسن الحديث.

وابن أبي حازم واسمه عبدالعزيز ثقة، تكلموا فيه في أحاديث رواها عن أبيه.

ومعاوية بن عبدالله ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال العجلي: ثقة.

وروى عنه جماعة من الثقات، ولذلك قال الذهبي: ثقة.

أما الحافظ فقال في «التقريب»: «مقبول»!

وللحديث شاهد بلفظ: «**لا تمثِّلوا بشيء من خلق الله عز وجل فيه الروح**».

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/٢١٨) رقم (٣١٨٨) من طريق سليمان بن سلمة الخبائري، ثنا بقية، عن عيسى بن إبراهيم، عن موسى بن أبي حبيب، عن الحكم بن عمير وعائذ بن قرط، قالا: قال رسول الله ﷺ فذكره.

قال الهيثمي في «المجمع»: (فيه سليمان بن سلمة الخبائري، وهو متروك).

قلت: وفيه أيضًا عيسى بن إبراهيم الهاشمي، وهو متروك.

وموسى بن أبي حبيب ضعفه أبوحاتم، والذهبي.

لذا؛ فهذا الإسناد تالف، لا يستشهد به ولا كرامة! وفيما تقدم غنية وبركة، والحمد لله رب العالمين.

[٢٣] - حدثنا عقبة، نا موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ : «**غبوا في العيادة، وأربعوا إلا أن يكون مغلوباً**».

---

[٢٣] - **سنده ضعيف جداً**، لما سبق ذكره في شأن موسى بن محمد.

وفيه علّة أخرى، محمد بن إبراهيم لم يسمع من جابر.

وقد سأل ابنُ أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٢٤١) أباه أبا حاتم عن هذا الحديث وغيره بهذا الإسناد فقال: (هذه أحاديث منكرة كأنها موضوعة، وموسى ضعيف الحديث جداً، وأبوه محمد بن إبراهيم التيمي لم يسمع من جابر ولا من أبي سعيد) اهـ.

والحديث أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٨ / ٩٢) من طريق ابن أبي الدنيا - وهذا في «كتاب المرض» كما في تخريج «الإحياء» للعراقي - والخطيب البغدادي في «تاريخه» (١١ / ٣٣٤) ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١ / ٢٠٦-٢٠٧)، والطوسي في «مجالسه» - كما في «المداوي» (٢ / ٣١) - من طريق عقبة بن خالد به.

واقتصر الخطيب وابن عساكر على قوله: «**أغبوا في العيادة**».

وزاد البيهقي: «**وخير العيادة أخفها إلا أن يكون مغلوباً فلا يعاد، والتعزية مرّة**».

تنبيه: قال البيهقي بعد روايته هذا الخبر: «أبو عصمة هذا نوح بن أبي مريم، الملقَّب بالجامع، غيره أوثق منه».

قلت: ولا ذكر له في الإسناد البتة، والذي أخشاه - والله تعالى أعلم - أنه سقط من المطبوع قبل كلامه هذا: حديث من رواية أبي عصمة، فإنّ له حديثاً يرويه في هذا الباب، ولفظه ولفظ الذي تقدم سواء.

أخرجه الخطيب في «الموضح» (٢ / ٤٣٠) من طريق الفضل بن موسى، ثنا أبو عصمة، عن عبدالرحمن بن الحارث، عن أبيه، عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: فذكر مثله. =

[٢٤] - حدثنا عقبة بن خالد، حدثني سعد بن سعيد - أخو يحيى بن سعيد -، حدثني سعيد بن مرجانة قال: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: **«ينزل الله عزّ وجلّ إلى السماء الدنيا لشطر الليل، أو لثلث الليل، فيقول: من يدعوني فأستجيب له، ومن يسألني فأعطيه، ومن يقرض غير عديم ولا ظلوم»**.

= وسنده موضوع، أبو عصمة هذا وضّاع!

وقول البيهقي فيه: «غيرُه أوثق منه» فيه تساهل كبير لا يخفى إن شاء الله تعالى.

وكثيراً ما يطلق على الإسناد الذي فيه متهم بالكذب، أو كذاب: «إسناده ضعيف»! أو «فيه ضعف»!

فتنبه لهذا، وكنْ منه على ذكر، وخاصة في باب الشواهد والمتابعات، والله تعالى أعلم.

[٢٤] - **حديث صحيح متواتر**، وإسناد المصنِّف حسن، رجاله ثقات غير سعد بن سعيد الأنصاري، فهو صدوق، تكلم بعضهم في حفظه.

والحديث أخرجه مسلم (٧٥٨) (١٧١)، وابن خزيمة في «كتاب التوحيد» (ص/ ١٣١)، وابن منده في «التوحيد» (٨٧٨) من طريق سعد بن سعيد الأنصاري بهذا الإسناد، وللحديث طرق كثيرة عن أبي هريرة رضي الله عنه، قد استوعبها الحافظ الكبير، إمام الأئمة أبو بكر بن خزيمة رحمه الله تعالى في كتابه «التوحيد».

أما عن النبي ﷺ فقد رواه جماعة كبيرة من الصحابة رضي الله عنهم، خرّج أحاديثهم غيرُ واحد من أهل العلم والحديث، ومنهم من أفردها بالتصنيف في جزء، كما صنع الإمام الحافظ أبو الحسن الدارقطني رحمه الله تعالى، وكتابه مطبوع متداول، وقد جزم غيرُ واحد من أهل العلم والسنّة بأن الحديث متواتر كابن عبدالبر، وابن تيمية، والذهبي وغيرهم، وهو الحق الذي لا مرية فيه.

[٢٥] – حدثنا عقبة، حدثني موسى بن محمد بن إبراهيم، عن أبيه، عن السلولي، عن معاذ قال: قال رسول الله ﷺ : «**إن أتخذ منبراً فقد اتخذه أبي إبراهيم، وإن أتخذ العصا فقد اتخذها أبي إبراهيم**».

---

[٢٥] – **إسناده ضعيف جداً**، موسى بن محمد تقدم الكلام عليه وأنه منكر الحديث.

والحديث أخرجه البزار (٤٤٤ – زوائد ابن حجر) قال: ثنا عبدالله بن سعيد الأشج بهذا الإسناد.

ومن طريقه أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦ / ٢٢٦).

وأخرجه الهيثم بن كليب في «مسنده» (١٣٦٨)، وإسحاق في «مسنده» – كما في «المطالب العالية» (٧٣٠) – ، والطبراني في «الكبير» (٢٠ / ١٦٧) رقم (٣٥٤) من طريق عقبة به.

قال أبو حاتم في «العلل» (٢ / ٢٤١): (حديث منكر، كأنه موضوع، وموسى ضعيف الحديث جداً) اهـ.

وقال الهيثمي : (فيه موسى بن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي وهو ضعيف جداً) اهـ.

وقال الحافظ ابن رجب في «الفتح» (٨ / ٢٤٢) : «إسناده لا يصح».

[٢٦] - حدثني عقبة، حدثني أسامة بن زيد، حدثني محمد بن كعب القرظي، قال: سمعت كعب بن عجرة في مسجد الكوفة يقول: «أمرني رسول الله ﷺ أن أحلق رأسي وأفدي شاة».

---

[٢٦] - **حديث صحيح**.

وإسناد المصنِّف رجاله كلهم ثقات، غير أسامة بن زيد الليثي؛ فمختلف فيه.

ضعَّفه أحمد، ويحيى بن سعيد، وقال النسائي : ليس بالقوي.

ووثقه ابن معين، وذكره ابن شاهين والعجلي وابن حبان في «الثقات»، وزاد: «يخطئ، كان يحيى القطان يسكت عنه».

وقال يعقوب بن سفيان : «هو عند أهل المدينة وأصحابنا ثقة مأمون».

ولخَّص حاله ابنُ حجر، فقال في «التقريب» : صدوق يهم.

فحديثه في رتبة الحسن ما لم يخالف.

والحديث أخرجه ابن ماجة (٣٠٨٠)، والطبراني في «الكبير» (١٩/ ١٥٨) رقم (٣٥٢)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (٩٦٤٥) من طريق الشافعي، كلهم عن أسامة بن زيد به.

ولفظ أبي سعيد الأشج مختصر.

وللحديث عن كعب بن عجرة طرق :

١ - عبدالرحمن بن أبي ليلى عنه.

أخرجه البخاري (١٨١٤)، ومسلم (١٢٠١)، ومالك في «الموطأ» (٢٣٧)، والترمذي (٩٥٣)، وأبو داود (١٨٥٦)، والنسائي (٢٨٥١)، وأحمد (٤/ ٢٤١)، وابن الجارود (٢٥٠).

٢ - عبدالله بن معقل بن مقرِّن عنه.

أخرجه البخاري (١٨١٦)، ومسلم (١٢٠١) (٨٥) (٨٦)، وأحمد (٤/ ٢٤٢)، والترمذي (٢٩٧٣)، وابن ماجة (٣٠٧٩).

قال الترمذي : «حسن صحيح».

=

[٢٧] – حدثني عقبة، حدثني عنسبة، قال حنظلة، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ : **«عمر الذباب أربعون يومًا، والذباب في النار»**.

= ٣ – أبو وائل – وهو شقيق بن سلمة – عنه.

أخرجه النسائي (٢٨٥٢)، والطبراني في «الكبير» (١٩ / ١٠٦) رقم (٢١٣).

٤ – عامر – وهو الشعبي – عنه.

أخرجه أبو داود (١٨٥٨).

تنبيه : عزا الشيخ حمدي السلفي الحديث من رواية أسامة بن زيد للترمذي وابن ماجة.

أقول : عزوه لابن ماجة صحيح كما تقدم، أما للترمذي فخطأ فلم يروه من هذا الطريق، إنما أخرجه من طريقين: عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، وعبدالله بن معقل، كلاهما عن كعب. ولعلّ قائلاً يقول: إنما قصد حديث كعب بن عجرة عن النبي ﷺ ، بغض النظر عن طرقه.

فيقال : وحينئذ يعتبر قصوراً، فالحديث في الصحيحين، وعزوه إليهما أولى، كما لا يخفى على أولي النهى.

[٢٧] – **سنده ضعيف**، عنسبة وهو ابن سعيد البصري، ضعيف الحديث، كما قال أبوحاتم وأبو زرعة الرازيان.

وشيخه حنظلة وهو السدوسي، ضعيف أيضًا، قال أحمد : «ضعيف الحديث، يروي عن أنس أحاديث مناكير».

وقال مرّة : «ذاك منكر الحديث، يحدِّث بأعاجيب».

والحديث أخرجه أبو يعلى (٤٢٩٠) قال: ثنا أبو سعيد الأشج بهذا السند سواء.

وله طريق آخر عن أنس:

أخرجه أبو يعلى (٤٢٣١)، وعنه ابن عدي في «الكامل» (٣ / ٤٦٣)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢ / ٤٣٦) عن شيبان بن فروخ، ثنا سكين بن =

= عبدالعزيز، عن أبيه عنه مثله. إلا أنه قال: «ليلة» بدل: «يومًا». وزاد في آخره: «إلا النحل».

وإسناده ضعيف، والد سكين بن عبدالعزيز مجهول كما قال أبوحاتم.

وذكره ابن حبان في «الثقات» على قاعدته في توثيق المجاهيل!

وسكين وثقه ابن معين، ووكيع، والعجلي، وقال أبو حاتم: «لا بأس به».

وضعَّفه أبو داود، وقال النسائي: «ليس بالقوي».

وذكره الدارقطني في «الضعفاء».

ولخَّص ابنُ حجر القول فيه، فقال: «صدوق يروي عن الضعفاء».

وقال ابن عدي: «وفيما يرويه بعض النكرة، وأرجو أن يحمل بعضها بعضًا، وأنه لا بأس به، لأنه يروي عن قوم ضعفاء، ولعل البلاء منهم».

قلت: والحمل في هذا الإسناد على أبيه أولى، خلافًا لصنيع ابن الجوزي، فإنه أورد هذا الحديث في «الموضوعات»، وأعلّه بسكين هذا. فقال: «وأما حديث أنس، فقال النسائي: سكين ليس بالقوي»!

هكذا اقتصر في النقل على جرح النسائي لسكين، مع أنه لا يفيد التضعيف المطلق، وسكت عن توثيق من وثقه كابن معين ووكيع وغيرهما!

وهذا – أعني أنه يسرد الجرح ويسكت عن التوثيق – مما عيب عليه.

وقول الهيثمي: «رواه أبو يعلى ورجاله ثقات»!

ومثله قول البوصيري في «مختصر الإتحاف»: «رواه أبو يعلى بإسناد حسن»!

فهو تساهل منهما!

أما قول الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٠ / ٢٦١): (وقد أخرج أبو يعلى عن ابن عمر مرفوعًا: «**عمر الذباب أربعون ليلة** ...» الحديث. وسنده لا بأس به).

فلعلّه أراد في الشواهد والمتابعات، والله أعلم.

وقوله: «عن ابن عمر» أظنه سهوًا، فالحديث عند أبي يعلى من طريقين عن أنس.

وقد نقل كلٌّ من ابن عراق الكناني في «تنزيه الشريعة» (٢ / ٣٨٦)، والسيوطي في «اللآلئ المصنوعة» (٢ / ٣٨٥) كلام الحافظ هذا وفيه نسبة الحديث لأنس بن مالك. =

= نعم؛ ذكر الحافظ في «المطالب العالية» أن الحديث من رواية ابن عمر، وقد عزاه لأبي يعلى بإسناده، وليس فيه: «**عمر الذباب أربعون ليلة**».

ولم أجده في المطبوع من مسند أبي يعلى، فلعله في مسنده الكبير، من رواية أبي بكر بن المقرئ، وهو الذي اعتمد عليه الحافظ في استخراج زوائده، والله تعالى أعلم.

وللحديث شواهد عن ابن عمر، وابن عباس، وابن مسعود رضي الله عنهم.

أولاً – حديث ابن عمر رضي الله عنهما :

أخرجه أبو يعلى – كما في «المطالب العالية» (٢٣٥٩) – ، والطبراني في «الكبير» (١٢/ ٣٠٤) رقم (١٣٤٦٨)، والبزار (٢٢٤٣ – زوائد ابن حجر)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٢٨٤–٢٨٥)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٤٣٥–٤٣٦) من طريق إسماعيل بن مسلم، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «**كلّ الذباب في النار إلا النّحل**».

قال البزار : «تفرّد إسماعيل بوصله، ولم يكن حافظًا، ورواه الثقات عن مجاهد، عن عبيد بن عمير مرسلاً».

قلت : وهو ضعيف باتفاق أهل الحديث، لكنه لم يتفرد به، بل تابعه يحيى بن أبي زكريا.

أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢/ ٣٠٤) رقم (١٣٤٦٧) من طريق عبدالله بن رجاء، ثنا يحيى بن أبي زكريا (في الأصل: يحيى أبو زكريا!) عن الأعمش به. وزاد في آخره: «ونهى عن قتل النحل، وأن يحرق الطعام في أرض العدو».

وفي هذا الإسناد علّة، وهي أنّ الأعمش مدلس، وقد عنعنه، وسماعه من مجاهد قليل.

قال ابن معين: «الأعمش لم يسمع من مجاهد، وكل شيء يروي عنه لم يسمع، إلا ما قال: «سمعت» إنما مرسلة مدلسة».

وقال أبو حاتم في «العلل» (٢/ ٢١٠) في جواب عن حديث من رواية الأعمش عن مجاهد: «... أنا أخشى أن لا يكون سمع الأعمش من مجاهد، إن الأعمش قليل السماع من مجاهد، وعامة ما يروي عن مجاهد مدلس». =

= وأخرجه أبو يعلى - كما في «المطالب العالية» (٢/ ٢٣٥٩) - والطبراني في «الكبير» (١٢/ ٣١٩) رقم (١٣٥٤٢) من طريق إسماعيل بن عياش، عن ليث، عن مجاهد به.

قلت: ليث - وهو ابن أبي سليم - ضعيف، وإسماعيل بن عياش روايته عن غير أهل الشام ضعيفة، وليث كوفي.

ورواه الثوري، واختلف عليه:

فرواه القاسم بن يزيد، ثنا سفيان الثوري، عن منصور، عن مجاهد، عن عبيد بن عمير الليثي، عن ابن عمر مرفوعًا.

أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢/ ٢٩٧) رقم (١٣٤٣٦)، وفي «الأوسط» (١٥٧٥، ٣٤٨٢)، وابن الجوزي (٢/ ٤٣٥) من طرق عن محمد بن عمار الموصلي، ثنا القاسم بن يزيد الجرمي، ثنا سفيان به.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن سفيان إلا القاسم، تفرد به محمد بن عمار».

قلت: وهو ثقة حافظ.

وأعلّهُ ابن الجوزي بعلّة غريبة فقال: «القاسم مجهول»!

وهذه هفوة منه - عفا الله عنه - فالقاسم بن يزيد الجرمي إمام، حافظ، ثقة، روى عنه جمع كبير، وهو مذكور في الطبقة الثانية من «تاريخ الموصل» - كما في «تهذيب الكمال» - .

ثم هو من المعدودين في أصحاب سفيان.

ولعله اختلط على ابن الجوزي - رحمه الله - براو آخر اسمه القاسم بن يزيد، لم يرو عنه إلا ابن جريج، فكثيراً ما يقع له مثل هذا في أسماء الرجال.

وقد أورد الحافظ الدارقطني في «العلل» (ج ٤/ق ٥٠/أ) هذا الطريق وقال: «ووهم في موضعين، وخالفه عبدالرزاق، وإبراهيم بن خالد روياه عن الثوري، عن ليث، عن مجاهد، عن عبيد بن عمير أو ابن عمر، عن النبي ﷺ بالشك».

قلت: رواية عبدالرزاق في «مصنفه» (٨٤١٧). =

= وقد رواه الطبراني في «الكبير» (١٢ / ٣٢٠) رقم (١٣٥٤٣) عن إسحاق بن إبراهيم الدبري، عن عبدالرزاق، عن الثوري، عن مجاهد به.

وقد سقط منه «ليث».

ورواية إبراهيم بن خالد : أخرجها الدارقطني في «العلل» (ج٤/ق٥٠/أ) قال: ثنا أحمد بن عيسى بن السكين، حدثني إسحاق بن زريق، نا إبراهيم بن خالد، نا الثوري به.

وشيخ الدارقطني ترجمه الخطيب في «تاريخه» (٤ / ٢٨٠) وقال: «كان ثقة».

وإسحاق بن زريق ذكره ابن حبان في «الثقات» (٨ / ١٢١) وقال: «وكان راويًا لإبراهيم بن خالد، حدثنا عنه أبو عروبة».

وإبراهيم بن خالد ثقة، وثقه أحمد، وابن معين وغيرهما.

قلت : وقد خالف إبراهيم بن خالد، وعبدالرزاق : القاسم بن يزيد في موضعين كما قال الدارقطني.

الأول : أنهما ذكرا «ليثًا» بدل : منصور.

الثاني : أنهما روياه بالشك فقالا: عن مجاهد، عن عبيد بن عمير أو ابن عمر.

وقال الدارقطني : «إن المحفوظ عن الثوري مارواه الفضل بن موسى عن الثوري، عن مجاهد عن ابن عمر [من غير] شك».

قلت : هكذا ساق سنده : عن «الثوري عن مجاهد» بإسقاط «ليث» بينهما!

وقد أخرجه الطبراني (١٢ / ٣٢٠) رقم (١٣٥٤٤) من طريق نعيم بن حماد، ثنا الفضل بن موسى، عن سفيان، عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عمر وعبيد بن عمير قالا: قال رسول الله ﷺ، فذكره.

والفضل بن موسى هو السيناني، ثقة.

لكن الراوي عنه - وهو نعيم بن حماد الخزاعي - إمام في السّنّة، لكن في الحديث عنده مناكير!

فالصحيح عن الثوري هو ما رواه عن ليث عن مجاهد. =

= فقد رواه عنه هكذا ثلاثة: عبدالرزاق، وإبراهيم بن خالد، والفضل بن موسى، وخالف هؤلاء جميعًا القاسم بن يزيد؛ فرواه عن الثوري، عن منصور، عن مجاهد.

قلت : لكن قد يقال : إن الرواية التي يمكن أن تعتبر مخالفة لرواية القاسم بن يزيد هي رواية عبدالرزاق، وذلك لأن الإسناد إلى روايتي إبراهيم بن خالد، والفضل بن موسى لا يصح.

فالإسناد إلى إبراهيم بن خالد فيه إسحاق بن زريق، ولم ينصّ على توثيقه إمام - فيما أعلم - إلا ابن حبان فقد ذكره في «الثقات»!

والإسناد إلى الفضل بن موسى فيه نعيم بن حماد، فهو - على إمامته في السّنّة - ضعيف صاحب مناكير!

والقاسم الذي يرويه عن الثوري، عن منصور، عن مجاهد؛ معدود في أصحاب سفيان.

وربما يؤيد ذلك أن الحافظ الناقد الذهبي - رحمه الله تعالى - تعقب ابنَ الجوزي ذِكره حديث أنس في «الموضوعات»، فقال :

«ما بال هذا هنا! وقد روى القاسم بن يزيد الجرمي - صدوق - عن سفيان، عن مجاهد، عن عبيد بن عمير، عن ابن عمر؛ أن النبي ﷺ قال: «**الذباب كله في النار**» .. وهذا إسناد جيد» اهـ.

قلت : سقط من الإسناد منصور بين الثوري ومجاهد، ولعلّ هذا السقط من طبعة «تنزيه الشريعة» الذي نقلتُ كلام الذهبي بواسطته، والله أعلم.

وإلا كيف يقول الذهبي: «إسناده جيد» والثوري لم يسمع من مجاهد، فقد ولد قبل وفاة مجاهد بنحو أربع سنوات؟

وقد روي من طريق آخر عن ابن عمر :

أخرجه ابن عدي (١ / ٣٤٩)، ومن طريقه ابن الجوزي (٢ / ٤٣٥) من طريق أيوب بن حوط، عن ليث، عن نافع، عن ابن عمر به. وأيوب واهٍ، مجمع على تركه. وقد وهم في قوله: عن نافع، والمحفوظ عن ليث عن مجاهد. قاله الدارقطني.

ثانيًا - حديث ابن عباس رضي الله عنه :

أخرجه الطبراني في «الكبير» (١١ / ٥٤) رقم (١١٠٥٨): ثنا الحضرمي، ثنا =

= إبراهيم بن أبي معاوية، ثنا أبي، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «**الذباب كله في النار إلا النحلة**».

قال الهيثمي في «المجمع» (٤ / ٤١) : «رجاله رجال الصحيح، غير إبراهيم بن محمد بن خازم، وهو ثقة».

قلت : لكن لهذا الإسناد علّة، وهي عنعنة الأعمش، وقد سبق الكلام على ذلك.

وأخشى أن يكون هذا السند راجعًا إلى الطريق الأول من حديث ابن عمر، من طريق الأعمش، عن مجاهد عنه. فاختلف فيه على الأعمش بعضهم يجعله من مسند ابن عمر، وبعضهم يجعله من مسند ابن عباس كما هنا. والله أعلم.

ثم وقفتُ بحمد الله تعالى على كلام للحافظ الناقد أبي الحسن الدارقطني يؤيد ما كنتُ قد توقعته، فقال في «العلل» (ج٤ /ق ٥٠ /أ): «يرويه الأعمش عن مجاهد، عن ابن عمر. كذلك رواه عبدالله بن رجاء، عن يحيى بن أبي زكريا، عن الأعمش. ورواه أبو معاوية الضرير، عن الأعمش عن مجاهد مرسلاً عن النبي ﷺ. وحدّث به إبراهيم بن أبي معاوية، عن أبيه، عن الأعمش.

فقال مرّة : عن مجاهد عن ابن عباس. ووهم في ذلك.

والصحيح عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد مرسلاً».

قلت : فليس هذا الطريق مستقلاً بحيث يجعل من الشواهد في تقوية الحديث، كما يفعله بعضهم!

ثالثًا – حديث ابن مسعود رضي الله عنه :

أخرجه الطبراني (١٠ /٢٠٨) رقم (١٠٤٨٧) قال: ثنا إدريس بن عبدالكريم الحداد، ثنا عاصم بن علي، ثنا إسحاق بن يحيى بن طلحة، عن المسيب بن رافع، عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ : «**الذباب كله في النار إلا النحلة**».

قال الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ٣٩٠): (فيه إسحاق بن يحيى بن طلحة وهو متروك، وقد ذكره ابن حبان في «الضعفاء»، وفي «الثقات» وقال: «يحتج بما وافق فيه الثقات، ويترك ما انفرد به بعد أن استخرت الله فيه». وبقية رجاله رجال الصحيح، وقد وافقه الثقات في أصل الحديث) اهـ. =

= **قلت** : عبارات الأئمة تدل على أنه شديد الضعف.

فقال أحمد : منكر الحديث، ليس بشيء. وقال مرّة : متروك الحديث.

وقال أبو زرعة : واهي الحديث.

وقال النسائي : ليس بثقة. وقال مرّة : متروك الحديث.

ولهذا الإسناد علّة أخرى وهي : أن المسيب بن رافع لم يسمع من ابن مسعود شيئًا.

أما قول ابن عراق الكناني في هذا الإسناد بأنه جيد!! فمن العجائب!

وله طريق آخر عن ابن مسعود :

أخرجه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١٥١٥) من طريق يحيى بن معين، ثنا موسى بن داود، نا سفيان، عن سلمة بن كهيل، عن أبي الزعراء، عن عبدالله بن مسعود عن النبي ﷺ قال : «**عمر الذباب أربعون يومًا**».

وقال : (قال الدارقطني : «تفرد به يحيى بن معين عن موسى، عن سفيان») .

قلت : وكلام الدارقطني في «الأفراد» - كما في أطرافه (٣٨٨٠) - .

ثم قال ابن الجوزي : «قال أبو حاتم الرازي : موسى بن داود مجهول) اهـ.

قلت : وهذا من أوهامه - رحمه الله تعالى - التي سبق التنبيه عليها، فإن كلام أبي حاتم هذا في راوٍ آخر.

أما هذا فهو الضبي الطرسوسي، وثقه ابن نمير، وابن سعد، ومحمد بن عمار الموصلي والعجلي، وأثنى عليه الدارقطني.

وقال أبو حاتم : في حديثه اضطراب.

والراوي عن ابن مسعود اسمه عبدالله بن هانئ؛ لم يرو عنه سوى سلمة بن كهيل.

وقال البخاري : لا يتابع في حديثه. وذكره العقيلي في «الضعفاء».

ووثقه ابن سعد، والعجلي، وذكره ابن حبان في «الثقات». وذكره الذهبي في «المغني في الضعفاء».

[٢٨] – حدثني عقبة، عن أبي سعد سعيد بن المرزبان مولى حذيفة بن اليمان، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف، عن ثوبان، قال: قال رسول الله ﷺ : «**من قال حين يمسي: رضيت بالله ربًّا، وبالإسلام دينًا، وبمحمد نبيًّا، كان حقًّا على الله عزّ وجلّ أن يرضيه**».

---

[٢٨] – **حديث حسن**.

وإسناد المصنِّف ضعيف، سعيد بن المرزبان ضعفه جمهور أئمة الجرح والتعديل.

أما قول النووي في«الأذكار» (ص/ ٧٤) : «ضعيف باتفاق الحفاظ».

فقد تعقبه الحافظ ابن حجر في «أماليه» (١ / ٣٥٢) فقال: «أما نقله الاتفاق على تضعيف أبي سعد البقال ففيه نظر، فقد نقل العقيلي أن وكيعًا وثقه، وقال أبو هشام الرفاعي: حدثنا أبو أسامة، حدثنا أبو سعد البقال وكان ثقة، وقال أبو زرعة الرازي: لين الحديث صدوق، لم يكن يكذب. وقال أبو زكريا الساجي: صدوق. وأخرج له البخاري في «الأدب المفرد».

نعم؛ ضعفه الجمهور لأنه كان يدلس، وتغيّر بأخرة» اهـ.

قلت: وفي كلام الحافظ ملاحظتان:

الأولى: أن ما ذكره عن العقيلي أنه نقل عن وكيع أنه وثقه، لم أر ذلك في كتابه الضعفاء، لا في الطبعة القديمة – ذات الأخطاء والسقط – ولا في الطبعة الجديدة بتحقيق الشيخ حمدي السلفي.

وإنما فيه رواية العقيلي بسنده عن محمود بن غيلان قال: سمعت وكيع (كذا) سئل عن أبي سعد البقال. فقال: نعم كان يروي عن أبي وائل، وكان أبو وائل ثقة. ولعلّ ما ذكره الحافظ عن العقيلي وقع له في نسخته، فإنه قال أيضًا في التهذيب: «وقال العقيلي: وثقه وكيع، وضعفه ابن عيينة»، ثم قال:

«قلت: الحكاية التي حكيت عن وكيع لا تدل على أنه وثقه، وقد ذكرها الساجي عن محمود بن غيلان ...». =

= **الثانية** : أنني لم أجد أحداً ممن ضعّفه وصفه بالتغيرّ في آخره، وإنما تضعيفهم له مطلقًا، والله أعلم.

والحديث أخرجه الترمذي (٣٣٨٩) قال : ثنا أبو سعيد الأشج بهذا الإسناد سواء.

وقد توبع عقبة بن خالد :

أخرجه الطبراني في «الدعاء» (٣٠٤)، ومن طريقه الحافظ ابن حجر في «أماليه» (٢ / ٣٥١-٣٥٢) من طريق علي بن هاشم بن البريد، عن أبي سعد البقال به.

إلا أنه قال في أوله: « **من قال حين يصبح ثلاث مرات** ... »، وهذا عند الطبراني، وزاد ابن حجر: « **وحين يمسي** ».

قال الترمذي : « حسن غريب من هذا الوجه ».

وقال الحافظ : « هذا حديث حسن ».

قلت : ولعله يريد في الشواهد، فقد جاء عن النبي ﷺ عن صحابي آخر :

أخرجه أحمد (٤ / ٣٣٧، ٥ / ٣٦٧)، وأبو داود (٥٠٧٢)، والنسائي في «الكبرى» (٩٨٣٢)، والحاكم (١ / ٥١٨)، والبغوي في «شرح السنة» (١٣٣٤)، والطبراني في «الدعاء» (٣٠٢) من طرق عن شعبة، عن أبي عَقيل، عن سابق بن ناجية، عن أبي سلام أنه كان في مسجد حمص، فمرّ به رجل فقالوا: هذا خدم النبي ﷺ، فقام إليه فقال: حدثني بحديث سمعته من رسول الله ﷺ لم يتداوله بينك وبينه الرجال. فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من قال إذا أصبح وإذا أمسى** ...» فذكره.

هذا لفظ أبي داود، ووقع عند الباقين سوى الحاكم: « **ثلاث مرات** ».

قال الحاكم : «صحيح الإسناد».

قلت : كلا! وسابق ابن ناجية مجهول، لم يرو عنه سوى أبي عقيل هاشم بن بلال، وقد ذكره البخاري في «التاريخ»، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً.

وذكره ابن حبان في «الثقات» على قاعدته في توثيق المجاهيل!

ولهذا لم يعتبر الذهبي بتوثيقه، فقال في «الكاشف» : «وثق»، وذكره في «الميزان» وقال: «لم يرو عنه سوى أبي عقيل». =

= وقد توبع شعبة؛ تابعه هشيم بن بشير، فوافقه في إسناده :
أخرجه النسائي في «الكبرى» (١٠٤٠٠)، والبغوي - كما في الإصابة (٤ / ٩٣) - وعبدالغني المقدسي في «الترغيب في الدعاء» (٩١)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٠ / ١٢٥-١٢٦) من طريقين عن هشيم، عن هاشم بن بلال أبي عقيل به.
وتابعه أيضاً : روح بن القاسم.
أخرجه الطبراني في «الدعاء (٣٠٣)، وابن عدي في «الكامل» (٤ / ٣٠) من طريقين عن ابن وهب، عن شبيب بن سعيد، عن روح بن القاسم، عن أبي عقيل به.
وليس فيه : «**ثلاث مرات**».
ولم يسق الطبراني لفظه، بل قال : نحوه.
أي نحو حديث شعبة.
ووقع في إسناده : «عن أبي سلام عن النبي ﷺ» دون ذكر خدم النبي ﷺ، ولعله وقع كذلك بسبب الاختصار، والله تعالى أعلم.
وإسناده لا بأس به.
شبيب بن سعيد وثقه علي بن المديني.
وقال أبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي : لا بأس به.
وقال ابن عدي : إن ابن وهب حدّث عنه بأحاديث مناكير.
وقال الذهبي في «الكاشف» : «صدوق»، وزاد في «الميزان» : «يغرب».
قلت : وخالف هؤلاء (شعبة، وهشيم، وروح بن القاسم) : مسعر بن كدام؛ فرواه عن أبي عقيل، عن سابق، عن أبي سلام خادم النبي ﷺ، عن النبي ﷺ، فذكر الحديث دون القصّة.
أخرجه أحمد (٤ / ٣٣٧)، وابن ماجة (٣٨٧٠) عن أبي بكر بن أبي شيبة، وهذا في «المصنف» (٧ / ٤١-٤٢)، والطبراني في «الدعاء (٣٠١) وفي «الكبير» (٢٢ / ٣٦٧) رقم (٩٢١)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١ / ٣٢٦)، وأبو أحمد الحاكم في «الكنى» - كما في «النكت الظراف» (٩ / ٢٢٠) - والمزي في «تهذيب الكمال» (١٠ / ١٢٦-١٢٧) من طرق عن مسعر به. =

= وأبو سلام ليس صحابيًّا كما جزم به غير واحد من المحققين، ويدل عليه رواية شعبة، وهشيم، وروح بن القاسم.

والصواب رواية الجماعة، والوهم فيه من مسعر. قاله الحافظ العلائي في «جامع التحصيل».

وقال المزي في «التهذيب» عن رواية هشيم ومن وافقه: هذا هو الصحيح.

وقال في «التحفة»: وهو الصواب.

وقال الحافظ ابن حجر: ورواية شعبة ومن وافقه أرجح من رواية مسعر.

تنبيه: قال البوصيري في زوائد ابن ماجة: «إسناده صحيح ورجاله ثقات».

قلت: غفل عن مخالفة مسعر لشعبة وهشيم، ومن وافقهما، فحكم له بالصحة! ثم أنى له ذلك ومدار إسناده على سابق بن ناجية، وهو مجهول كما سبق بيانه؟!

وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠/١١٦): (رواه أحمد والطبراني ورجالهما ثقات).

وهذا تساهل منه، لما سبق بيانه في شأن سابق بن ناجية، إلا أنه أخف من حكم البوصيري.

تنبيه آخر: وقع في إسناد أحمد من طريق وكيع تقديم أبي سلام على سابق!

والصواب تقديم سابق على أبي سلام، كما في الروايات الأخرى.

نبّه على هذا ابن عبدالبر في «الاستيعاب» في ترجمة «أبو سلام»، وذكر أن ذلك القلب خطأ من وكيع.

وهكذا أيضًا وقع في «معجم الصحابة» لابن قانع من رواية مصعب بن مقدام عن مسعر.

ومصعب هذا صدوق له أوهام، كما في «التقريب».

قال الحافظ العلائي في «جامع التحصيل» (ص/٣١٢) بعد أن بيّن أن رواية هشيم وشعبة هي المحفوظة، وأن رواية مسعر وهم منه: (والعجب أن ابن عبدالبر قال بعد سياقه لهذا - يعني رواية مسعر المرسلة - من طريق ابن أبي شيبة: كذلك رواه هشيم وشعبة عن أبي عقيل عن سابق.

ولم يروياه إلا كما تقدم عند أبي داود والنسائي، والله أعلم) اهـ. =

= قلت : ونقل الحافظ ولي الدين العراقي كلام العلائي هذا في «تحفة التحصيل» (ص/٣٦٧) وأقرّه.

والحق أن لا عجب في كلام ابن عبدالبر لمن تأمّله وتدبره، بسياقه وسباقه، وهاك نصّ كلامه، فقال بعد سياقه رواية مسعر، عن أبي عقيل، عن سابق بن ناجية، عن أبي سلام خادم النبي ﷺ، عن رسول الله ﷺ من طريق ابن أبي شيبة :

(هذا هو الصواب في إسناد هذا الحديث، وكذلك رواه هشيم وشعبة عن أبي عقيل عن سابق بن ناجية، عن أبي سلام.

ورواه وكيع عن مسعر؛ فأخطأ في إسناده فجعله : عن مسعر، عن أبي عقيل، عن أبي سلام، عن سابق خادم النبي ﷺ) اهـ.

قلت : فواضح أن مراد ابن عبدالبر في قوله : «وكذلك رواه هشيم وشعبة عن أبي عقيل عن سابق بن ناجية عن أبي سلام» في تقديم سابق بن ناجية في الإسناد على أبي سلام، وأنه هو الصحيح، ومن قلبه فقد أخطأ.

ولهذا لما ساق إسناد شعبة وهشيم لم يتجاوز أبا سلام، فلم يتعرض للخلاف بين مسعر الذي قال : عن أبي سلام خادم النبي ﷺ ، وبين رواية شعبة وهشيم اللذين قالا : عن أبي سلام، عن رجل خدم النبي ﷺ، والله تعالى أعلم.

وقد وجدت له شاهداً أيضاً، لكنه مرسل عن عطاء يسار.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ ٤٢) ثنا يزيد بن هارون، نا محمد بن عبدالرحمن بن الخير، عن صفوان بن سليم عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «**من قال حين يمسي** ...» الحديث.

إلا أنه قال في آخره : «**فقد أصاب حقيقة الإيمان**».

وإسناده رجاله كلهم ثقات؛ إلا محمد بن عبدالرحمن بن الخير فلم أهتد إلى ترجمته.

[٢٩] – حدثني عقبة بن خالد، حدثني مسعر، عن أبي حصين قال: كان عبيدة يرى رأي عليّ، وكان الأسود يرى غير ذلك، فأوصى عبيدة إذا مات أن يصلي عليه الأسود.

[٣٠] – حدثنا عقبة بن خالد، نا الصباح، حدثني خالد بن أبي أمية، عن أبي عبيدة بن حذيفة، عن أبيه، وعن عمرو بن حُرَيث قال: قال رسول الله ﷺ : **«من باع داراً ثمّ لم يجعل ثمنَهَا في مثلها لمْ يُبارك له فيها»**.

---

[٢٩] – **إسناده صحيح**.

مسعر هو ابن كدام، الثقة، الثبت، الملّقب بالمصحف.

وأبو حصين هو عثمان بن عاصم الكوفي، ثقة.

وعَبيدة هو ابن عمرو السلماني.

والأسود هو ابن يزيد. والأثر أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٦ / ١٥٤) عن وكيع، عن مسعر به نحوه.

وقد تابع مسعراً : شعبة.

أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٦ / ١٥٤) قال: نا سليمان أبو داود الطيالسي، نا شعبة به نحوه.

وأخرجه من هذا الطريق البخاري في «التاريخ» فقال: ثنا ابن بشار، ثنا ابن مهدي، ثنا شعبة به نحوه.

ذكره ابن حجر في «التهذيب»، وقال عقبه: «هذا إسناد صحيح».

وأخرجه من طريق بندار : الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١ / ٢١٩).

[٣٠] – **إسناده ضعيف جداً**.

الصباح هو ابن يحيى، متروك الحديث كما في «الميزان» للذهبي. =

= والحديث أخرجه الطبراني في «الكبير» - كما في «مجمع الزوائد» (٤ / ١١١) - وقال الهيثمي: (فيه الصباح بن يحيى وهو متروك).
وشيخه خالد ذكره البخاري في «التاريخ» وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلا.
أما ابن حبان فذكره في «الثقات»!
وقد سأل ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٣٢٤) أباه عن هذا الحديث من رواية عقبة بن خالد، عن الصباح بن يحيى، عن خالد بن أبي أمية، عن عمرو بن حريث، عن النبي ﷺ ... الحديث.
فقال أبو حاتم: «يروونه عن عمرو بن حريث، عن أخيه سعيد بن حريث» اهـ.
قلت: وهم: إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر، وأبو حمزة، وقيس بن الربيع، يروونه عن عبدالملك بن عمير، عن عمرو بن حريث، عن أخيه سعيد بن حريث به.
١ - فأما رواية إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر:
فأخرجها أحمد (٣/ ٤٦٧، ٤/ ٣٠٧)، وابن ماجة (٢٤٩٠، ٢٤٩١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١١١٧٦)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٢٨٨)، وأبو يعلى (١٤٥٨)، والدارمي (٢/ ٣٥٣)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣٩٤٩)، والطبراني (٦/ ٦٥) رقم (٥٥٢٦)، وابن أبي عاصم في «الآحاد» (٧١٠)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٢٩٤)، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ١٢٢) من طرق عن إسماعيل بن إبراهيم، عن عبدالملك بن عمير، عن عمرو بن حريث، عن أخيه سعيد بن حريث مرفوعًا.
وقد سقط ذكر: «عمرو بن حريث» من الإسناد عند أحمد في الموضع الثاني، وعند ابن ماجة في الموضع الأول.
قلت: وإسماعيل هذا ضعيف لا يحتج به.
وبه أعلّه البوصيري، وذكره ابن عدي في «الكامل»، وذكر جملة من أحاديثه، ومنها هذا.
وأورده الذهبي في «الميزان» وقال: «ومن مناكيره: ثم ساق هذا الحديث». =

= ٢ - وأما رواية أبي حمزة - وهو محمد بن ميمون السّكري - :
فأخرجها البيهقي في «السنن الكبرى» (١١١٧٥) من طريق محمد بن موسى بن حاتم، ثنا علي بن الحسن بن شقيق، ثنا أبو حمزة، عن عبدالملك بن عمير به.
وهذا إسناد رجاله ثقات؛ إلا محمد بن موسى بن حاتم، وهو الفاشاني، فقد قال القاسم السياري: «أنا بريء من عهدته».
وكان محمد بن علي الحافظ سيئ الرأي فيه. قاله أبو العباس ابن أبي معدان.
وتصحّف في «لسان الميزان» إلى: «ابن أبي سعدان»، والصواب: ابن أبي معدان، وهو نسبة إلى اسم بعض أجداده.
انظر: «الإكمال» لابن ماكولا، و «الأنساب» لابن السمعاني.
وقال الحافظ الذهبي: واه.
وأقرّه الحافظان: ابن حجر في «تبصير المنتبه» (٣/١١٤٨)، وابن ناصر الدين الدمشقي في «توضيح المشتبه» (٧/٢٣).
٣ - وأما رواية قيس بن الربيع:
فأخرجها أحمد (١/١٩٠) قال: ثنا أبو سعيد، ثنا قيس بن الربيع، ثنا عبدالملك بن عمير به. إلا أنه قال بدل «سعيد بن حريث»: «سعيد بن زيد».
وهو وهم منه، وقد سبق أن قيس بن الربيع ضعيف.
قال الدارقطني في «العلل» (٤/٤٠٩):
(يرويه عبدالملك بن عمير، عن عمرو بن حريث، عن أخيه سعيد بن حريث، عن النبي ﷺ، ومن قال: عن سعيد بن زيد، فقد وهم).
ثم سئل: سعيد بن حريث صحابي؟
قال: (نعم، وأخوه عمرو بن حريث أيضًا صحابي) اهـ.
وقال الإمام الألباني في «الصحيحة» (٥/٤٢٩): (فأنت ترى أن قيس بن الربيع جعله من حديث سعيد بن زيد، لا من حديث سعيد بن حريث، ولعل ذلك من سوء حفظه الذي ضُعِّف بسببه) اهـ. =

= **قلت** : لكن رواه ابن أبي عاصم في «الآحاد» (٧٠٩) عن أبي الوليد هشام بن عبدالملك ثنا قيس بن الربيع به[1].

وذكره على الصواب : «سعيد بن حريث».

فإما أن يكون الوهم منه؛ فتارة يرويه على الجادة، وتارة يهم فيه، أو الحمل فيه على الراوي عنه في الطريق الأول، وهو شيخ الإمام أحمد : أبو سعيد، واسمه عبدالرحمن بن عبدالله بن عبيد، وهو وإن كان ثقة فقد حكى العقيلي عن أحمد أنه قال : كان كثير الخطأ.

وقال الساجي : يهم في الحديث.

وقال ابن حبان : ربما خالف.

ولعل الأول أرجح، والله تعالى أعلم.

قلت : وخالف هؤلاء عَبيدةُ بن حميد، فرواه عن عبدالملك بن عمير، عن عمرو بن حريث رفعه. أخرجه ابن أبي الدنيا في «إصلاح المال» (٢٩٤) : ثنا عبدالرحمن بن صالح عنه به. وإسناده حسن، ولم يذكر سعيد بن حريث.

وعمرو بن حريث له صحبة، فالاختلاف في ذكره وعدم ذكره لا يضر، والله أعلم.

حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه :

أخرجه ابن ماجة (٢٤٩١)، والبخاري في «التاريخ» (٨/٣٢٨)، وأبو داود الطيالسي (٤٢٣)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣٩٤٨)، وابن عدي في «الكامل» (٧/١٦٦) من طريق يوسف بن ميمون، عن أبي عبيدة بن حذيفة، عن أبيه مرفوعاً.

قال البوصيري : (في إسناده يوسف بن ميمون، ضعّفه أحمد وغيره).

قلت : وقد توبع.

أخرجه البخاري في «التاريخ» (٨/٣٢٨)، والبيهقي في «الكبرى (١١١٧٤) =

---

(١) ورواه عن قيس بن الربيع على هذا الوجه : علي بن الجعد.
أخرجه المزي في «تهذيب الكمال» (١٠/٣٨٢).

= من طريق أبي جعفر الرزاز، وهذا في «حديثه» (٤ / ٧٥ / ١) – كما في الصحيحة (٥ / ٤٢٧) – والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٩٤٧) من طرُق عن وهب، عن شعبة، عن يزيد بن أبي خالد، عن أبي عبيدة بن حذيفة به.

وقد اختلف فيه على شعبة :

فرواه سَلْم بن قتيْبة عن شعبة به مرفوعًا، مثل رواية وهب بن جرير.

أخرجه البخاري في «التاريخ» (٨ / ٣٢٨)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣٤ / ٥٦) من طريق محمد بن بشار، عن سلم بن قتيبة، عن شعبة به.

وخالفهما جماعة آخرون؛ فرووه عن شعبة موقوفًا، وهم :

١ – عبدالرحمن بن مهدي.

٢ – غندر.

٣ – آدم بن أبي إياس.

خرّج أحاديثهم البخاري في «التاريخ» (٨ / ٣٢٧–٣٢٨).

٤ – حرمي بن عمارة.

أخرجه المزي في «تهذيب الكمال» (٣٤ / ٥٦).

٥ – أبو داود الطيالسي.

أخرجه في «مسنده» (٤٣٢) : ثنا شعبة به.

ومن طريقه أخرجه المزي في «تهذيب الكمال» (٣٤ / ٥٧).

٦ – حجاج.

أخرجه أحمد في «الأسامي والكنى» (١٤٧).

وقد ذكر ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٢٩٠) هذا الحديث والاختلاف فيه بين رواية وهب المرفوعة، ورواية أبي داود الطيالسي الموقوفة فقال:

(سمعت أبي يقول: موقوف عندي أشبه، ويزيد أبو خالد ليس هو الدالاني).

قلت : انظر ما قيل في الاختلاف في يزيد أبي خالد هل هو الدالاني أم غيره؟: «تهذيب الكمال» (٣٤ / ٥٥، ٥٦–٥٧)، وتعليق المعلمي على «التاريخ» للبخاري (٨ / ٣٢٧)، و «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٥ / ٤٣١)، و «الأسامي والكنى» =

= للإمام أحمد (ص/ ٦٤).
ومهما يكن، فالصواب في حديث حذيفة هو الوقف.
وللحديث شاهدان:
الأول: من حديث أبي ذر رضي الله عنه:
أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٧١٠٨) من طريق عبدالقدوس بن محمد العطار، نا يزيد بن تميم بن زيد، ثني أبي تميم بن زيد، ثني أبو مرحوم السعدي، ثني المنتصر بن عمارة، عن أبيه، عن أبي ذر مرفوعًا بنحوه.
وقال: (لا يروى هذا الحديث عن أبي ذر إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبدالقدوس بن محمد)، وهو صدوق كما قال أبو حاتم.
وقال النسائي: ثقة.
لكن من فوقه إلى أبي مرحوم لم أقف على ترجمتهم.
أما المنتصر بن عمارة وأبوه فمجهولان كما قال الذهبي. نقله عنه ابن حجر في «اللسان».
قال الهيثمي في «المجمع» (٤/ ١١١): (وفيه جماعة لم أعرفهم).
الثاني: من حديث أبي أمامة رضي الله عنه:
أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١/ ٢٥٤) من طريق إبراهيم بن حيان بن حكيم بن علقمة بن سعد بن معاذ، عن حماد بن سلمة، عن برد بن سنان، عن مكحول عنه به.
وهذا إسناد هالك! فإبراهيم هذا ذكره الذهبي في «الميزان» وقال: «قال ابن عدي: أحاديثه موضوعة».
وفي كتابه «الكامل» قال: (مدني ضعيف الحديث. ثم ساق له حديثين - هذا منهما - ثم قال: وهذان الحديثان مع أحاديث غيرها بالأسانيد التي ذكرها إبراهيم بن حيان، عامتها موضوعة مناكير، وهكذا سائر أحاديثه).
قلت: فلا يفرح به ولا كرامة، هو والذي قبله.
وجملة القول في طرق هذا الحديث: أن منها ما هو ساقط عن حدّ الاعتبار، كحديث أبي ذر، وأبي أمامة، ومنها ما هو معلول، كحديث حذيفة بن اليمان؛ فإن الصواب =

= فيه الوقف، مع ما في سنده من الضعف، وفي كونه مرفوعًا حكمًا نظرا!
ومنها ما هو ضعيف، كحديث سعيد بن حريث، إلا أنه قد جاء من طريق لا بأس بإسناده عند ابن أبي الدنيا في «إصلاح المال» كما سبق، فيحسّن الحديث من أجله، والله تعالى أعلم.
هذا؛ وقد حسّن الحديثَ الحافظ السخاوي في «الفتاوى الحديثية» (١/ ٢٦٤) بمجموع طرقه، وذكر في «المقاصد الحسنة» (ص/ ٦٣٤) أنه كتب فيه جزءًا.
كما حسنه الإمام الألباني في «الصحيحة» (٥/ ٤٣٠).
ولم يذكرا الطريق الذي عند ابن أبي الدنيا، ولولاه لكان في تحسينه نظر! والله أعلم.
تنبيه : قال صاحب كتاب «فتح المنان» (٩/ ٤٠٦) – وهو شرح سنن الدارمي – : (ومن ضعّف حديث الباب – وهو حديث سعيد بن حريث – به – يعني إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر – فلقصر باعه، فقد تابع إسماعيل أحدُ الحفاظ الأثبات كما سيأتي) ثم ذكر في آخر بحثه متابعة أبي حمزة السكري له عند البيهقي، ثم قال: (وبه يصير حديث الباب حسن «كذا قال، والصواب حسنًا» لغيره) اهـ.
أقول : خفي عليه أن الإسناد إلى هذه المتابعة لا يصح، فقد تقدم أن فيه محمد بن موسى بن حاتم، وهو واهٍ كما قال الذهبي، وأقرّه الحافظان ابن حجر، وابن ناصر الدين الدمشقي.
وبعد هذا؛ فلينظر من قصر باعه!!

[٣١] - حدثني عقبة بن خالد، نا موسى بن محمد، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ : «**إذا دخلتم على المريض فنفسوا له في أجله، فإن ذلك لا يرد شيئًا وهو يطيب بنفسه**».

---

[٣١] - **إسناده ضعيف جداً.**

وقد سبق بيان حال هذا الإسناد عند حديث رقم (٢٢).

والحديث أخرجه الترمذي في «السنن» (٢٠٨٧)، وفي «العلل الكبير» (٢ / ٨٠٧ - ترتيبه) قال: ثنا أبو سعيد الأشج بهذا الإسناد سواء.

وأخرجه ابن ماجة (١٤٣٨) قال: ثنا أبوبكر بن أبي شيبة، وهذا في «المصنف» (٣ / ١٢٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩٢١٣)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٥٣٨)، وابن بشران في «الأمالي» (٦٤٩)، وابن عدي في «الكامل» (٦ / ٣٤٤) من طريق عقبة بن خالد به.

قال الترمذي : «غريب».

قلت : يعني أنه ضعيف.

وقال البيهقي عقبه : «موسى بن محمد بن إبراهيم يأتي من المنكرات بما لا يتابع عليه».

وقد سأل ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٢٤١) أباه عن جملة من أحاديث رواها عقبة بن خالد، عن موسى بن محمد بهذا الإسناد، ومنها هذا الحديث، فقال:

«هذه أحاديث منكرة، كأنها موضوعة، وموسى ضعيف الحديث جداً، وأبوه محمد بن إبراهيم التيمي لم يسمع من جابر ولا من أبي سعيد» اهـ.

وقال الترمذي في «العلل» (٢ / ٨٠٧): «سألت محمداً - يعني البخاري - عن هذا الحديث، فقال موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي منكر الحديث، وأبوه صحيح الحديث.

=

[٣٢] - حدثني عقبة بن خالد، نا موسى بن محمد، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري، قال: مرّ رجل على النبي ﷺ بشاة يجر بأذنها، فقال: «**دع أذنها، وخذ بسالفتها**».

[٣٣] - حدثني عقبة، نا موسى بن محمد، عن أبيه، عن سلمة بن الأكوع، قال: سئل النبي ﷺ عن الصلاة في القوس والقَرَن، فقال: «**اطرح القَرَن، وصلِّ في القوس**».

= قلت له : أدرك محمد بن إبراهيم أبا سعيد الخدري؟

قال : لا، إنما روى عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، وأبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن أبي سعيد » اهـ.

وقال الحافظ في «الفتح» (١٠ / ١٢٧)، وفي «بذل الماعون» (ص / ٣٥٥) : «سنده لين»!

قلت : وفي قوله هذا تساهل، والله أعلم.

[٣٢] - **إسناده ضعيف جداً**. وهو الذي قبله.

وقد سئل أبو حاتم في «العلل» (٢ / ٢٤١) عن هذا الحديث فقال:

(حديث منكر، كأنه موضوع، وموسى ضعيف الحديث جداً، وأبوه .. لم يسمع من أبي سعيد) اهـ.

[٣٣] - **إسناده ضعيف جداً**، وهو الذي قبله.

والحديث أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧ / ٢٨) رقم (٦٢٧٧)، والدارقطني (١ / ٣٩٨-٣٩٩)، والحاكم (١ / ٣٣٦)، والبيهقي (٦٠٢٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢ / ١٣٧)، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» - كما في المطالب العالية (١ / ١٨٢) - وابن حبان في «المجروحين» (٢ / ٢٤١) من طريق عقبة بن خالد به.

قال الهيثمي في «المجمع» (٢ / ٥٨) : (وفيه موسى بن محمد بن إبراهيم التيمي، وهو ضعيف). =

[٣٤] - حدثنا عثام بن علي - هو أبو علي العامري - ، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ كان يقوم من الليل فيصلي ركعتين، ثم يستاك.

= وقال الحاكم : (هذا حديث صحيح الإسناد إن كان محمد بن إبراهيم التيمي سمع من سلمة بن الأكوع).

قلت : هَبْ أنه سمع منه، فماذا تصنع بموسى بن محمد، وهو منكر الحديث؟!

قال الحافظ في « إتحاف المهرة » (٥ / ٥٧٧) : (قلت : كيف تصنع بضعف موسى؟).

وقال البيهقي : (موسى بن محمد غير قوي).

قلت : وفيه تساهل في شأن موسى هذا! ولهذا تعقبه ابن التركمان في « الجوهر النقي » فقال : (ألانَ القولَ فيه، وأهلُ هذا الشأن أغلظو فيه).

ثم ساق أقوالهم.

[٣٤] - **إسناده رجاله ثقات رجال الشيخين، غير عثّام بن عليّ فلم يرو له مسلم.**

والحديث أخرجه النسائي في « الكبرى » (٤٠٥، ١٣٤٣)، وابن ماجة (٢٨٨)، والحاكم (١ / ١٤٥) من طرق عن عثام بن علي بهذا الإسناد.

قال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

ووافقه الإمام الألباني في « صحيح الترغيب » (١ / ١٦٣).

قلت : أما أنه على شرط البخاري فنعم، أما على شرط مسلم فلا، فعثام لم يخرج له مسلم شيئًا.

وقال المنذري : (رواه ابن ماجة والنسائي، ورواته ثقات).

وتعقبه الإمام الألباني فقال : (لم أجده عند النسائي، ولم يعزه النابلسي في « ذخائر المواريث » إلا لابن ماجة، وكذلك صنع الحافظ في « الفتح » وقال : « وإسناده صحيح، لكنه مختصر من حديث طويل، وأورده أبو داود وبيّن فيه أنه تخلّل بين الانصراف والسواك نوم، وأصل الحديث في مسلم مبينًا أيضًا ». =

[٣٥] - حدثنا السيد بن عيسى الهمداني، عن أبي إسحاق، عن هبيرة بن يريم، عن عبدالله بن مسعود قال: «**من أتى عرّافًا، أو ساحرًا، أو كاهنًا فصدّقه بما يقول؛ فقد كفر بما أنزل على محمد** ﷺ».

= وهو كما قال، إلا أن قوله: «إسناده صحيح» ليس بصحيح، فإن فيه سفيان بن وكيع، وهو متكلم فيه، بل اتهمه أبو زرعة بالكذب، لكن قد أخرجه الحاكم (١ / ١٤٥) من غير طريقه، وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، فبه صح الحديث، والحمد لله) اهـ.

قلت: رواه الحاكم من طريق محمد بن حيان عن عثام، (في الأصل عثمان وهو خطأ) ابن علي، عن الأعمش به.

وتابعه قتيبة بن سعيد، عن عثام به عند النسائي.

وتابعه أيضًا المصنِّف - أبو سعيد الأشج - كما هنا.

[٣٥] - **أثر صحيح**، وهو في حكم المرفوع.

وإسناد المصنِّف فيه ضعف، فشيخه أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ولم يحك فيه جرحًا ولا تعديلاً.

وذكره الذهبي في «الميزان» وقال: قال الأزدي: ليس بذاك.

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وأبو إسحاق هو السبيعي، وكان قد اختلط، وكل من سمع منه بآخرة ففيه لين.

قال أحمد بن حنبل: «زهير فيما روى عن المشايخ ثبت بخ بخ، وفي حديثه عن أبي إسحاق لين، سمع منه بأخرة».

وقال أبو زرعة: «ثقة - يعني زهيرًا - إلا أنه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط».

وقال أبو حاتم كما في «العلل» (١ / ١٠٣): «أبو إسحاق بآخرة اختلط، فكلّ من سمع منه بآخرة فليس سماعه بأجود ما يكون». =

= وروى أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (١٢١٢) بإسناده عن عبيدالله بن عمرو قال: «جئت محمد بن سوقة معي شفيعًا عند أبي إسحاق، فقلت لإسرائيل: استأذن لنا الشيخ. فقال لنا: صلى بنا الشيخ البارحة فاختلط، قال: فدخلنا عليه، فسلّمنا وخرجنا».

قلت: وإنما سقتُ بعض هذه النصوص عن هؤلاء الأئمة في إثبات اختلاط أبي إسحاق السبيعي؛ لأنني رأيت بعض طلبة العلم يقول: «إنه لم يختلط، وإنما تغير فقط»! ومستنده في ذلك قول الذهبي رحمه الله تعالى.

وإني سائل هذا القائل وأمثاله: كيف تصنع بهذه النصوص عن هؤلاء الأئمة؟!

ثم من هو أقدم وأعلم الذهبي – وهو الإمام النقاد – أم أبو حاتم وأبو زرعة، والإمام أحمد؟ رحم الله الجميع، وحشرنا معهم في الجنة، آمين.

لكن الحديث صحيح كما سيأتي.

والحديث أخرجه أبو القاسم البغوي في «الجعديات» (١٩٤٦) من طريق السيد بن عيسى بهذا السند سواء.

وشيخ المصنِّف قد توبع: تابعه عمرو بن قيس.

كما عند المصنِّف أبي سعيد الأشج في الحديث الذي بعد هذا برقم (٣٦)، من طريق أبي خالد الأحمر عنه به.

وعمرو هذا ثقة.

وأخرجه عن المصنِّف من هذا الطريق: البزار في «البحر الزخار» (١٨٧٣) قال: ثنا عبدالله بن سعيد بهذا السند سواء.

وقال: (وهذا الحديث قد رواه غير واحد عن أبي إسحاق، عن هبيرة، عن عبدالله).

قلت: وقد وقع اختلاف في حديث أبي إسحاق السبيعي:

فقد رواه عنه موقوفًا – كما هو عند المصنف من طريق السيد بن عيسى، وعمرو بن قيس – جماعة وهم:

١ – شعبة عنه. =

....

= أخرجه أبو داود الطيالسي (٣٨٢)، وعلي بن الجعد في « مسنده » (١٩٤٢) ومن طريقه الدارقطني في « العلل » (٥ / ٣٢٩).

وفيه تصريح أبي إسحاق بالسماع من هبيرة عند ابن الجعد.

٢ - إبراهيم بن طهمان عنه.

أخرجه أبو يعلى (٥٤٠٨) عن عبدالرحمن بن سلام، ثنا إبراهيم به.

وقال محقق مسند أبي يعلى : (رجاله ثقات، غير أن إبراهيم بن طهمان لم يذكر فيمن سمع من أبي إسحاق قديمًا).

قلت : قوله : « رجاله ثقات » فيه شيء من المبالغة، فهبيرة متكلم فيه، وقال بعضهم : مجهول.

لكن أقرب الأقوال إلى الصواب قول أحمد فيه : لا بأس بحديثه.

وقد ارتضاه ابن حجر من بين الأقوال الأخرى كما في « التقريب ».

فحسبه أن يكون حسن الحديث، وحديثه هذا صحيح، فله متابعات سيأتي ذكرها.

وشيخ أبي يعلى : صدوق كما قال أبو حاتم.

٣-٤- إسرائيل، وزهير، كلاهما عنه.

أخرجهما ابن الجعد في « مسنده » (١٩٤١)، ومن طريقه الدارقطني في « العلل » (٥/٣٢٩).

٥ - شريك بن عبدالله عنه.

أخرجه أبو القاسم في « الجعديات » (١٩٤٦).

٦ - أبو الأحوص - سلام بن سليم - عنه.

أخرجه أبو القاسم البغوي في « الجعديات » (١٩٤٦).

٧ - معمر عنه.

أخرجه أبو القاسم البغوي (١٩٤٧) عن ابن زنجويه، نا عبدالرزاق عنه به.

وهو في المصنَّف لكن من طريق آخر كما سيأتي.

٨ - عبدالعزيز بن مسلم عنه.

أخرجه أبو القاسم البغوي (١٩٤٨). =

= ٩ – عبدالله بن زيد عنه.
أخرجه الهيثم بن كليب في «مسنده» (٨٩١).
وعبدالله هذا لم أهتد إليه.
١٠– جرير بن حازم عنه.
أخرجه عبدالله بن وهب في «جامعه» (٦٨٧) قال: أخبرني جرير عنه به.
١١– سفيان الثوري عنه.
واختلف عنه:
فرواه أبو نعيم الفضل بن دكين عنه، عن أبي إسحاق موقوفًا.
أخرجه أبو القاسم البغوي (١٩٤٥).
وتابعه عبدالرحمن بن مهدي.
أخرجه ابن خزيمة في «التوكل» – كما في «إتحاف المهرة» (١٠/٥٠٠) – قال: ثنا أبو موسى، ثنا عبدالرحمن، ثنا سفيان، ثنا أبو إسحاق به موقوفًا.
قال الحافظ ابن حجر عقبه: «وحكمه الرفع».
وخالفهما ثابت الزاهد، فرواه عن سفيان، عن أبي إسحاق به مرفوعًا إلى النبي ﷺ.
ذكره الدارقطني في «العلل» (٥/٢٨٢) بدون إسناد.
وثابت هو ابن محمد، روى عنه البخاري، وذكره ابن حجر في «التقريب» وقال: «صدوق زاهد، يخطئ في أحاديث».
قلت: فمثله حسن الحديث إذا لم يخالف، أما إذا خالف كما هنا، فلا يعتد به.
وقد رواه مرفوعًا يحيى الحماني:
أخرجه أبو القاسم البغوي في «الجعديات» (١٩٤٩)، وابن عدي في «الكامل» (٣/٢٨٢، ٧/٢٣٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/١٠٤) من طريق يحيى بن عبدالحميد، عن أبي خالد الأحمر، عن عمرو بن قيس، عن أبي إسحاق به مرفوعًا.
وقد سبق أن أبا سعيد الأشج يرويه عن أبي خالد، عن عمرو بن قيس بهذا الإسناد موقوفًا. =

= وقد توبع أبو سعيد على هذا، فقال الدارقطني في «العلل» :
(وهم الحماني في رفعه، وخالفه عثمان بن أبي شيبة، وهارون بن إسحاق، فروياه عن أبي خالد موقوفًا وهو الصحيح) اهـ.
قلت : ورواية هارون بن إسحاق : أخرجها ابن عدي في «الكامل» (٧ / ٢٣٩).
وقال الدارقطني أيضًا في «الأفراد» - كما في أطرافه (٤ / ١٣٢) - : (ورفعه الحماني عنه - يعني عن أبي خالد الأحمر - عن النبي ﷺ ، ورفعه غير محفوظ).
ثم ذكر رواية أبي سعيد الأشج عن أبي خالد موقوفًا.
فالبلاء من يحيى الحماني في رفعه، لضعفه، ومخالفته الثقات.
أما قول ابن عدي بعد روايته الحديث من طريق الحماني :
(رواه عن أبي إسحاق : الثوري، وشعبة، وإسرائيل، وقيس وغيرهم، عن هبيرة، عن عبدالله مرفوعًا.
ومن حديث عمرو بن قيس عن أبي إسحاق، لا أعلم يرويه عن عمرو بن قيس غير أبي خالد.
ومن روى عن أبي خالد؛ منهم من أوقفه على عبدالله، ومنهم من رفعه إلى النبي ﷺ، ويحيى الحماني ممن رفع الحديث عن أبي خالد، فلا أدري البلاء من يحيى أو من أبي خالد، فإن أبا خالد قد روي عنه موقوفًا ومرفوعًا) اهـ.
لا شك؛ أن الحمل فيه على يحيى الحماني أولى، فهو المخالف للثقات، عن أبي خالد، مع ضعفه، وهذا الذي أظهره الإمام الدارقطني كما سبق.
قلت : ولأبي إسحاق إسناد آخر، لكنه لا يصح.
أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٢٤٦) من طريق، يوسف بن أسباط، ثنا سفيان الثوري، عن أبي إسحاق السبيعي، عن سعيد بن وهب، عن عبدالله بن عمر قال : قال رسول الله ﷺ فذكره.
وقال : (غريب من حديث الثوري (ولعله وقع سقط هنا!). عن أبي إسحاق، عن هبيرة بن يريم «في الأصل ابن أبي مريم!» عن عبدالله بن مسعود).
قلت : تفرد به يوسف عن الثوري بهذا الإسناد، وهو وإن كان من أهل الصدق إلا =

= أنه لما دفن كتبه كان يعتمد على حفظه، فغلط كثيراً، فلا يحتج به إذا انفرد، فكيف إذا خالف؟!

وقد رواه مفضل بن صالح، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبدالله. ولا يصح.

قال الدارقطني في «العلل» بعد سياقه هذا الإسناد:

(ووهم فيه، والصواب عن أبي إسحاق، عن هبيرة) اهـ.

قلت: ومفضل هذا لا يحتج به عند أهل الحديث إذا انفرد، فكيف إذا خالف؟

وقد روي هذا الحديث من وجوه عن ابن مسعود رضي الله عنه:

الوجه الأول: همام - وهو ابن الحارث - عنه.

أخرجه البزار في «البحر الزخار» (١٩٣١) من طريق أبي معاوية، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» (١٩٥١) من طريق عبيدة بن حميد، كلاهما عن الأعمش، عن إبراهيم، عن همام به.

وخالفهما شعبة، فرواه عن الأعمش، عن إبراهيم، عن همام، عن حذيفة مثله.

أخرجه البغوي في «الجعديات» (١٩٥٢) وقال:

«هكذا قال رَوح عن حذيفة».

وروح هذا هو ابن عبادة أبو محمد البصري، ثقة، وهو الراوي عن شعبة لهذا الإسناد.

ورواه عبدالعزيز بن مسلم، عن الأعمش، فجعله: عن علقمة، عن عبدالله.

أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠/٧٦) رقم (١٠٠٠٥).

الوجه الثاني: حبة العرني عن عبدالله.

أخرجه أبو القاسم البغوي في «الجعديات» (١٩٥٣) من طريق النضر بن شميل، عن شعبة، عن سلمة بن كهيل عنه به.

والنضر؛ ثقة ثبت، وكان أروى الناس عن شعبة.

وتابعه غندر:

أخرجه أبو القاسم البغوي (١٩٥٤) قال: «ورأيته في كتاب أحمد بن حنبل، عن غندر، عن شعبة؛ مثل حديث النضر بن شميل». =

[٣٦] - حدثنا أبو خالد، عن عمرو بن قيس، عن أبي إسحاق، عن هبيرة، عن عبدالله قال: **«من أتى ساحرًا أو عرّافًا فصدّقه بما يقول؛ فقد كفر بما أُنزل على محمد ﷺ»**.

= وتابعه أيضًا وهب بن جرير، وأبو داود :

أخرجهما أبو القاسم البغوي (١٩٥٥) من طريقين عنهما، نا شعبة به.

إلا أن وهب بن جرير شك، فقال: عن علي أو عبدالله.

وتابعهم عباس بن الفضل الأنصاري :

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٥ / ٤).

والعباس هذا ضعيف، بل عند بعضهم منكر الحديث، وقد قال أحمد: حديثه عن شعبة صحيح.

وشيخ ابن عدي : زيد بن عبدالعزيز بن حيان لم أقف على ترجمته.

وهذه الأسانيد تدور على حبة العرني، وهو ضعيف.

ورواه سعيد بن عامر عن شعبة، إلا أنه قال: عن أبي الزعراء، عن عبدالله.

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١٤٥٣) من طريق أحمد بن عمرو بن عبيدة العصفري، عن سعيد بن عامر به.

وأحمد هذا لم أهتد إلى ترجمته.

الوجه الثالث : قتادة عن عبدالله بن مسعود.

أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٢٠٣٤٨) عن معمر عنه به.

وهو منقطع، قتادة لم يلق أحدًا من أصحاب النبي ﷺ، إلا أنسًا وابن سرجس. قاله أبو حاتم.

وقد تقدم أن معمرًا رواه أيضًا عن أبي إسحاق، عن هبيرة.

وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة، أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وغيرهم.

[٣٦] - تقدم في الذي قبله.

[٣٧] – حدثنا عقبة، نا موسى بن محمد بن إبراهيم، عن أبيه، عن أنس قال: نهى رسول الله ﷺ أن يفترش على أبواب البيوت شيئًا، وقال: «**اكتموها**(١) **عن الباب شيئًا**».

[٣٨] – حدثني عقبة، نا موسى بن محمد، عن أبيه، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا أكلتم فاخلعوا نعالكم فإنه أروح لأقدامكم**».

---

(١) هكذا استطعت قراءتها في المخطوط، ووقع في «الأوسط»: «أقيموه عنه» وفي «المطالب»: «نكبوه»، وفي «الضعفاء» للعقيلي: «أقيموا»، والله أعلم.

[٣٧] – **إسناده ضعيف جداً**، وقد سبق بيان حال هذا الإسناد.

والحديث أخرجه ابن أبي شيبة في «المسند» – كما في المطالب العالية (٢٧٥٦) – والطبراني في «الأوسط» (٧٠٦١)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤/١٦٩) من طريق عقبة به.

وقد سئل أبو حاتم عن هذا الحديث وغيره بهذا الإسناد، فقال كما في «العلل» (٢/٢٤١): (هذه أحاديث منكرة، كأنها موضوعة، وموسى بن محمد ضعيف الحديث جداً).

[٣٨] – **إسناده ضعيف جداً**، وهو الذي قبله.

والحديث أخرجه ابن أبي شيبة في «المسند» – كما في المطالب العالية (٢٤٢٥) – والدارمي (٢/١٤٨)، والحاكم (٤/١١٩)، والطبراني في «الأوسط» (٣٢٠٢) من طريق عقبة به. ووقع عند الحاكم: «أبدانكم» بدل: «أقدامكم».

وقال: (صحيح الإسناد).

وردّه الذهبي فقال: (قلت: أحسبه موضوعًا، وإسناده مظلم، وموسى تركه الدارقطني).

=

[٣٩] - حدثني عقبة، حدثني أبو أمية الثقفي، عن أبي الزناد، قال: رأيت في يد أبي بردة خاتمًا من فضة، فصّه عقيقة حمراء، فيه تمثال رجل بين أسدين يلحسانه، فقال: تدرون خاتم من ذا؟ فقلنا : لا. قال: هذا خاتم دانيال، أخذه أبو موسى فقومه عليه من الخمس وكان يتختم به.

= وقال أبو حاتم في العلل: (حديث منكر، كأنه موضوع، وموسى ضعيف الحديث جداً).

تنبيه : نقل الشيخ أبو الفيض الغماري في «المداوي» (١ / ٣١٤) كلام الذهبي السابق في تعقبه على الحاكم ثم قال:

(قلت : لكن لا يصل إلى درجة الحكم على حديثه بالوضع، لا سيما مع وجود حديث أبي عبس السابق شاهداً له) اهـ.

قلت : استدراك الغماري لا يجدي، ذلك أن الشاهد الذي أشار إليه هو من طريق موسى بن محمد المتروك، والراوي عنه متروك أيضًا كما قال الذهبي.

والعجب أن الغماري لما تكلم على هذا الشاهد الذي أورده السيوطي في الجامع، انتقده بأن الحديث ليس من مسند أبي عبس، وإنما هو من مسند أنس!

ثم تعقب المناويَ فقال: (وقد نبه الشارح - وهو المناوي - على ذلك في الكبير، فكان حقه ألا يغفله في الصغير)!

قلت : وهذا الانتقاد بك أولى، فإن المناوي ذكره في كتاب وأغفله في كتاب آخر، ولعل ذلك لبعد العهد ما بين تأليف الكتابين.

فكيف أغفلته أنت، وقد ذكرته من قبل في كتاب واحد مع تقارب الموضعين جداً؟!

[٣٩] - **إسناده رجاله ثقات، غير أبي أمية الثقفي** واسمه إسماعيل بن يعلى، فهو ضعيف، وبعضهم قال: متروك.

لكنه قد توبع : تابعه عبدالرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه عبدالله بن ذكوان. =

[٤٠] - حدثني عقبة، حدثنا شعبة، حدثني سعيد الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد قال: قال أبو بكر: « ألستُ أحقَّ الناس بها، ألستُ أولَّ من أسلم، ألستُ صاحبَ كذا ».

= أخرجه ابن أبي الدنيا في « كتاب القبور »[1] - كما في « أحكام الخواتيم » لابن رجب (ص/١٨٦) - من طريق ابن وهب، عن عبدالرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه به نحوه.
وفيه قصّة.
وعبدالرحمن متكلَّم فيه.
وقد رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٦ / ٦١) ثنا معاذ، عن أشعث، عن محمد أنه كان نقش خاتم الأشعري أسد بين رجلين.
وإسناده رجاله كلهم ثقات.
معاذ هو ابن معاذ العنبري، ثقة ثبت.
وأشعب هو ابن عبدالملك.
ومحمد هو ابن سيرين.

[٤٠] - **إسناده رجاله ثقات.**
وسعيد هو ابن إياس ثقة، لكن اختلط بأخرة، فمن سمع منه قبل اختلاطه فهو صحيح، وشعبة منهم.
لكن أُعلّ هذا الحديث بالإرسال كما سيأتي بيانه.
والحديث أخرجه الترمذي (٣٦٦٧)، والبزار في « البحر الزخار » (٣٥) كلاهما قالا: ثنا أبو سعيد الأشج بهذا الإسناد سواء.
ومن طريقه أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٣٠ / ٣٧).
وأخرجه ابن حبان (٦٨٦٣)، والضياء في « المختارة » (١٨، ١٩)، والبغوي - كما في « الإصابة » (٢ / ٣٤٣) - والدارقطني في « العلل » (١ / ٢٣٤) من طريق عقبة بن خالد به. =

(١) لم أقف عليه في المطبوع، وقد ذكر محققه أن النسخة التي اعتمد عليها فيها نقص.

= قال الترمذي : (غريب) .

وقال البزار : (وهذا الحديث لا نعلم أحداً قال فيه : عن شعبة، عن الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد إلا عقبة بن خالد .

وقد رواه عبدالرحمن بن مهدي، عن شعبة، عن الجريري، عن أبي نضرة قال : خطب أبو بكر ولم يذكر أبا سعيد) اهـ.

قلت : لم ينفرد به عقبة بن خالد، فقد تابعه يعقوب الحضرمي بسنده سواء.

أخرجه الدارقطني في « العلل » (١ / ٢٣٥) من طريق عبدالرحمن بن خراش، ثنا الحسين الجرجرائي، ثنا يعقوب الحضرمي، عن شعبة به متصلاً.

ويعقوب هو ابن إسحاق، قال أحمد وأبو حاتم : صدوق .

والراوي عنه ذكره ابن حجر في « التقريب » وقال : « مقبول » أي لين الحديث إلا إذا توبع .

وعبدالرحمن بن خراش حافظ، لكنه متهم بالرفض !

ففي صحة هذه المتابعة نظر، والذي رجحه الأئمة في هذا الحديث : الإرسال .

وخالف عقبة بن خالد، عبدالرحمن بن مهدي كما سبق في كلام البزار، فرواه عن شعبة مرسلاً .

أخرجه الترمذي (٥ / ٦١٢)، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٣٠ / ٣٨) من طرق عن عبدالرحمن به بمعناه .

قال الترمذي : (لم يذكر فيه عن أبي سعيد، وهذا أصحّ) .

ورجّح المرسل أيضاً أبو حاتم، فقال ابنه عبدالرحمن في « العلل » (٢٦٧٥) : (سألت أبي عن حديث رواه أبو سعيد الأشج عن عقبة بن خالد، عن شعبة، عن الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد قال : فذكره؟

قال أبي : الناس يروون هذا الحديث عن أبي نضرة، عن أبي بكر مرسلاً، لا يقولون فيه عن أبي سعيد) اهـ.

ورجّحه أيضاً الدارقطني، فقال في « العلل » (١ / ٢٣٥) بعد ذكره الاختلاف على شعبة : (وكذلك رواه ابن علية، وابن المبارك وعدّة عن سعيد مرسلاً، =

[٤١] – حدثني إسماعيل بن الوليد الراسبي أبو يونس، عن هشام بن حسان، عن ابن سيرين قال: «أول من أسلم من الرجال أبو بكر، وأول من أسلم من النساء خديجة».

= وهو الصحيح)[1].

قلت : وقد توبع شعبة، تابعه شبابة بن سوار بذكر «أبي سعيد».

أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٠ / ٣٧-٣٨) من طريقين عن شبابة، عن سعيد بن إياس به.

ولم أقف على أن سماع شبابة من الجريري قبل الاختلاط، إلا أن أبا دود قال – فيما رواه عنه الآجري – : «كل من أدرك أيوب فسماعه من الجريري جيد»، وشبابة لم يسمع من أيوب، بل ربما ما أدركه.

[٤١] – **إسناده ضعيف**، لأجل شيخ المصنف إسماعيل بن الوليد، فقد ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، ولا راويًا عنه سوى أبي سعيد الأشج. وهشام بن حسان ثقة، خاصة في ابن سيرين.

وابن سيرين ولد في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه.

والأثر أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» (٣٠ / ٣٧) من طريق أبي سعيد الأشج بهذا الإسناد سواء[2].

قلت : وقد وردت آثار كثيرة عن جماعة من السلف من الصحابة والتابعين في أن أول من أسلم أبو بكر الصديق، قد استوفى تخريجها الحافظ ابن كثير في «البداية» (٣ / ٢٤-٢٧).

وأورد فيه أيضًا ما يدل على أن أول من أسلم علي بن أبي طالب، وقد جمع بين ذلك جمعًا حسنًا، فانظره هناك. =

---

(١) قلت : رواية ابن المبارك أخرجها الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» (٢٧١).

(٢) وأخرجه عبدالله بن أحمد في كتاب أبيه «فضائل الصحابة» (٢٧٢) قال: ثني أبو سعيد الأشج بالسند سواء.

[٤٢] - حدثنا عبدالله بن إدريس، عن شعبة، عن عمرو بن مرّة، عن أبي حمزة الأنصاري، عن زيد بن أرقم قال: عليّ عليه السلام(١) أول من أسلم. قال عمرو: فذكرته لإبراهيم فقال: أول من أسلم أبو بكر.

= **فائدة** : روى البخاري في «صحيحه» (٣٦٦١) عن أبي الدرداء - في حديث ما كان بين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما من الخصومة - وفيه : فقال النبي ﷺ : « **إن الله بعثني إليكم، فقلتم: كذبتَ. وقال أبو بكر: صدق، وواساني بنفسه وماله، فهل أنتم تاركوا لي صاحبي؟ (مرتين) فما أوذي بعدها** ».

قال الحافظ ابن كثير: (وهذا كالنص على أنه أوّل من أسلم) اهـ.

(١) قد سبق التعليق على هذا عند حديث رقم (٧).

[٤٢] - **إسناده صحيح**، رجاله ثقات رجال الصحيح.

وأبو حمزة اسمه طلحة بن يزيد، لم يرو عنه سوى عمرو بن مرّة كما قال ابن معين، ووثقه النسائي، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وأخرج له البخاري في صحيحه، وصحح حديثه الترمذي كما سيأتي، لأجل ذلك كله قلت: إسناده صحيح.

والحديث أخرجه النسائي في «الكبرى» (٨٣٩٢) قال: بنا عبدالله بن سعيد بهذا الإسناد سواء. وهو مختصر، ليس فيه (قال عمرو: فذكرته ... إلخ).

وأخرجه أحمد (٤ / ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧١)، وفي «فضائل الصحابة» (١٠٠٠)، والترمذي (٣٧٣٥)، والنسائي في «الكبرى» (٨١٣٧)، وأبو داود الطيالسي (٦٧٨)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٧ / ٥٠٢)، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» (٨٤)، وابن جرير في تاريخه -كما في «البداية والنهاية» (٣ / ٢٦) - وابن سعد في «الطبقات» (٣ / ١٠)، وابن أبي خيثمة في «أخبار المكيين» (٨٢)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٣ / ٤٤٩) كلهم من طُرُق عن شعبة به.

وهو عند بعضهم مختصر.

قال الترمذي : (حسن صحيح).

وقد خولف فيه شعبة في متنه. =

[٤٣] – حدثنا أبو أسامة، عن شعبة، عن عمرو بن مرّة، عن إبراهيم قال: أبو بكر أوّل من أسلم.

[٤٤] – حدثنا إسحاق بن سلميان الرازي أبو يحيى، عن أبي سنان سعيد بن سنان، عن أبي حَصين، عن شقيق، عن حذيفة قال: كنّا نؤمر بالسواك إذا قمنا من الليل.

= فروى الطبراني في «الأوسط» (٢٠١٠) من طريق غالب بن عبدالله بن غالب السعدي، عن سفيان بن عيينة، عن مسعر، عن عمرو بن مرّة، عن أبي حمزة – رجل من الأنصار – عن زيد بن أرقم قال: «أول من صلّى مع النبي ﷺ أبو بكر».

وقال: (لم يروه عن سفيان، غير هذا الشيخ: غالب. وخالفَ شعبةَ، لأن شعبة رواه عن عمرو بن مرّة عن أبي حمزة، عن زيدبن أرقم قال: أول من صلّى مع النبي ﷺ عليٌّ) اهـ.

قلت: وغالب هذا مجهول لا يعرف.

قال الهيثمي في «المجمع» (٩ / ٤٣): (فيه غالب بن عبدالله بن غالب السعدي، ولم أعرفه).

[٤٣] – **إسناده رجاله ثقات**، وإبراهيم هو النخعي.

والأثر أخرجه الإمام أحمد في «فضائل الصحابة» (٢٦٢، ٢٦٣) من طريقين عن شعبة به.

[٤٤] – **إسناده صحيح رجاله كلهم ثقات.**

والحديث أخرجه النسائي (١٦٢٣) قال: أخبرنا عبدالله بن سعيد بالسند سواء.

وأخرجه النسائي (١٦٢٤) من طريق إسرائيل، عن أبي حصين، عن شقيق من قوله.

سقط ذكر حذيفة. نبّه عليه الحافظ في «النكت الظراف» (٣ / ٩٣٤). =

[٤٥] - حدثنا إسحاق بن سليمان الرازي، قال: سمعت جراح بن الضحاك الكندي، يذكر عن كريب بن سليم الكندي، عن أمة امرأة الزبير بن العوام، قالت: كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا حمّ الزبير أن نبرّد له الماء، ونحدره عليه.

= وقد جاء الحديث من فعله ﷺ:

أخرجه البخاري (٢٤٥، ٨٨٩، ١١٣٦)، ومسلم (٢٥٥)، وأبو داود (٥٥)، والنسائي (٢، ١٦٢١، ١٦٢٢)، وابن ماجة (٢٨٦)، وأحمد (٥/ ٣٨٢، ٣٩٠، ٣٩٧، ٤٠٢، ٤٠٧)، والدارمي (٦٨٥)، وأبو داود الطيالسي (٤٠٩)، وابن الأعرابي في «معجمه» (١٣٨٧)، والبغوي في «شرح السنة» (١/ ٣٩٥)، والطبراني في «المعجم الصغير» (١٠١٧)، والبيهقي في «الكبرى» (١٦٣) كلهم من طريق أبي وائل، عن حذيفة به.

وعند بعضهم: «إذا قام للتهجد».

[٤٥] - **إسناد صالح.**

جراح بن الضحاك لا بأس به، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات».

وكريب بن سليم ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، ولا راويًا عنه سوى الجراح بن الضحاك، وذكره ابن حبان في «ثقاته».

وأمة هي أم خالد بنت خالد بن سعيد بن العاص، صحابية.

والحديث أخرجه الترمذي في «العلل الكبير» (٢/ ٨٠٥-٨٠٦ - ترتيبه)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣٤٥٢) كلاهما قالا: ثنا أبو سعيد الأشج بهذا الإسناد سواء.

وأخرجه الحاكم (٤/ ٤٠٣)، وابن حبان في «الثقات» (٥/ ٣٣٩) من طريق إسحاق بن سليمان به. =

[٤٦] - حدثنا إسحاق بن سلميان الرازي، عن حنظلة، قال: سمعت نافعًا يقول: سمعت ابن عمر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من الفطرة: تقليم الأظفار، وحلق العانة، والأخذ من الشارب**».

[٤٧] - حدثنا إسحاق بن سلميان، عن معاوية بن يحيى، عن يونس بن ميسرة، عن أبي إدريس، عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ: «**الطهارات أربع: قصّ الشارب، وحلق العانة، وتقليم الأظفار، والسواك**».

= قال الترمذي في «العلل» (٢ / ٨٠٦) : (سألت محمداً عن هذا الحديث، فقال: الجراح بن الضحاك مقارب الحديث، وامرأة الزبير هي أم خالد بنت سعيد بن العاص الذي روى عن النبي ﷺ في عذاب القبر) اهـ.

وقد ذكر الحافظ في «الفتح» (١٠ / ١٨٧) هذا الحديث شاهداً لحديث أنس: «إذا حمّ أحدكم فليشن عليه من الماء البارد من السحر ثلاث ليال». فقال بعد هذا: «أخرجه الطحاوي وأبو نعيم في الطب، والطبراني في الأوسط، وصححه الحاكم وسنده قويّ، وله شاهد من حديث أم خالد بنت سعيد، أخرجه الحسن بن سفيان في مسنده، وأبو نعيم في الطب من طريقه» اهـ.

[٤٦] - **إسناده صحيح**، رجاله كلهم ثقات، وحنظلة هو ابن سفيان الجمحي.

والحديث أخرجه البخاري (٥٨٩٠)، وأحمد (٢ / ١١٨)، والنسائي (١٢)، وابن حبان (٤٥٧٨)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٦٨٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٦٨٧) من طرق عن حنظلة به.

[٤٧] - **إسناده ضعيف**.

علّته معاوية بن يحيى الصدفي؛ فإنه ضعيف، وخاصة في رواية إسحاق بن سليمان عنه. =

[٤٨] – حدثنا إسحاق بن سلميان، عن معاوية بن يحيى، عن الزهري قال: السنة في السواك أن تستاك للصبح والظهر.

[٤٩] – حدثنا إسحاق بن سلميان، عن عبدالله بن جابر، أن عمر بن عبدالعزيز كان إذا بلغه عن رجل نسك واجتهاد، سأل عن عقله.

[٥٠] – حدثنا إسحاق بن سليمان، قال: سمعت عثمان بن زائدة يقول: قال لقمان لابنه: «لا تؤخِّر التوبة، فإن الموت قد يأتي بغتة».

= والحديث أخرجه البزار (١٢٢٥ – زوائد ابن حجر)، وأبو يعلى – كما في «المطالب العالية» (٧٧) – وابن عدي في «الكامل» (٦ / ٤٠١) عن ابن صاعد، كلهم قالوا: ثنا أبو سعيد الأشج بهذا الإسناد سواء.

قال ابن عدي في ترجمة معاوية بن يحيى وقد ذكر له جملة من أحاديثه – وهذا منها – : (وهذه الأحاديث التي أمليت غير محفوظة، ولمعاوية غيرُها، ذكرت عن الزهري وغيره، وعامة رواياته فيها نظر) اهـ.

وقال الهيثمي في «المجمع» (٥ / ١٦٨): (فيه معاوية بن يحيى الصدفي وهو ضعيف).

[٤٨] – **إسناده ضعيف**، كالذي قبله.

[٤٩] – **إسناده حسن**، عبدالله بن جابر وهو أبو حمزة، ويقال: أبو حازم البصري، لا بأس به، ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، ونقل عن أبيه أنه قال: «هو أحبّ إليّ من الحجاج بن أرطاة». وقال ابن معين: «ثقة»، وذكره ابن حبان في «الثقات».

[٥٠] – **إسناده صحيح** إلى عثمان بن أبي زائد، وهو ثقة.

والخبر أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧١٩٨) من طريق ابن أبي الدنيا، عن أبي سعيد الأشج بالسند سواء.

[٥١] – حدثنا أبو أحمد محمد بن عبدالله، قال: كانْ سفيان يصلي بنا المغرب فيجهر بالتشهد؛ كأنه يريد أن يعلمنا، وكذلك إذا بدأ بالتشهد قال: الحمد لله، وإذا فرغ من آخره قال: الحمد لله.

[٥٢] – حدثنا عقبة بن خالد، حدثني عنبسة البصري، عن عمرو بن ميمون، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «**الزنجي إذا شبع زنا، وإذا جاع سرق، وإن فيهم لسماحةً ونجدةً**».

---

[٥١] – **إسناده صحيح**، وشيخ المصنِّف هو محمد بن عبدالله بن الزبير الكوفي، وهو معدود في الطبقة الثالثة من أصحاب سفيان الثوري.

[٥٢] – **إسناده ضعيف جداً**، ومتنه موضوع.

آفته عنبسة هذا، وهو ابن سعيد البصري، أخو أبي الربيع السمان.

قال أبو حاتم: «ضعيف الحديث يأتي بالطامات».

وقال عمرو بن علي: (عنبسة القطان أخو أبي الربيع السمان، قد سمعت منه وكان مختلطًا، لا يروى عنه، متروك الحديث، وكان صدوقًا لا يحفظ).

وقال ابن حبان: (منكر الحديث جداً على قلّة روايته، لا يجوز الاحتجاج به إذا لم يوافق الثقات، وكان يزيد بن هارون يسميه: عنبسة المجنون).

والحديث أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٥/٢٦٥)، ومن طريقه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/٢٣٣) من طريق أبي سعيد الأشج بالسند سواء.

قال ابن الجوزي: (لا يصح، عنسبة قال النسائي: متروك).

قلت: والذي قال فيه النسائي: متروك، هو راوٍ آخر ليس هذا، واسمه عنبسة بن عبدالرحمن كما في كتابه «الضعفاء والمتروكون».

وقد ذكر الإمام الألباني هذا الحديث في «الضعيفة» (٧٢٩) وأعلّه بعنبسة. =

= لكن قال : هو ابن مهران الحداد!

قلت : وفي ذلك نظر لأمرين :

الأول : أن عنبسة بن مهران يروي عن الزهري كما في ترجمته، ولم يذكر في شيوخ عقبة بن خالد، ولا ضمن الرواة عن عمرو بن ميمون الذي في هذا السند.

بينما ذكروا عنبسة بن سعيد أخا أبي الربيع السمان في الرواة عن عمرو بن ميمون. كما في «تهذيب الكمال».

وذُكر أيضًا في شيوخ عقبة بن خالد.

الثاني : أن ابن حبان في «المجروحين» ذكر هذا الحديث في ترجمة عنبسة بن سعيد، أخي أبي الربيع السمان، فقال:

(وروى عن عمرو بن ميمون، عن الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي ﷺ قال: الزنجي إذا ... الحديث) اهـ.

كما هو صنيع ابن عدي أيضًا؛ فقد ذكر هذا الحديث في ترجمة عنبسة بن سعيد البصري، والله تعالى أعلم.

قلت : ثم وجدتُ الحديث قد أخرجه الخطيب في «المتفق والمفترق» (١١٩٠) من طريقين عن عنبسة بن سعيد، ثنا عمرو بن ميمون به. فوقع التصريح في هذا الإسناد بكونه ابن سعيد، والحمد لله على توفيقه.

تنبيه : وإنما قلت في أول التخريج: متنه موضوع؛ لنكارته، وإيرادِ ابن الجوزي إياه في «الموضوعات» كما سبق، ولقول ابن القيم في «المنار المنيف» (ص/٩٢): (أحاديث ذم الحبشة والسودان، كلها كذب، كحديث: الزنجي إذا شبع زنى، وإذا جاع سرق ...) ثم ذكر غيرها مما في الباب.

وقد خرجها الإمام الألباني في «الضعيفة» في المجلد الثاني، وحكم عليها كلها بالوضع، ولنعم ما صنع.

[٥٣] - حدثنا يونس بن بكير الشيباني، عن الأعمش، عن طلحة بن مصرف، عن عمرو بن شرحبيل، عن عبدالله قال: قال رسول الله ﷺ: «**من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**».

---

[٥٣] - **حديث صحيح متواتر.**

وإسناد المصنِّف رجاله كلهم ثقات، غير شيخ المصنف ففيه كلام، لكنه صدوق لا ينزل حديثه عن درجة الحسن، وهو من رجال مسلم.

وقد أُعلّ هذا الإسناد بالإرسال كما سيأتي.

والحديث أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٤١٨)، والبزار (٩٠ - زوائد ابن حجر)، والهيثم بن كليب في «مسنده» (٧٧٩)، والطبراني في «جزء طرق حديث من كذب عليّ متعمداً» (ص/٦٤)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٥٦٠)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/٣٤٥)، وفي «حلية الأولياء» (٤/١٤٧)[١]، وابن عدي في «الكامل» (١/٧)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/٣٥-٣٦) من طريق يونس بن بكير بالسند سواء. ووقع عندهم كلهم - سوى ابن الجوزي وأبي نعيم في «أخبار أصبهان»، والطبراني في «جزئه» - زيادة: «ليضلّ به».

وهي زيادة منكرة لا تصح، كما جزم بذلك غير واحد من أهل العلم منهم: الطحاوي وعبدالحق الإشبيلي، والألباني.

وقد اختلف في هذا الإسناد على الأعمش على وجهين:

الوجه الأول: من رواه عنه موصولاً:

١ - يونس بن بكير عنه.

كما عند المصنِّف وغيره.

٢ - سفيان الثوري عنه.

أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» إلا أنه قال: عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، وفيه أبو عمار بين ابن مصرف وعمرو بن شرحبيل. =

---

(١) في إسناده واسطة بين ابن مصرف وعمرو، وهو: أبو عمار. وسيأتي الكلام على هذا.

= **قلت** : فلم يتفرد بوصله يونس بن بكير كما قال أبو نعيم في «الحلية» (٤ /١٤٧):
(هذا حديث غريب من حديث طلحة والأعمش، ولم يروه مجوداً مرفوعًا إلا يونس بن بكير) اهـ.

الوجه الثاني : من رواه عنه مرسلاً :

١ – أبو معاوية الضرير عنه.

أخرجه الطحاوي (٤١٩) من طريق محمد بن العلاء، ثنا أبو معاوية به.

وفيه «أبو عمار» بين طلحة وعمرو بن شرحبيل.

وقد خولف محمد بن العلاء، خالفه يحيى بن طلحة.

فرواه عن أبي معاوية، عن الأعمش به. وقال: «عن علي» بدل «ابن مسعود».

أخرجه الطبراني في «جزئه» (ص/٣٦–٣٧)، والحاكم في «المدخل إلى الصحيح» (ص/١٠٠).

قلت : ويحيى هذا ليس بشيء، كما قال النسائي.

لهذا قال الدارقطني في «العلل» (٤ /٨٨) : «ولم يتابع عليه» ثم حَكَمَ على هذه الرواية بالوهم.

وحكم عليها بالوهم أيضًا : أبو علي الحافظ، فقد نقل عنه الحاكم أنه قال عقب الحديث من مسند عليّ: (وهذا وهم، والوهم فيه من يحيى بن طلحة) اهـ.

ثم قال الحاكم : (وسمعت أبا علي الحسين بن أبي علي الحافظ يقول: هذه الأسانيد وهم، والوهم فيه من العرزمي، والحماني، ويونس بن بكير، والمحفوظ عن الأعمش، عن طلحة بن مصرف، عن أبي عمار، عن عمرو بن شرحبيل عن رسول الله ﷺ مرسلاً)اهـ.

قلت : وقد نقل محققا «جزء» الطبراني كلامه وتعقباه بقولهما في (ص/٤٧):
(قلنا : لكن الراوي عن الأعمش هنا هو أبو معاوية، واسمه محمد بن خازم، وهو أحفظ الناس لحديث الأعمش!) اهـ.

قلت : كذا قالا! ولم ينتبها إلى الراوي عن أبي معاوية الضرير، وهو يحيى بن طلحة اليربوعي وهو ضعيف، قال النسائي: ليس بشيء، وذكره ابن حبان في «الثقات»، =

= وقال الحافظ في «التقريب»: لين الحديث. هذا أولاً.
ثانيًا : أنه قد خالفه محمد بن العلاء وهو ثقة، فرواه عن أبي معاوية، عن الأعمش به مرسلاً. وهذا هو المحفوظ عن أبي معاوية، وهو أثبت الناس عن الأعمش!
فصحّ كلام الحافظ أبي عليّ، والدارقطني في حكمهما على من قال: «عن عليّ» بالوهم.
٢ – فضيل بن عياض عنه.
أخرجه مسدد في «مسنده» – كما في «المطالب العالية» (٣١٢٢) – قال: ثنا فضيل، عن الأعمش، عن طلحة، عن أبي عمار، عن عمرو بن شرحبيل قال: قال رسول الله ﷺ. مرسلاً.
وسنده صحيح.
٣ – زهير بن معاوية عنه.
أخرجه الحاكم في «المدخل إلى الصحيح» (ص/١٠١) من طريق أحمد بن يونس، أنا زهير ،عن الأعمش به مرسلاً.
وسنده صحيح، وزهير ثقة ثبت.
٤ – وكيع عنه.
ذكره الدارقطني في «العلل» (٥/ ٢٢٠) بدون إسناد.
وقد رجح الإرسال في هذا الحديث : الدارقطني، وأبو علي الحافظ، والحاكم، والطحاوي.
أما الإمام الألباني فرجّح روايةَ الثوري الموصولة على رواية أبي معاوية المرسلة فقال – رفع الله درجته في الجنة – في «الضعيفة» (٣/ ٦٨) : (لم أقف على أحد أرسله غير أبي معاوية من رواية محمد بن العلاء عنه عند الطحاوي كما تقدم.
وأبو معاوية – واسمه محمد بن خازم – وإن كان أحفظ الناس لحديث الأعمش كما قال الحافظ في التقريب، فقد خالفه سفيان الثوري وهو الثقة، الحافظ، الإمام، وتابعه يونس بن بكير،وهو من رجال مسلم، لكنه يخطئ، فروايتهما أرجح من رواية أبي معاوية لأنهما أكثر عدداً، لا سيما ومعهما زيادة، والزيادة من الثقة مقبولة، والله أعلم) اهـ. =

= **قلت** : وقد علمتَ أن أبا معاوية قد وافقه على الإرسال جماعة، وكلهم ثقات، أثبات، فتترجّح روايتهم على رواية الثوري - وإن كان ثقة ثبتًا حافظًا - ومن معه، لأنهم أكثر عدداً، وهذا الذي رجّحه أئمة هذا الشأن، والله تعالى أعلم.

وقد أُعلّ إسناد المصنِّف بالانقطاع بين ابن مصرف وعمرو بن شرحبيل.

قال الحاكم في «المدخل» (ص/٩٩): (ويونس بن بكير واهم في إسناد هذا الحديث في موضعين:

أحدهما : أنه أسقط بين طلحة بن مصرف وعمرو بن شرحبيل: أبا عمار.

والآخر : أنه وصل بذكر عبدالله بن مسعود، وغير مستبدع «كذا! ولعل الصواب: مستبعد» من يونس بن بكير الوهم) اهـ.

وقال الطحاوي في «مشكل الآثار» : (وطلحة بن مصرف ليس في سِنّه ما يدرك به عمرو بن شرحبيل؛ لِقِدَمِ وفاته) اهـ.

وقد سبق أن من رواه مرسلاً قد ذكر الواسطة.

وذُكِرت الواسطة أيضًا في إسناد يونس بن بكير، كما عند أبي نعيم في «الحلية»، وفي مسند الشاشي، والطبراني في «الكبير» .

قلت : ولم يتنبه محققا «جزء» الطبراني، فحسّنا حديث يونس بن بكير، مع ما فيه من الانقطاع، والإعلال بالإرسال!!

والواسطة : وهو أبو عمار : اسمه عَريب بن حميد، ثقة.

وقد توبع الأعمش في هذا الحديث : تابعه الحسن بن عمارة.

أخرجه الطبراني في «جزئه» (ص/٦٤) من طريق شعيب بن إسحاق، عن الحسن بن عمارة، عن طلحة بن مصرف، عن أبي عمار، عن عمروبن شرحبيل، عن عبدالله مرفوعًا.

وإسناده ضعيف جداً؛ علّته الحسن هذا فإنه متروك الحديث.

وقد روي الحديث عن ابن مسعود من وجوه أخر:

١ - زرّ عنه مرفوعًا.

أخرجه الترمذي (٢٦٥٩)، وأحمد (١/٤٠٢، ٤٠٥، ٤٥٤)، وأبو داود الطيالسي=

= (٤٦٢)، وابن أبي شيبة في « مسنده » (٢٨٤)، والطحاوي في « مشكل الآثار » (٣٩١)، وأبو يعلى (٥٢٥١)، وابن المقرئ في « معجمه » (٩٥١)، وابن الأعرابي في « معجمه » (٨٤٥)، والقضاعي في « مسند الشهاب » (٥٤٧)، والهيثم بن كليب في « مسنده » (٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥)، والخطيب في « تاريخ بغداد » (٤ / ٢٦٣)، والطبراني في « جزئه » (ص / ٥٩–٦٠)، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٢٧٢) كلهم من طريق عاصم، عن زر بن حبيش به.

قلت : وإسناده حسن، من أجل عاصم وهو ابن بهدلة.

٢ – عبدالرحمن بن عبدالله عنه.

أخرجه أحمد (١ / ٣٨٩)، وابن ماجة (٣٠)، وأبو يعلى (٥٣٠٤)، وابن أبي شيبة في « المصنف » (٦ / ٢٠٣)، والقضاعي في « مسند الشهاب » (٥٦١)، والطبراني في « جزئه » (ص / ٦٢)، والبيهقي في « الكبرى » (٥٦١٩)، وفي « شعب الإيمان » (٧٥٥٧)، كلهم من طريق سماك بن حرب، عن عبدالرحمن بن عبدالله، عن أبيه.

وعند بعضهم زيادة في أوله.

وإسناده حسن؛ لأجل سماك.

ثم قلت : بل إسناده صحيح، ففي بعض الطرق : شعبة وسفيان، عن سماك.

وحديثهما عنه مستقيم صحيح.

٣ – مسروق عنه.

أخرجه الطبراني في « جزئه » (ص / ٦٢)، وفي « الكبير » (١٠ / ١٥٩) رقم (١٠٣١٥)، وفي « الأوسط » (٣٦٦٤) من طريق أبي حمزة، عن جابر، عن الشعبي عنه به.

وإسناده ضعيف، فيه جابر وهو الجعفي.

تنبيه : قال محققا « جزء » الطبراني (ص / ٦٢) : (وأبو حمزة لم يترجح لنا من هو؟ وكذا أحمد بن أيوب).

قلت : أما أبو حمزة، فهو محمد بن ميمون، المعروف بالسكري ، الثقة، الإمام.

وأما أحمد بن أيوب فهو الضَّبِّيّ البصري، من رجال « التهذيب »، والله تعالى أعلم.

[٥٤] - حدثنا عبدالله بن الأجلح، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ثعلبة بن يزيد الحماني، عن عليّ، عن النبي ﷺ قال: «**من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**».

---

[٥٤] - **حديث صحيح متواتر.**

وإسناد المصنِّف رجاله ثقات، سوى عبدالله بن الأجلح وثعلبة؛ فصدوقان.

والحديث أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢ / ١٠٩) من طريق أبي سعيد الأشج بهذا الإسناد.

وأخرجه أحمد (١ / ٧٨)، وأبو يعلى (٤٩٦)، والطبراني في «جزئه» (ص / ٤٣)، وابن الجوزي في «مقدمة الموضوعات» (١ / ٣٢) من طريق محمد بن فضيل، عن الأعمش به.

وتابع محمد بن فضيل: فضيل بن عياض.

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨ / ١١٩)، وفي «أخبار أصبهان» (٢ / ٩٤) من طريق يحى بن عبدالحميد الحماني، عن فضيل بن عياض، عن الأعمش به.

وقال في الموضع الأول: (عزيز من حديث فضيل، لا أعلم رواه عنه إلا الحماني) اهـ.

قلت: ورواه عن فضيل بن عياض أيضًا: محمد بن عيسى الطباع، وداود بن عمرو الضبي.

أخرجه عنهما الطبراني في «جزئه» (ص / ٤٢-٤٣).

وله طرق أخرى عن عليّ رضي الله عنه:

١ - قيس بن عباد عنه.

أخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» (١١٧٩)، والطبراني في «الصغير» (٩٠٦)، وفي «جزئه» (ص / ٤٧)، من طريق قيس بن حفص الدارمي، عن الربيع بن بدر، عن راشد أبي محمد الحماني، عن الحسن عنه به.

قال الطبراني في «الصغير»: (لم يروه عن قيس بن عباد إلا الحسن، ولا عن الحسن إلا راشد، تفرّد به قيس بن حفص، عن الربيع) اهـ. =

= **قلت** : والربيع هذا؛ متروك الحديث .

وبه أعلّه الهيثمي فقال في «المجمع» (١٤٣/١) : (أجمعوا على ضعفه) .

٢ - ربعي بن حراش عنه .

أخرجه البخاري (٢٤١/١ - فتح)، ومسلم (٩/١) (١)، وأحمد (٨٣/١)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٠٤/٦)، والنسائي في «الكبرى» (٥٩١١)، والترمذي (٢٦٦٠)، وابن ماجة (٣١)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣٨٣، ٣٨٤)، والطبراني في «جزئه» (ص/٤٠-٤١) من طريق منصور عنه به .

قال الترمذي : (حسن صحيح) .

٣ - عبدالرحمن بن أبي ليلى عنه .

أخرجه أحمد (١١٢/١-١١٣)، وابن ماجة (٣٨) قال : ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وهذا في «المصنف» (٢٠٣/٦)، والطبراني في «جزئه» (ص/٤٤-٤٥)، وابن الجوزي في «مقدمة الموضوعات» (٣٢/١) من طريق الحكم عنه به .

وهذا إسناد صحيح، رجاله رجال الصحيحين .

٤ - أبو عبدالرحمن السلمي عنه .

أخرجه عبدالله بن أحمد في «زوائد المسند» (١٣٠/١)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٥٥٣/١)، والطبراني في «جزئه» (ص/٤٦) من طريق أبي عوانة، عن عبدالأعلى الثعلبي عنه به .

قلت : وإسناده ضعيف، لأجل عبدالأعلى وهو ابن عامر الثعلبي الكوفي .

تنبيه : عزا محققا «جزء» الطبراني (ص/٤٦) الحديثَ لأحمد في مسنده! وهو خطأ! إنما هو من زيادات عبدالله .

[٥٥] - نا أسباط بن محمد، عن مطرف، عن عطيّة، عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ : **«من كذب عليَّ متعمداً فليتبوّأ مقعده من النار»**.

---

[٥٥] - **حديث صحيح متواتر**.

وإسناد المصنِّف ضعيف، علّته عطية وهو العوفي، وهو ضعيف الحديث مدلس، ولم يصرِّح بالتحديث.

ومطرف هو ابن مطرف، كوفي، ثقة.

والحديث أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦ / ٢٠٤)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٥٦٥)، وابن الأعرابي في «معجمه» (٢٠٧٤)، والطبراني في «جزئه» (ص / ٩٠) من طريق أسباط بن محمد بالسند سواء.

وقد توبع أسباط : تابعه عليّ بن مسهر.

أخرجه ابن ماجة (٣٧) من طريق علي بن مسهر، عن مطرف به.

وأخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٤٠١)، والطبراني في «جزئه» (ص / ٩٠-٩١) من طريق أبي حنيفة، عن عطية به.

وللحديث عن أبي سعيد طرق :

١ - عطاء بن يسار عنه.

أخرجه مسلم (٣٠٠٤)، وأحمد (٣ / ٣٩، ٤٦، ٥٦)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٦ / ٢٠٤)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤٠٢)، وأبو يعلى (١٢٠٩)، والطبراني في «جزئه» (ص / ٨٩-٩٠)، وابن الجوزي في «مقدمة الموضوعات» (١ / ٤٦)، كلهم من طرق عن همام، عن زيد بن أسلم عنه به.

٢ - أبو نضرة - واسمه المنذر بن مالك - عنه.

أخرجه أحمد (٣ / ٤٤)، وأبو يعلى (١٢٢٩)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤٠٠)، والطبراني في «جزئه» (ص / ٨٩)، وابن الجوزي في «مقدمة الموضوعات» (١ / ٤٧) من طريق أبي مسلمة، عن أبي نضرة به. =

[٥٦] – نا أبو خالد، قال : سمعت يزيد بن أبي عبيد مولى سلمة بن الأكوع، قال: سمعت سلمة، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من تقوّل عليّ غير الحق فليتبوأ مقعده من النار**».

= وإسناده صحيح على شرط مسلم، وأبو مسلمة هو سعيد بن يزيد بن مسلمة البصري.

٣ – أبو هارون العبدي عنه.

أخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» (١٤٠١)، والطبراني في «جزئه» (ص/٩١–٩٢)، والخطيب في «التاريخ» (٢/١٨٤)، وابن الجوزي في «مقدمة الموضوعات» (١/٤٦–٤٧) من طرق عن أبي هارون به.

قلت : وإسناده ضعيف جداً، آفته أبو هارون هذا – واسمه عمارة بن جوين – قد أجمعوا على ضعفه، وقد اتهمه بعضهم بالكذب.

قال ابن حبان : (كان يروي عن أبي سعيد ما ليس من حديثه، لا يحلّ كتب حديثه إلا على جهة التعجّب) اهـ.

قلت : وفي الطرق التي قبله غنية عن هذا، ولله الحمد والمنة.

[٥٦] – **حديث صحيح متواتر.**

وإسناد المصنِّف صحيح، رجاله كلهم ثقات.

والحديث أخرجه البخاري (١/٢٤٣ – فتح)، وأحمد (٤/٤٧)، والطبراني في «الكبير» (٧/٢٩) رقم (٦٢٨٠)، وفي «جزئه» (ص/١٢٤)، وابن الجوزي في «مقدمة الموضوعات» (١/٤٣) من طرق عن يزيد بن أبي عبيد به.

فائدة : أخرج البخاري هذا الحديث من طريق شيخه مكي بن إبراهيم، عن يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة به.

قال الحافظ في شرحه : (وهذا الحديث أول ثلاثي وقع في البخاري، ليس فيه أعلى من الثلاثيات، وقد أفردت فبلغت أكثر من عشرين حديثاً) اهـ.

قلت : وهذا الحديث هو ثاني ثلاثي وقع عند المصنِّف في هذا الجزء، فليس بينه وبين النبي ﷺ إلا ثلاثة أنفس.

[٥٧] - حدثنا أبو خالد، قال: سمعت سليمان التيمي يقول عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**».

---

[٥٧] - **حديث صحيح متواتر**، وإسناد المصنِّف صحيح.

والحديث أخرجه أحمد (٣/١١٦، ١٦٧، ١٧٦)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/٢٠٤)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤٠٤)، والدارمي (٢٣٦)، والنسائي في «الكبرى» (٥٩١٤)، وأبو يعلى (٤٠٦١، ٤٠٦٢، ٤٠٦٩)، وابن الأعرابي في «معجمه» (٢١٤٢)، وتمام في «فوائده» (١٢٠، ١٢١ - ترتيبه)، والطبراني في «جزئه» (ص/١٠٥-١٠٦)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/١٤٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/٣٣)، وابن المقرئ في «معجمه» (١٧٠)، وابن الجوزي في «مقدمة الموضوعات» (١/٤٤) من طرق كثيرة، عن سليمان التيمي به.

قال أبو نعيم: (حديث صحيح، رواه عن سليمان من الأئمة والأعلام جماعة، منهم: شعبة، وزهير، وعبثر، والقاسم بن معن، ومنصور بن أبي الأسود، وعيسى بن يونس، وجرير، وهشيم، ويحيى القطان، وابن علية، والمعتمر، وأبو خالد الأحمر، في آخرين) اهـ.

وللحديث عن أنس طرق كثيرة جداً، منها:

١ - عبدالعزيز بن صهيب عنه:

أخرجه البخاري (١٠٨)، ومسلم (٢)، وأبو يعلى (٣٩٠٤)، والدارمي (٢٣٦)، والنسائي (٥٩١٣)، والقضاعي (٥٤٨، ٥٥٢)، والطبراني في «جزئه» (ص/١٠٨)، وابن الجوزي في «مقدمة الموضوعات» (١/٤٥)، وابن عدي في «الكامل» (١/٣) من طرق عن عبدالعزيز بن صهيب عنه.

٢ - عتاب - مولى هرمز - عنه:

أخرجه أحمد (٣/١٧٢، ٢٠٩)، والدارمي (٢٣٥، ٢٣٦)، وأبو داود الطيالسي (٢٠٨٤) ومن طريقه بحشل في «تاريخ واسط» (ص/٦٦)، والطبراني في =

[٥٨] – حدثنا يونس بن بكير، عن محمد بن إسحاق، عن عبدالرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عبدالله قال: «**من السُّنّة أن تخفي التشهد**».

= «جزئه» (ص/١٠٨-١٠٩)، وابن عدي في «الكامل» (١/٣) من طريق شعبة عنه به.

وإسناده جيد، عتاب وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: شيخ، وذكره ابن حبان في «الثقات».

٣ – الزهري عنه :

أخرجه الترمذي (٢٦٦١)، وابن ماجة (٣٢)، وأحمد (٣/٢٢٣)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤٠٣)، وابن المقرئ في «معجمه» (٦٩٦)، والسهمي في «تاريخ جرجان» (ص/٤٤٤)، والخطيب في «تاريخه» (٦/٤٥)، والطبراني في «جزئه» (ص/١٠٩-١١٠) من طرق عنه به.

قال الترمذي : (حسن صحيح، غريب من هذا الوجه من حديث الزهري، عن أنس، وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أنس) اهـ.

قلت : وهذا الحديث هو ثالث ثلاثي عند المصنِّف في هذا الجزء.

[٥٨] – **حديث صحيح**، وإسناد المصنِّف ضعيف؛ لأجل عنعنة ابن إسحاق، فإنه مدلس، لكنه قد توبع كما سيأتي.

والحديث أخرجه الترمذي (٢٩١)، وأبو داود (٩٨٦)، وابن خزيمة (٧٠٦)، وابن المنذر في «الأوسط» (٣/٢٠٧) عن عبدالرحمن بن يوسف، كلهم قالوا: ثنا أبو سعيد الأشج بهذا السند سواء.

وقد توبع أبو سعيد الأشج : تابعه سفيان بن وكيع، وعبدالرحمن بن صالح كلاهما عن يونس بن بكير.

أخرجه عنهما الحسن بن علي المعمري في «عمل اليوم والليلة» – كما في «آمالي» الحافظ ابن حجر (٢/١٨٢) –. =

= وقد أخرجه من طريق أبي سعيد الأشج : الحاكم (١ / ٢٦٧)، والبغوي في « شرح السنة » (٣ / ١٨٨)، وأخرجه البيهقي في « الكبرى » (٢٨٤٦)، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (١ / ٢٦٢) من طريق محمد بن إسحاق به .
قال الترمذي : (حسن غريب) .
وقال الحاكم : (صحيح على شرط مسلم) .
قلت : كلا، فمحمد بن إسحاق مدلس، ولم يصرح بالتحديث، ثم إن مسلمًا لم يخرج له في الأصول، وإنما روى له في المتابعات .
وقد تعقبه الحافظ ابن حجر فقال : (لم يخرج مسلم لمحمد بن إسحاق إلا شيئًا يسيرًا في المتابعات، ولم أره في شيء من هذه الطرق عن محمد بن إسحاق إلا بالعنعنة، وقد اتفق الحفاظ على عدم الحكم لمعنعنه بالاتصال) اهـ.
لكن قد توبع هنا، تابعه الحسن بن عبيدالله .
أخرجه الحاكم (١ / ٢٣٠)، وعنه البيهقي في « الكبرى » (٢٨٤٧) من طريق عبدالواحد بن زياد، عن الحسن بن عبيدالله، عن عبدالرحمن بن الأسود به .
قال الحاكم : (صحيح على شرط الشيخين) .
قلت : الحسين بن عبيدالله لم يخرج له البخاري، وروى له مسلم وحده، وهو ثقة .
وللحديث شاهد، أورده الحاكم عقب روايته حديث ابن مسعود فقال :
(وله شاهد بإسناد صحيح عن عائشة .
ثنا أبو الفضل محمد بن إبراهيم المزكى، ثنا إبراهيم بن أبي طالب، ثنا أبو كريب، ثنا حفص بن غياث، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، قالت : « نزلت هذه الآية في التشهد ﴿ **ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها** ﴾ ») اهـ.
وإسناده صحيح كما قال الحاكم .
وقد أخرجه ابن خزيمة في « صحيحه » (٧٠٧)، وأبو علي المعمري في « عمل اليوم والليلة » - كما في « آمالي » الحافظ ابن حجر (٢ / ١٨٣) - وابن جرير في « تفسيره » (١٥ / ١٨٧) كلهم من طريق حفص بن غياث به . =

[٥٩] - حدثنا يونس بن بكير، عن محمد بن إسحاق، عن يحيى بن عباد بن عبدالله بن الزبير، عن أبيه، عن جدّه عبدالله بن الزبير عن الزبير بن العوام قال: كان على النبي ﷺ يوم أحد درعان فنهض إلى الصخرة فلم يستطع، فقعد طلحة تحته حتى استوى على الصخرة. قال الزبير: فسمعت النبي ﷺ يقول: «**أوجب طلحة**».

= قال الحافظ: (لكن أخرجه البخاري في «التفسير» من طريق زائدة، وفي «الدعوات» من طريق مالك بن سعير كلاهما عن هشام بن عروة، ولفظهما:

«أنزلت في الدعاء».

فإن كان حفص حفظه فهو أخصّ ما ورد في ذلك.

وقد أخرج البخاري أيضًا حديث ابن عباس أنها نزلت في القراءة في الصلاة، وذكر قصة لسبب النزول، ورجّحه الطبري، ثم النووي، ويمكن الجمع والله أعلم) اهـ.

[٥٩] - **حديث حسن**.

وإسناد المصنِّف رجاله ثقات، سوى يونس بن بكير، وابن إسحاق؛ فصدوقان، وابن إسحاق قد صرّح بالتحديث عند: أحمد، وابن حبان، وأبي يعلى وغيرهم.

والحديث أخرجه الترمذي (١٦٩٢) ثنا أبو سعيد الأشج بالسند سواء.

وأخرجه أحمد في «المسند» (١/ ١٦٥)، وفي «فضائل الصحابة» (١٢٩٠)، وابن حبان (١٩٧٩)، وأبو يعلى (٦٧٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ ٥٠٩)، والحاكم (٣/ ٢٥، ٣٧٣-٣٧٤) من طريق ابن إسحاق به.

بعضهم يزيد فيه، وآخرون يختصره.

قال الترمذي: (حسن غريب).

وقال الحاكم: (صحيح على شرط مسلم).

قلت: يحيى بن عباد لم يرو له مسلم، وابن إسحاق تقدم أنه أخرج له في المتابعات فقط. =

[٦٠] - حدثنا يونس بن بكير، عن محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم في قوله: ﴿**وألزمهم كلمة التقوى**﴾ قال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

[٦١] - حدثنا عبدالله بن الأجلح، عن محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن عروة في قوله عزّ وجلّ: ﴿**وألزمهم كلمة التقوى**﴾ قال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

[٦٢] - حدثنا يونس بن بكير، عن الأعمش، عن مجاهد في قوله عزّ وجلّ: ﴿**إلى ربهم يحشرون**﴾ قال: حشرهم الموت.

[٦٣] - حدثنا يونس بن بكير، عن محمد بن إسحاق، عن عبدالله بن أبي نجيح، عن مجاهد قال: إن كان لعلى بعض أصحاب الكهف لوضح الورِق - يعني الحلي من خزائنه -.

= وحسَّن الحافظ الذهبي إسناده في «السير» (١ / ٢٦).

[٦٠] - **إسناده حسن، لولا عنعنة ابن إسحاق.**

والأثر أخرجه ابن أبي حاتم في «التفسير»، والدارقطني في «الأفراد» كما في «الدر المنثور» (٧ / ٥٣٧).

[٦١] - **إسناده كالذي قبله.**

[٦٢] - **إسناده حسن.**

[٦٣] - **إسناده حسن، لولا أن محمد بن إسحاق مدلس، وقد عنعنه.**

[٦٤] – حدثنا أبوخالد وآخر، نا عمرو بن قيس، عن عاصم، عن شقيق، عن عبدالله قال: قال رسول الله ﷺ: «**تابعوا بين الحج والعمرة فإنهما ينفيان الفقر والذنوب كما ينفي الكير خبث الحديد، والذهب والفضة، وليس للحجة المبرورة ثواب دُون الجنة**».

[٦٥] – ثنا أبو خالد الأحمر، عن عمرو بن قيس، عن أبي إسحاق قال، حُدِّثْتُ عن صلة بن زفر العبسي، قال: كنا عند عمار، فأُتي بشاة مصلية، فقال: كلوا، فتنحَّى بعض القوم، فقال: إني صائم، فقال عمار: من صام اليوم الذي يُشكّ فيه فقد عصى أبا القاسم ﷺ.

---

[٦٤] – **إسناده حسن.**

رجاله كلهم ثقات؛ غير عاصم وهو ابن بهدلة، فهو حسن الحديث، وفي القراءة حجّة ثبت، وعمرو بن قيس هو الملائي.

والحديث أخرجه الترمذي (٨١٠)، وابن خزيمة (٢٥١٢) قالا: ثنا أبو سعيد الأشج، زاد الترمذي: قتيبة، بهذا السند سواء.

وأخرجه النسائي (٢٦٣١)، وأحمد (١/٣٨٧)، وأبو يعلى (٥٢٣٦) قال: ثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وهذا في المسند (١٩٥)، وابن حبان (٣٦٩٣)، والطبراني في «الكبير» (١٠/١٨٦)، والبغوي في «شرح السنة» (٧/٧) من طريق أبي خالد الأحمر به.

قال الترمذي: (حسن صحيح، غريب من حديث ابن مسعود).

قلت: وللحديث شواهد من حديث عمر بن الخطاب، وابن عباس، وغيرهما.

[٦٥] – **حديث صحيح.**

وإسناد المصنِّف رجاله كلهم ثقات، إلا شيخ أبي إسحاق؛ فمبهم لم يسمّ. =

= والحديث أخرجه الترمذي (٦٨٦)، والنسائي (٢١٨٨)، والدارمي (١٦٨٢)، وابن خزيمة (١٩١٤)، والبزار في « البحر الزخار » (١٣٩٤) كلهم قالوا : ثنا أبو سعيد الأشج - زاد ابن خزيمة - : ما لا أحصي غير مرة .

وأخرجه أبو داود (٢٣٣٤)، وابن ماجة (١٦٤٥)، وابن حبان (٣٥٨٥، ٣٥٩٥)، وأبو يعلى (١٦٤٤)، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٢ / ١١١)، والدارقطني في « السنن » (٢ / ١٥٧)، والحاكم (١ / ٤٢٣-٤٢٤)، والبيهقي عنه في « الكبرى » (٧٩٥٢)، والبغوي في « شرح السنة » (٦ / ٢٤١) كلهم من طريق أبي خالد به .

إلا أنه وقع عندهم كلهم « عن أبي إسحاق، عن صلة » بخلاف ما عند المصنِّف .

وأخرجه البخاري في « صحيحه » (٤ / ١٤٣) تعليقًا .

قال الترمذي : (حسن صحيح) .

وقال الدارقطني : (إسناد حسن صحيح، ورواته كلهم ثقات) .

وقال الحاكم : (صحيح على شرط الشيخين) .

قلت : عمرو بن قيس وهو الملائي، لم يخرج له البخاري في صحيحه شيئًا، كما قال الحافظ . ثم إن للحديث علّة تمنع من تصحيح سنده، وهي الواسطة بين أبي إسحاق وزفر . وبذلك أعلّه الحافظان الناقدان ابن عبدالهادي، وابن حجر .

فقال الأول في « تنقيح التحقيق » (ق٢١٣) بعد أن عزاه لأبي داود، والنسائي، وابن ماجة : (وقد روي عن أبي إسحاق، قال : « حدثت عن صلة بن زفر » وهذه علّة في الحديث) اهـ .

وقال أيضًا في جزئه المسمى بـ:« إقامة البرهان على عدم وجوب صوم يوم الثلاثين من شعبان » (ص / ٣٠) بعد أن نقل تصحيح الترمذي : (وقد رواه البخاري تعليقًا، وهو وإن كان له علّة خفية فله شواهد) اهـ .

قلت : والعلّة الخفية فيه هي الواسطة بين أبي إسحاق وصلّة عند أبي سعيد الأشج، بينما في المصادر الأخرى كلها الإسناد معنعن هكذا : « عن أبي إسحاق عن صلة » وهذا مما يبين أن أبا إسحاق قد دلّسه هنا . =

= وقال الحافظ ابن حجر في «تغليق التعليق» (٣/ ١٤١): (وللحديث مع ذلك علّة خفية، ذكر الترمذي في «العلل» أن بعض الرواة قال فيه: عن أبي إسحاق قال: حُدثت عن صلة فذكره) اهـ.

قلت: ولم أجد كلام الترمذي هذا في «العلل الكبير» بترتيب أبي طالب القاضي، ولافي «علله الصغير» المطبوع في آخر «السنن».

وقد ذكر هذا الإسناد المزي في تحفة «الأشراف» ولم يعزه لأحد.

ولم أقف على ذلك عند كل من خرّج الحديث، إلا عند المصنِّف، فهو إذًا مما تميز به هذا الجزء، ولله الحمد والمنّة.

وهذا في الحقيقة؛ من فوائد الأجزاء الحديثية، ومن هنا تعلم أنه لا غنى لطالب الحديث عن الأجزاء الحديثية، فإنه يوجد فيها من الفوائد الحديثية، والإسنادية ما لا يكاد يوجد في غيرها.

أما من قلّل مِنْ شأنها، وعاب من اعتنى بجمعها، وتصدر لإخراجها؛ فما شمّ رائحة هذا العلم بعدُ، والله الموفق لا رب سواه.

وللحديث طريق آخر عن عمار بن ياسر:

فأخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٤٨٦) عن عبدالعزيز بن عبدالصمد العمي، عن منصور، عن ربعي أن عمار بن ياسر فذكره بنحوه.

وحسّن الحافظ إسناده في «الفتح» (٤/ ١٤٤).

وتعقبه الإمام الألباني في «الإرواء» (٤/ ١٢٦-١٢٧) فقال:

(وهذا سند صحيح على شرط الشيخين، واقتصر الحافظ في الفتح على تحسينه، ولعله ما ذكر بعد أنه رواه عبدالرزاق من وجه آخر عن منصور، عن ربعي، عن رجل، عن عمار. وعبدالعزيز العمي الذي رواه ابن أبي شيبة عنه؛ ثقة حافظ، احتج به الستة، فالذي خالفه، وأدخل بين ربعي وعمار رجلاً لم يسمه، لم يذكره الحافظ حتى ننظر في مخالفته هل يعتدّ بها أم لا؟) اهـ.

قلت: المخالف هو الحافظ، الثقة، الثبت: سفيان الثوري. =

= ففي «المصنف» (٧٣١٨) لعبدالرزاق، قال: عن الثوري، عن منصور، عن ربعي بن حراش، عن رجل قال: كنا عند عمار بن ياسر فذكره.

وسفيان أثبت الناس في منصور كما قال الحافظ المزي.

ولذلك قال ابن حجر في «تغليق التعليق» بعد أن ذكر الروايتين: (وفي رواية الثوري دليل على أن ربعيًا لم يدرك هذه القصة، وإن كان الرجل المبهم في روايته هو صلة بن زفر؛ فهي متابعة قوية لحديث أبي إسحاق) اهـ.

قلت : ثم ذكر الحافظ للحديث شاهداً فقال:

(وله شاهد من رواية وكيع، عن الثوري، عن سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس نحو حديث عمار.

رواه أحمد بن عمر الوكيعي، وأحمد بن عاصم الطبراني، عن وكيع موصولاً.

ورواه إسحاق بن إبراهيم، عن وكيع، فلم يجاوز به عكرمة.

وهكذا رواه يحيى القطان عن الثوري، ورويناه في ترجمة محمد بن عيسى من تاريخ بغداد) اهـ.

فقد اختلف فيه على وكيع :

فرواه عنه عن سفيان موصولاً كلٌّ من:

١ - أحمد بن عمر الوكيعي، وهو ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال : يغرب.

٢ - أحمد بن عاصم الطبراني، ولم أهتد إلى ترجمته.

وخالفهما إسحاق بن راهويه، فرواه عن وكيع، عن سفيان من قول عكرمة.

قلت : وقد وقفتُ له على متابع عن وكيع :

فأخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢ / ٤٨٦) عن وكيع، عن سفيان. فلم يجاوز به عكرمة.

وتابع وكيعًا : يحيى القطان، فرواه عن سفيان بمثل رواية ابن راهويه وابن أبي شيبة.

وتابعه أيضًا : عبدالرزاق، فرواه في «المصنف» (٧٣١٩) عن سفيان من قول عكرمة.

فالأشبه أن الصواب أنه من قول عكرمة. =

[٦٦] - حدثنا أبو خالد، عن عيسى بن ميسرة، عن أبي الزناد، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ : «**الصلاة نور المؤمن**».

= وهو صحيح الإسناد إليه؛ فهو شاهد لحديث عمار، وله شواهد أخرى تنظر في رسالة ابن عبدالهادي المذكورة سابقًا، والله تعالى أعلم.

[٦٦] - **إسناده ضعيف جداً.**

علّته عيسى بن ميسرة، فإنه واهٍ.

والحديث أخرجه أبو يعلى (٣٦٥٥) قال : ثنا أبو سعيد الأشج وغيره بالسند سواء.

وأخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (١٤٤)، وابن شاهين في «الترغيب» (٤٦)، وتمام في «فوائده» (٢٣٦ - ترتيبه)، وابن عدي في «الكامل» (٥/٢٤٧) من طريق أبي خالد الأحمر به.

وقد توبع أبو خالد، تابعه ابن أبي فديك عن عيسى بن أبي عيسى الحناط :

أخرجه ابن ماجة (٤٢١٠)، وأبو يعلى (٣٦٥٦)، وابن عدي (٥/٢٤٧) من طريق ابن أبي فُدَيك، عن عيسى الحناط، عن أبي الزناد به في حديث أطول من هذا.

وضعّفه البوصيري في زوائد ابن ماجة، وأعلّه بعيسى هذا.

قلت : وهو الذي تقدم وقد عرفت أنه واه.

وله عن أنس طريق آخر :

أخرجه محمد بن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (١٧٧) من طريق الليث، عن ابن عجلان، عن واقد بن سلامة، عن يزيد الرقاشي عنه به.

وهذا إسناد ضعيف أيضًا، واقد وشيخه ضعيفان، وبعضهم قال في يزيد : متروك الحديث.

وقال البخاري : «واقد عن يزيد الرقاشي : روى الليث عن ابن عجلان، عن واقد بن سلامة، لم يصح حديثه».

[٦٧] - حدثنا أبو خالد، عن ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فشكا إليه جاراً له، فقال له النبي ﷺ - ثلاث مرات - : «**صبراً**» ثم قال له في الثالثة أو الرابعة: «**اطرح متاعك في الطريق**». قال: فجعل الناس يمرون عليه ويقولون: مَالَكَ؟ فيقول: آذاه جارُه، فجعلوا يقولون: لعنه الله. فجاءه جاره فقال: ردّ متاعك، لا والله لا أوذيك.

---

[٦٧] - **حديث صحيح**.

وإسناد المصنّف جيّد، ابن عجلان هو محمد أبو عبدالله المدني، وأبوه هو عجلان مولى فاطمة بنت عتبة المدني، لا بأس به.

والحديث أخرجه أبو يعلى (٦٦٣٠) قال: ثنا الأشج بهذا السند سواء.

وأخرجه أبو داود (٥١٥٣) من طريق أبي خالد الأحمر به.

وقد توبع أبو خالد، تابعه صفوان بن عيسى القاضي :

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١٢٤)، والحاكم (٤ / ١٦٥-١٦٦) من طريقين عنه عن ابن عجلان به.

قال الحاكم : (صحيح على شرط مسلم).

قلت : مسلم إنما أخرج لابن عجلان في المتابعات، ولم يحتج به. قاله ابن حجر.

وللحديث شاهد من حديث أبي جحيفة رضي الله عنه :

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١٢٥)، والحاكم (٤ / ١٦٦)، والطبراني في «الكبير» (٢٢ / ١٣٤) رقم (٣٥٦)، والبزار (١٨١٠ - زوائد ابن حجر) من طرق عن علي بن حكيم الأزدي، ثنا شريك، عن أبي عمر عنه.

قال الهيثمي: (فيه أبو عمر المنبهي، تفرد عنه شريك، وبقية رجاله ثقات).

قلت : أبو عمر هذا؛ مجهول لا يعرف، وشريك هو ابن عبدالله القاضي، صدوق يخطئ كثيراً كما في «التقريب». =

[٦٨] – حدثنا أبو خالد، عن ابن عجلان، عن سعيد، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ كان يقول: «**اللهم إني أعوذ بك من جار السوء في دار المقامة، فإنَّ جار البادية يتحوّل**».

= وقول الحاكم: (صحيح على شرط مسلم)!

فهذا من أوهامه – رحمه الله تعالى – فأبو عمر مجهول، ولم يخرج له مسلم شيئًا، فأنّى له الصحّة؟!

ثم وجدت له شاهداً آخر لكنه مرسل.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ١٠١)، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٤٠٤) من طريق سلام بن مسكين، عن شهر بن حوشب، عن محمد بن يوسف بن عبدالله بن سلام قال: أتى النبي ﷺ رجل فقال: فذكره بنحوه.

قلت: وإسناده ضعيف، شهر فيه كلام معروف، ومحمد بن يوسف ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الحافظ: مقبول.

[٦٨] – **إسناده جيّد**.

وسعيد هو ابن أبي سعيد المقبري.

والحديث أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١١٧)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٦/ ١٠١)، وعنه أبو يعلى (٦٥٣٦)، وابن حبان (١٠٣٣)، والطبراني في «الدعاء» (١٣٤٠)، والحاكم (١/ ٥٣٢)، والبيهقي في «الدعوات الكبير» (٢٩٦) من طريق أبي خالد بالسند سواء.

وأخرجه النسائي (٥٥٠٢) من طريق يحيى بن سعيد عن ابن عجلان به[١].

إلا أنه قال: «**تعوذوا بالله من جار السوء** ...» الحديث.

وقال الحاكم: (صحيح على شرط مسلم).

قلت: وقد سبق وأن ذكرنا أن ابن عجلان لم يخرج له مسلم في الأصول، إنما خرّج له في المتابعات. =

---

(١) وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٩٥٥٣) من طريق صفوان بن عيسى، عن ابن عجلان به.

[٦٩] - حدثنا أبو خالد، عن ابن عجلان، عن سعيد بن أبي سعيد، قال: كان من دعاء داود عليه السلام: **«اللهم إني أعوذ بك من جار السوء، ومن زوج تشيبني قبل المشيب، ومن ولد يكون عليَّ ربا**[1]**، ومن مالٍ يكون عليّ عذابًا، ومن خليل ماكرٍ عيناه ترياني، وقلبُه يرعاني، إذا رأى حسنةً دفنها، وإن رأى سيئةً أذاعها»**.

= وقد توبع، تابعه عبدالرحمن بن إسحاق، عن المقبري به إلا أنه قال: «كان رسول الله ﷺ يقول: **استعيذوا بالله من جار ...**» الحديث.

أخرجه أحمد (٢/٣٤٦)، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٤٠٥)، والحاكم (١/٥٣٢)، وقال: (صحيح على شرط مسلم).

وللحديث شاهد من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه:

أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٧/٢٩٤/٨١٠)، وفي «الدعاء» (١٣٣٨) من طريق يحيى بن محمد بن السكن، ثنا بشر بن ثابت، ثنا موسى بن عُلَيّ بن رباح، عن أبيه عنه به نحوه.

قال الهيثمي في «المجمع» (٧/٢٢٠): (رجاله ثقات).

وقال في موضع آخر (١٠/١٤٤) منه: (رجاله رجال الصحيح، غير بشر بن ثابت البزار وهو ثقة).

(١) هكذا في الأصل، وفي تاريخ واسط: «رياء» وفي موضع آخر منه: «وباء» والله أعلم.

[٦٩] - **إسناده حسن إلى سعيد بن أبي سعيد.**

والحديث أخرجه بحشل في «تاريخ واسط» (ص/١٣٠) من طريق أبي سعيد الأشج بالسند سواء، وقد تابع أبا سعيد الأشج: ابن أبي شيبة.

فرواه في «المصنف» (٧/٦٠) قال: ثنا أبو خالد به. مقتصراً على الفقرة الأولى فقط. =

= وتابعهما هناد بن السري، فرواه في «الزهد» (١٠٥٤) عن أبي خالد به. ولم يجاوز به سعيد بن أبي سعيد.

وخالف هؤلاء جميعًا: الحسن بن حماد الحضرمي، فرواه عن أبي خالد به. فزاد في الإسناد: عن أبي هريرة قال: كان من دعاء رسول الله ﷺ فذكره.

أخرجه الطبراني في «الدعاء» (١٣٣٩).

والحسن بن حماد هذا ثقة، وهو المعروف بسجّادة، لكن ليس هو في مرتبة هؤلاء الثقات الحفاظ، في الحفظ والاتقان، وقد قال ابن حجر في ترجمته من «التقريب»: صدوق.

وقد روي موصولاً أيضًا:

فأخرج الديلمي في «مسند الفردوس» - كما في المداوي (٢ / ٢٢٤) - عن الحداد، عن أبي نعيم، ثنا محمد بن معمر، ثنا أبو بكر بن أبي عاصم، ثنا الحسن بن سهل، ثنا أبو خالد، عن ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة به.

والحسن بن سهل هذا؛ لعله المترجم في «الثقات» لابن حبان (٨/١٧٧) فقد قال فيه: (الحسن بن سهل الجعفي، أبو علي، من أهل الكوفة، يروي عن أبي خالد الأحمر والكوفيين، حدثنا عنه الحسن بن سفيان وغيره) اهـ.

ولم أقف على من وثقه.

وللحديث شاهد من حديث ابن عباس، لفظه: قال رسول الله ﷺ: كان من دعاء أخي داود ﵇: اللهم إني أعوذ بك من مال يكون عليّ فتنة ... إلخ».

أخرجه بحشل في «تاريخ واسط» (ص/ ١٣٠) من طريق حسين بن قيس، عن عكرمة عنه.

وإسناده ضعيف جداً؛ علّته حسين هذا، وهو الملقب بحنش، وهو متروك الحديث.

وروي أيضًا عن أبي عبدالله الجدلي قال: كان أيوب نبي الله ﷺ يقول: اللهم إني أعوذ بك من جار عينُه تراني ... إلخ. =

[٧٠] - حدثنا أبو خالد، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها ثلاثًا بكتاب الله عزّ وجل، فإن عادت فليبعها ولو بحبل من شعر**».

= أخرجه الخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٤٠٠) قال: ثنا سعد بن يزيد البزاز، ثنا علي بن عاصم، ثنا عطاء بن السائب عنه.

قلت: وإسناده ضعيف، عطاء بن السائب كان قد اختلط، وسماع علي بن عاصم - وهو متكلم فيه - منه بعد الاختلاط.

وأبو عبدالله الجدلي من أوساط التابعين وهو ثقة.

وفي حديثه ذكر «أيوب»، بدل: «داود» عليهما السلام.

[٧٠] - **إسناده صحيح على شرط الشيخين.**

والحديث أخرجه الترمذي (١٤٤٠)، والنسائي في «الكبرى» (٧٢٤٣) كلاهما قالا: ثناأبو سعيد الأشج بهذا السند سواء.

قال الترمذي: (حسن صحيح، وقد روي عنه - يعني أبا هريرة - من غير وجه).

قلت: منها الطريق الآتية عند المصنف.

وقد خولف أبو سعيد الأشج، خالفه أبو بكر بن أبي شيبة:

فرواه عن أبي خالد، عن الأعمش، عن حبيب، عن أبي صالح به.

فأدخل حبيب بن أبي ثابت بين الأعمش وأبي صالح.

أخرجه النسائي في «الكبرى» (٧٢٤٢) عن عثمان بن عبدالله وهو خرزاد، عن أبي بكر بن أبي شيبة به.

ولعلّ الأعمش دلسه عن حبيب، وأظهر اسمه مرّة. قاله الدارقطني في «العلل» (١٠/٩٥). =

= وقد رواه سفيان الثوري واختلف عليه :

* فرواه ابن مهدي عنه عن حبيب، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعًا.

أخرجه النسائي في «الكبرى» (٧٢٤١) من طريق محمد بن بشار، عن ابن مهدي به.

قلت : ذكر أخونا الشيخ الحويني هذا الإسناد في كتابه «غوث المكدود» (٣/ ١٢١) هكذا: «عن ابن مهدي، عن سفيان، عن الأعمش، عن حبيب به»!

فزاد الأعمش في الإسناد، وهو سبق قلم منه.

وذكر الدارقطني هذا الإسناد لكن قال: «موقوفًا»! انظر «العلل» (١٠/ ٩٣).

وهو خلاف لما في المطبوع من «السنن الكبرى»، و «تحفة الأشراف» (٩/ ٣٤٢) ففيهما الحديث مرفوعًا، والله أعلم.

وتابعه معاوية بن هشام.

فرواه عن سفيان، عن حبيب به. مختصراً

أخرجه النسائي في «الكبرى» (٧٢٤٠).

* وخالفهما سعد بن سعيد :

فرواه عن الثوري، عن الأعمش، عن حبيب به.

فزاد في الإسناد : «عن الأعمش».

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ٣٥٨).

وذِكْرُ الأعمش في هذا السند خطأ من سعد هذا، وهو الجرجاني، ويلقب بسعدويه.

قال ابن عدي : (وذكر الأعمش غير محفوظ، إنما هو عن الثوري، عن حبيب نفسه)اهـ.

وقال في سعد هذا : (كان رجلاً صالحًا، حدّث عن الثوري، حتى قدم الثوري جرجان، صحبه، يحدِّث عنه وعن غيره ما لا يتابع عليه) اهـ.

[٧١] – حدثنا أبو خالد، عن ابن عجلان، عن سعيد، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: **«إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها بكتاب الله عزّ وجلّ، فإن عادت في الرابعة فليبعها ولو بحبل من شعر»**.

---

[٧١] – **حديث صحيح.**

وإسناد المصنِّف جيد، في ابن عجلان كلام يسير.

والحديث أخرجه النسائي في «الكبرى» (٧٢٤٩، ٧٢٥٠) من طريقين، عن محمد بن عجلان به.

وتابع محمد بن عجلان جماعة:

١ – أيوب بن موسى عن سعيد به.

أخرجه أحمد (٢/٢٤٩)، ومسلم (١٧٠٣) (٣١)، والنسائي في «الكبرى» (٧٢٤٨)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣٧٣٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٧١٠٢) من طرق عن أيوب به.

٢ – عبيدالله بن عمر العمري عنه.

وقد اختلف عنه، فرواه:

* أبو أسامة.

* وابن نمير.

رواهما مسلم (١٧٠٣) (٣١).

* وعبدالرزاق. وهو في «مصنفه» (١٣٥٩٧)، ومن طريقه الدارقطني (٣/١٦١) وفيه: سعيد سمع أبا هريرة.

* ويحيى بن سعيد القطان.

أخرجه أبو داود (٤٤٧٠).

* وابن المبارك – وهو عبدالله –.

أخرجه النسائي في «الكبرى» (٧٢٤٦). =

= خمستهم؛ عن عبيدالله، عن سعيد ،عن أبي هريرة.

وخالف هؤلاء : يحيى بن سعيد الأموي.

فرواه عن عبيدالله بن عمر، عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة.

فزاد : «عن أبيه».

أخرجه أحمد (٢/٤٢٢، ٤٣١) ومن طريقه الدارقطني في «السنن» (٣/١٦٠).

وتابعه على زيادة «عن أبيه» : محمد بن عبيد - وهو الطنافسي - واختلف عنه :

فرواه الحسن بن محمد بن الصباح، وسلم بن جنادة عنه به.

مثل رواية الأموي بزيادة «عن أبيه».

أخرجهما الدارقطني في «السنن» (٣/١٦٠).

وخالفهما جماعة : الرمادي، وعلي بن حرب، وعباس بن محمد، وعبدالملك الميموني، فقالوا: نا محمد بن عبيد الطنافسي، عن عبيدالله بن عمر، عن سعيد، عن أبي هريرة.

أخرجه عنهم الدارقطني (١/١٦٠) نا أبو بكر عنهم به.

فلم يقولوا : «عن أبيه».

وتابع هؤلاء : الحسن بن علي بن عفان، عن محمد بن عبيد الطنافسي به.

ولم يذكر «عن أبيه».

أخرجه البيهقي في «الكبرى» (١٧١٠٣).

٣ - إسماعيل بن أمية عن سعيد به.

أخرجه البخاري (١٢/١٧١ - فتح) تعليقًا، ووصله النسائي في «الكبرى» (٧٢٥٣) عن إسماعيل بن مسعود، ثنا بشر بن المفضل، ثنا إسماعيل بن أمية، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

قلت : إسناده صحيح.

٤ - عبدالرحمن بن إسحاق عنه.

أخرجه النسائي في «الكبرى» (٧٥٢١، ٧٢٥٢) من طريقين عنه به.

وعبدالرحمن بن إسحاق هو القرشي المدني، وهو صالح الحديث.

ووقع في روايته هذه التصريح بالسماع: «عن سعيد سمعت أبا هريرة». =

= ٥ – أسامة بن زيد عنه.

أخرجه مسلم (١٧٠٣) (٣١)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣٧٣٤).

فهؤلاء كلهم: محمد بن عجلان، وأيوب بن موسى، وعبيدالله بن عمر – على الاختلاف الذي عنه – وإسماعيل بن أمية، وعبدالرحمن بن إسحاق، وأسامة بن زيد، وزاد الدارقطني في «العلل» (١٠/٣٧٧): عبدالعزيز بن جريج، وابن أبي ذئب، وأبا معشر.

رووه عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

وخالف هؤلاء جميعًا: الليث بن سعيد.

فرواه عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة. فزاد: «عن أبيه».

أخرجه البخاري (٦٨٣٩)، ومسلم (١٧٠٣) (٣٠)، وأحمد (٢/٤٩٤)، والنسائي في «الكبرى» (٧٢٤٥)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣٧٣٣)، والبغوي في «شرح السنة» (٢٥٨٨).

ووافق الليثَ على زيادة «عن أبيه»: محمد بن إسحاق.

أخرجه مسلم (١٧٠٣) (٣٠)، وأبو داود (٤٤٧١)، والنسائي في «الكبرى» (٧٢٤٤). ووقع عند النسائي: «عن أبي إسحاق» ولعله خطأ، فإن ابن حجر عزا رواية ابن إسحاق إلى النسائي.

قلت: ورجَّحَ الحافظ الدارقطني رواية الليث بن سعد، عن سعيد، عن أبيه. على رواية الجماعة بالحذف، فقال في «العلل» (١٠/٣٧٨):

(وخالفهم الليث بن سعد، وهو أحفظ الجماعة عن المقبري، ورواه عن المقبري عن أبيه، عن أبي هريرة، وهو المحفوظ، لأن ليث بن سعد ضبط عن المقبري ما رواه عن أبي هريرة، وما رواه عن أبيه، عن أبي هريرة) اهـ.

قلت: لكن رواه الليث بن سعد أيضًا عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، بدون قوله: «عن أبيه».

أخرجه الدارقطني في «السنن» (٣/١٦٢) من طريق ابن وهب، عن جماعة تقدم ذكرهم، ومنهم الليث بن سعد، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة. =

[٧٢] - حدثنا أبو خالد، عن أشعث بن سوار، عن عدي بن ثابت، عن يزيد بن البراء، عن خاله أن رجلاً تزوَّج امرأة أبيه أو امرأة ابنه فأرسل إليه النبي ﷺ فقتله.

= فعن الليث وجهان بزيادة «عن أبيه» وحذفه، كما هو الحال بالنسبة لعبيدالله بن عمر العمري.

فيمكن أن يكون سعيد المقبري سمعه من أبيه مرّة، ومن أبي هريرة مرّة أخرى، لا سيما وفي بعض طرق الحديث المتقدمة تصريحُ سعيد المقبري بالسماع من أبي هريرة، فكان يرويه على الوجهين، والله تعالى أعلم.

وما ذكره الدارقطني أن الليث أحفظ الجماعة عن المقبري، فكذلك عبيدالله بن عمر أصح الناس عن سعيد المقبري أيضًا، بل إني وقفت في «العلل» لأحمد رواية عبدالله، أن أحمد قال: «أصح الناس حديثًا عن سعيد المقبري ليث بن سعد، وعبيدالله بن عمر يقدم في سعيد» اهـ.

[٧٢] - **حديث صحيح، لكن باللفظ الذي يليه.**

وإسناد المصنِّف ضعيف، علّته أشعث بن سوار، وقد أشار الترمذي إلى هذا الإسناد في «سننه» كما سيأتي.

والحديث أخرجه ابن أبي حاتم في «العلل» (١٢٠٧) قال: ثنا أبو سعيد الأشج بهذا الإسناد مثله.

وأخرجه من طريقه البيهقي في «الكبرى» (١٧٠٥٥) إلا أنه زاد «البراء» بين يزيد بن البراء وخاله.

[٧٣] - حدثنا حفص بن غياث، عن أشعث، عن عدي بن ثابت، عن البراء قال: مرّ بي خالي أبو بردة بن نيار ومعه لواء. فقلت: أين تريد؟ قال: بعثني رسول الله ﷺ إلى رجل تزوّج امرأة أبيه [أن] آتيه برأسه.

---

[٧٣] - **حديث صحيح**.

وإسناد المصنِّف ضعيف، علّته علّة الإسناد الذي قبله، إلا أنه هنا متابع كما سيأتي.

والحديث أخرجه الترمذي (١٣٦٢)، والبزار في «البحر الزخار» (٣٧٩٤)، وابن أبي حاتم في «العلل» (١٢٠٧) كلهم قالوا: ثنا أبو سعيد الأشج بالسند سواء.

ومن طريقه أخرجه الطحاوي في «معاني الآثار» (٣/١٤٨).

وأخرجه ابن ماجة (٢٦٠٧)، والطحاوي (٣/١٤٩)، والدارقطني (٣/١٩٦)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/١٩٥)، والخطابي في «معالم السنن» (٦/٢٦٧) من طريق حفص بن غياث به.

وأخرجه أحمد (٤/٢٩٢)، والطحاوي (٣/١٤٨) من طريق هشيم، عن أشعث به.

قال الترمذي:

(حديث البراء حديث حسن غريب، وقد روى محمد بن إسحاق هذا الحديث، عن عدي بن ثابت، عن عبدالله بن يزيد، عن البراء.

وقد روي هذا الحديث عن أشعث، عن عدي، عن يزيد بن البراء، عن أبيه. وروي عن أشعث، عن عدي، عن يزيد بن البراء، عن خاله، عن النبي ﷺ) اهـ.

قلت: وقد توبع أشعث على الوجه الذي عند المصنِّف.

أخرجه النسائي (٣٣٣١)، والطحاوي (٣/١٤٨)، وابن حبان (٤١١٢)، والبزار في «البحر الزخار» (٣٧٩٥)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/١٩٤)، والحاكم (٢/٢٩١)، وابن الجوزي في «التحقيق» (٢١٩١) من طرق عن الحسن بن صالح، عن السدي، عن عديّ بن ثابت، عن البراء فذكره. =

= قال الحاكم : (صحيح على شرط مسلم).
قلت : إسناده حسن، لأجل السدي وهو إسماعيل بن عبدالرحمن.
وتابعه أيضًا : ربيع بن ركين.
أخرجه أحمد (٤ / ٢٩٢)، ومن طريقه الحاكم (٢ / ١٩١-١٩٢) من طريق شعبة، عن ربيع بن ركين قال : سمعت عدي بن ثابت يحدِّث عن البراء بن عازب قال : مرّ بنا ناس منطلقون. فقلنا لهم : أين تذهبون؟ فقالوا : «بعثنا رسول الله ﷺ إلى رجل يأتي امرأة أبيه أن نقتله».
هكذا لفظه من رواية ربيع بن ركين عندهما.
تنبيه : وقد انتقل بصر الإمام الألباني رحمه الله تعالى، إلى الحديث الذي بعد هذا في مسند أحمد من رواية أشعث، فنقل لفظه على أنه لهذا! فجلّ من لا يسهو. انظر «الإرواء» (٨ / ٢٠).
قلت : وإسناده حسن على شرط مسلم، إلا ربيع بن ركين فليس من رجال «التهذيب».
وقال الإمام الألباني في «الإرواء» (٨ / ٢٠) : (وهو الربيع بن سهل بن الركين نسب إلى جده، ضعفه النسائي وغيره، ووثقه ابن حبان) اهـ.
قلت : وهو - رحمه الله تعالى - تابع لما في «تعجيل المنفعة»، ولعلّ الصواب أنه غير الربيع بن سهل؛ فقد جاء في إسناد الحاكم أن اسمه : الربيع بن الركين بن الربيع بن عميلة. وقد فرّق بينهما البخاري في «التاريخ»، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، وقد نبّه على هذا العلامة المعلمي، ذهبيّ العصر كما يلقَّب - وأحسبه أعلم الناس بالرجال في وقته على الإطلاق - في تعليق نفيس له على ترجمة الربيع بن ركين في «الجرح والتعديل» (٣ / ٤٦٠-٤٦١) فراجعه فإنه مهم.
وإنما قلت في إسناده : «حسن» لأن الربيع هذا وإن لم يذكر بتعديل، فقد روى عنه شعبة كما في هذا الإسناد، وهو لا يروي إلا عن ثقة، قال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (٨ / ٤٢٤) لابنه : (إذا رأيت شعبة يحدِّث عن رجل فاعلم أنه ثقة إلا نفرًا بأعيانهم). =

= وقد روى عنه أيضاً مروان الفزاري، وهو ثقة. ولم يجرحه أحد، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» (٦ / ٢٩٦).

وتابعه أيضاً : زيد بن أبي أنيسة. إلا أنه زاد بين عدي بن ثابت والبراء: يزيد بن البراء.

أخرجه النسائي (٣٣٣٢)، وأبو داود (٤٤٥٧)، والدارمي (٢٢٣٩)، وابن الجارود (٦٨١)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٢٤٥٩)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣٢ / ٩٤)، من طريق عبيدالله بن عمرو الرقي، عن زيد بن أبي أنيسة، عن عدي بن ثابت، عن يزيد بن البراء، عن أبيه، قال: لقيت عمي ومعه راية، فقلت: أين تريد؟ فقال: «بعثني رسول الله ﷺ إلى رجل نكح امرأة أبيه، فأمرني أن أضرب عنقه وآخذ ماله».

وزيد بن أبي أنيسة ثقة، من رجال الشيخين.

ولهذا رجح هذا الوجه أبو حاتم، ففي «العلل» (١ / ٤٠٣) سأله ابنه عبدالرحمن عن حديث أبي سعيد الأشج من الطريقين، طريق أبي خالد، وطريق حفص بن غياث، فقال: (وهما جميعاً، إنما هو كما رواه زيد بن أبي أنيسة، عن عديّ، عن يزيد بن البراء، عن البراء، عن خاله أبي بردة، ومنهم من يقول عن عمه أبي بردة) اهـ.

قلت : ومنهم من يقول مرّ بنا ناس منطلقون كما تقدم في بعض الطرق.

وهذا الاختلاف لا يوجب القدح في الحديث، قال ابن القيم رحمه الله في «تهذيب السنن» (٦ / ٢٦٦):

(وهذا كله يدل على أن الحديث محفوظ، ولا يوجب هذا تركه بوجه. فإنّ البراء بن عازب حدث به عن أبي بردة بن نيار، واسمه الحارث بن عمرو، وأبو بردة كنيته، وهو عمه وخاله، وهذا واقع في النسب، وكان معه رهط، فاقتصر على ذكر الرهط مرّة، وعيّن من بينهم أبا بردة بن نيار باسمه مرّة، وبكنيته أخرى، وبالعمومة تارة، وبالخؤلة تارة.

فأيّ علّه في هذا توجب ترك الحديث؟ والله الموفق للصواب) اهـ.

قلت : وبالنسبة لرواية زيد بن أبي أنيسة الذي زاد بين عدي والبراء : يزيد بن البراء، فقد تقدم أن أبا حاتم رجح هذا الوجه على غيره. =

= وبعضهم كابن حزم يرى أن كلا الوجهين صحيح، فقال في «المحلى» (١١ /٢٥٣): (هذه آثار صحاح، تجب بها الحجة، ولا يضرها أن يكون عدي بن ثابت حدّث به مرة عن البراء، ومرّة عن يزيد بن البراء عن أبيه، فقد يسمعه من البراء، ويسمعه من يزيد بن البراء فيحدِّث به مرّة عن هذا، ومرّة عن هذا، فهذا سفيان بن عيينة يفعل ذلك، يروي الحديث عن الزهري مرّة، وعن معمر عن الزهري مرّة) اهـ.

وللحديث عن البراء طريق آخر :

أخرجه أبو داود (٤٤٥٦)، وأحمد (٤ /٢٩٥)، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (٣ /١٤٩)، والدارقطني في « السنن » (٣ /١٩٦)، والحاكم (٢ /١٩٢)، والبيهقي في « الكبرى » (١٧٠٥٤) من طريق مطرف، عن أبي الجهم، عن البراء بن عازب قال : « بينما أنا أطوف على إبل لي ضلّت إذ أقبل ركب أو فوارس معهم لواء، فجعل الأعراب يطيفون بي لمنزلتي من النبي ﷺ، إذ أتوا قبة فاستخرجوا منها رجلاً فضربوا عنقه، فسألت عنه، فذكروا أنه أعرس بامرأة أبيه ».

وهو عند الدارقطني مختصر.

وإسناده صحيح رجاله ثقات، وأبو الجهم هو سليمان بن الجهم، ومطرف هو ابن طريف، قال الذهبي في « تلخيصه » : « قلت : إسناده مليح ».

كما أن للحديث شاهداً من حديث معاوية بن قرّة، عن أبيه قال : « بعثني النبي ﷺ إلى رجل تزوّج امرأة أبيه أن أضرب عنقه، وأصفي ماله ».

أخرجه النسائي في « الكبرى » (٧٢٢٤)، وابن ماجة (٢٦٠٨)، والطحاوي في « معاني الآثار » (٣ / ١٥٠)، والدارقطني في « السنن » (٣ / ٢٠٠)، والمزي في « تهذيب الكمال » (٨ /١٥٨)، والبيهقي في « الكبرى » (١٦٨٩٤) من طريق عبدالله بن إدريس، عن خالد بن أبي كريمة، عن معاوية بن قرة به.

قلت : وإسناده جيد، وفي خالد بن أبي كريمة كلام لا يضر إن شاء الله تعالى.

وقد صحح إسناده البوصيري كما في « زوائد ابن ماجة ».

وقد أخرجه ابن حزم في « المحلى » (١١ /٢٥٣) من هذا الطريق إلا أن فيه : معاوية بن قرة، عن أبي أن رسول الله ﷺ بعث أباه – وهو جدّ معاوية – إلى رجل عرّس ... الحديث. ونقل عن ابن معين أنه قال : « هذا الحديث صحيح ».

[٧٤] – حدثنا أبو خالد، عن يزيد بن سنان، عن أبي المبارك، عن عطاء بن أبي رباح، عن أبي سعيد الخدري، قال : قال رسول الله ﷺ : «**ما آمن بالقرآن من استحل محارمه**».

---

[٧٤] – **إسناده ضعيف جداً.**

يزيد بن سنان وهو أبو فروة الرهاوي، ضعيف الحديث، بل هو عند بعضهم متروك.

وأبو المبارك رجل مجهول كما قال الترمذي.

وقال أبو حاتم : شبه مجهول.

وقال الذهبي : «لا يدرى من هو، وخبره منكر»، وقال أيضًا : «لا تقوم به حجة لجهالته».

أما ابن حبان فذكره في «ثقاته»، جريًا على قاعدته في توثيق المجاهيل!

والحديث أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ ١٩٣)، وعنه عبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (١٠٠٣)، وابن عدي في «الكامل» (٧/ ٢٧٠)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٧٧٧)، والذهبي في «الميزان» (٤/ ٥٦٨) من طريق أبي خالد الأحمر بالسند سواء.

قلت : وقد خولف أبو خالد، خالفه وكيع.

فرواه عن يزيد بن سنان، عن أبي المبارك، عن صهيب قال : قال رسول الله ﷺ فذكره، أخرجه الترمذي (٢٩١٨)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ ١٩٣) من طريق وكيع به. قال الترمذي عقبه : (هذا حديث ليس إسناده بالقوي، وقد خولف وكيع في روايته. وقال محمد : أبو فروة يزيد بن سنان الرهاوي ليس بحديثه بأس، إلا رواية ابنه محمد عنه، فإنه يروي عنه مناكير) اهـ.

وقال الذهبي بعد أن ساق إسناد الترمذي : (هكذا قال، وهو منقطع) اهـ.

يعني بذلك رواية أبي المبارك عن صهيب – وهو ابن سنان – فهي مرسلة كما قال الحافظ المزي.

=

= فهي علّة ثالثة في الإسناد على هذا الوجه.

وهناك وجه ثالث من الاختلاف في هذا الإسناد:

وهو من رواية محمد بن يزيد بن سنان، عن أبيه، عن عطاء، عن مجاهد، عن سعيد بن المسيب، عن صهيب به.

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨/ ٣١) رقم (٧٢٩٥)، وفي «الأوسط» (٤٣٦٦)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٨)، وابن عدي في «الكامل» (٧/ ٢٧٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٧٣)، والشاشي في «مسنده» (٩٩٣)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٦/ ١٢٧) من طريق محمد بن يزيد بن سنان عن أبيه به.

قال الترمذي: (وقد روى محمد بن يزيد بن سنان عن أبيه هذا الحديث، فزاد في هذا الإسناد: عن مجاهد، عن سعيد بن المسيب، عن صهيب.

ولا يتابع محمد بن يزيد على روايته، و هو ضعيف) اهـ.

وقال الذهبي: (ومحمد بن يزيد الذي جوّد سنده ليس بعمدة كأبيه) اهـ.

قلت: بل هو أضعف من أبيه كما قال يعقوب بن سفيان.

وقال أبو حاتم في «العلل» (٢/ ٥٤): (ومحمد بن يزيد أشدّ غفلة من أبيه، مع أنه كان رجلاً صالحًا، لم يكن من أحلاس الحديث).

قلت: فالحاصل؛ أن هذا الحديث على ضعفه اختلف فيه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أبو خالد، عن يزيد بن سنان، عن أبي المبارك، عن عطاء، عن أبي سعيد.

الوجه الثاني: وكيع، عن يزيد بن سنان، عن أبي المبارك، عن صهيب بن سنان.

الوجه الثالث: محمد بن يزيد بن سنان، عن أبيه، عن عطاء، عن مجاهد، عن سعيد بن المسيب، عن صهيب بن سنان.

وهذه الأوجه كلها منكرة، مدارها على يزيد بن سنان.

وقد سأل ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٥٤) أباه أبا حاتم، وأبا زرعة عن هذا الحديث، والاختلاف فيه على يزيد بن سنان فقال: (قال أبو زرعة: حديث =

محمد بن يزيد أشبه عن أبيه، لأنه أفهم لحديث أبيه إن كان كتبُ أبيه عنده، ويزيد بن سنان ليس بقوي الحديث.

وقال أبي : هذه كلها منكرة، وليس فيها حديث يمكن أن يقال : إنه صحيح، وكأنه شبه الموضوع، وحديث أبيه أنكرها) اهـ.

وقال ابن عدي عقب روايته الحديث من طريق أبي خالد الأحمر، ومحمد بن يزيد : (وهاتان الروايتان رواهما يزيد بن سنان غير محفوظتين).

وقد ورد الحديث من غير طريق يزيد بن سنان.

فروى البيهقي في « شعب الإيمان » (١٧٤) من طريق صدقة بن صادق مولى بني هاشم، ثنا مفضل بن مهلهل، عن مجاهد، عن سعيد بن المسيب، قال سمعت صهيبًا يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول مثله، إلا أنه قال : « حرامه » بدل : « محارمه ».

قلت : ورجال إسناده ثقات، سوى صدقة بن صادق فلم أعْرفه.

ثم وجدت الدولابي أخرجه أيضًا في «الكنى والأسماء» (٢١٧٩) بسنده عن أحمد بن سعيد الرباطي عن صدقة بن سابق.

فعلمتُ أن ما وقع في إسناد البيهقي تحريف، من صدقة بن سابق إلى : صدقة بن صادق!

وصدقة بن سابق هذا كوفي، ذكره ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل »، والبخاري في « التاريخ » ولم يحكيا فيه جرحًا ولا تعديلاً.

وذكره ابن حبان في « الثقات »، وقد روى عنه جماعة.

تنبيه : رأيت في كتاب « المجالسة » للدينوري، بتحقيق أبي عبيدة مشهور حسن، في حاشية (١ / ٣٥٣) هذا الإسناد، وقد عزاه محققه إلى البيهقي والدولابي، وفيه صدقة بن صادق (هكذا)! ثم قال محققه :

« إسناده ضعيف، آفته صدقة بن صادق »!

قلت : ولا أدري هل وقف على ترجمة بهذا الاسم أم لا؟!

[٧٥] – نا أبو خالد، عن يزيد بن سنان، عن أبي المبارك، عن عطاء بن أبي رباح، عن أبي سعيد الخدري، قال: أحبوا المساكين، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول في دعائه: «**اللهم أحيني مسكينًا، واحشرني في زمرة المساكين**».

---

[٧٥] – **حديث ضعيف**.

وإسناد المصنِّف تقدم الكلام عليه في الذي قبله.

والحديث أخرجه ابن ماجة (٤١٢٦) قال : ثنا أبو سعيد الأشج، وقرن معه أبا بكر بن أبي شيبة بهذا السند سواء.

وأخرجه عبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (١٠٠٢)، والخطيب في «تاريخه» (٤ / ١١١)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣ / ٣٢٨)، والذهبي في «الميزان» (٤ / ٥٦٨–٥٦٩) من طريق أبي خالد الأحمر بالسند سواء.

قال ابن الجوزي : (هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ. قال أبو حاتم الرازي: أبو المبارك رجل مجهول، قال يحيى بن معين: ويزيد بن سنان ليس بشيء. وقال ابن المديني: ضعيف الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث) اهـ.

وقد تعقب جماعةٌ من أهل العلم ابنَ الجوزي في حكمه على هذا الحديث بالوضع.

فقال الزركشي : (أساء ابنُ الجوزي بالحكم عليه بالوضع).

وقال الحافظ صلاح الدين العلائي – فيما نقله عنه السيوطي – : (الحديث ضعيف السند، لكن لا يحكم عليه بالوضع، وأبو المبارك وإن قال فيه الترمذي: مجهول، فقد عرفه ابن حبان وذكره في «الثقات»، ويزيد بن سنان قال فيه ابن معين: ليس بشيء، وقال البخاري: مقارب الحديث، إلا أن ابنه محمد بن يزيد يروي عنه مناكير. وقال أبو حاتم: محله الصدق، ولا يحتج به، وباقي رواته مشهورون.

قال العلائي : إنه ينتهي بمجموع طرقه إلى درجة الصحة) اهـ. =

= قلت : وفي كلام العلائي ملاحظات :

الأولى : أنه وإن لم يحكم على هذا السند بالوضع، فلا يبعد أن يقال فيه : ضعيف جدًّا.

فإن قيل: كيف يقال إسناده ضعيف جدًّا، وليس فيه متهم بالكذب؟

قيل : لاجتماع هذا الضعيف مع ذاك المجهول الذي لا يدرى من هو!

وقد تعلّق السيوطي في تعقبه على ابن الجوزي بقول أبي حاتم في يزيد هذا: محله الصدق!

وغفل عن تتمة كلامه : والغالب عليه الغفلة، يكتب حديثه ولا يحتج به.

كما غفل عن قول النسائي : ضعيف متروك الحديث.

وقول النسائي وغيره من الحفاظ : «متروك الحديث» لا يلزم أن يكون الراوي الذي قيلت فيه هذه العبارة متهمًا بالكذب، بل قد يكون ذلك لشدة سوء حفظه، واضطرابه في مروياته، وكثرة خطئه في حديثه، ونحو ذلك، مما يدل على أنه ضعيف جدًّا، والله أعلم.

الثانية : قوله «وأبو المبارك وإن قال فيه الترمذي : مجهول، فقد عرفه ابن حبان وذَكَرهُ في الثقات»!

هذا عجيب من مثل الحافظ العلائي رحمه الله تعالى، فإنه لا يخفى عليه أن ذكر ابن حبان له في «الثقات» مما لا يخرجه عن حدّ الجهالة، وها هو العلائي نفسه يقول في بعض الرواة في رسالته «توفية الكيل» (ص/ ٧٤): (لكن أبوه يحيى لم يرو عنه سوى ابنه صالح، فتوثيق ابن حبان له جريًا على قاعدته في توثيق أمثاله، ممن لم يرو عنه إلا راوٍ واحد) اهـ.

قلت : بل إنه يذكر في «ثقاته» رواةً ويقول فيهم: «لا أدري من هو»، وأحيانًا: «لا أعرفه ولا أعرف أباه»، وهذا له أمثلة كثيرة في كتابه «الثقات».

ولهذا قال العلامة المعلمي في أبي المبارك هذا: «مجهول، وذكر ابن حبان له في «الثقات» لا يخرجه عن ذلك».

وقال الذهبي عقب الحديث : «فأبو المبارك لا تقوم به حجة لجهالته». =

= الملاحظة الثالثة : قوله : « ينتهي بمجموع طرقه إلى درجة الصّحة »!
أقول : إذا انتهى إلى درجة الحسن فبالجهد، فكيف يبلغ به إلى أن يصل إلى الصحة؟!
وقد روي الحديث من وجه آخر من غير طريقيهما.
رواه خالد بن يزيد بن عبدالرحمن بن أبي مالك الدمشقي، عن أبيه، عن عطاء بن أبي رباح به.
أخرجه الحاكم (٤ / ٣٢٢)، والبيهقي في « الكبرى » (١٣١٥٤) وفي « الشعب » (١٠٥٠٦)، والطبراني في « الدعاء » (١٤٢٦)، وابن بشران في « الأمالي » (٤١٢)، وابن عدي في « الكامل » (٣ / ١١-١٢) كلهم من طريق خالد به نحوه، وعندهم – سوى الحاكم – زيادة في أوله من كلام أبي سعيد.
وقال الحاكم : « صحيح الإسناد »!
قلت : كلا، خالد بن يزيد هذا ضعيف الحديث، لا يحتج به.
قال الذهبي : وهّاه ابن معين.
ولأجل ذلك؛ قال المعلمي : « ضعيف جداً، اتهمه ابن معين بالكذب، وأبوه فيه ضعف ».
قلت : أبوه وثقه أبو حاتم، والدارقطني، وغيرهما، وقال يعقوب بن سفيان : في حديثه لين.
وللحديث شواهد من حديث أنس بن مالك، وعبادة بن الصامت، وعبدالله بن عباس رضي الله عنهم.
أولاً - حديث أنس رضي الله عنه :
أخرجه الترمذي (٢٣٥٢)، والبيهقي في « الكبرى » (١٣١٥٢)، وفي « الشعب » (١٠٥٠٧) و (١٤٥٣)، والخطيب في « المتفق والمفترق » (٤٥٢)، وابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٣٢٨) من طريق ثابت بن محمد العابد الكوفي، ثنا الحارث بن النعمان الليثي، عن أنس أن رسول الله ﷺ قال : فذكره. بزيادة : « يوم القيامة »، وفي آخره : =

= «فقالت عائشة : لم يا رسول الله؟ قال: إنهم يدخلون الجنة قبل أغنيائهم بأربعين خريفًا، يا عائشة! لا تردي المسكين ولو بشق تمرة، يا عائشة! أحبي المساكين وقربيهم فإن الله يقربك يوم القيامة».

قال الترمذي : (غريب).

قلت : أي ضعيف، وآفته الحارث بن النعمان هذا. قال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة.

وقال أبو حاتم : ليس بقوي الحديث.

وقال العقيلي : أحاديثه مناكير.

وبه أعلّه ابن الجوزي في «الموضوعات».

وتعقبه السيوطي بقوله: «قلت : هذا لا يقتضي الوضع».

وقال صاحب «تنزيه الشريعة» (٢ / ٣٠٤): (والحارث لم يجرح بكذب، بل قال فيه أبو حاتم: ليس بالقوي، ومن يوصف بهذا يحسَّن حديثه بالمتابعة)!

قلت : وكلامه متعقب بأمرين:

الأول : أن كلام أبي حاتم ليس كما نقله صاحب «تنزيه الشريعة»، بل عبارته كما في «الجرح والتعديل» (٣ / ٩١) هكذا: (ليس بقوي الحديث).

وبين العبارتين فرق كما لا يخفى على طالب الحديث. فانظر لذلك «التنكيل» (١ / ٢٣٢).

الثاني : أن البخاري قال فيه: «منكر الحديث».

وهذه العبارة منه تعني الجرح الشديد، ولذلك علّق العلامة المعلمي في حاشيته على «الفوائد المجموعة» (ص/ ٢٤١) على قول السيوطي «هذا لا يقتضي الوضع» بقوله : (القائل: «منكر الحديث» هو البخاري، وهي من أشدِّ الصيغ عنده) اهـ.

وقال الإمام الألباني في «الإرواء» (٣ / ٣٥٩): (وهذه صفة المتهمين والكذابين، ولذلك فإني أرى أن التعقب المذكور – الذي هو للسيوطي – ليس بالقوي) اهـ. =

= والراوي عنه – وهو ثابت بن محمد – صدوق زاهد يخطئ في أحاديث، كما في «التقريب».

ثانيًا – حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه :

أخرجه الطبراني في «الدعاء» (١٤٢٧)، والبيهقي في «الكبرى» (١٣١٥١)، والضياء في «المختارة» (٨ / ٢٧١ / ٣٣٢، ٣٣٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٨ / ١٩٤) من طريق الهقل بن زياد، عن عبيد بن زياد الأوزاعي، عن جنادة بن أبي أمية، عن عبادة به.

قال الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ٢٦٢): (فيه بقية بن الوليد، وقد وثق على ضعفه، وشيخ الطبراني وعبيدالله بن زياد الأوزاعي لم أعرفهما، وبقية رجاله ثقات).

قلت : علّة هذا الإسناد عبيد بن زياد الأوزاعي، فهو مجهول كما قال العلامة المعلمي والإمام الألباني، وقبلهما الهيثمي في قوله: «لم أعرفه».

أما شيخ الطبراني فمتابع.

وبقية بن الوليد إنما نقموا عليه التدليس، وهو قد صرح بالتحديث في جميع طبقات السند كما عند الضياء في الموضعين، ثم هو متابع أيضًا.

ثالثًا – حديث ابن عباس رضي الله عنهما :

أخرجه الشيرازي في «الألقاب» – كما في «اللآلئ المصنوعة» ٢ / ٢٧٥) – بسنده من طريق طلحة بن عمرو، عن عطاء، عنه به.

وإسناده ضعيف جدًّا، طلحة هذا متروك، هالك.

قلت : وقد أورده السيوطي في «اللآلئ» شاهداً لحديث أنس، وأبي سعيد الخدري، وسكت عن بيان حال إسناده!!

سبق وأن ذكرتُ أن جماعة من أهل العلم تعقبوا ابنَ الجوزي في حكمه على هذا الحديث بالوضع، وسميت بعضهم، وممن تعقبه أيضًا الحافظ ابن حجر فقال في «التلخيص» (٣ / ٢٣٤):

(أسرف ابن الجوزي فذكر هذا الحديث في «الموضوعات»، وكأنه أقدم عليه لما رآه مباينًا للحال التي مات عليها النبي ﷺ، لأنه كان مكفيًّا. =

= وقال البيهقي : ووجهه عندي أنه لم يسأل حال المسكنة التي يرجع معناها إلى القلّة، وإنما سأل المسكنة التي يرجع معناها إلى الإخبات والتواضع) اهـ.

قلت : نعم، الحكم عليه بالوضع فيه إسراف، وتصحيح من صححه أيضًا فيه مجازفة! ويبقى النظر في تحسينه، وهو مما تتجاذب فيه الأنظار، وقد حسّنَه الإمام الألباني رحمه الله تعالى.

أما أنا فلم تطمئن نفسي إلى ذلك، والله تعالى أعلم.

وقد سئل عنه ابن تيمية كما في « مجموع الفتاوى » (١٨ / ٣٨٢) فأجاب رحمه الله تعالى : (هذا يروى، لكنه ضعيف لا يثبت، ومعناه أحيني خاشعًا، متواضعًا، لكن اللفظ لم يثبت) اهـ.

وقد ضعفه العلامة المعلمي أيضًا كما يظهر من صنيعه في تحقيقه « الفوائد المجموعة » (ص / ٢٤٠-٢٤١). وله كلام حسن في نفي المسنكة بمعناها الحقيقي عن النبي ﷺ، أحببت نقله هنا لفائدته.

قال رحمه الله تعالى : (لم يكن النبي ﷺ مسكينًا قط بالمعنى الحقيقي، أما في صغره فقد ورث من أبويه أشياء، ثم كفله جده وعمه، ثم لما كبر أخذ يتجر ويكسب المعدوم وينيب على نوائب الحق، كما وصفته خديجة رضي الله عنها، وقد امتن الله عليه بقوله : ﴿ وَوَجَدَكَ عَائِلاً فَأَغْنَىٰ ﴾ [الضحى : ٨] [الضحى : ٧]، والعائل : المقل.

لم يكن ليسأل الله تعالى أن يزيل عنه هذه النعمة التي امتن بها عليه، أما ما كان يتفق من جوعه وجوع أهل بيته بالمدينة فلم يكن ذلك مسكنة، بل كان يجيئه المال الكثير فينفقه في وجوه الخير، منتظراً مجيء غيره، فقد يتأخر مجيء الآخر، وليس هذا من المسكنة) اهـ.

[٧٦] - حدثنا عبدة بن سليمان الكلابي، عن الأعمش، عن خيثمة بن عبدالرحمن قال: «ما تقرؤون في القرآن: يا أيها الذين آمنوا. فإنه في التوراة: يا أيها المساكين».

[٧٧] - حدثنا أبو خالد، عن حجاج، عن قتادة، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**من أكل ناسيًا أو شرب ناسيًا فلا يفطر، فإنما هو رزق رزقه الله عزّ وجلّ**».

---

[٧٦] - **إسناده صحيح**، رجاله رجال الشيخين.

والأثر أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٠٣٦) قال: ثنا أبو سعيد الأشج بالسند سواء. و أخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» (٢١٥٤)، والدينوري في «المجالسة» (٢٤٦٣) من طريقين عن الأعمش به. وزاد ابن الأعرابي: «والذين اتقوا».

[٧٧] - **حديث صحيح**.

وإسناد المصنِّف ضعيف، علّته حجاج هذا، وهو ابن أرطاة.

وبه أعلّه الدارقطني في «السنن» (٢/ ١٨٠). لكنه متابع كما سيأتي.

والحديث أخرجه الترمذي (٧٢١)، وأبو يعلى (٦٠٣٨) كلاهما قالا: ثنا أبو سعيد الأشج بهذا السند سواء.

ومن طريقه أخرجه الدارقطني (٢/ ١٨٠).

قلت: وقد رواه هشام، عن محمد بن سيرين به.

أخرجه البخاري (١٩٣٣)، ومسلم (١١٥٥)، وأحمد (٢/ ٤٩١)، والنسائي في «الكبرى» (٣٢٧٦)، والدارمي (١٧٢٦)، والدارقطني في «السنن» (٢/ ١٧٨)، وابن حبان (٣٥١٩)، والبيهقي في «الكبرى» (٨٠٧١) من طرق عن هشام، عنه به.

وزاد الدارقطني: «**ولا قضاء عليه**»، وقال عقبه: «إسناده صحيح، وكلهم ثقات».

وأخرجه أحمد (٢/ ٥١٣-٥١٤) من طريق هشام، وقرن معه عوفًا، وهو ابن أبي جميلة الأعرابي. =

[٧٨] - حدثنا أبو أسامة، عن عوف، عن ابن سيرين، وخِلاس بن عمرو، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مثله، أو نحوه.

= وأخرجه أبو داود (٢٣٩٨) من طريق هشام، وقرن معه أيوب - وهو السختياني - وحبيبًا - وهو ابن الشهيد -.

قلت : وهشام هو ابن حسان البصري، ووهم الحافظ حينما قال: «هو الدستوائي»، كما في «الفتح» (٤ / ١٨٥).

والدليل على ذلك : أن المزي ذكر هشام بن حسان في الرواة عن ابن سيرين، وذكر ابن سيرين في شيوخ ابن حسان، ولم يذكر هشام الدستوائي في الرواة عن ابن سيرين، ولم يذكر ابن سيرين في شيوخ الدستوائي، هذا أولاً.

ثانيًا : أنه قد جاء تعيينه بأنه ابن حسان في «صحيح مسلم»، لكن بذكر نسبته فقط، فقال: القردوسي.

ثالثًا : قال الحافظ البيهقي في «السنن الكبرى» (٤ / ٣٨٦): «أخرجه البخاري في «الصحيح» من حديث يزيد بن زريع، وأخرجه مسلم من حديث إسماعيل بن علية، كلاهما عن هشام بن حسان» اهـ.

وإني لأتعجب من العيني - رحمه الله تعالى - لما قال في «عمدة القاري» (٧٧٩): «وهشام هو الدستوائي» وهي عبارة الحافظ، لكن زاد عليها قوله: «يروي عن محمد بن سيرين»! ثم قال: «والحديث أخرجه مسلم من رواية إسماعيل بن علية، عن هشام، عن محمد بن سيرين».

قلت : وهشام في مسلم منسوب للقردوس، وهو ابن حسان.

والحديث عن أبي هريرة له طرق أخرى، تنظر في «الإرواء» (٤ / ٨٦-٨٧).

[٧٨] - **إسناده صحيح.**

أبو أسامة هو حماد بن أسامة، وعوف هو ابن أبي جميلة الأعرابي.

والحديث أخرجه الترمذي (٧٢٢) قال: ثنا أبو سعيد الأشج بالسند سواء.

ومن طريقه أخرجه الدارقطني في «السنن» (٢ / ١٨٠). =

[٧٩] - حدثنا أبو خالد، عن حجاج، عن أبي بكر بن حفص، عن ابن حنين، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ : «**لا يقرأ أحدكم وهو راكع ولا ساجد، ولا يلبس ثوبًا أحمر موردًا**».

= وأخرجه البخاري (٦٦٦٩)، وابن ماجة (١٦٧٣) من طريق أبي أسامة به.

قال الترمذي : (حسن صحيح).

وقال الدارقطني : (هذا إسناد صحيح).

وقد تابع أبا أسامة : هَوذة بن خليفة.

أخرجه أحمد (٢/٣٩٥) قال : ثنا هوذة به.

وأخرجه من هذا الطريق أيضًا البيهقي في «السنن» (٨٠٧٢).

وتابعه أيضًا : عيسى بن يونس.

أخرجه ابن الجارود (٣٨٩) ثنا علي بن خشرم عنه به.

لكن عن خِلاس بن عمرو وحده.

[٧٩] - **حديث صحيح.**

وإسناد المصنِّف ضعيف، لأجل حجاج، وهو ابن أرطاة، وبقية رجاله ثقات، رجال الصحيح.

وأبو بكر بن حفص هو عبدالله بن حفص المدني، مشهور بكنيته.

وابن حنين هو عبدالله.

وتابع حجاجًا: شعبة.

أخرجه مسلم (٤٨١) ولفظه: «**نهيت أن أقرأ وأنا راكع**».

وأخرجه النسائي في «السنن» (٥٢٦٦)، وفي «الإغراب» (١٧٦) من طريق شعبة به ولفظه: «**نهيت عن الثوب الأحمر، وخاتم الذهب، وأن أقرأ وأنا راكع**».

وأخرجه مسلم (٤٧٩)، وأبو داود (٨٧٦) من طريق آخر عن ابن عباس عن النبي ﷺ مطولاً، وفيه: النهي عن القراءة في الركوع والسجود. =

[٨٠] – حدثنا أبو خالد، عن حجاج، عن الحسن بن سعد، عن عبدالله بن شداد، عن أم سلمة قالت: «**بكت أسماء على حمزة ثلاثة أيام، وتسلّبت. فدعاها رسول الله ﷺ فأمرها أن توضأ وأن تكتحل**».

= وأخرجه النسائي (١٠٤٢) من طريق الضحاك بن عثمان، عن إبراهيم بن حنين، عن أبيه، عن عبدالله بن عباس، عن عليّ قال: «نهاني رسول الله ﷺ، ولا أقول نهاكم عن تختم الذهب، وعن لُبس القسِّي، وعن لُبس المفَدَّم، والمعصفر، وعن القراءة في الركوع».

وإسناده جيد.

والمفدّم: هو الثوب المشْبَع حمرةً، كأنه الذي لا يُقدر على الزيادة عليه لتناهي حمرته، فهو كالممتنع من قبول الصبغ. كما في «النهاية» لابن الأثير (٣ / ٤٢١).

ولفظ المصنِّف من رواية حجاج « **أحمر مورداً** » لم أجده عند غيره.

[٨٠] – **إسناده ضعيف كالذي قبله.**

والحسن بن سعد ثقة من رجال مسلم، وروى له البخاري في «الأدب».

والحديث أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٣ / ٢٨٧ / ٦٣١) من طريق أبي خالد به. إلا أنه وقع عنده شك في المبكي عليه «جعفر، أو حمزة».

قال الهيثمي في «المجمع» (٣ / ١٧): (فيه الحجاج بن أرطاة وفيه كلام، وبقية رجاله رجال الصحيح).

وقد تابع أبا خالد : حماد بن سلمة.

أخرجه ابن حزم في «المحلى» (١٠ / ٢٨٠) من طريق حماد، نا الحجاج بن أرطاة، عن الحسن بن سعد (في الأصل: سعيد!)، عن عبدالله بن شداد «أن أسماء بنت عميس استأذنت النبيَّ ﷺ أن تبكي على جعفر، وهي امرأته، فأذن لها ثلاثة أيام، ثم بعث إليها بعد ثلاثة أن تطهري واكتحلي». =

= وقد خالفه في السند والمتن : فأما في السند فلم يذكر « أم سلمة ».
وأما في المتن فجعل بدل « حمزة » : « جعفر بن أبي طالب ».
وهذا هو الصواب في الموضعين - لما سيأتي - ولعلّ هذا الاختلاف فيه من حجاج نفسه، فقد كان إلى جانب تدليسه في حديثه اضطراب كما قال يعقوب بن سفيان.
وقال أحمد : في حديثه زيادة على أحاديث الناس.
وقد جاء من طريق آخر عن عبدالله بن شداد بمثل رواية حماد بن سلمة.
أخرجه أحمد (٦/ ٣٦٩، ٤٣٨)، وابن حبان (٣١٤٨)، والطحاوي في « معاني الآثار » (٣/ ٧٥)، وابن سعد في « الطبقات » (٤/ ٣٠)، والطبراني في « الكبير » (٢٤/ ١٣٩) رقم (٣٦٩)، والبيهقي في « الكبرى » (١٥٥٢٣)، وأبو نعيم في « معرفة الصحابة » (٦/ ٣٢٥٧)، وابن عدي في « الكامل » (٦/ ٢٣٧) من طرق عن محمد بن طلحة، عن الحكم بن عتيبة، عن عبدالله بن شداد بن الهاد، عن أسماء بنت عميس، قالت : لما أصيب جعفر أمرني رسول الله ﷺ فقال : «**تسلبي ثلاثًا، ثم اصنعي ما شئت**».
ووقع عند بعضهم بدل « تسلبي » : « تسكني » و « تسلي » و « تسلمي ».
والصواب « تسلبي » أي : ألبسي ثوب الإحداد؛ وهو السِّلاب، والجمع سُلُب : وتسلبت المرأة إذا لبسته، وقيل: هو ثوب أسود تغطي به المحدُّ رأسها. « النهاية » (٢/ ٣٨٧).
قال الحافظ في « الفتح » (٩/ ٣٩٧-٣٩٨) عما وقع عند بعضهم بلفظ « تسلمي » : (وأغرب ابن حبان فساق الحديث بلفظ « تسلمي » بالميم بدل الموحدة، وفسّره بأنه أمرها بالتسليم لأمر الله، ولا مفهوم لتقييدها بالثلاث، بل الحكمة فيه كون القلق يكون في ابتداء الأمر أشد، فلذلك قيدها بالثلاث، هذا معنى كلامه. فصحّف الكلمة وتكلّف لتأويلها. وقد وقع في رواية البيهقي وغيره : « فأمرني رسول الله ﷺ أن أتسلّب ثلاثًا »، فتبين خطؤه) اهـ.
قال الهيثمي في « المجمع » (٣/ ١٧) : (روى الطبراني بعضه في « الكبير »، ورجال أحمد رجال الصحيح)، وقوّى إسناده الحافظ في « فتح الباري » (٩/ ٣٩٧). =

= وقد أعلّه البيهقي في «الكبرى» (٧ / ٧٢١) بعلتين، فقال: (فلم يثبت سماع عبدالله من أسماء، وقد قيل فيه: عن أسماء، فهو مرسل، ومحمد بن طلحة ليس بالقوي) اهـ.
وأجاب عنهما ابن التركماني في «الجوهر النقي» فقال:
(ابن شداد لم يذكر من المدلسين، والعنعنة من غير المدلس محمولة على الاتصال، وإذا ثبت اللقاء أو أمكن على الاختلاف المعروف بين البخاري ومسلم، ومسلم لا يشترط ثبوت السماع، وحكى ابن عبدالبر عن جمهور أهل العلم أن «عن» و «أن» سواء.
قال: وأجمعوا على أن قول الصحابي عن «رسول الله ﷺ»، أو «أن رسول الله ﷺ قال»، أو «سمعت» سواء.
ومحمد بن طلحة هو ابن مصرف اتفق الشيخان عليه) اهـ.
وأجاب الحافظ عن تعليل البيهقي هذا الإسناد بالانقطاع بقوله: (هذا تعليل مدفوع، فقد صححه أحمد).
قلت: ومحمد بن طلحة متابع، تابعه: شعبة.
أخرجه ابن حزم في «المحلى» (١٠ / ٢٨٠) من طريق محمد بن جعفر، عن شعبة، نا الحكم بن عتيبة، عن عبدالله بن شداد بن الهادي؛ أن رسول الله ﷺ قال لامرأة جعفر بن أبي طالب: «**إذا كان ثلاثة أيام فالبسي ما شئت، أو إذا كان بعد ثلاثة أيام**» شعبة شكّ.

وقد أعلّه ابن حزم بالانقطاع بين عبدالله بن شداد وبين رسول الله ﷺ، فهو مرسل.
فقال: (هذا منقطع، ولا حجة فيه، فإن عبدالله بن شداد لم يسمع من رسول الله ﷺ شيئًا) اهـ.
قلت: نعم، صورته صورة المرسل، لكن أسماء بنت عميس خالته، أخت أمه سلمى بنت عميس، فالظاهر أنه أخذ هذا الحديث عنها، كما هو مبين في الرواية الأخرى، والله أعلم.
ويبقى هذا الحديثُ مخالفًا للأحاديث الصحيحة، في الصحيحين وغيرهما، نحو قوله ﷺ: «**لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاثة أيام، إلا على زوجها، فإنها تحد عليه أربعة أشهر وعشرًا**». =

= وظاهر حديث أسماء بنت عميس أنه لا يجب الإحداد على المتوفى عنها بعد اليوم الثالث، لأن أسماء كانت زوج جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه بالاتفاق.

فلأجل هذه المخالفة الظاهرة؛ تنوّعت أجوبة العلماء عنه:

فمنهم من قال: إنه منسوخ، كما جنح إليه الطحاوي.

ومنهم من قال: إنه شاذ مخالف للأحاديث الصحيحة في الإحداد، كما ذهب إلى ذلك الإمام أحمد.

وذكر غيرها الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٩ / ٣٩٧).

وقد سأل ابن أبي حاتم في «العلل» (١ / ٤٣٨-٤٣٩) أباه أبا حاتم عن هذا الحديث فقال: (فسروه على معنيين:

أحدهما: أن الحديث ليس هو عن أسماء، وغلط محمد بن طلحة، وإنما كانت امرأة سواها.

وقال آخرون: هذا قبل أن ينزل العدد.

قال أبي: أشبه عندي والله أعلم أن هذه كانت امرأة سوى أسماء، وكانت من جعفر بسبيل قرابة، ولم تكن امرأته، لأن النبي ﷺ قال: لا تحد امرأة على أحد فوق ثلاث إلا على زوج) اهـ.

قلت: وفي كونها امرأة أخرى نظر! لأنَّ في الروايات التصريح بأنها امرأة جعفر، في رواية محمد بن طلحة وشعبة، والله أعلم.

تنبيه: وقد وقع الإمام الألباني - رحمه الله تعالى - في غفلة شديدة؛ حينما قال عن حديث أسماء بنت عميس هذا - بعد أن أجاب عما أعلّ به: (وعلى كل حال ففي الأحاديث المتقدمة ما يشهد له، والله أعلم) اهـ. «الإرواء» (٧ / ١٩٥).

قلت: ويقصد بالأحاديث المتقدمة ما جاء عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحدّ على ميت فوق ثلاث، إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً**».

وهي تخالفه أشدّ المخالفة، حتى قيل فيه: إنه شاذ، ولعلَّ الشيخ لم يستحضر أثناء بحثه أن أسماء هي زوجة جعفر رضي الله عنه، فجلّ من لا يسهو ولا يذهل.

[٨١] - حدثنا أبو خالد، وعبدة بن سليمان جميعًا، عن محمد بن إسحاق، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ : «**إذا نعس أحدكم يوم الجمعة في مجلسه فليتحوّل عن مجلسه ذلك**».

---

[٨١] - **إسناده فيه نظر.**

وسيأتي بيان ذلك.

والحديث أخرجه الترمذي (٥٢٦)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١٨١٩)، كلاهما قالا: ثنا أبو سعيد الأشج بهذا الإسناد سواء.

وأخرجه أحمد (٢ / ٢٢، ٣٢، ١٣٥)، وأبو داود (١١١٩)، وابن حبان (٢٧٩٢)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢ / ٢٩)، وعبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (٧٤٧)، وابن المنذر في «الأوسط» (٤ / ٨٦-٨٧)، والحاكم (١ / ٢٩١)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢ / ١٨٦)، والبيهقي في «الكبرى» (٥٩٢٥)، وفي «معرفة السنن والآثار» (٤ / ٤٠٧)، والبغوي في «شرح السنة» (١٠٨٧)، والدارقطني في «العلل» (ج٤ / ق١١٩ / أ)، والخطيب في «المتفق والمفترق» (٣٨٤) من طريق محمد بن إسحاق به.

وقد صرّح ابن إسحاق بالتحديث في الموضع الأخير عند أحمد.

وليس عند أبي داود، والدارقطني لفظ «**يوم الجمعة**».

قال الترمذي : (حسن صحيح).

وقال الحاكم : (صحيح على شرط مسلم).

قلت : ومحمد بن إسحاق إنما أخرج له مسلم في المتابعات دون الأصول.

وأعلّه البيهقي فقال: (لا يثبت رفع هذا الحديث، والمشهور عن ابن عمر من قوله).

وقد فسّر الإمام الألباني - رحمه الله - في «الصحيحة» (١ / ٢ / ٨٣٨) عدم ثبوت الحديث مرفوعًا عند البيهقي بأن ابن إسحاق قد عنعنه. فقال:

(وقد عنعنه في جميع الطرق عنه، وكأنه لذلك قال البيهقي عنه: ولا يثبت رفع هذا الحديث ... إلخ) اهـ. =

= **أقول** : لم يعله البيهقي لأجل عنعنة ابن إسحاق يا إمام! بل أعلّه لأجل أن غيره – وهو عمرو بن دينار – قد رواه عن ابن عمر موقوفًا، وتمام كلام البيهقي يدل عليه.

ويؤيد ذلك أيضًا أنه قال في «معرفة السنن والآثار» (٤ /٤٠٧) بعد روايته الحديث موقوفًا: (وقد روى محمد بن إسحاق هذا الحديث عن نافع، عن ابن عمر مرفوعًا، والموقوف أصح)، والبيهقي تابع لعلي بن المديني في إعلال هذا الحديث.

فقد روى يعقوب بن سفيان في كتابه «المعرفة والتاريخ» (٢ /٢٨) فقال: (قال عليّ: لم أجد لابن إسحاق إلا حديثين منكرين: نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ : «**إذا نعس أحدكم يوم الجمعة**»، والزهري عن عروة، عن زيد بن خالد: «**إذا مس أحدكم فرجه**». هذين لم يروهما عن أحد، والباقين يقول: ذكر فلان، ولكن هذا فيه: حدثنا).

فقال البيهقي في كتابه «القراءة خلف الإمام» (ص/ ٦٠) عقب كلام علي بن المديني: (وإنما قال هذا علي بن المديني لأن الحديث الأول – وهو هذا – إنما روي عن عمرو بن دينار عن ابن عمر موقوفًا، ورواه ابن إسحاق عن نافع، عن ابن عمر مرفوعًا) اهـ.

والحديث الموقوف : أخرجه الشافعي في «المسند» (ص/ ٦٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢ /٢٩)، والبيهقي في «الكبرى» (٥٩٢٧)، وفي «معرفة السنن» (٤ /٤٠٧) من طريق سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر موقوفًا.

وقد تابع سفيان : ابن جريج.

فروى عبدالرزاق في «المصنف» (٥٥٤٦) عن ابن جريج قال: أخبرني عمرو بن دينار قال: أخبرني مالك بن أبي سهم أنه نعس والإمام يخطب، قال: فإما أشار إليه ابن عمر، وإما أومأ إليه ابن عمر أن يقوم من مقامه ذلك فيؤخر عنه.

لكن ذكر البيهقي للحديث طريقًا آخر : عن نافع، عن ابن عمر، فقال: (وقد وجدت هذا الحديث قد روي من وجه آخر عن نافع، عن ابن عمر مرفوعًا).

ثم روى بسنده عن أحمد بن عمر الوكيعي، نا عبدالرحمن بن محمد المحاربي، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعًا.

وأخرجه أيضًا في «السنن الكبرى» (٥٩٢٦) من طريق الوكيعي به.

وهي متابعة قوية لمحمد بن إسحاق تنفي تفرده بالحديث، ولذلك قال البيهقي: =

= (فخرج ابن إسحاق من عهدة الحديث) اهـ.

واستشهد بكلام ابن المديني : «ويمكن أن يكونا صحيحين»، يعني الحديثين اللذين قال فيهما : إنهما منكران، نقله عن البخاري كما في كتاب البيهقي «القراءة خلف الإمام» (ص / ٦١).

قلت : لكن في هذه المتابعة نظر، فقد سئل الدارقطني في «العلل» (ج٤ /ق١١٨ /ب) عن حديث ابن عمر هذا فقال:

(يرويه أحمد بن عمر الوكيعي، عن المحاربي، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن نافع، عن ابن عمر. ولم يتابع عليه، والمحفوظ عن المحاربي، عن محمد بن إسحاق، عن نافع، عن ابن عمر، وكذلك رواه الثوري عن محمد بن إسحاق).

فعاد الحديث إلى طريق ابن إسحاق!

وقد وجدت له متابعاً آخر لم أر من ذكره :

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢١٥٠) من طريق محمد بن عبدالوهاب الحارثي، نا أبو شهاب الحناط، عن أبي إسحاق الشيباني، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ : «**إذا نعس أحدكم يوم الجمعة فليتحوّل عن مكانه**».

ورجال إسناده ثقات، سوى أبي شهاب الحناط، واسمه: موسى بن نافع، فوثقه ابن معين، وابن سعد، وابن حبان وغيرهم، وقال أحمد: منكر الحديث.

وقال الذهبي وابن حجر : صدوق.

وأبو إسحاق الشيباني اسمه : سليمان بن أبي سليمان، كوفي ثقة، من رجال الشيخين.

قلت : لكن في هذه المتابعة أيضًا نظر، فقد قال الإمام الحافظ الدارقطني في «العلل» (ج٤ /ق١١٩ /أ): (ورواه أبو شهاب الحناط عن أبي إسحاق الشيباني، عن نافع، عن ابن عمر، وهو وهم، والصحيح عن أبي شهاب، عن محمد بن إسحاق، عن نافع، عن ابن عمر، ومدار الحديث على محمد بن إسحاق) اهـ.

فبقي الحديث قد تفرد برفعه ابن إسحاق، وهو ما يشهد لكلام علي بن المديني على هذا الحديث بأنه منكر، والله تعالى أعلم. =

= وللحديث شاهد من حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه :
أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧/ ٢٢٩/ ٦٩٥٦)، والبزار (٤٤١ - زوائد ابن حجر)، والبيهقي في «الكبرى» (٥٩٢٨) من طريق إسماعيل بن مسلم، عن الحسن، عن سمرة به مرفوعاً.
وإسناده ضعيف، لأجل إسماعيل بن مسلم وهو المكي.
وبه أعلّه البيهقي فقال عقب الحديث: (إسماعيل بن مسلم هذا غير قوي).
وبه أعلّه أيضاً الهيثمي كما في «المجمع» (٢/ ١٨٠).
قلت : وفيه علّة أخرى؛ وهي عنعنة الحسن البصري، فقد كان مدلساً.
ولم يتفرد به إسماعيل بن مسلم.
فقد أخرج الطبراني في «الكبير» (٧/ ٢٤٧/ ٧٠٠٣، ٧٠٠٤)، والبزار (٤٤٢) من طريق جعفر بن سعد بن سمرة، ثنا خبيب بن سليمان، عن أبيه، عن سمرة مرفوعاً.
وإسناده ضعيف، فيه أكثر من علّة.
فجعفر ليس بالقوي، وخبيب مجهول، وأبوه لين الحديث، كما في تراجمهم من «التقريب».
وله شاهدان آخران مرسلان: عن الحسن وابن سيرين.
أما مرسل الحسن : فأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٢٩) من طريق مبارك عنه به.
وهو مع إرساله ضعيف، فيه عنعنة المبارك، وهو ابن فضالة، وهو مدلس.
وأما مرسل ابن سيرين : فرواه عبدالرزاق في «المصنف» (٥٥٥٠) من طريق ابن جريج قال: بلغني عن ابن سيرين أنه قال: قال رسول الله ﷺ، فذكره.
وهو مع إرساله منقطع.
تنبيه : قال شعيب الأرنؤوط في تحقيق «صحيح ابن حبان» (٧/ ٣٢): (وقد صرح ابن إسحاق بالتحديث عند أحمد (٢/ ١٣٥)، فانتفت شبهة تدليسه، وقول الشيخ ناصر في «صحيحته» (٤٦٩): «وقد عنعنه في جميع الطرق عنه» فيه ما فيه) اهـ. =

[٨٢] – حدثنا أبو خالد، عن ابن جريج، عن عطاء وطاووس في الرجل ينعس، قال أحدهما: فيلتزحزح، وقال الآخر: فليقم ولا يتخطى.

[٨٣] – حدثنا أبو خالد، عن الضحاك بن عثمان، عن مخرمة بن سليمان، عن كريب، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا ينظر الله عزّ وجلّ إلى رجل أتى رجلاً أو امرأة في الدبر**».

= **قلت**: كان هذا في الطبعة القديمة، ثم وقف الإمام ناصر – عن طريق بعض الطلبة – على تصريح ابن إسحاق بالتحديث، وذكر ذلك في الطبعة الجديدة من «الصحيحة» المباركة – إن شاء الله تعالى – ونوّه بمن أوقفه على ذلك كما هي عادته وسيرته العلمية رحمه الله تعالى.

لكني أقول: إن شعيبًا نسي تعليقَه على «السير» (٧ / ٤٥) لما قال متعقبًا مَنْ صحح الحديث، كالحاكم والترمذي: (مع أن فيه عنعنة ابن إسحاق، وهو مدلس)!!

فتصحيح خطأ وقع هو فيه، أولى من تصحيح خطإٍ غيره والسكوت عن خطئه، ولو أنه نبّه على هذا وذاك؛ لكان قد أحسن صنعًا، والله الموفق لا رب سواه.

[٨٢] – **إسناده صحيح.**

والأثر أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢ / ٢٩) قال: ثنا أبو خالد الأحمر به.

إلا أنه قال بدل «فليقم ولا يتخطى»: «يتنحى عن مكانه».

وأخرجه مفرّقًا عبدالرزاق في «المصنف» (٥٥٤٥) عن ابن جريج قال: أخبرني عطاء: أنه كان يقال. فذكر نحوه، وفيه طول.

وأخرجه أيضًا (٥٥٤٩) عن ابن جريج مقرونًا بمعمر، عن ابن طاووس، عن أبيه فذكره بنحوه.

[٨٣] – **إسناده جيد، لكن الصواب فيه الوقف.**

والضحاك بن عثمان هو أبو عثمان المدني، الكبير، تُكلِّم فيه، لكنه صدوق يحتج به.

وقد أُعلّ هذا الإسناد بالوقف كما سيأتي. =

= والحديث أخرجه الترمذي (١١٦٥)، والنسائي في «الكبرى» (٩٠٠١)، وابن الجارود في «المنتقى» (٧٢٩)، ثلاثتهم قالوا: ثنا أبو سعيد الأشج بالسند سواء.
ومن طريقه أخرجه ابن حبان (٤٢٠٣)، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٤٦٢)، والسهمي في «تاريخ جرجان» (٥٩١)، وابن حزم في «المحلى» (١٠/٦٩-٧٠).
وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/٣٦٣)، ومن طريقه أبو يعلى (٢٣٧٨)، وابن عدي في «الكامل» (٣/١٨٢)، وابن حبان (٤٤١٨) وابن حزم في «المحلى» (١٠/٦٩-٧٠) من طريق أبي خالد به.
قال الترمذي: (حسن غريب).
وصححه ابن حزم.
وعزاه الحافظ للبزار، ونقل عنه أنه قال: (لا نعلمه يروى عن ابن عباس بإسناد أحسن من هذا، تفرد به أبو خالد الأحمر، عن الضحاك بن عثمان، عن مخرمة بن سليمان، عن كريب).
وقال ابن عدي: (لا أعلم يرويه غير أبي خالد الأحمر).
قلت: ويعنون: مرفوعًا، وإلا فقد رواه وكيع عن الضحاك بن عثمان به. إلا أنه أوقفه على ابن عباس.
أخرجه النسائي في «الكبرى» (٩٠٠٢) قال: ثنا هناد بن السري، عن وكيع به موقوفًا.
قال ابن حبان: (رفعه وكيع عن الضحاك بن عثمان).
قلت: هكذا قال! وأظنه خطأً مطبعيًّا، فالمعروف عن وكيع أنه أوقفه.
ويؤكد أنه خطأ مطبعي أو من الناسخ أنه قال ذلك بعد رواية أبي خالد الأحمر المرفوعة.
والعجيب أنّ محقق صحيح ابن حبان لم يعلق على ذلك، ولا أشار إلى وجود مخالفة وكيع لأبي خالد!!
والصواب في هذا الحديث الوقف، فإن وكيعًا أوثق وأثبت من أبي خالد، وأبو خالد وإن كان ثقة؛ فقد تكلم بعضهم في حفظه، فلا يشك حديثي في تقديم رواية =

[٨٤] - حدثنا أبو خالد، عن حميد، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ لرجل: «**يا خال**(١)! **أَسلِمْ، أَسلِمْ**». قال: أَجِدني كارِهًا. قال: «**أسلم وإن كُنْتَ كارهًا**».

= وكيع الثبت عليه، ولهذا قال ابن حجر في «التلخيص» (٣ / ٣٧١) بعد أن ذكر حديث وكيع موقوفًا: «وهو أصح عندهم من المرفوع».

وفي كلام ابن كثير في «التفسير» (١ / ٣٥٤) إشارة إلى تصويب الموقوف.

قلت: وفي الباب أحاديث كثيرة عن جماعة من الصحابة، جمعها الحافظ الذهبي في مصنَّف كبير، كما في «السير» (١٤ / ١٢٨)، وقبله العلامة ابن الجوزي، والحمد لله رب العالمين.

(١) في الأصل: «يا أخا»! والتصويب من المصادر الآتية، ويدل عليه: أن في بعض طرق الحديث: «أنه قال لرجل من بني النجار»، وبنو النجار هم أخوال النبي ﷺ، والله أعلم.

[٨٤] - **إسناده صحيح على شرط الشيخين**. وهو ثلاثي الإسناد.

والحديث أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١٨٠٢) قال: ثنا أبو سعيد الأشج بهذا السند سواء.

وقد تابع أبا خالد عليه جماعة، وهم:

١ - ابن أبي عدي - وهو محمد بن إبراهيم أبو عمرو البصري - وهو ثقة من شيوخ أحمد.

أخرجه أحمد (٣ / ١٠٩)، ومن طريقه الضياء في «المختارة» (١٩٩٠) عنه، عن حميد به.

٢ - يحيى - وهو ابن سعيد القطان -.

أخرجه أحمد أيضًا (٣ / ١٨١)، ومن طريقه الضياء في «المختارة» (١٩٩١) عنه، عن حميد به، والحديث عند أحمد من الطريقين ثلاثي الإسناد.

٣ - خالد بن عبدالله - وهو الواسطي - وهو ثقة. =

= أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد» (١٨٠١)، وأبو يعلى (٣٧٦٥)، كلاهما قالا: ثنا وهب بن بقية، عن خالد بن عبدالله، عن حميد به.
وأخرجه الضياء في «المختارة» (١٩٩٢) من طريق وهب به.
٤ – عبدالله بن بكر – وهو السهمي – وهو ثقة.
أخرجه أبو يعلى (٣٨٧٩)، ومن طريقه الضياء في «المختارة» (١٩٨٩) عنه، عن حميد به.
٥ – محمد بن عبدالله الأنصاري، عن حميد به.
رواه عنه أبو حاتم الرازي. ذكره الضياء في «المختارة» (٦/ ٣٤).
تنبيه: أعلّ محقق «مسند» أبي يعلى هذا الإسناد بعنعنة حميد الطويل! وحجته أن حميد الطويل مدلس، وهي حجة مقبولة، لكن ذكروا في ترجمته أن عامة حديثه عن أنس إنما سمعها من ثابت، وسمع بعضها من أنس، كما قاله غير واحد من أئمة الحديث، مثل حماد بن سلمة، وشعبة، وابن خراش، وغيرهم.
فقد تبيّن الواسطة كما قال الحافظ العلائي، فلا معنى حينئذ في التوقف في قبول عنعنته، لا سيما وقد أخرج الشيخان حديثه عن أنس بالعنعنة، وما أراه إلا للأمر المذكور، والله أعلم.
وعلى كل حال فقد رواه الإمام أحمد (٣/ ١٥٢، ١٥٤، ٢٦٧–٢٦٨)، وأبو يعلى (٣٥١٢)، والبزار (٥٤٤ – زوائد ابن حجر)، والضياء في «المختارة» (١٦٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤١) من طُرُق عن حماد بن سلمة، عن ثابت عن أنس به نحوه.
وإسناده صحيح كالشمس.

[٨٥] - حدثنا أبو خالد، عن الأعمش، عن الحكم ومسلم البطين وسلمة بن كهيل، عن سعيد بن جبير وعطاء ومجاهد، عن ابن عباس قال: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله! إن أختي ماتت وعليها صيام شهرين متتابعين. قال: «**أرأيتِ لو كان على أختك دين أكنتِ تقضينه؟**»، قالت: نعم. قال: «**فحقّ الله عزّ وجلّ أحقّ أن تقضيه**».

---

[٨٥] - **حديث صحيح**، ورجال إسناده ثقات، والحكم هو ابن عتيبة.

والحديث أخرجه مسلم (١١٤٨)، والترمذي (٧١٦)، والنسائي في «الكبرى» (٢٩١٤)، وابن ماجة (١٧٥٨)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١٩٥٣)، وابن الجارود (٩٤٢)، كلهم قالوا: ثنا أبو سعيد الأشج بالسند سواء.

وسقط ذكر الحكم في رواية الترمذي.

وأخرجه من طريقه ابن حبان (٣٥٧٠)، والدارقطني في «السنن» (٢/ ١٩٥)، والبيهقي في «الكبرى» (٨٢٢٥).

وعلّقه البخاري في «صحيحه» (٤/ ٢٢٧ - فتح) قال: ويذكر عن أبي خالد. فذكره.

وقال الترمذي : (حسن صحيح).

وتابع أبا خالد : زائدة بن قدامة، وخالفه في سياق سنده ومتنه.

أخرجه البخاري (١٩٥٣)، ومسلم (١١٤٨) (١٥٥)، وأحمد (١/ ٢٥٨)، والدارقطني في «السنن» (٢/ ١٩٦)، والبيهقي في «الكبرى» (٨٢٢٤) من طريق زائدة، عن الأعمش، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! إن أمي ماتت وعليها صوم شهر أفأقضيه عنها؟ قال: «**نعم، فدين الله أحقّ أن يقضى**».

قال سليمان - وهو الأعمش - : فقال الحكم وسلمة ونحن جميعًا جلوس حين حدّث مسلم بهذا الحديث. قالا: سمعنا مجاهداً يذكر هذا عن ابن عباس. =

[٨٦] – حدثنا أبو خالد وعقبة بن خالد جميعًا، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن شهر بن حوشب، عن أبي أمامة. قال أبو خالد: قال رسول الله ﷺ: «**الوضوء يكفر ما بين ذلك، وتصير الصلاة**».

وقال عقبه بن خالد: قال رسول الله ﷺ: «**يكفر ما قبل ذلك، وتصير الصلاة نافلة**»، قيل: سمعته من رسول الله ﷺ؟ قال: غير مرّة، ولا ثلاث، ولا أربع.

= **قلت**: فخالفه في سياق الإسناد والمتن جميعًا، ولهذا صوّب جمع من أهل العلم رواية زائدة.

فقال الدارقطني: (هذا أصحّ إسنادًا من حديث أبي خالد).

وقال البخاري فيما حكاه عنه الترمذي في «السنن»: (وروى أبو معاوية وغير واحد هذا الحديث عن الأعمش، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، ولم يذكروا فيه سلمة بن كهيل، ولا عن عطاء، ولا عن مجاهد).

لكن حكى الترمذي في «العلل الكبير» (١/ ٣٤٠-٣٤١) عن البخاري أنه سأله عن حديث أبي خالد فقال: (جوّد أبو خالد هذا الحديث، واستحسن حديثه هذا).

وقال ابن حجر في «تغليق التعليق» (٣/ ١٩٣): (قلت: والاضطراب في إسناد هذا الحديث ومتنه كبير جدًّا، والاضطراب موجب للضعف إذا تساوت وجوه الاضطراب، لكن اعتمد الشيخان رواية زائدة لحفظه، فرجحت على باقي الروايات، هكذا سمعت شيخنا الحافظ أبا الفضل بن الحسين يقول لما سألته عنه) اهـ.

وله طرق أخرى عن الأعمش، انظر بعضها في: «تغليق التعليق» (٣/ ١٩٣)، و «السنن الكبرى» للبيهقي (٤/ ٤٢٦-٤٢٧).

[٨٦] – **حديث حسن**. =

= وإسناد المصنِّف ضعيف، لأجل شهر بن حوشب، فإنه صدوق كثير الإرسال والأوهام كما في «التقريب».
والحديث أخرجه أحمد (٥/٢٥١، ٢٦١)، والطبراني في «الكبير» (٨/١٢٥/٧٥٧٠) من طرق عن سعيد بن أبي عروبة به.
وليس عند الطبراني: «قيل: سمعته من رسول الله ﷺ ... إلخ».
وزاد أحمد في آخره: «ولا خمس».
قال المنذري في «الترغيب والترهيب»: (رواه أحمد من طريق صحيحة)!
وتبعه الهيثمي عليه كما في «المجمع»، واغتر بذلك المناوي في «فيض القدير»، فتعقب السيوطي حينما رمز للحديث بالحسن، فقال: (رمز لحسنه، وهو أعلى من ذلك، فقد قال المنذري والهيثمي: سنده صحيح)!!
وقد توبع سعيد بن أبي عروبة، تابعه: هشام، وهو الدستوائي.
أخرجه أحمد (٥/٢٧١)، وأبو داود الطيالسي (١١٢٩)، والطبراني في «الكبير» (٨/١٢٥-١٢٦) رقم (٧٥٧٢) من طرق عن هشام، عن قتادة به.
ولفظ الطبراني مختصر.
ومدار هذه الطرق على شهر بن حوشب!
لكن للحديث طريق آخر عن أبي أمامة رضي الله عنه، به يصير الحديث حسنًا.
أخرجه أحمد (٥/٢٥٤)، والطبراني في «الكبير» (٨/٢٧٦) رقم (٨٠٦١)، وابن بشران في «الأمالي» (٨٢٦)، من طريقين عن عقبة بن أبي الصهباء، ثنا أبو غالب، قال: سمعت أبا أمامة يقول:
«ما من عبد مسلم يسمع أذان الصلاة، فيقوم إلى وضوئه إلا غفر له بأول قطرة تصيب كفه من ذلك الماء بعدد ذلك القطر، حتى يفرغ من وضوئه، فيغفر الله عز وجل له ما قد سلف من ذنوبه، ويقوم إلى صلاته وهي نافلة له».
قال: قلت: يا أبا أمامة! أنت سمعت هذا من رسول الله ﷺ؟ قال: «أي والذي بعثه بشيرًا ونذيرًا غير مرّة، ولا مرتين، ولا ثلاث، ولا أربع، ولا خمس، ولا عشر، وطبق يديه مرتين». =

[٨٧] - حدثنا أبو خالد، عن مجالد، عن الشعبي، عن جابر بن عبدالله قال: كنا عند النبي ﷺ فخطَّ خطًّا، وخطَّ خطين عن يمينه، وخطَّ خطين عن يساره، ثم وضع يده في الخط الأوسط فقال: «**هذا سبيل الله**»، ثم تلا هذه الآية: ﴿**وأنَّ هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السُّبُلَ فتفرق بكم عن سبيله**﴾.

= وإسناده رجاله ثقات، سوى أبي غالب البصري، فمختلف فيه، وثقه الدارقطني، وحسَّن وصحح له الترمذي، وضعفه النسائي، وابن حبان، وابن سعد، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال ابن معين: صالح الحديث.

فهو حسن في المتابعات والشواهد.

وله طريق آخر عن أبي غالب به، أخرجه الطبراني في «الكبير» (٨/ ٢٧٦) رقم (٨٠٦٣) من طريق حسين الخراساني، عنه به نحوه.

وله طريق آخر أيضاً عنه، أخرجه الطبراني في «الصغير» (١٠٧١) من طريق زكريا بن ميسرة، عنه به نحوه.

[٨٧] - **حديث صحيح.**

وإسناد المصنِّف رجاله كلهم ثقات، سوى مجالد وهو ابن سعيد، فإنه ضعيف الحديث. لكن له شاهد قوي يصحّ به.

والحديث أخرجه ابن ماجة (١١)، والبزار - كما في تفسير ابن كثير (٢/ ٢٥٦) -، كلاهما قالا: ثنا أبو سعيد الأشج بهذا الإسناد سواء.

ومن طريقه أخرجه الآجري في «الشريعة» (١٣).

وأخرجه أحمد (٣/ ٣٩٧)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٦)، وعبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (١١٤١) من طريق ابن أبي شيبة، عن أبي خالد به.

وتابع أبا خالد: حفص بن غياث.

أخرجه اللالكائي (٩٥) من طريق أبي هشام الرفاعي، عن حفص، عن مجالد به. نحوه، وأبو هشام اسمه محمد بن يزيد، وهو ضعيف. =

= وقد جاء من حديث ابن مسعود .
وله عنه ثلاثة طرق :
الأولى : أبو وائل – وهو شقيق بن سلمة – عنه.
أخرجه أحمد (١ / ٤٣٥)، والنسائي في « الكبرى » (٦ / ٣٤٣) رقم (١١١٧٤)، وأبو داود الطيالسي (٢٤٤)، والدارمي (٢٠٢)، وابن حبان (٦، ٧)، وابن جرير في « تفسيره » (٨ / ٨٨)، وابن أبي عاصم في « السنة » (١٧)، والآجري في « الشريعة » (١٢)، واللالكائي (٩٤)، والحاكم (٢ / ٣١٨)، والهيثم بن كليب في « مسنده » (٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧)، والبزار في « البحر الزخار » (١٧١٨) من طرق عن حماد بن زيد، عن عاصم، عن أبي وائل به.
قال الحاكم : (صحيح الإسناد).
قلت : إسناده جيد، رجاله كلهم ثقات، إلا عاصم – وهو ابن أبي النجود – فهو حسن الحديث.
وله طريق آخر عن عاصم.
أخرجه أحمد (١ / ٤٦٥)، والحاكم (٢ / ٣١٨) من طريق أبي بكر بن عياش، عن عاصم به.
وقد تابع عاصمًا : الأعمش.
أخرجه البزار في « البحر الزخار » (١٦٩٤) من طريق محمد بن خازم، عن الأعمش، عن أبي وائل به.
وإسناده صحيح، لولا عنعنة الأعمش.
وتابعه أيضًا : منصور.
أخرجه البزار في « البحر الزخار » (١٦٧٧) من طريق جرير، عن منصور، عن أبي وائل به.
وقال : (وهذا الحديث قد رواه غير واحد عن أبي وائل).
الثانية : زر عنه. =

= أخرجه النسائي في «الكبرى» (١١١٧٥)، والحاكم (٢ / ٢٣٩)، والآجري في «الشريعة» (١١)، وأبو بكر بن مردويه – كما في تفسير ابن كثير (٢ / ٢٥٥) – من طرق عن أبي بكر بن عياش، عن عاصم، عن زر، عن عبدالله به.
قال الحاكم (صحيح الإسناد)، ووافقه الذهبي.
قلت : وأبو بكر بن عياش رواه عن عاصم، عن أبي وائل، كما سبق في الطريق الأول، وهنا يرويه عن عاصم، عن زر.
لأجل ذلك عدّه بعض الباحثين خطأً من أبي بكر بن عياش، والصواب ما رواه عن عاصم عن أبي وائل، ولا سيما وقد توبع عاصم عليه كما تقدم.
لكن قال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٢ / ٢٥٥) : (فقد صححه الحاكم كما رأيت من الطريقين، ولعل هذا الحديث عن عاصم بن أبي النجود عن زر، وعن أبي وائل شقيق بن سلمة، كلاهما عن ابن مسعود به، والله أعلم) اهـ.
قلت : كأنه يقول إن عاصمًا له في هذا الحديث شيخان : زر، وأبو وائل، قد سمعه منهما جميعًا، فتارة يرويه عن هذا، وتارة أخرى يرويه عن هذا.
وقال أيضًا : (لكن العمدة على حديث ابن مسعود مع ما فيه من الاختلاف إن كان مؤثرًا)، وهو يشير إلى أن حديث جابر فيه كلام.
الثالثة : الربيع بن خثيم عنه.
أخرجه البزار في «البحر الزخار» (١٨٦٥) من طريق سفيان، عن أبيه، عن منذر الثوري، عن الربيع، عن عبدالله به.
وقال: (وهذا الكلام قد روي عن عبدالله من غير وجه نحوه أو قريبًا منه).
قلت : وإسناده صحيح، رجاله كلهم ثقات، وسفيان هو الثوري، وأبوه : سعيد بن مسروق، ومنذر هو ابن يعلى الثوري.
الرابعة : أبو عبيدة عنه. لكنه موقوف.
أخرجه اللالكائي (٩٦) من طريق الحسن بن حماد – سجادة –، ثنا يزيد بن هارون، عن حماد بن زيد، عن علي بن زيد عنه به موقوفًا، مختصرًا.
وإسناده ضعيف، علّته علي بن زيد، وهو ابن جدعان، وهو سيئ الحفظ.

[٨٨] - حدثنا أبو خالد الأحمر، قال: سمعت شعبة يقول: قلت لأيوب: رويتَ عن الحسن ألفًا؟ قال: نعم، ألف وألف.

[٨٩] - حدثنا حفص بن غياث وأبو خالد جميعًا، عن حجاج، عن رياح بن عبيدة، قال حفص: عن ابن أخي أبي سعيد، عن أبي سعيد.

وقال أبو خالد: عن مولى لأبي سعيد، عن أبي سعيد، أنَّ رسول الله ﷺ كان إذا أكل أو شرب قال: «**الحمد لله الذي أطعمنا وسقانا وجعلنا مسلمين**».

---

[٨٨] - **إسناده صحيح.**

والأثر أخرجه عبدالله بن أحمد في «العلل» (٢٩٤٤)، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» (١١٧٦)، ويعقوب الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٢٤١)، ثلاثتهم قالوا: ثنا أبو سعيد الأشج بالإسناد سواء.

وأيوب الذي في الإسناد هو السختياني، والحسن هو البصري.

[٨٩] - **حديث ضعيف.**

وفي إسناد المصنِّف حجاج، وهو ابن أرطاة، فيه كلام معروف، وهو مدلس، لكنه صرّح بالتحديث عند البخاري في «التاريخ» كما سيأتي، وجهالةُ ابن أخي أبي سعيد أو مولى أبي سعيد، وفي هذا الحديث اختلاف كثير، لأجل ذلك أعلّه بعض الأئمة بأنه مضطرب.

والحديث أخرجه الترمذي (٣٤٥٧) قال: ثنا أبو سعيد الأشج بالإسناد سواء.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ ٩١)، وعنه ابن ماجة (٣٢٨٣)، عن أبي خالد وحده به.

=

= وقد تابع أبا خالد : يزيد بن هارون، عن حجاج، عن رياح بن عبيدة، عن رجل، عن أبي سعيد.
أخرجه عبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (٩٠٧).
وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١ / ٣٥٤) من طريق حفص بن غياث، عن الحجاج، حدثني رياح بن عبيدة، سمعت ابن أخي أبي سعيد الخدري، عن أبي سعيد عن النبي ﷺ.
وروي هذا الحديث من وجه آخر من طريق سفيان الثوري، واختلف فيه عليه :
* فرواه وكيع عنه، عن أبي هاشم الواسطي، عن إسماعيل بن رياح، عن أبيه أو غيره، عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ، فذكره.
أخرجه أحمد (٣ / ٣٢، ٩٨)، وأبو داود (٣٨٥٠) ومن طريقه البيهقي في «الدعوات الكبير» (٤٥٤)، وفي «الشعب» (٦٠٣٩) من طرق عن وكيع، عن سفيان به.
* ورواه قبيصة، عن سفيان به. ولم يذكر في إسناده «عن أبيه أو غيره».
أخرجه البيهقي في «الدعوات» (٤٥٤) من طريق قبيصة به.
* ورواه أبو أحمد الزبيري، عن سفيان؛ واختلف فيه عليه :
فقال محمود بن غيلان : ثنا أبو أحمد الزبيري، ثنا سفيان الثوري، عن أبي هاشم، عن إسماعيل بن رياح، عن أبيه رياح بن عبيدة، عن أبي سعيد به.
أخرجه الترمذي في «الشمائل» (١٨٢) عن محمود به.
وقال أحمد بن سعيد الرباطي : ثنا الزبيري، ثنا سفيان، عن أبي هاشم إسماعيل بن كثير، عن إسماعيل بن رياح، عن رياح بن عبيدة، عن أبي سعيد الخدري به.
أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (١٠١٢١ - الكبرى) عن أحمد الرباطي به.
قلت : ووجه الاختلاف في هذا الإسناد على أبي أحمد الزبيري : أن محمود بن غيلان يرويه عنه؛ ويقول في إسناده : عن أبي هاشم، وهو الواسطي، اسمه : يحيى بن دينار.
وأحمد بن سعيد الرباطي يرويه عنه ويقول في إسناده : عن أبي هشام إسماعيل بن كثير، وهو غير الأول. =

= وقال الحافظ المزي في ترجمة أبي هاشم إسماعيل بن كثير من «التهذيب» (٣/١٨٣): (وحديثه عن إسماعيل بن رياح فيه نظر).

* ورواه معاوية بن هشام، عن سفيان، عن أبي هاشم، عن رياح – وقال مرّة أخرى: عن رياح بن عبيدة –، عن أبي سعيد به.

فأسقط: إسماعيل بن رياح من الإسناد.

أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (١٠١٢٠ – الكبرى)، والطبراني في «الدعاء» (٨٩٨) من طريقين عن معاوية بن هشام به.

تنبيه: قلت: وقد اغتر محقق «الدعاء» للطبراني بظاهر هذا الإسناد فقال تحته: «إسناده حسن»!!

ولم يتنبه إلى الاختلاف الكبير الواقع في سنده.

* ورواه مؤمَّل بن إسماعيل، عن سفيان، عن أبي هاشم، عن إسماعيل بن رياح، عن رجل، عن أبي سعيد الخدري به.

أخرجه البخاري في «التاريخ» (١/٣٥٣-٣٥٤).

ومدار هذه الأسانيد على إسماعيل بن رياح، وقد قال الذهبي في ترجمته من «الميزان» (١/٢٢٨):

(إسماعيل بن رياح السلمي، شبه تابعي، ما أدري من ذا!

خرّج له أبو داود، روى عنه أبو هاشم الرماني وحده، وحديثه مضطرب، ورياح هو ابن عبيدة، فيه جهالة، وروى أبو هاشم – وهو ثبت – عن إسماعيل بن رياح، عن أبيه أو غيره، عن أبيه – كذا في الأصل – أن النبي ﷺ كان إذا فرغ من طعامه قال: «**الحمد لله الذي أطعمنا وسقانا وجعلنا مسلمين**»، غريب منكر) اهـ.

وأخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (١٠١٢٢ – الكبرى) من طريق عبدالله بن مطيع، ثنا هشيم، عن حصين، عن إسماعيل بن إدريس، عن أبي سعيد موقوفًا.

ومن هذا الوجه: أخرجه البخاري في «التاريخ» (١/٣٥٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/٩١)، ومحمد بن فضيل بن غزوان الضبي في «الدعاء» (١١٢) عن حصين به. =

= إلا أنه وقع عند الضبي وابن أبي شيبة : «إسماعيل بن أبي سعيد».
وعند البخاري : «إسماعيل» غير منسوب.
وقد سأل ابن أبي حاتم أباه عن إسماعيل هذا – وعنده غير منسوب – فقال: «لا أدري من هو». «الجرح والتعديل» (٢/٢٠٥).
وقال الذهبي في ترجمة إسماعيل بن أبي إدريس من «الميزان» (١/٢٢١):
(عن أبي سعيد الخدري، لا يعرف، له في اليوم والليلة) اهـ.
تنبيه : وقع في طبعة «الدعاء» للضبي بتحقيق أحمد البزرة تصرّف شنيع من محققه، إذ كان إسناده هكذا: حصين بن عبدالرحمن، عن إسماعيل بن أبي سعيد قال: كان أبو سعيد إذا فرغ من الطعام قال: فذكره.
فعلّق محققه على لفظ «ابن» بين إسماعيل وأبي سعيد بقوله في الحاشية: «في الأصل: (بن) وهو تحريف، والصواب ما أثبته. انظر ترجمة إسماعيل بن أبي إدريس في «تهذيب الكمال» (١/٩٧)». انتهى تعليقه.
فصار الإسناد عنده هكذا : عن حصين، عن إسماعيل، عن أبي سعيد الخدري قال: كان أبو سعيد إذا فرغ من طعام قال: فذكره.
وهذا تصرّف غير لائق بالمحقق، إذ لو تأمل بعدُ في تصويبه لأدرك أنه خطأ! إذ نسأله من أبو سعيد الأول، ومن أبو سعيد الثاني؟
الجواب : نتركه للمحقق!!
وأقول له أيضًا : إن ابن أبي شيبة رواه في «مصنفه» من طريق الضبي بالسند نفسه، وفيه إسماعيل بن أبي سعيد كما في أصل كتاب «الدعاء» للضبي، والله أعلم.
تنبيه آخر : ذكر محقق كتاب «الدعوات» للبيهقي، وهو الأخ الشيخ بدر بن عبدالله البدر عن الحافظ ابن حجر أنه حسّن الحديثَ من طريق أحمد، ثم قال:
(وهذا عجيب منه – أي من الحافظ – إذ أن في إسناد أحمد : رياح بن عبيدة كما تقدم، ورياح هذا جهله الذهبي، ولم يورد له ابن حجر في ترجمته من «التهذيب» (٣/٣٠٠) موثقًا إلا ابن حبان، وهو معروف بتساهله، ومع ذلك ذكره أخرى في «التقريب» (١٩٧٣) وقال: «ثقة»). اهـ. =

= ودفاعًا عن الحافظ ابن حجر أقول : إنَّ تعقب المحقق ناتج عن عجلة في قراءة كلام ابن حجر في ترجمة رياح بن عبيدة من «التهذيب»، وها أنا أسوق كلامه بنصه.
قال رحمه الله : (رياح بن عبيدة السلمي، الكوفي، روى عن ابن عمر، وأبي سعيد الخدري، وقيل: عن ابن أخي سعيد، وقيل: عن مولى لأبي سعيد، وقيل: عن عبدالرحمن بن أبي سعيد، عن أبي سعيد في القول عند الفراغ من الطعام.
وعنه إسماعيل بن رياح، يقال: إنه ابنه، وحجاج بن أرطاة، وعمرو بن عثمان بن موهب، وسلمان العطار، ذكره ابن حبان في «الثقات»، روى له هذا الحديث الواحد.
قلت : هكذا ذكره المؤلف – يعني المزي – أن رياح بن عبيدة اثنان، وهو قولٌ غريب لم يذكره أصحاب المؤتلف والمختلف؛ الدارقطني فمن بعده، بل في كلام أكثرهم ما يصرح بأن هذا الذي يروي عن أبي سعيد، وعنه حجاج بن أرطاة، وإسماعيل بن رياح، وهو جليس عمر بن عبدالعزيز. وهكذا قال ابن حبان في «الثقات»، فإنه قال: رياح بن عبيدة روى عن أبي سعيد، وعنه ابنه إسماعيل، وأهل العراق، وقال: كان من العباد من جلساء عمر بن عبدالعزيز.
ولم يذكروا كلهم في باب رياح بن عبيدة : سوى رجل واحد، **وهو الأظهر**، والله أعلم) اهـ.
قلت : فكلامه صريح في أن رياح بن عبيدة السلمي والذي قبله – المنسوب للباهلي – شخص واحد، وقد ذكروا في ترجمة الأول أن ابن معين، وأبا زرعة، والنسائي قالوا فيه: ثقة، ولهذا لما جاء إلى كتابه «التقريب» قال: (رياح بن عبيدة، بفتح أوله، السلمي، الكوفي، ثقة، من الرابعة، هكذا فرّق بينهما المزي، وهو شخص واحد، اختلف في نسبته فقيل: سلمي، وقيل: باهلي) اهـ.
فظهر إن شاء الله صحة صنيع ابن حجر – وهو إمام في هذا الفن – وخلاصته أن رياح بن عبيدة ثقة.
وبه يزول تعجب المحقق!
نعم؛ لو تعقب المحقق تحسين الحافظ من جهة الراوي عنه، وهو إسماعيل بن رياح؛ لأصاب وأراح، فإن إسماعيل هذا مجهول كما قال ابن حجر نفسه في «التقريب»، وهو مذكور في إسناد أحمد، والله أعلم.

[٩٠] – حدثنا أبو خالد، عن محمد بن إسحاق، عن عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة قالت: أفاض رسول الله ﷺ من آخر يوم(١) حين صلى الظهر، ثم رجع فمكث بمنى ليالي أيام التشريق يرمي الجمرة، فإذا زالت الشمس رمى كل جمرة بسبع حصيات، يكبر مع كل حصاة، ويقف عند الأولى، وعند الثانية فيطيل القيام ويتضرع، ثم يرمي الثالثة ولا يقف عندها.

---

(١) هكذا في الأصل، وفي بعض المصادر الآتية: «يومه».

[٩٠] – **إسناده حسن،** لأجل محمد بن إسحاق فإنه صدوق حسن الحديث إذا صرّح بالتحديث. وقد صرّح بالتحديث عند ابن حبان، فزالت شبهة تدليسه.

والحديث أخرجه أبو داود (١٩٧٣)، وابن خزيمة (٢٩٥٦، ٢٩٧١)، وأبو يعلى (٤٧٤٤)، وابن الجارود (٤٩٢) كلهم قالوا: حدثنا أبو سعيد الأشج بالسند سواء.

ومن طريقه أخرجه الدارقطني في «السنن» (٢ / ٢٧٤).

وأخرجه أحمد (٦ / ٩٠)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢ / ٢٢٥) من طريقين عن أبي خالد به.

وتابع أبا خالد: يحيى بن سعيد الأموي.

أخرجه ابن حبان (٣٨٦٨).

وتابعه أيضاً: أحمد بن خالد الوهبي.

أخرجه الحاكم (١ / ٤٧٧–٤٧٨)، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٩٦٦١).

قال الحاكم: (صحيح على شرط مسلم)! ووافقه الذهبي!

قلت: وتقدم مراراً أن مسلماً لم يخرج لابن إسحاق في الأصول، وإنما روى له في المتابعات.

تنبيه: قال محقق «شرح السنة» للبغوي (٧ / ٢٠٨) في تعليقه على حديث عائشة هذا: «رجاله ثقات، إلا أن ابن إسحاق قد دلسه»!! =

[٩١] - حدثنا أبو خالد، عن ابن عجلان، عن أبي حازم، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ : **«من وقاه الله شرّ ما بين لحييه وشر ما بين رجليه دخل الجنة»**.

= **قلت** : ولي عليه ملاحظتان :

الأولى : أطلق على رجال إسناده أنهم ثقات، وفيهم محمد بن إسحاق، والمتقرر فيه أنه صدوق حسن الحديث، لا يرقى إلى درجة الثقة.

وينسحب هذا التعقيب أيضًا على محقق «مسند» أبي يعلى (٨/١٨٨) فإنه أطلق أيضًا على رجال إسناده أنهم ثقات، وفيهم ابن إسحاق!

الثانية : عبارته الأخيرة وهي قوله: «قد دلّسه» غير دقيقة، فإننا إذا طالبناه بالدليل والبرهان على ذلك، لم يجد إلى ذلك سبيلا، والصواب أن يقال: قد عنعنه، وهو مدلس»، فإنه من المعلوم عند أهل الحديث أنه إذا عنعن المدلس في الإسناد لا يلزم ضرورة أنه دلسه، وإنما توقفوا في قبول عنعنته لاحتمال التدليس، والله الموفق لا رب سواه.

وقد علمت أنه قد صرح بالتحديث عند ابن حبان.

[٩١] - **إسناده جيد.**

ابن عجلان هو محمد، وأبو حازم اسمه : سليمان مولى عزة الأشجعية، وهو ثقة من رجال الشيخين.

والحديث أخرجه الترمذي (٢٤٠٩)، وفي «العلل الكبير» (٢/٨٣٦ - ترتيبه) قال: ثنا أبو سعيد الأشج بهذا الإسناد سواء.

وأخرجه أبو يعلى (٦٢٠٠)، وابن حبان (٥٧٠٣) من طريق أبي كريب، عن أبي خالد به.

قال الترمذي : (حسن غريب).

تنبيه : وأخرجه الحاكم (٤/٣٥٧) قال: ثنا ابن عجلان به. =

[٩٢] – حدثنا أبو خالد، عن ابن جريج، عن عبدالكريم بن مالك، عن عكرمة، عن أنس أن النبي ﷺ رأى رجلاً يسوق بدنة، فقال: «**اركبها**»، فقال: إنها بدنة، فقال: «**اركبها غير مفدوحة**».

= **قلت** : هكذا في المطبوع، ولا شك أنه وقع سقط من أول سنده، فإن بين الحاكم وابن عجلان مفاوز!

ولم أر من نبه إلى هذا السقط من الذين خرجوا الحديث، بل غالبهم يقول: أخرجه الحاكم، هكذا ولا يبيِّن!

اللهم إلا أن يكون السقط وقع في طبعتي فقط، والله أعلم.

وللحديث شواهد، فانظرها – إن شِئتَ – في «الصحيحة» (٢ / ٣٧) للإمام الألباني – رحمه الله تعالى –.

[٩٢] – **حديث صحيح**.

وإسناد المصنِّف رجاله كلهم ثقات، إلا أن فيه عنعنة ابن جريج وهو كما وصفه الدارقطني: قبيح التدليس، لكن الحديث صحيح، فقدرواه عن أنس جماعة منهم:

١ – قتادة عنه.

أخرجه البخاري في «صحيحه» (١٦٩٠)، وفي «الأدب المفرد» (٧٧٢)، وأحمد (٣ / ١٧٠، ١٧٣، ٢٠٢، ٢٣١)، والترمذي (٩١١)، والنسائي (٢٨٠٠)، والدارمي (١٩١٣)، وابن خزيمة (٢٦٦٢)، وأبو داود الطيالسي (١٩٨١)، والبيهقي في «الكبرى» (١٠٢٠٦) من طُرُق كثيرة، منها عن شعبة عنه به.

قلت : وقد عزاه أخونا الشيخ الحويني في «غوث المكدود» (٢ / ٦٦) من هذا الطريق إلى مسلم! وهو واهم في ذلك، فلم يروه مسلم من طريق قتادة عن أنس، والله أعلم.

٢ – ثابت البناني عنه.

أخرجه مسلم (١٣٢٣)، وأحمد (٣ / ٩٩، ١٠٦–١٠٧)، والنسائي (٢٨٠١)، والطحاوي في «معاني الآثار» (٢ / ١٦١)، والبيهقي (١٠٢٠٧) من طريق حميد عنه به.

=

[٩٣] - حدثنا أبو خالد، عن حجاج بن أرطاة، عن أبي بكر بن حزم، عن عمرة، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «**إذا رميتم وحلقتم حلّ لكم كلُّ شيء إلا النساء، وحلّ لكم الثياب والطيب**».

= ٣ - بكير بن الأخنس عنه.

أخرجه مسلم (١٣٢٣) (٣٧٤)، وأحمد (٣/١٦٧، ١٨٣، ٢٦١)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/٤٤٩) من طريق مسعر عنه به.

قلت: وللحديث شواهد منها: عن أبي هريرة في الصحيحين، وعن جابر في مسلم وحده.

[٩٣] - **إسناده ضعيف.**

علّته حجاج هذا، فإنه صدوق كثير الخطأ والتدليس كما في «التقريب».

وأبو بكر هو ابن محمد بن عمرو بن حزم، وهنا نسب إلى جده الأعلى، وهو ابن أخت عمرة التي في الإسناد، وهي بنت عبدالرحمن الأنصارية، وكلاهما ثقة.

والحديث أخرجه الدارقطني في «السنن» (٢/٢٧٦) من طريق أبي سعيد الأشج بالسند سواء، إلا أنه زاد: «وذبحتم».

وأخرجه أحمد (٦/١٤٣)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٢/٢٢٨)، والبيهقي في «الكبرى» (٩٥٩٧) من طريق يزيد بن هارون، عن حجاج به.

ورواه أبو داود (١٩٧٨) من طريق عبدالواحد بن زياد، عن الحجاج، عن الزهري، عن عمرة بنت عبدالرحمن، عن عائشة مرفوعًا: «**إذا رمى أحدكم جمرة العقبة فقد حلّ له كل شيء إلا النساء**».

قال أبو داود عقبه: «هذا حديث ضعيف، الحجاج لم ير الزهري، ولم يسمع منه».

قلت: وكذلك قال ابن معين، وأبو حاتم، وأبو زرعة.

وقال الحافظ في «التلخيص» (٢/٤٩٦): «ومداره على الحجاج، وهو ضعيف مدلس»، وقال البيهقي: «إنه من تخليطاته». =

[٩٤] - حدثنا أبو خالد، عن محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن السائب بن يزيد قال: كان رسول الله ﷺ يخطب خطبتين يفصل بينهما بقعود، وأبو بكر، وعمر كذلك.

= **قلت** : وقد أورده البغوي في «شرح السنة» (٧ / ٢١٠) وقال بعده: «إسناده ضعيف».

وله شاهد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما بمثل لفظ أبي داود.

أخرجه أحمد (١ / ٢٣٤) عن وكيع، عن سفيان، عن سلمة، عن الحسن العرني عنه به. وفي آخره زيادة من كلام ابن عباس.

قلت : وهذا إسناد ضعيف : لانقطاعه بين العرني وابن عباس، فإنه لم يسمع منه كما قال أحمد.

ثم إنه قد أعلّ بالوقف، انظر تحقيق ذلك في «الصحيحة» (١ / ١ / ٤٨٠).

[٩٤] - **إسناد رجاله ثقات**، إلا ابن إسحاق، فصدوق حسن الحديث إذا صرّح بالتحديث، وهنا لم يصرِّح!

والحديث أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧ / ١٥٠ / ٦٦٦١) من طريق الحسن بن سهل الخياط، ثنا أبوخالد به، وليس فيه «وأبو بكر وعمر كذلك».

قال الهيثمي في «المجمع» (٢ / ١٨٧): (رواه الطبراني في الكبير، وفيه ابن إسحاق وهو مدلس).

قلت : وذكره الحافظ في «التلخيص» (٢ / ١١٨) ولم يعزه لغير الطبراني.

لكن للحديث شواهد يصح بها، منها حديث ابن عمر في الصحيحين، وحديث جابر بن سمرة في صحيح مسلم (٨٦٢).

[٩٥] - حدثنا أبو خالد، عن سعد بن طارق أبي مالك، عن ربعي بن حراش، عن حذيفة قال: «**أتي الله بعبد من عبيده آتاه مالاً، فقال: ماذا عملت في الدنيا؟ قال: (ولا يكتمون الله حديثًا). قال: أي رب آتيتني مالاً وكنت أبايع الناس، وكان من خُلُقي الجواز، وكنت أتيسّر على الموسر، وأُنظر المعسر، فقال الله عزّ وجلّ: أنا أحق بذا منك، تجاوزوا عن عبدي**».

فقال عقبة بن عامر، وأبو مسعود الأنصاري: وهكذا سمعنا من رسول الله ﷺ.

---

[٩٥] - **إسناد صحيح**، رجاله كلهم ثقات.

وسعد بن طارق هو أبو مالك الأشجعي، وفي الإسناد وهم سيأتي بيانه.

والحديث أخرجه مسلم (١٥٦٠) (٢٩) قال: ثنا أبو سعيد الأشج بهذا السند سواء.

وأخرجه الحاكم (٢ / ٣٠٦) من طريق إسحاق بن إبراهيم، وهو ابن راهويه الإمام، عن أبي خالد به.

قال الحاكم: (صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه)! ووافقه الذهبي!

قلت: وقد علمت أن مسلمًا قد أخرجه من طريق أبي سعيد الأشج به.

وقد توبع سعد بن طارق، تابعه:

١ - منصور بن المعتمر عنه.

أخرجه البخاري (٢٠٧٧)، ومسلم (١٥٦٠)، والدارمي (٢٥٤٦)، والبيهقي في «الكبرى» (١٠٩٧٠) من طريق أحمد بن يونس، عن زهير، عن منصور، عن ربعي بن حراش به، نحوه، وهو عن حذيفة وحده.

٢ - عبدالملك بن عمير عنه.

=

= أخرجه البخاري (٢٣٩١)، ومسلم (١٥٦٠) (٢٨)، وابن ماجة (٢٤٢٠)، والطبراني في «الكبير» (١٧ / ٢٣١) رقم (٦٤١)، والبيهقي (١٠٩٧١) من طريق شعبة عنه به.

وفي آخره : «قال أبو مسعود : هكذا سمعت رسول الله ﷺ يقول».

قلت : وأبو مسعود اسمه : عقبة بن عمرو الأنصاري.

٣ – نعيم بن أبي هند عنه.

أخرجه أحمد (٥/٤٠٧)، ومسلم (١٥٦٠) (٢٧) من طرق عنه به.

وفي آخره : «قال أبو مسعود : هكذا سمعت رسول الله ﷺ يقول».

وفي حديث أحمد زيادة.

قلت : ففي المتابعتين الأخيرتين «أبو مسعود، وهو عقبة بن عمرو» بدل ما وقع عند المصنف هنا «عقبة بن عامر» وهو صحابي آخر، وهو وهم.

قال خلف – فيما نقله عنه الحافظ المزي – في «تحفة الأشراف» (٣/٢٦) : (قوله : «عقبة بن عامر» وهم، لا أعلم أحداً قاله غيره – يعني الأشج – والحديث إنما يحفظ من حديث عقبة بن عمرو أبي مسعود) اهـ.

وقد تعقبه ابن حجر في «تغليق التعليق» (٣/٢١٧) فقال : (وزعم خلف وتبعه المزي أن الأشج وهم في قوله : «عقبة بن عامر») ثم قال :

(قد تابع الأشج على هذا عن أبي خالد : الإمام الكبير إسحاق بن راهويه)، ثم ساق الإسناد، وقد رواه من طريقه الحاكم كما سبق.

وتعقبه أيضًا في «النكت الظراف» (٣/٢٦) فقال : (قد تابع الأشج : إسحاق بن راهويه، فأخرجه في «مسنده» عن أبي خالد الأحمر، وقال في روايته : «فقال : عقبة بن عامر، وأبو مسعود» هكذا بالواو العاطفة، وهكذا أخرجه أبو نعيم في «مستخرجه» على مسلم من طريق إسحاق، وقد قال الدارقطني في «العلل» : إن الوهم فيه من أبي خالد) اهـ.

ثم حمل كلام خلف على أنه يريد بقوله : «لا أعلم أحداً قاله غيرُه» يعني : أبا خالد لا الأشج كما فسره المزي. =

= وكلام الدارقطني في «العلل» (٦ / ١٨١) هكذا : (ووهم فيه أبو خالد الأحمر، فرواه عن أبي ملك الأشجعي، عن ربعي، عن حذيفة، وقال فيه : فقال عقبة بن عامر الجهني، وأبو مسعود الأنصاري : هكذا سمعناه من النبي ﷺ، والصواب فقال : عقبة بن عمرو أبو مسعود).

قلت : والوهم بأبي خالد ألصق، فإنه وإن كان ثقة فقد تكلم في حفظه.

ويؤيد ذلك أنه قد تابعه يزيد بن هارون، عن أبي مالك الأشجعي به، وخالفه في آخره فقال : « فقال أبو مسعود هكذا سمعت النبي ﷺ يقول ».

أخرجه الطبراني في « الكبير » (١٧ / ٢٣٥ / ٦٤٩) عن إدريس بن جعفر العطار، عن يزيد بن هارون به.

لكن شيخ الطبراني هذا؛ قال الدارقطني : متروك. كما في « تاريخ بغداد » (٧ / ١٣).

وأخرجه الطبراني (١٧ / ٢٣٥ / ٦٥٠) من طريق آخر : عن مروان بن معاوية، عن أبي مالك الأشجعي به، عن حذيفة وحده.

قال النووي في « شرح صحيح مسلم » (١٠ / ٤٨٤-٤٨٥) : (هكذا هو في جميع النسخ : « فقال عقبة بن عامر، وأبو مسعود » قال الحفاظ : هذا الحديث إنما هو محفوظ لأبي مسعود عقبة بن عمرو الأنصاري، البدري وحده، وليس لعقبة بن عامر فيه رواية، – ثم نقل كلام الدارقطني السابق ثم قال – : كذا رواه أصحاب أبي مالك سعد بن طارق، وتابعهم نعيم بن أبي هند، وعبدالملك بن عمير، ومنصور وغيرهم عن ربعي، عن حذيفة فقالوا في آخر الحديث : « فقال عقبة بن عمرو، أبو مسعود ») اهـ.

قلت : وقد سبق وأن ذكرت هذه المتابعات، ومنها رواية منصور بن المعتمر، لكن ليس في روايته « فقال أبو مسعود عقبة بن عمرو » والله أعلم.

[٩٦] - حدثنا أبو خالد، عن ليث، عن مجاهد، عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يطلب الغذاء، فنقول: ليس. فيقول: «**إني صائم**»(١).

(١) هذا الحديث ألحق بهامش النسخة، وكتب بجانبه: «صح» ولذلك أثبته.

[٩٦] - **إسناده ضعيف، والحديث صحيح.**

علّته ليث، وهو ابن أبي سليم، فإنه ضعيف.

وقد أنكر بعض الأئمة سماع مجاهد من عائشة، لكن الصواب أنه سمع منها، فحديثه عنها في الصحيحين، وقد صرّح بالسماع منها في غيرما حديث كما قال العلائي وغيره.

والحديث أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٤٧٤٣) قال: ثنا أبو سعيد الأشج بالسند سواء.

وقد تابع أبا خالد الأحمر: عبدالواحد بن زياد.

أخرجه مسدد في «مسنده» - كما في المطالب العالية (١٠٣٥) - قال: ثنا عبدالواحد بن زياد. ثا ليث به نحوه.

إلا أنه قال في إسناده: «عن بعض أزواج النبي ﷺ».

وتابعه أيضًا: محمد بن فضيل.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/٤٤٦)، ومن طريقه الدارقطني في «السنن» (٢/١٧٧) عنه به نحوه.

إلا أنه قال في إسناده: «عن ليث، عن عبدالله، عن مجاهد».

فأدخل بينهما «عبدالله». قال الدارقطني عقب الحديث: (عبدالله هذا ليس بالمعروف)، لكن صح حديث عائشة من طريق آخر.

أخرجه مسلم (١١٥٤)، وأحمد (٦/٤٩، ٢٠٧)، والترمذي (٧٣٣)، والنسائي (٢٣٢٧)، وأبو داود (٢٤٥٥)، وأبو يعلى (٤٥٦٣)، وابن حبان (٣٦٢٩)، وابن خزيمة (٢١٤٣)، والطحاوي في «معاني الآثار» (٢/٥٦) من طرق عن طلحة بن يحيى، عن عمته عائشة بنت طلحة، عن عائشة أم المؤمنين به بنحوه.

[٩٧] – حدثنا أبو خالد، عن حجاج، عن نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان إذا أدخل الميت، وقال[١] مرّة: إذا وضع الميت في لحده، قال مرّة: «**بسم الله، وبالله، وعلى ملّة رسول الله**». وقال مرّة: «**بسم الله، وبالله، وعلى سنة رسول الله ﷺ**».

---

(١) القائل هو: أبوخالد الأحمر شيخ المصنف.

[٩٧] – **حديث صحيح.**

وإسناد المصنِّف ضعيف، لأجل حجاج وهو ابن أرطاة، إلا أنه متابع كما سيأتي.

والحديث أخرجه الترمذي (١٠٤٦)، وابن ماجة (١٥٥٠) قالا: ثنا أبو سعيد الأشج بالسند سواء.

قال الترمذي: (حسن غريب من هذا الوجه).

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/١٣٧)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٥٨٥) من طريق سريج بن يونس، كلاهما قالا: ثنا أبو خالد الأحمر به.

وتابع حجاج بن أرطاة اثنان:

١ – ليث عن نافع به.

أخرجه ابن ماجة (١٥٠) من طريق إسماعيل بن عياش، عن ليث، عن نافع به.

وهذا إسناد ضعيف، فيه علتان:

الأولى: أن الليث وهو ابن أبي سليم ضعيف الحديث.

الثانية: أن إسماعيل بن عياش ثقة فيما رواه عن أهل الشام؛ أما إذاروى عن غير أهل الشام فضعيف، وروايته هنا عن غير أهل الشام؛ فالليث كوفي.

٢ – أيوب السختياني عنه.

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٧٣٤٧) من طريق سوار بن سهل أبي سهل المخزومي، نا سعيد بن عامر الضبعي، عن سعيد بن أبي عروبة، عن أيوب، عن نافع به.

قلت: ورجال إسناده ثقات، إلا سوار فصدوق، وابن أبي عروبة ثقة، إلا أنه =

= اختلط، فمن سمع منه قبل الاختلاط فحديثه حجة، أما من سمع منه بعد الاختلاط فضعيف، والراوي عنه لا أدري هل سمع منه قبل الاختلاط.

إلا أن الإسناد صالح في المتابعات، والله أعلم.

والحديث له طريق آخر عن ابن عمر رضي الله عنهما :

أخرجه أحمد (٢/ ٢٧، ٤٠، ٥٩، ٦٩، ١٢٧–١٢٨)، وأبو داود (٣٢١٣)، والنسائي في « عمل اليوم والليلة » (١٠٩٢٧ – الكبرى)، وابن حبان (٣١١٠)، وأبو يعلى (٥٧٥٥)، وعبد بن حميد في « المنتخب من المسند » (٨١٥)، وابن الجارود في « المنتقى » (٥٤٨)، والحاكم (١/ ٣٦٦)، والبيهقي في « الكبرى » (٧٠٥٩)، والطبراني في « الدعاء » (١٢٠٧) من طرق عن همام، عن قتادة، عن أبي الصديق، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : « **إذا وضعتم موتاكم في اللحد فقولوا : بسم الله وعلى ملة رسول الله** ».

وعند بعضهم : « وعلى سنة رسول الله ».

والحديث عند أبي داود من فعله ﷺ.

وإسناده صحيح، رجاله ثقات، همام هو ابن يحيى البصري، وأبو الصديق اسمه : بكر بن عمرو الناجي البصري.

وقد اختلف فيه على قتادة :

* فرواه همام عنه به مرفوعًا كما سبق.

* ورواه شعبة وهشام الدستوائي عن قتادة به موقوفًا على ابن عمر.

قال البيهقي : (والحديث يتفرد برفعه همام بن يحيى بهذا الإسناد، وهو ثقة، إلا أن شعبة وهشام الدستوائي روياه عن قتادة موقوفًا على ابن عمر) اهـ.

وقال عبد بن حميد : (قال يزيد – وهو ابن هارون – لم يرفع هذا الحديث أحد غير همام).

فأما رواية شعبة :

فأخرجها النسائي في « عمل اليوم والليلة » (١٠٩٢٨ – الكبرى)، وابن أبي شيبة (٣/ ٢١٠)، والحاكم (١/ ٣٦٦)، والطبراني في « الدعاء » (١٢٠٩)، والبيهقي =

= في «الكبرى» (٧٠٦٠) من طرق عن شعبة، عن قتادة، عن أبي الصديق، عن ابن عمر موقوفًا.

قلت : وقد اختلف على شعبة فيه:

فرواه :

١ – محمد بن جعفر المعروف بغندر (عند الحاكم).

٢ – آدم بن أبي إياس (عند الحاكم).

٣ – عبدالله بن المبارك (عند النسائي).

٤ – حفص بن عمر الحوضي (عند الطبراني).

٥ – عمرو – ولعله ابن مرزوق الباهلي البصري – (عند البيهقي).

٦ – وكيع بن الجراح (عند ابن أبي شيبة).

هؤلاء جميعًا عن شعبة عن قتادة موقوفًا.

وخالفهم : أبو الوليد الطيالسي.

فرواه عن شعبة عن قتادة به مرفوعًا إلى النبي ﷺ.

أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٣١٠٩).

والأشبه بالصواب رواية الجماعة، وفيهم الأثبات عن شعبة، ولا سيما غندر، وأبو داود الطيالسي ثقة، لكن ذكروا في ترجمته أن له أحاديث يرفعها يوقفها غيرُه، ويوصل أحاديث يرسلها غيره.

قال الذهبي : (وقد أخطأ في عدّة أحاديث، لكونه كان يتكل على حفظه، ولا يروي من أصله).

ولعل هذا الحديث منها.

ولهذا قال الحافظ ابن حجر عن رواية ابن حبان من طريق أبي داود الطيالسي عن شعبة مرفوعًا: (ما أظنه إلا وهمًا). نقله عنه صاحب «الفتوحات الربانية».

قلت : وبعد هذا التحقيق في رواية شعبة فلا تلتفت إلى حكم محقق «صحيح» ابن حبان – وهو الشيخ شعيب – على هذا الطريق عند ابن حبان بقوله: «إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيح»!!! (٣٧٦/٧). فإنه مجرد اغترار منه بظاهر السند!! =

= وأما رواية هشام الدستوائي :
فأخرجها الطبراني في «الدعاء» (١٢٠٨)، والبيهقي (٧٠٦٠) من طريق مسلم بن إبراهيم، عن هشام، عن قتادة به موقوفًا.
وتابع مُسلم بن إبراهيم عليه : معاذ بن هشام.
ذكره الدارقطني في «العلل» (ج٤ /ق٦٤ /ب) بدون إسناد.
وخالفهما سعيد بن عامر، فرواه عن هشام، عن قتادة به مرفوعًا إلى النبي ﷺ.
ذكره الدارقطني في «العلل» (ج٤ /ق٦٤ /ب) وقال : (والمحفوظ عن هشام موقوف).
قلت : وقد وجدت في «المصنف» لابن أبي شيبة (٣ / ٢١٠) أن وكيعًا يرويه أيضًا عن هشام عن قتادة به مرفوعًا إلى النبي ﷺ.
فإن لم يكن ذلك خطأ من الطبعة؛ فهي متابعة قوية لسعيد بن عامر، والله أعلم.
هذا؛ وقد اختلف العلماء في هذا الحديث، هل الصواب فيه الوقف أو الرفع؟
فرجح الحافظ الدارقطني الوقف كما في «العلل» (ج٤ /ق٦٥ /أ)، ونقله عنه الزيعلي في «نصب الراية».
ورجّحه قبله النسائي أيضًا فيما نقله عنه الحافظ ابن حجر في «التلخيص».
وذهب آخرون إلى أنه لا تعارض بين من أوقف الحديث وبين من رفعه؛ ما دام أن الذي رفعه ثقة ثبت.
قال الحاكم : (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وهمام بن يحيى ثبت مأمون إذا أسند مثل هذا الحديث، لا يعلل بأحد إذا أوقفه شعبة).
قلت : والذي يظهر لي أن هذا هو الصواب وذلك لأمرين :
الأول : ما ذكره الحاكم من أن همام بن يحيى ثقة ثبت، والزيادة من الثقة مقبولة.
الثاني : أن همام بن يحيى كان يعدّ من أصحاب قتادة، ومن أثبتهم فيه، لا سيما إذا حدَّث عنه من كتابه.
قال الحافظ علي بن المديني : (سعيد أحفظهم عن قتادة، وشعبة أعلم بما سمع وما لم يسمع، وهشام أروى القوم، وهمام أسندهم إذا حدّث من كتابه، هم هؤلاء الأربعة أصحاب قتادة) اهـ. =

= وهو هنا قد حدث من كتابه: ففي المسند للإمام أحمد (٢/٦٩، ١٢٧) في الموضعين (قال همام: في كتابي قال رسول الله ﷺ ... إلخ).

قلت : وإذا قلنا إن الصواب هو الوقف، فهو في حكم المرفوع. هذا هو الظاهر، والله أعلم.

ويشهد لهذا أنه جاء في بعض الطرق عن ابن عمر – وسيأتي ذكره بعد قليل – أنه قيل له بعدما قال هذا الدعاء وقد دفن ميتًا: «أشيء سمعتَه من رسول الله ﷺ أم قلته برأيك؟ قال: إني إذًا لقادر على القول، بل شيء سمعته من رسول الله ﷺ».

وهذا وإن كان إسناده ضعيفًا، لكن يستأنس به في مثل هذا الموطن وهو أن ابن عمر مع ما عرف عنه من اتباعه للسنّة، ولزومه للهدي النبوي، أجلّ من أن يحدث في الدين رأيًا من عنده، والله أعلم.

وأخرج ابن ماجة (١٥٥٣)، والبيهقي في «الكبرى» (٧٠٦١)، والطبراني في «الدعاء» (١٢١٠) من طريق حماد بن عبدالرحمن، ثنا إدريس الأودي، عن سعيد بن المسيب قال: حضرت ابن عمر في جنازة ... وفيه زيادة.

قلت : وإسناده ضعيف، علّته حماد بن عبدالرحمن هذا، وهو الكلبي، قال أبو زرعة: يروي أحاديث مناكير.

وقال أبو حاتم : شيخ مجهول، منكر الحديث، ضعيف الحديث.

وقد سئل أبوحاتم عن هذا الحديث من هذا الطريق فقال: (الحديث منكر) اهـ. «العلل» (١/٣٦٣).

وللحديث شاهد من حديث البياضي رضي الله عنه :

أخرجه الحاكم (١/٣٦٦) من طريق الليث بن سعد، عن ابن الهاد، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن أبي حازم مولى الغفاريين، عن البياضي عن رسول الله ﷺ أنه قال: **«الميت إذا وضع في قبره فليقل الذين يضعونه حين يوضع في اللحد: باسم الله، وبالله، وعلى ملة رسول الله ﷺ».**

أورده الحاكم شاهداً لحديث ابن عمر من رواية همام، قال: (حديث البياضي وهو مشهور في الصحابة شاهد لحديث همام عن قتادة مسنداً) اهـ. =

[٩٨] - وحدثنا أبو خالد، عن حجاج، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «**غدوة أو روحة في سبيل الله خيرمن الدنيا وما فيها**».

= وإسناده رجاله ثقات.

وأبو حازم مولى الغفاريين، ويقال: التمار، قال فيه ابن حجر في «التقريب»: مقبول.

قلت: كذا قال! وقد وثقه أبو داود، وابن عبدالبر، وذكره ابن حبان، والعجلي في «الثقات».

وابن الهاد هو يزيد بن عبدالله، ثقة، نسب هنا إلى جده.

[٩٨] - **حديث صحيح من غير حديث ابن عباس.**

أما إسناد المصنف فضعيف؛ لعلتين:

الأولى: فيه حجاج، وهو ابن أرطاة، وقد تقدم الكلام عليه مراراً.

الثانية: أن الحكم وهو ابن عتيبة لم يسمع من مِقسَم، وهو ابن بجرة مولى ابن عباس إلا خمسة أحاديث، كما قال شعبة وغيره.

وليس هذا الحديث منها.

والحديث أخرجه الترمذي (١٦٤٩) قال: ثنا أبو سعيد الأشج بهذا الإسناد سواء.

وأخرجه أحمد (١/٢٥٦)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/٥٦٠)، وعنه عبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (٦٥٦) من طريق أبي خالد الأحمر به.

وعند أحمد وعبد بن حميد قصة.

وسقط من إسناد ابن أبي شيبة «مقسم»!

وقد صح الحديث من حديث أبي هريرة وأنس وسهل بن سعد:

أولاً - حديث أبي هريرة رضي الله عنه:

أخرجه البخاري (٢٧٩٣)، ومسلم (١٨٨٢)، وأحمد (٢/٥٣٢، ٥٣٣)، وعبدالله بن المبارك في «كتاب الجهاد» (١٨)، والترمذي (١٦٤٩)، وابن أبي شيبة (٤/٥٦٠)، وابن ماجة (٢٧٥٥) من طرق عن أبي هريرة مرفوعًا. =

[٩٩] – حدثنا أبو خالد، عن مجالد، عن عامر، عن جابر بن عبدالله قال: جاء ماعز إلى النبي ﷺ فأقرّ بالزنا، فردّه، ثم جاء فردّه، ثم جاء فردّه، فلما جاء في الرابعة قال: «**ارجموه**»، فرجمه رسول الله ﷺ ورجمناه، ففرّ فاتبعناه حتى قتلناه. قال عامر: قال لي جابر: ها هنا قتلناه.

= **ثانيًا – حديث أنس بن مالك** رضي الله عنه:

أخرجه البخاري (٢٧٩٢)، ومسلم (١٨٨٠)، والترمذي (١٦٥١)، وابن ماجة (٢٧٥٧)، وأحمد (٣/ ١٤١، ١٦٣، ١٦٤)، وابن حبان (٧٣٩٨)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٤/ ٥٦١) من طريقين عن أنس به.

ثالثًا – حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه:

أخرجه البخاري (١٧٩٤)، ومسلم (١٨٨١)، والنسائي في «السنن» (٣١١٨)، وفي «الإغراب» (٢٢٥، ٢٢٦)، وابن ماجة (٢٧٥٦) من طريق أبي حازم عنه.

وأبو حازم اسمه: سلمة بن دينار، وهو مدني. وأبو حازم الذي يروي عن أبي هريرة اسمه سلمان وهو مولى عزّة الأشجعية، وهو كوفي.

[٩٩] – **حديث صحيح.**

وإسناد المصنِّف ضعيف، لأجل مجالد وهو ابن سعيد، وهو ضعيف، وعامر هو الشعبي.

وقد صحّ هذا الحديث من طريق آخر عن جابر رضي الله عنه:

أخرجه البخاري (٦٨١٤)، ومسلم (١٦٩١) (١٦)، وأحمد (٣/٣٢٣)، وأبو داود (٤٤٣٠)، والنسائي (١٩٥٦)، والترمذي (١٤٢٩)، وعبدالرزاق (١٣٣٣٧)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٤٣١)، وابن حبان (٤٤٤٠)، والدارمي (٢٣١٥)، وابن الجارود (٨١٣)، والدارقطني في «السنن» (٣/ ١٢٧–١٢٨) من طريق الزهري عن أبي سلمة بن عبدالرحمن به.

[١٠٠] - حدثنا أبو خالد، قال: سمعت سفيان يقول: إنه ليمرّ بين يديّ المسكين وأنا أصلي فأدعه، ويمرّ أحدهم عليه الثياب يتمشى فلا أدعه.

[١٠١] - حدثنا أبو بكر بن عياش، نا أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبدالله قال: علمنا رسول الله ﷺ التشهد: «**التحيات لله، والصلوات، والطيّبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله**» قال: «**ثم يتخيّر**».

---

[١٠٠] - **إسناده صحيح.**

وسفيان هو الثوري الإمام.

والأثر أخرجه أبو القاسم البغوي في «الجعديات» (١٧٨٩) قال: ثنا أبو سعيد الأشج بهذا الإسناد مثله.

[١٠١] - **حديث صحيح.**

والحديث أخرجه أحمد (١/٤٠٨، ٤١٨، ٤٣٧)، وأبو داود (٩٦٩)، والنسائي (١١٦٣، ١١٦٤)، وابن ماجة (٨٩٩، ١٨٩٢)، وابن خزيمة (٧٢٠)، وعبدالرزاق (٣٠٦١، ٣٠٦٣)، وأبو داود الطيالسي (٣٠٤)، وابن حبان (١٩٥١)، والهيثم بن كليب في «مسنده» (٧٠٩)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/٢٦٣)، والبزار في «البحر الزخار» (٢٠٥٠، ٢٠٧٠)، والطبراني في الكبير (١٠/٤٦-٤٧) رقم (٩٩١٠، ٩٩١١، ٩٩١٢) من طرق كثيرة، منها: سفيان الثوري وشعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص به.

وقد صرح أبو إسحاق بالتحديث في بعض الطرق.

[١٠٢] – حدثنا أبو بكر، نا عاصم والأعمش، عن أبي وائل مثله.

[١٠٣] – حدثنا ابن فضيل، عن خُصيف، عن أبي عبيدة، عن عبدالله عن النبي ﷺ بمثله.

---

[١٠٢] – **إسناده صحيح.**

والحديث أخرجه البخاري (٨٣١، ٨٣٥، ١٢٠٢، ٦٢٣٠، ٦٣٢٨، ٧٣٨١)، ومسلم (٤٠٢)، وأحمد (١/٣٨٢، ٤١٣، ٤١٨، ٤٢٣، ٤٢٧-٤٢٨، ٤٤٠، ٤٦٤)، وأبو داود (٩٦٨)، والنسائي (١١٦٩، ١١٧٠)، وابن ماجة (٨٩٩)، وابن خزيمة (٧٠٣، ٧٠٤). وأبو داود الطيالسي (٢٤٩)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١/٣٢٥)، وعبدالرزاق في «المصنف» (٣٠٦١)، وابن حبان (١٩٤٩)، والطحاوي في «معاني الآثار» (١/٢٦٣)، وابن الجارود (٢٠٥)، والبزار في «البحر الزخار» (١٦٧٤)، والطبراني في «الكبير» (١٠/٤٢-٤٤) رقم (٩٨٩٤، ٩٨٩٦، ٩٩٠١)، والسهمي في «تاريخ جرجان» (ص/٧٣)، والبيهقي في «الكبرى» (٢٨١٩)، والدارقطني في «السنن» (١/٣٥١)، والهيثم بن كليب في «مسنده» (٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣)، وأبو يعلى (٥٠٨٢)، وابن المنذر في «الأوسط» (٣/٢٠٥)، وأبو عوانة في «مسنده» (٢/٢٢٩)، وابن الجوزي في «التحقيق» (٥٩٨) من طرق عن أبي وائل شقيق بن سلمة، عن ابن مسعود به.

[١٠٣] – **حديث صحيح.**

وإسناد المصنِّف رجاله ثقات، سوى خُصيف وهو ابن عبدالرحمن الجزري، فإنه ضعيف لسوء حفظه.

وقد أُعلّ هذا الإسناد أيضًا بالانقطاع بين أبي عبيدة وابن مسعود؛ فإنه لم يسمع منه في قول جمهور أهل الحديث.

لكن ذكر الحافظ ابن رجب في «الفتح» (٧/٣٤٢) أن رواياته عنه صحيحة، تلقاها عن أهل بيته الثقات العارفين بحديث أبيه. قاله ابن المديني وغيره. =

[١٠٤] - حدثنا أبو خالد، عن عثمان بن الأسود، عن مجاهد، عن عبدالله بن مسعود بمثله.

= ونقل في «شرح العلل» (١/ ٢٩٨) عن المديني أيضًا أنه قال في حديث يرويه أبو عبيدة بن عبدالله بن مسعود عن أبيه: «هو منقطع، وهو حديث ثبت» اهـ.

ونقل أيضًا عن يعقوب بن شيبة أنه قال: (إنما استجاز أصحابنا أن يدخلوا حديث أبي عبيدة عن أبيه في المسند - يعني في الحديث المتصل - لمعرفة أبي عبيدة بحديث أبيه وصحتها، وأنه لم يأت فيها بحديث منكر) اهـ.

قلت : فالعلة إذًا في هذا الإسناد هي : ضعف خصيف، والله تعالى أعلم.

والحديث أخرجه أحمد (١/ ٣٧٦)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٣٢٦) كلاهما قالا: ثنا ابن فضيل ،عن خصيف به.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠/ ٥٤) رقم (٩٩٣٦) من طريقين عن خصيف به.

وقد توبع خصيف، تابعه : أبو إسحاق السبيعي.

أخرجه أحمد (١/ ٤١٣)، قال : ثنا مؤمل، ثنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن الأسود، وأبي الأحوص، وأبي عبيدة، عن عبدالله.

قلت : ومؤمَّل هو ابن إسماعيل، وهو ضعيف الحديث، لكن صالح في المتابعات، وهو هنا قد توبع.

تابعه : قبيصة بن عقبة.

أخرجه ابن ماجة (٨٩٩) ثنا محمد بن معمر، عن قبيصة، عن سفيان به.

وهذا إسناد لا بأس به.

[١٠٤] - **حديث صحيح.**

وفي إسناد المصنِّف علّة يأتي بيانها.

والحديث أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (٣٧٩٨)، والهيثم بن كليب في «مسنده» (٨٩٥) من طريق عبيدالله بن موسى، أنا عثمان، عن مجاهد، عن عبدالله بن مسعود. =

= **قلت** : وقد اختلف فيه على مجاهد :

فرواه عثمان بن الأسود عنه، عن عبدالله بن مسعود كما ترى.

ورواه سيف بن سليمان، عن مجاهد، عن أبي معمر، عن عبدالله بن مسعود.

أخرجه البخاري (٦٢٦٥)، ومسلم (٤٠٢) (٥٩)، وابن أبي شيبة في « المصنف » (١ / ٣٢٦)، وفي « المسند » (٣١٩)، والنسائي (١١٧١)، وأبو عوانة في « مسنده » (٢ / ٢٢٨-٢٢٩)، وأبو يعلى (٥٣٤٧)، والطحاوي في « مشكل الآثار » (٣٧٩٧) من طريق أبي نعيم – وهو الفضل بن دكين – عن سيف بن سليمان به.

وأخرجه البزار في « البحر الزخار » (١٧٩٩) من طريق أبي أسامة عن سيف به.

وأبو معمر اسمه : عبدالله بن سَخْبَرَة، وهو ثقة.

فذكره في الإسناد سيف بن سليمان، وأسقطه عثمان بن الأسود، وكلاهما ثقتان ثبتان، لكن قال الدارقطني في « العلل » (٥ / ٣٤٠) بعد أن ذكر الاختلاف على مجاهد :

(والحديث حديث سيف).

قلت : ويؤيده إخراج الشيخين لروايته، وهو على الوجه الأول – أعني دون ذكر أبي معمر – منقطع، فقد قال أبو زرعة : « مجاهد عن عبدالله بن مسعود مرسل ».

وقد تابع سيف بنَ سليمان : عبدالكريم بن أبي المخارق أبو أمية، عن مجاهد، عن أبي معمر عن عبدالله.

ذكره الدارقطني في « العلل » (٥ / ٢٣٩) بدون إسناد.

وعبدالكريم هذا ضعيف الحديث.

[١٠٥] – حدثنا أبو خالد، عن أيمن بن نابل، عن أبي الزبير، عن جابر قال: كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد: «**بسم الله، وبالله، التحيات لله، والصلوات، والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، نسأل الله الجنة، ونعوذ بالله من النار**».

---

[١٠٥] – **معلول**، كما سيأتي بيانه.

والحديث أخرجه ابن عدي في «الكامل (١ / ٤٣٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٠ / ٥٠) من طريق أبي سعيد الأشج بالإسناد سواء.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١ / ٣٢٦) قال: ثنا أبو خالد الأحمر به.

وأخرجه النسائي (١٢٨١)، وابن ماجة (٩٠٢)، وأبو يعلى (٢٢٣٢)، وأبو داود الطيالسي (١٧٤١)، والحاكم (١ / ٢٦٦-٢٦٧)، والترمذي في «العلل الكبير» (١ / ٢٢٧ - ترتيبه)، والبيهقي في «الكبرى» (٢٨٣٠)، وابن عدي في «الكامل» (١ / ٤٣٣-٤٣٤)، والدارقطني في «العلل» (ج ٤ / ق٨٣ / ب) من طرق عن أيمن بن نابل، عن أبي الزبير به.

قال الحاكم: (أيمن بن نابل ثقة، قد احتج به البخاري، – ثم ساق بسنده إلى يحيى بن معين أنه قال – : ثقة)، وقال أيضاً:

(فأما الزيادة في أول التشهد: «باسم الله، وبالله» فإنه صحيح من شرط البخاري)!

قلت: لقد حكم جمع من الأئمة أن ذلك خطأ، أخطأ فيه أيمن بن نابل.

قال البيهقي: (تفرد به أيمن بن نابل عن أبي الزبير، عن جابر)، ثم نقل عن الترمذي أنه سأل البخاري عن هذا الحديث – وكلامه في «العلل الكبير» (١ / ٢٢٨) – فقال: (هو غير محفوظ، هكذا يقول أيمن بن نابل، عن أبي الزبير، عن جابر، وهو خطأ. والصحيح ما رواه الليث بن سعد، عن أبي الزبير، عن سعيد بن جبير وطاووس، عن ابن عباس.

= وهكذا رواه عبدالرحمن بن حميد الرؤاسي، عن أبي الزبير مثل رواية الليث بن سعد).

وقال الترمذي : (روى أيمن بن نابل المكي هذا الحديث عن أبي الزبير، عن جابر، وهو غير محفوظ).

وقال النسائي (٣/ ٤٣): (لانعلم أحداً تابع أيمن بن نابل على هذه الرواية، وأيمن عندنا لا بأس به، والحديث خطأ، وبالله التوفيق).

وقال الدارقطني في «العلل» (ج٤/ق٨٣/ب): (وحديث ابن عباس أشبه بالصواب من حديث جابر).

قلت : وقد أخطأ في موضعين:

الأول : في الإسناد؛ حيث قال : عن أبي الزبير، عن جابر.

وغيره - وهما الليث بن سعد، وعبدالرحمن بن حميد الرؤاسي - يخالفه فيه، فيرويه عن أبي الزبير، عن سعيد بن جبير وطاووس، عن ابن عباس.

* أما حديث الليث :

فأخرجه مسلم (٤٠٣)، وأحمد (١/ ٢٩٢)، والنسائي (١١٧٤)، وأبو داود (٩٧٤)، والترمذي (٢٩٠)، وابن خزيمة (٧٠٥)، وأبو عوانة في «مسنده» (٢/ ٢٢٧-٢٢٨)، وابن حبان (١٩٥٢)، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/ ٢٦٣)، والدارقطني في «السنن» (١/ ٣٥٠)، والبيهقي في «الكبرى» (٢٨٢٦)، وابن الجوزي في «التحقيق» (٦٠٠) من طرق عن الليث، عن أبي الزبير، عن سعيد بن جبير وطاوس، عن ابن عباس.

وعند الترمذي : عن طاوس وحده.

وقال : (حسن صحيح غريب).

وقال الدارقطني : (إسناد صحيح).

* وأما حديث عبدالرحمن بن حميد الرؤاسي :

فأخرجه مسلم (٤٠٣) (٦١)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١/ ٣٢٨)، والنسائي (١٢٧٨)، وأبو عوانة في «مسنده» (٢/ ٢٢٨)، وأحمد (١/ ٣١٥)، والبيهقي =

= في «الكبرى» (٣٩٥٨)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٧/ ٧٤) من طريق يحيى بن آدم، عن عبدالرحمن بن حميد، عن أبي الزبير، عن طاوس، عن ابن عباس كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن.
هكذا مختصراً عندهم جميعاً.
الموضع الثاني : في المتن؛ حيث زاد في أول التشهد : «بسم الله وبالله».
وأيمن بن نابل وإن وثقه جماعة من الأئمة؛ فقد تكلم فيه بعضهم في حفظه، فقال ابن المديني: «ثقة وليس بالقوي».
وقال يعقوب بن شيبة : «صدوق، وإلى الضعف ما هو».
وذكره ابن حبان في «المجروحين» وقال: «كان يخطئ ويتفرد بما لا يتابع عليه».
قلت : فليس هو في الدرجة العليا من الحفظ والإتقان بحيث يتحمل منه ما تفرد به، وخالف فيه الثقات الأثبات، كالليث بن سعد.
ولهذا أنكر زيادته غير واحد من الحفاظ :
فقال الدارقطني كما في «تهذيب الكمال» (٣/ ٤٥٠): (ليس بالقوي، خالف الناس، ولو لم يكن إلا حديث التشهد، وخالفه الليث بن سعد، وعمرو بن الحارث، وزكريا بن خالد، عن أبي الزبير).
وقال ابن المنذر في «الأوسط» (٣/ ٢١٢): (ويقال: إن أيمن غلط فيه، ولم يوافق عليه، فهو غير ثابت من جهة النقل).
وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٢/ ٣٦٨) : (ووقع أيضًا - زيادة بسم الله - في حديث جابر المرفوع، تفرد به أيمن بن نابل - بالنون ثم الموحدة - عن أبي الزبير به.
وحكم الحفاظ - البخاري وغيره - على أنه أخطأ في إسناده، وأن الصواب رواية أبي الزبير عن طاووس وغيره، عن ابن عباس، وفي الجملة لم تصح هذه الزيادة).
وقال في «هدي الساري» (ص/ ٤١١):
(وأنكر عليه النسائي، والدارقطني وغيرهما زيادته في أول التشهد الذي رواه عن أبي الزبير، عن طاوس، عن ابن عباس، وقد رواه الليث وعمرو بن الحارث وغيرهما عن أبي الزبير بدونها، وكذلك هو بدونها في صحاح الأحاديث المروية في التشهد) اهـ. =

= **قلت** : وقولُ الحافظ: «الذي رواه عن أبي الزبير، عن طاوس، عن ابن عباس» ما أظنه إلا وهمًا منه رحمه الله تعالى، فالمعروف أن أيمن رواه عن أبي الزبير، عن جابر كما تقدم.

وقد اغترّ العلامة أحمد شاكر في شرحه الترمذي (٢ / ٨٤) بكلام الحافظ هذا - الذي هو سبق قلم منه - فقال: (لم أجد رواية أيمن، عن أبي الزبير، عن طاوس، عن ابن عباس. فإن صح هذا النقل كان الحديث عند أيمن بإسنادين: عن أبي الزبير، عن جابر، وعن أبي الزبير، عن طاوس، عن ابن عباس.

ويدل هذا على حفظه له، وعدم اضطراب إسنادي الحديث عليه) اهـ.

قلت : ولي على كلامه ملاحظتان:

الأولى : أن أيمن بن نابل ليس في الدرجة العليا من الثقة والإتقان، وسعة الحفظ والرواية، حتى يتحمل منه ذلك، ولا سيما وقد تُكلِّم في حفظه كما سبق.

ولا يبعد أن يكون وَهْمُه من قبيل سلوكه الجادة والطريق المشهور، فإن رواية أبي الزبير عن جابر؛ سلسلة معروفة مشهورة، تسبق إليها الألسنة والأوهام كثيراً.

فيسلك هذا الطريق من قلَّ حفظه، ولم يكن في الثقة وسعة الرواية مثل الأعمش أو الزهري وغيرهما.

وكثيراً ما يعلل أئمةُ هذا الشأن، وفرسانُ هذا الميدان بمثل هذا، كأبي حاتم وغيره من الأئمة، وقد شرح هذا الأمر المهم الحافظ ابن رجب في «شرح العلل» فراجعه فإنه مهم.

الثانية : أن في كلامه هذا مخالفة لقول وحُكْمِ كبار الحفاظ، وأئمة العلل، كالبخاري، والترمذي، والنسائي، والدارقطني على رواية أيمن بالخطأ.

وتبعهم في ذلك ابن المنذر، والبيهقي، والحافظ الذهبي - لما نقل كلام الدارقطني في أيمن في «الميزان» وأقرّه - ، وكذلك الحافظ ابن عبدالهادي كما يدل عليه صنيعه في «تنقيح التحقيق»، والحافظ ابن حجر في «التهذيب» و «الفتح»، وغيرهم.

وإني أتعجب أشدّ العجب من محقق «مسند» أبي يعلى لما قلّد أحمد شاكر، وقال: «إن تفرد أيمن بهذا الحديث لا يضره»!!! ثم سرد أقوال الأئمة في توثيقه.

فأقول له: أين اعتبارك لأقوال وأحكام المتخصصين في هذا الشأن، والعارفين بهذا الفن، مع وضوح حجتهم، وظهور دليلهم؟!

[١٠٦] - حدثنا عبدالله بن إدريس قال: سمعت عبيدالله بن عمر يذكر عن نافع، عن ابن عمر أن أبا بكر ضرب وغرَّبَ، وأن عمر ضرب وغرَّبَ.

---

[١٠٦] - **إسناده صحيح.**

رجاله كلهم ثقات، وعبيدالله هو العمري المصغر، الثقة، أخو عبدالله المكبر الضعيف.

وقد وقع في هذا الحديث اختلاف يأتي بيانه.

والحديث أخرجه الترمذي (١٤٣٨) قال: ثنا أبو سعيد الأشج بهذا الإسناد سواء.

ومن طريقه أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٦٩٧٨).

وقد اختلف فيه على عبدالله بن إدريس :

* فرواه عنه أبو سعيد الأشج، عن ابن عمر موقوفًا كما ترى.

وتابع أبا سعيد الأشج : محمد بن عبدالله بن نمير.

ذكره الدارقطني في «العلل» (ج٤ /ق١١٣ /ب) بدون إسناد.

* وخالفهما : يوسف بن محمد بن [سابق][1].

فرواه عن عبدالله بن إدريس عن عبيدالله، عن نافع[2] عن النبي ﷺ مرسلاً، ولم يذكر ابن عمر. ذكره الدارقطني في «العلل» (ج٤ /ق١١٣ /ب) بدون إسناد.

قلت : ويوسف بن محمد بن سابق لم أجد ترجمته، إلا في «الثقات» لابن حبان، وذكر أنه يروي عن وكيع، وقال: «حدثنا عنه شيوخنا».

فهذان وجهان من الاختلاف: الوقف، والإرسال.

وهناك وجه آخر : وهو الرفع. =

---

(١) في الأصل بياض، واستدركته من «بيان الوهم والإيهام».

(٢) في الأصل : «عن نافع عن ابن عمر» وهو سبق قلم من الناسخ، والصواب: دون ذكر ابن عمر، كما يقتضيه السياق، وكذلك هو في «بيان الوهم والإيهام».

= فأخرج الترمذي في «السنن» (١٤٣٨) قال ثنا أبو كريب، ويحيى بن أكثم، وفي «العلل الكبير» (٢/ ٦٠٠ – ترتيبه) (ووقع فيه يحيى بن آدم بدل ابن أكثم، وهو تصحيف)، والنسائي في «الكبرى» (٧٣٤٢) قال: ثنا أبو كريب، ومن طريقه الحاكم (٤/ ٣٦٩)، والبيهقي في «الكبرى» (١٦٩٧٧)، والخليلي في «الإرشاد» (٢/ ٥٧٤) كلاهما عن عبدالله بن إدريس، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ فذكره.

قال الترمذي: (حديث غريب).

وقال الحاكم: (صحيح على شرط الشيخين).

ورواه هكذا مرفوعًا أيضًا: مسروق بن المرزبان، وجحدر بن الحارث. ذكرهما الدارقطني في «العلل».

وقد أخرج رواية جحدر بن الحارث: ابن عدي في «الكامل» (٤/ ٣٢١) عن إبراهيم بن محمد بن الحارث الفارسي، عن عبدالرحمن بن الحارث جحدر، عن ابن إدريس به. وقال: (وهذا يعرف بأبي كريب، وقد حدّث به غير أبي كريب: مسروق بن المرزبان ويحيى بن أكثم، وجماعة ضعفاء سرقوه، فمن الضعفاء الذين سرقوه: جحدر هذا). وقال في جحدر هذا: (بين الضعف جداً).

ومسروق بن المرزبان صدوق له أوهام كما في «التقريب».

وقد سئل أبو حاتم عن حديث أبي كريب – وهو محمد بن العلاء – عن ابن إدريس مرفوعًا، فقال كما في «العلل» (١/ ٤٥٩):

(هذا خطأ، رواه قوم عن ابن إدريس، عن عبيدالله، عن نافع أن النبي ﷺ مرسل.

قال أبي – هو أبو حاتم –: ابن إدريس وهم في هذا الحديث؛ مرة حدّث مرسلاً، ومرّة حدّث متصلاً، وحديث ابن إدريس حجة يحتج بها، وهو إمام من أئمة المسلمين) اهـ.

ورجح الدارقطني الوقف وقال: (هو المحفوظ).

وصحح ابن القطان الفاسي المرفوع، وقال: (لا يمتنع أن يكون عند ابن إدريس جميع ما ذكر). «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٤٤٥).

وذكر الترمذي في «سننه» أن محمد بن إسحاق رواه عن نافع، عن ابن عمر موقوفًا، لم يذكر النبي ﷺ.

[١٠٧] - حدثنا أبو خالد، قال: سئل الأعمش عن حديث. فقال لابن المختار: ترى أحداً من أصحاب الحديث؟ فغمض عينه، وقال: يا أبا محمد ما أرى أحداً. قال: فحدّث [به][1].

[١٠٨] - حدثنا أبو خالد، عن عمرو بن قيس قال: قذف المحصنة يحبط عمل تسعين سنة.

---

(١) غير مذكورة في الأصل، وهي مثبتة في المصادر الآتية.

[١٠٧] - **إسناده صحيح.**

والأثر أخرجه عبدالله بن أحمد في «العلل» (٦١٣٥)، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» (٨٠١)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٨٠٢) من طريق عمر بن محمد الصحاف، ثلاثتهم قالوا: ثنا أبو سعيد الأشج بالسند سواء.

وأخرجه أبو بكر بن المقرئ في «معجمه» (١٠٥٨) من طريق عبدالله بن أحمد به.

[١٠٨] - **إسناده صحيح.**

وقد عزاه ابن تيمية في كتابه «الصارم المسلول» (ص/ ٥٠) إلى أبي سعيد الأشج، فقال: «رواه الأشج».

قلت: ولعله يريد في «التفسير» والله أعلم.

وقد روي مرفوعًا من حديث حذيفة:

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣/ ١٦٨-١٦٩) رقم (٣٠٢٣)، والبزار في «البحر الزخار» (٢٩٢٩) من طريق موسى بن أعين، عن ليث، عن أبي إسحاق، عن صلة به مرفوعًا.

ولفظه: «إن قذف المحصنة ليهدم عمل مائة سنة».

قلت: وإسناده ضعيف، علّته ليث، وهو ابن أبي سليم.

ثم إن أبا إسحاق قد عنعنه؛ وهو مدلس.

[١٠٩] - حدثنا أبو خالد، عن حجاج، عن الزهري، عن عبدالرحمن بن هنيدة، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن البلاء إذا نزل أصاب من بين أظهرهم ثم يبعثون على أعمالهم**».

= وفيه علّة ثالثة:

قال البزار بعده: «وهذا الحديث لا نعلم أحداً أسنده إلا ليث، ولا عن ليث إلا موسى بن أعين، وقد رواه جماعة عن أبي إسحاق، عن صلة، عن حذيفة موقوفاً».

[١٠٩] - **حديث صحيح.**

وإسناد المصنِّف ضعيف، علته حجاج بن أرطاة، لكنه متابع كما سيأتي.

والحديث أخرجه أحمد (٢/١٣٦)، وأبو يعلى (٥٦٩٦) من طريقين عن حجاج، عن الزهري به.

قال أحمد شاكر في «شرح المسند» (٩/٩٦): «إسناده صحيح»!!

قلت: بل ضعيف، سلمنا أن حجاج بن أرطاة ثقة، فأين تصريحه بالتحديث؟

وهذا إذا كانت روايته عن شيوخه الذين سمع منهم، أما في روايته عن الزهري فقد قال جمعٌ من الأئمة: البخاري، أبو حاتم، أبو زرعة، يحيى بن معين وغيرهم: إنه لم يسمع من الزهري شيئًا.

فعجبًا للشيخ أحمد شاكر كيف يقول: «إسناده صحيح»!

نعم، الحديث صحيح، فقد تابع الحجاج: يونس بن يزيد الأيلي.

أخرجه البخاري (٧١٠٨)، ومسلم (٢٨٧٩)، وأحمد (١/٤٠)، وأبو يعلى (٥٥٨٢)، وابن حبان (٧٣١٥)، والبغوي ي «شرح السنة» (١٤/٤٠٠) من طريقين عن يونس، عن الزهري، عن حمزة بن عبدالله بن عمر، أنه سمع ابن عمر، عن النبي ﷺ فذكره بنحوه.

قلت: وقد خالفه في شيخ الزهري فقال: حمزة بن عبدالله بن عمر، وهو الصواب؛ فإن يُونس من الثقات، وهو أعلم بالزهري من الحجاج، والله أعلم.

[١١٠] - سمعت أبا خالد الأحمر، قال: سمعت سعد بن طارق، يقول: سمعت أبي، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «**من أقرّ بتوحيد الله، وكفر بما يعبد من دونه حرّم الله ماله ودمه، وحسابه على الله عزّ وجلّ**».

[١١١] - نا أبو خالد، عن يزيد بن كيسان، عن أبي حازم، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**لقنوا أمواتكم لا إله إلا الله**».

---

[١١٠] - **إسناده صحيح**، وهو من ثلاثيات المصنِّف.

والحديث أخرجه مسلم (٢٣) (٣٨)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ ٦٥٠)، وابن حبان (١٧١) من طريق أبي خالد الأحمر بالإسناد سواء.

وهو عندهم بلفظ: «من وحّد الله».

وتابع أبا خالد: مروان بن معاوية الفزاري.

أخرجه مسلم (٢٣)، وأحمد (٦/ ٣٩٤-٣٩٥) من طريق مروان، عن أبي مالك سعد بن طارق به.

وتابعه أيضاً: يزيد بن هارون.

أخرجه مسلم (٢٣) (٣٨)، وأحمد (٣/ ٤٧٢، ٦/ ٣٩٤)، وأبو بكر بن المقرئ في «معجمه» (٧٢٢) عن يزيد، عن أبي مالك به.

فائدة: وهو عند أحمد، وابن أبي شيبة ثلاثي الإسناد، كما هو عند المصنِّف.

[١١١] - **إسناده جيد**.

والحديث أخرجه ابن الجارود (٥١٣) قال: ثنا أبو سعيد الأشج بالسند سواء.

وأخرجه مسلم (٩١٧)، وابن ماجة (١٤٤٤) قالا: ثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وهذا في «المصنف» (٣/ ١٢٥)، وابن المنذر في «الأوسط» (٢٩٢٣)، والطبراني في =

= «الدعاء» (١١٤٥)، والبيهقي في «الكبرى» (٦٥٩٩)، وأبو يعلى (٦١٨٤)، وابن البناء في «جزء فضل التهليل» (٢٤)، والذهبي في «السير» (١٦/ ٣٣٣-٣٣٤) من طرق عن أبي خالد به.

وله عن أبي هريرة طرق:

١ - الأغر المزني عنه:

أخرجه ابن حبان (٣٠٠٤)، والطبراني في «الدعاء» (١١٤٤) من طريقين عن محمد بن إسماعيل الفارسي، ثنا سفيان، عن منصور، عن هلال بن يساف، عن الأغر به. وعند ابن حبان زيادة في آخره.

قلت: وإسناده رجاله كلهم ثقات، سوى محمد بن إسماعيل الفارسي فلم أقف على من وثقه سوى ذكر ابن حبان له في «الثقات» وقال: يغرب.

وقد روى عنه الذهلي كما عند ابن حبان، وعلي بن مسلم الطوسي كما عند الطبراني.

فمثله صالح في المتابعات.

وقد ذكر هذا الإسناد أخونا الشيخ الحويني في «غوث المكدود» (٢/ ١٢١) من طريق الثوري ... وقال: «سنده صحيح»!!

قلت: كذا قال! مع أن الراوي عن الثوري هو محمد بن إسماعيل الفارسي هذا، وقد علمتَ حاله.

٢ - أبو سلمة عنه:

أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (١٠٩١) من طريق سعيد بن سلام العطار، ثنا عمر بن محمد بن صهبان المدني، عن صفوان بن سليم عنه به. وزاد: «**وقولوا: الثبات، الثبات، لا قوة إلا بالله**».

وقال: (لم يروه عن صفوان بن سليم إلا عمر بن محمد).

قلت: وهو ضعيف عند أهل الحديث، بل عند بعضهم: متروك منكر الحديث.

وبه أعلّه الهيثمي في «المجمع» (٢/ ٣٢٣)، فقال: (وفيه عمر بن صهبان، وهو ضعيف).

ونقله محقق صحيح ابن حبان (٧/ ٢٧٣) وأقرّه. =

= وقال الشيخ الحويني : « سنده ضعيف » ثم ذكر علّته، وهو عمر بن صهبان .
وغفلوا جميعًا عمن هو أشدّ ضعفًا منه، وهو الراوي عنه : سعيد بن سلام العطار، فقد ذكره الذهبي في « الميزان » وقال :
« كذبه ابن نمير، وقال البخاري : يذكر بوضع الحديث، وقال أحمد بن حنبل : كذاب » .
قلت : فَحَقٌّ هذا الإسناد أن يقال فيه : موضوع، والله أعلم .
٣ – أبو رزين عنه :
أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٥ / ٢٧٧) من طريق عكرمة بن إبراهيم، ثنا عاصم عنه به . وفي آخره زيادة .
وإسناده ضعيف، علته : عكرمة بن إبراهيم هذا .
٤ – ابن سيرين عنه :
أخرجه تمام في « فوائده » (٤٨٩ – ترتيبه)، وأبو القاسم القشيري في « أماليه » – كما في « التلخيص » (٢ / ٢١٠) – من طريق محمد بن الفضل بن عطية، نا سليمان التيمي عن محمد بن سيرين عنه به .
وأخرجه أيضًا أبو عمرو بن مندة في « فوائده »، وأبو بكر بن النقور في « فوائده » – كما في المداوي (٥ / ٢٥٩–٢٦٠) – وابن البناء في « جزء فضل التهليل » (٢٣) .
وقال القشيري : « غريب » .
قلت : وإسناده واه جداً، آفته محمد بن الفضل بن عطية هذا، فإنه متروك، وقد أطلق عليه غير واحد من الأئمة الكذب .
وبه أعلّه الحافظ في « التلخيص » .
٥ – موسى بن وردان عنه :
أخرجه الطبراني في « الدعاء » (١١٤٣)، وأبو يعلى (٦١٤٧)، وابن عدي في « الكامل » (٤ / ١٠٤)، والخطيب في « تاريخ بغداد » (٣ / ٣٨)، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٦١ / ٢٢٥) من طريق ضمام بن إسماعيل، عن موسى بن وردان به .
ولفظه : « **أكثروا من شهادة أن لا إله إلا الله، قبل أن يحال بينكم وبينها، ولقنوها موتاكم** » . =

= وليس عند أبي يعلى الجملة الأخيرة، وهي موضع الشاهد.

قلت : وإسناده حسن.

وقال الهيثمي في «المجمع» (١٠ / ٨٢) : (رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح غير ضمام بن إسماعيل وهو ثقة).

قلت : وفيه مؤاخذتان :

الأولى : أن موسى بن وردان لم يرو له البخاري ومسلم شيئًا في صحيحيهما، وفيه كلام لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن.

الثانية : قوله «ضمام بن إسماعيل ثقة» هكذا على الإطلاق! فيه تساهل، فقد ليّنه بعضهم، لكن لا يترك حديثه بل هو في منزلة الحسن.

تنبيه : ضعّف محقق «مسند» أبي يعلى إسناد هذا الحديث من طريق أبي يعلى؛ بأن فيه سويد بن سعيد! وفاته أنه قد تابعه :

- النضر بن عبدالجبار أبو الأسود (عند الطبراني).
- عبدالواحد بن يحيى بن خالد، (عند ابن عدي).
- يحيى بن يزيد بن ضماد، (عند ابن عساكر).

فهؤلاء كلهم عن ضمام بن إسماعيل به.

٦ - داود بن فراهيج عنه :

أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١ / ٢٧٠) من طريق معن بن عيسى، عن يزيد بن عبدالملك عنه به، ولفظه: «**زوّدوا موتاكم لا إله إلا الله**».

قلت : وإسناده ضعيف، فيه يزيد بن عبدالملك، وقد ضعفه البخاري، وأحمد، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والنسائي، وبعضهم قال: متروك الحديث.

تنبيه : عزا الإمام الألباني حديثَ أبي هريرة هذا للنسائي في «الإرواء» (٣ / ١٤٩)، ولم أجده في سننه الصغرى ولا الكبرى، وما علمت أحداً عزاه له، والله أعلم.

[١١٢] - حدثنا أبو خالد الأحمر قال : أكل سفيان ليلة فشبع، فقال : إن الحمار إذا زِيد في عَلَفِهِ زيد في عمله، فقام حتى أصبح.

قال أبو سعيد فحدثت [به](١) أبا زكريا المراوحي، فحدثني أبو زكريا المراوحي، عن أبي خالد قال : صحبنا سفيان في طريق مكة، فكان يقرأ في المصحف كل يوم، فإن لم يقرأ فيه فتحه ونظر فيه، وأطبقه.

---

(١) زيادة يقتضيها السياق، وهي مذكورة في «تقدمة الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ص/٨٦).

[١١٢] - **إسناده صحيح.**

والأثر أخرجه ابن أبي حاتم في «تقدمة الجرح والتعديل» (ص/٨٦) قال : ثنا أبو سعيد الأشج به بتمامه.

وأخرجه يعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٧٢٧)، ومن طريقه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/ ١٥٨) عن أبي سعيد الأشج به، دون القصة الثانية.

قلت : والقصة الأولى لها سياق آخر :

فروى ابن أبي حاتم (ص/٩٦) من طريق عبدالرزاق قال : «أضاف سفيان برجل من أهل مكة، فقرب إليه الطعام، فأكل أكلا جيداً، ثم قرّب إليه التمر، فأكل أكلاً جيداً، ثم قرّب إليه الموز فأكل أكلاً جيداً، ثم قام فشدّ وسطه فقال : يقال أشبع الحمار ثم كده، فلم يزل منتصباً حتى أصبح».

وأخرج الخطيب في «تاريخه» (٩/ ١٥٨) من طريق أحمد بن حنبل، ثنا عبدالرزاق قال : «قدم علينا الثوري صنعاء، فطبخت له قدر سكباج، فأكل، ثم أتيته بزبيب الطائف، فأكل. ثم قال : يا عبدالرزاق! اعلف الحمار وكده، ثم قام يصلي حتى الصباح».

[١١٣] – حدثنا أبو خالد، عن عبدالحميد بن جعفر الأنصاري، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي شريح الخزاعي قال: خرج علينا رسول الله ﷺ فقال: «**أليس تشهدون أن لا إله إلا الله وأني رسول الله؟**» قلنا: بَلى. قال: «**فإنّ هذا القرآن سبب؛ طرفه بيد الله عزّ وجلّ، وطرفه بأيديكم، فتمسكوا به، فإنكم لن تضلوا ولن تهلكوا بعده أبداً**».

---

[١١٣] – **إسناد رجاله كلهم ثقات**، رجال مسلم، وعبدالحميد بن جعفر فيه كلام لا يضر.

والحديث أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/١٦٤)، وعنه عبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (٤٨٣)، وابن حبان (١٢٢)، وابن أبي عاصم في «الآحاد» (٢٣٠٢)، والطبراني في «الكبير» (٢٢/١٨٨/٤٩١)، وابن نصر في «قيام الليل» (ص/١٦٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٩٤٢) من طرق عن أبي خالد الأحمر به.

قال الهيثمي في «المجمع» (١/١٦٩): (رجاله رجال الصحيح).

قال الإمام الألباني في «الصحيحة» (٢/٣٣٠):

(إسناده صحيح على شرط مسلم) ثم قال:

(وله شاهد مرسل، أخرجه أبو الحسين الكلابي في «حديثه» (٢٤٠/١) عن الليث بن سعد، عن سعيد (يعني: المقبري)، عن نافع بن جبير به مرسلاً.

قلت – وهو الألباني – : وهذا مرسل صحيح الإسناد) اهـ.

قلت: عفا الله عنك يا إمام! فليس هذا المرسل من باب الشواهد، بل هو يرجع إلى الطريق الأول، قد اختلف فيه على سعيد بن أبي سعيد:

فيرويه عبدالحميد بن جعفر عنه، عن أبي شريح موصولاً.

ويرويه الليث بن سعد عنه، عن نافع بن جبير مرسلاً.

فهو طريق واحد اختلف فيه وصلاً وإرسالاً. =

= وقد صوّب البخاري المرسل، فقد قال البيهقي عقب تخريجه الحديث من الطريق الموصول: (ورواه الليث بن سعد، عن سعيد المقبري، عن نافع بن جبير، عن النبي ﷺ مرسلاً.

قال البخاري: هذا أصح) اهـ.

وهذا الذي رجحه أيضاً أبو حاتم، فقد قال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٥٦):

(سمعت أبي وسئل عن حديث أبي خالد الأحمر، عن عبدالحميد بن جعفر، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي شريح عن النبي ﷺ أن هذا القرآن سبب ... إلخ.

ورواه الليث عن سعيد المقبري، عن نافع بن جبير قال: قال النبي ﷺ مرسل.

قال أبي: هذا أشبه، قد أفسد الحديثين).

قلت: والليث بن سعد من أثبت الناس، وأصحهم حديثًا عن سعيد المقبري، كما قاله غير واحد من الحفاظ كأحمد، وابن المديني.

فترجيح حديثه عنه مرسلاً أولى.

لكني وقفت على اختلاف آخر لهذا الحديث:

فأخرج أحمد بن منيع البغوي في «مسنده» - كما في المطالب العالية (٣٥١٢) - قال: ثنا أبو النضر، ثنا ليث، حدثني سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: إن رسول الله ﷺ فذكره.

فاختلف فيه أيضًا على الليث، فهو هنا موصول من حديث أبي هريرة، وفي إسناده زيادة «أبيه»، والذي سبق مرسل.

فرواه عن الليث على الوجه الأول: أبو النضر، وهو هاشم بن القاسم، وهو ثقة ثبت.

والذي رواه عن الليث مرسلاً، لم أقف عليه، فإن الإمام الألباني حذف أول سنده من جزء أبي الحسين الكلابي، فقد نقله هكذا:

(أخرجه أبو الحسين الكلابي في حديثه (٢٤٠/١) عن الليث بن سعد ... إلخ).

لكنه قال: إسناده صحيح.

فأنا متوقف في الترجيح بينهما، وإن كنت أميل إلى رواية أبي النضر، لوصف جماعة من الأئمة بأنه من المتثبتين، والله أعلم.

[١١٤] – حدثني أبو خالد، حدثني شيخ منذ أربعين سنة، عن الضحاك قال: يأتي على الناس زمان تكثر فيه الأحاديث، حتى يبقى المصحف معلقًا، ويقع عليه الغبار، ما ينظر فيه.

[١١٥] – حدثنا أبو خالد، عن كثير بن زيد، عن ربيح بن عبدالرحمن بن أبي سعيد الخدري، عن أبيه، عن أبي سعيد قال: خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نتذاكر المسيح الدجال، فقال: «**ألا أخبركم بما هو أخوف عليكم عندي من المسيح الدجال؟**» قلنا: بلى يا رسول الله. قال: «**الشرك الخفي؛ أن يقوم الرجل فيزيِّن صلاته لما يرى من نظر الرجل**».

---

[١١٤] – **إسناده لا بأس به.**

إلا أن شيخ أبي خالد مبهم، لكن وقفت بحمد الله على ما يزال به هذا الإبهام، فقد أخرج هذا الأثر ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (٣٥١) من طريق أبي سعيد الأشج، عن أبي خالد، عن سنان البرجمي، عن الضحاك به.

وسنان هذا، هو ابن هارون أبو بشر الكوفي، في حفظه لين، إلا أنه لا بأس به هنا، لما علم عند أهل العلم والحديث من التساهل في مثل هذه المواطن، والله أعلم.

[١١٥] – **إسناده ضعيف**، مداره على ربيح هذا.

قال البخاري : منكر الحديث.

وقال أحمد : ليس بمعروف.

وقال أبو زرعة : شيخ.

وقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به.

وذكره ابن حبان في «الثقات».

والراوي عنه مختلف فيه.

=

[١١٦] - حدثنا أبو خالد، عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة الأنصاري، عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن محمود بن لبيد قال: قال رسول الله ﷺ: «**إياكم وشرك السرائر**» قالوا: يا رسول الله! وما شرك السرائر؟ قال: «**الرجل يقوم يصلي فيزيِّن صلاته جاهداً لما يرى من نظر الناس إليه، فذلك شرك السرائر**».

= والحديث أخرجه ابن ماجة (٤٢٠٤) قال: ثنا عبدالله بن سعيد بهذا الإسناد سواء.
وتابع أبا خالد: أبو أحمد الزبيري.
أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ١٧٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦٨٣٢) من طريق أبي أحمد الزبيري عن كثير بن زيد به نحوه.
تنبيه: قال الإمام الألباني في تخريجه أحاديث «المشكاة» على هذا الحديث: (إسناد حسن)!
قلت: هكذا حسَّن إسناده هناك، مع أنه رحمه الله تعالى اختار تضعيف ربيح هذا، في «الصحيحة» (٥/ ٣٠).
تنبيه آخر: حكى أخونا الشيخ الحويني في «جنة المرتاب» (ص/١٧٧) عن أبي زرعة أنه قال في ربيح بن عبدالرحمن هذا: «صدوق فيه لين».
قلت: وهو وهم منه، فقول أبي زرعة هذا، إنما قاله في الراوي عن ربيح، وهو كثير بن زيد كما في «الجرح والتعديل» (٧/ ١٥١)، أما ربيح فقال فيه «شيخ». انظر «الجرح والتعديل» (٣/ ٥١٩).
[١١٦] - **إسناده صحيح**.
رجاله كلهم ثقات، ومحمود بن لبيد له صحبة، قاله البخاري، ورجحه ابن عبدالبر، وقال بعضهم: له رؤية ولم يصح سماعه من النبي ﷺ.
قلت: لكن ذكروا في ترجمته أن جلّ روايته عن الصحابة، ثم إن بعض الأئمة يدخلون حديثه في المسند كما هو صنيع الإمام أحمد. وقد خرّج حديثه هذا ابن =

[١١٧] – حدثنا أبو خالد، عن داود بن أبي هند، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد قال: لما رجع النبي ﷺ من تبوك سئل عن الساعة. فقال: «**لا يأتي على الناس مائة سنة؛ وعلى ظهر الأرض نفس منفوسة اليوم**».

= خزيمة في «صحيحه» وهو لا يخرج فيه شيئًا من المراسيل.

على أنه قد رواه محمود عن جابر كما يأتي.

والحديث أخرجه ابن خزيمة (٩٣٧) قال ثنا عبدالله بن سعيد الأشج بهذا الإسناد سواء.

وقد توبع أبو خالد: تابعه عيسى بن يونس، عن سعد بن إسحاق.

أخرجه ابن خزيمة (٩٣٧) ثنا علي بن خشرم، بنا عيسى بن يونس به.

ورواه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣٥٨٥) من طريق محمد بن سعيد الأصبهاني، ثنا أبو خالد به. وإسناده هكذا: «محمود بن لبيد، عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما».

[١١٧] – **إسناده صحيح.**

رجاله كلهم ثقات، وأبو نضرة هو المنذر بن مالك، مشهور بالرواية عن أبي سعيد الخدري.

والحديث أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٢٩٨٦) قال: أخبرنا محمد بن المسيب، ثنا أبو سعيد الأشج بهذا الإسناد سواء.

وأخرجه مسلم (٢٥٣٩) من طريق ابن نمير وأبي بكر بن أبي شيبة، كلاهما قالا: ثنا أبو خالد الأحمر به.

وتابع أبا خالد: عليّ بن مسهر.

أخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» (٢٢٥٧) من طريق خالد بن أبي يزيد القرني عنه، عن داود بن أبي هند به. =

[١١٨] - حدثنا أبو خالد، عن كثير بن زيد، عن المطلب بن حنطب قال: أحسبه عن مصعب، عن سعد قال: قال رسول الله ﷺ: «**من دعا بدعاء يونس أستجيب له**». قال يريد: ﴿**وكذلك ننجي المؤمنين**﴾.

= وإسناده جيد.

وتابعه أيضاً: يحيى بن زكريا بن أبي زائدة.

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢٢١٠) من طريق عبدان العسكري، عنه، عن داود بن أبي هند، عن أبي عثمان النهدي، عن أبي سعيد مرفوعاً.

وقال: (لم يروه عن داود، عن عثمان إلا ابن أبي زائدة).

قلت: وهو ثقة ثبت، وعليه يكون لداود فيه إسنادان، فتارة يحدِّث به عن أبي نضرة، وتارة أخرى عن أبي عثمان.

ثم استدركت، فقلت: الإسناد إلى يحيى لا يصح، فإن شيخ الطبراني وهو أحمد بن حمويه أبو سيار التستري، لم أقف على من وثقه، وقد ذكره ابن ماكولا في «الإكمال» (٤/ ٤٢٨) ولم يزد على قوله: «روى عن عبدان بن محمد العسكري، عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، روى عنه الطبراني» اهـ.

وذكره ابن ناصر الدين الدمشقي في «التوضيح» (١/ ٥١١) من علماء تستر الذين سمع منهم الطبراني، وشيخه أيضاً لم أقف له على ترجمة. فالصحيح في هذا الإسناد: داود بن أبي هند عن أبي نضرة به، والله أعلم.

[١١٨] - **حديث صحيح**.

وإسناد المصنِّف حسن رجاله كلهم ثقات، سوى كثير بن زيد فقد تقدم أنه مختلف فيه، والأقرب أنه حسن الحديث إذا لم يخالف أو يأت بمنكر.

ومصعب هو ابن سعد بن أبي وقاص، والمطلب هو ابن عبدالله بن المطلب بن حنطب المخزومي، نسب هنا إلى جدّه الأعلى. =

= قال الحافظ ابن حجر في ترجمته من «التقريب» : «صدوق كثير التدليس والإرسال».
قلت : وعليه مؤاخذتان :
الأولى : أنه قصّر في حقه، فالرجل قد وثقه جماعة من الأئمة، منهم: أبو زرعة، ويعقوب بن سفيان، والدارقطني، ولم يتكلم فيه إلا ابن سعد، فإنه قال:
(ليس يحتج بحديثه لأنه يرسل عن النبي ﷺ كثيراً، وليس له لقي، وعامة أصحابه يدلسون) اهـ.
قلت : وهذا لا يقتضي جرحه، ولا غمزه من جهة حفظه، وإنما لا يحتج بأحاديثه ورواياته التي أرسلها، وتبين فيها عدمُ السماع، وهذا الذي تكلم فيه الحفاظ، حيث قالوا: عامة رواياته عن الصحابة مراسيل، أي لم يسمع منهم، وفي سماعه من بعضهم خلاف.
الثانية : قوله «كثير التدليس» فما علمت أحداً من الأئمة رماه بذلك، وقد رجعت عامة كتب طبقات المدلسين، فلم أجده مذكوراً فيها، حتى «طبقات المدلسين» للحافظ نفسه؛ وقد حاول بعضهم حمل التدليس في كلامه على معنى الإرسال.
قلت : وهو حمل وجيه جداً، لكن كان يصح ذلك؛ لو لم يقرن ذلك بالإرسال، فعبارته هكذا : «كثير التدليس والإرسال».
وقد اغتر جماعة من المحققين بكلام الحافظ هذا، فأعلّوا رواية المطلب بالعنعنة ولم يقبلوها بناء على أنه مدلس!
ومن هؤلاء : محقق «مسند» أبي يعلى، فإنه قال في هذا الإسناد – الذي نحن بصدد الكلام عليه – : (رجاله ثقات، غيرأن المطلب بن عبدالله قد عنعن)!!
وفي كلامه ملاحظة أخرى، وهي إطلاقه على رجال الإسناد بأنهم ثقات! مع أن فيه كثير بن زيد، وقد تكلم فيه بعض الحفاظ بما يقتضي نزول حديثه عن رتبة الصحة.
وقد رأيتُ الإمام الألباني كثيراً ما يعلّ رواية المطلب المعنعنة بكونه مدلساً ولم يصرح بالتحديث، استناداً منه على كلام الحافظ هذا.
على أنه يتنبه لذلك بعض الأحيان، فيعلها بالإرسال فقط إذا كانت عن الصحابة، وهذا في النادر، والغالب على صنيعه الأول، وليس عليه المعوّل. =

[١١٩] - نا أبو خالد، عن داود بن أبي هند، عن العباس بن عبدالرحمن، عن عمران بن حصين، أن الحصين أتى النبيَّ ﷺ فقال: أرأيت رجلاً كان يقري الضيف، ويصل الرحم، مات قبلك وهو أبوك؟ قال: «**إن أبي وأباك وأنت في النار**» قال: فمات حصين مشركًا.

= والحديث أخرجه البزار في «البحر الزخار» (١١٦٣) قال: ثنا عبدالله بن سعيد - وهو الأشج - بالسند سواء، نحوه.

وأخرجه أبو يعلى (٧٠٧)، والحاكم (٢/٥٨٤)، وابن عدي في «الكامل» (٦/٦٨) من طريقين عن أبي خالد به.

وله طريق آخر عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه:

أخرجه الترمذي (٣٥٠٥)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (١٠٤٩١، ١٠٤٩٢ - الكبرى)، وأحمد (١/١٧٠)، وأبو يعلى (٧٧٢)، والطبراني في «الدعاء» (١٢٤)، والبزار في «البحر الزخار» (١١٨٦)، والحاكم (١/٥٠٥، ٢/٣٨٢-٣٨٣)، والبيهقي في «الشعب» (٦٢٠) من طريق إبراهيم بن محمد بن سعد، عن أبيه، عن سعد.

وعند بعضهم فيه قصة.

قال الحاكم: (صحيح الإسناد)، ووافقه الذهبي.

وصححه أحمد شاكر في شرحه «المسند».

[١١٩] - **إسناده ضعيف.**

علّته العباس بن عبدالرحمن هذا، فلم يرو عنه غير داود بن أبي هند، ولم أقف له على توثيق، فهو مجهول، ولعله المذكور في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٦/٢١١) وقد ذكر أنه روى عنه داود بن أبي هند، وهو من رجال «التهذيب».

والحديث أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٨/٢٢٠/٥٤٩) من طريق يحيى بن سليمان الجعفي، ثنا أبو خالد به. =

[١٢٠] – حدثنا أبو معاوية، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: **«لا تسبوا ورقة بن نوفل، فإني رأيت له جنة أو جنتين»**.

= **قلت**: ووقع في إسناده «عباس بن عبدالرحمن الهاشمي».

فتأكدتُ أنه هو المذكور في «الجرح والتعديل» و«التهذيب» فهو منسوب فيهما إلى بني هاشم، فالحمد لله على توفيقه.

وقد ذكر ابن حجر هذا الحديث في «الإصابة» (١/٣٣٧) من رواية ابن السكن والطبراني، ووقع عنده «العباس بن دريج» بدل: «العباس بن عبدالرحمن»، وهو خلاف ما عند المصنِّف أبي سعيد الأشج، وما في المطبوع من «المعجم الكبير»، والله أعلم.

[١٢٠] – **إسناده جيد.**

وأبو معاوية اسمه: محمد بن خازم الضرير الكوفي.

والحديث أخرجه الحاكم (٢/٦٠٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٣/٢٣-٢٤) من طريق أبي سعيد الأشج بالسند سواء.

قال الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية» (٣/٩): «وهذا إسناد جيد».

لكن قال بعده: «وروي مرسلاً وهو أشبه».

قلت: وذلك فيما رواه ابن عساكر (٦٣/٢٤) من طريق أحمد بن أبي الحواري، نا أبو معاوية، نا هشام، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ.

وأحمد بن أبي الحواري ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» وذكر أن أباه أثنى عليه، وروى عنه هو، وأبو زرعة.

وقد رواه أيضًا ابن عساكر (٦٣/٢٤) من طريق عبدالرحمن بن أبي الزناد عن هشام بن عروة أن رسول الله ﷺ فذكره.

فلم يذكر عبدالرحمن بن أبي الزناد: «عروة»، وعبدالرحمن فيه ضعف.

وقد تابع أبا معاوية على الوجه الذي رواه عنه أبو سعيد الأشج: أبو أسامة حماد بن أسامة. =

[١٢١] - حدثنا عبدالله بن الأجلح، عن عبدالله بن العمري، عن ابن شبرمة، قال: سمعت شقيقًا، أو قال شقيق: جاء مصدق رسول الله ﷺ فنزل على الماء، فأخذت بأذن شاة، ما لنا شاة غيرها، فأتيته، فقلت: يا مصدق رسول الله ﷺ! ما لنا غير هذه الشاة. فقال: ما لكم شاة غيرها؟ ليس عليها شيء.

= أخرجه البزار - كما في البداية والنهاية (٣/ ٩) - قال: ثنا عبيد بن إسماعيل، ثنا أبو أسامة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قال: قال رسول الله ﷺ.

قلت: وإسناده صحيح على شرط البخاري.

وللحديث شاهد من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنه:

أخرجه أبو يعلى (٢٠٤٧)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٣١٩)، وابن عساكر (٦٣/ ٢٢-٢٣) من طريق مجالد، عن الشعبي، عنه به نحوه.

وإسناده رجاله ثقات، سوى مجالد وهو ابن سعيد، فإنه ضعيف، لكن لا بأس به في الشواهد، والله أعلم.

[١٢١] - **حديث صحيح**.

والحديث أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٣/ ١٦٠) من طريق أبي سعيد الأشج بالإسناد سواء.

وله طريق آخر عن أبي وائل:

أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٦/ ١٥٥)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٢٢٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٣/ ١٦٠) من طريقين عن هشيم، بنا مغيرة بن مقسم عنه.

قلت: وهذا إسناد صحيح، وهشيم هو ابن بشير.

[١٢٢] – حدثنا أبو خالد، عن داود بن أبي هند، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: كان رسول الله ﷺ يصلي، فجاء أبو جهل فقال: ألم أنهك عن هذا؟ فانصرف إليه ﷺ فزبره. فقال: والله إنك لتعلم ما بها نادٍ أكثر مني، فأنزل الله: ﴿ فليدع ناديه، سندع الزبانية ﴾. قال ابن عباس: فوالله لو دعا ناديه لأخذته زبانية الله عزّ وجلّ.

---

[١٢٢] – **إسناده صحيح.**

رجاله ثقات، رجال الشيخين، إلا داود؛ فقد أخرج له البخاري في الشواهد.

والحديث أخرجه الترمذي (٣٣٤٩)، والنسائي في «التفسير» (١١٦٨٤ – الكبرى) كلاهما قالا: حدثنا عبدالله بن سعيد الأشج بهذا الإسناد سواء.

قال الترمذي : (حسن صحيح غريب).

وأخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٣٠/ ٢٥٥)، وأحمد (١/ ٢٥٦، ٣٢٩) من طريق أبي خالد وغيره، عن داود بن أبي هند به.

وتابع داود بن أبي هند : عبدالكريم الجزري.

أخرجه البخاري (٤٩٥٨)، وأحمد (١/ ٣٦٨)، والترمذي (٣٣٤٨)، والنسائي في «التفسير» (١١٦٨٥ – الكبرى) من طريق عبدالرزاق، عن معمر، عن عبدالكريم الجزري، عن عكرمة به.

قال الترمذي : (حسن صحيح غريب).

وعبدالكريم هو ابن مالك، وهو ثقة، وفي طبقته عبدالكريم بن أبي المخارق وهو ضعيف، أفاده الحافظ في «الفتح».

[١٢٣] - حدثنا أبو خالد، عن حجاج، عن الوليد بن أبي مالك، عن القاسم، عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: «**يجير على المسلمين بعضهم**».

---

[١٢٣] - **حديث صحيح.**

وإسناد المصنِّف ضعيف، مداره على حجاج وهو ابن أرطاة.

والوليد بن أبي مالك هو ابن عبدالرحمن الدمشقي.

والقاسم هو ابن عبدالرحمن الشامي مختلف فيه.

والحديث أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٣/ ١٥٤) من طريق أبي سعيد الأشج بهذا الإسناد سواء.

وأخرجه أحمد (٥/ ٢٥٠)، وابن أبي شيبة في «المسند» - كما في المطالب العالية (٢٠٥٥) - وهو في «المصنف» (٧/ ٦٨٩)، ومن طريقه الطبراني في «الكبير» (٨/ ٢٣٢/ ٧٩٠٨)، من طريقين عن حجاج به.

وقد سقط من إسناد ابن أبي شيبة «حجاج» في «المصنف» المطبوع بالمكتبة التجارية!

تنبيه: أبو أمامة راوي الحديث عن النبي ﷺ في هذا الإسناد هو صُدَيّ بن عَجلان الباهلي، وهو صحابي مشهور، وقد أخطأ من قال إنه: أسعد بن سهل - وهو قد رأى النبي ﷺ ولم يسمع منه - كما صنع محقق «المطالب العالية» طبعة دار العاصمة.

ومن ثَمَّ أعلّ هذا الإسناد بعد - الحجاج - بأنه مرسل!!

قلت: ولو تكلّف الأخ المحقق الرجوع إلى أول مسند أبي أمامة من «مسند» أحمد - وهو قد عزا الحديث إليه - لما وقع في هذا الخطأ إن شاء الله تعالى.

ثم إن هناك دلائل على ما ذكرت:

أولاً: أن مسند أبي أمامة أسعد بن سهل لا وجود له في «مسند» أحمد كما في فهرس رواة المسند من الصحابة رضي الله عنهم الذي وضعه وصنعه الإمام الألباني رحمه الله.

ثانيًا: أن هذا الحديث أخرجه الطبراني في «الكبير» في مسند أبي أمامة الباهلي صدي بن عجلان. =

= ثالثًا : أن الحافظ ابن حجر أورد هذا الحديث في مسند أبي أمامة الباهلي في «إتحاف المهرة» (٦/٢٤٨-٢٤٩).

رابعًا : أنه قد وقع عند أحمد وابن عساكر التصريح بالسماع من النبي ﷺ، والله تعالى أعلم.

وللحديث شواهد يصح بها الحديث، منها :

١ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه :

أخرجه أحمد (٢/٣٦٥)، والحاكم (٢/١٤١) من طريق كثير بن زيد، عن الوليد بن رباح، عن أبي هريرة مرفوعًا: «يجير على أمتي أدناهم».

وأخرجه الترمذي في «السنن» (١٥٧٩)، وفي «العلل» (٢/٦٧٦ - ترتيبه) من الطريق نفسه، إلا أن لفظه: «إن المرأة لتأخذ للقوم، يعني تجير على المسلمين».

وقال : (حديث حسن غريب).

وسأل البخاريَّ عن هذا الحديث، فقال: (هو حديث صحيح، وكثير بن زيد سمع من الوليد بن رباح، والوليد بن رباح سمع من أبي هريرة، والوليد بن رباح مقارب الحديث).

قلت : وفي كثير بن زيد كلام، لكن حديثه في منزلة الحسن، ولذلك قال ابن عبدالهادي في «تنقيح التحقيق» (ق/٣٦٨): (هذا إسناد حسن، وكثير صدوق، وقد تكلم فيه بعض الأئمة) اهـ.

٢ - حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه :

أخرجه أحمد (٤/١٩٧)، وأبو يعلى (٧٣٤٤) قال: ثنا أبو بكر - وهو ابن أبي شيبة - وهذا في «المصنف» (٧/٦٩٠) من طرق عن شعبة، عن عمرو بن دينار، عن رجل، عن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله ﷺ : «**يجير على المسلمين الرجل منهم**».

وعند أحمد فيه قصة.

قلت : وإسناده صحيح، لولا الرجل المبهم.

وقد عزاه الحافظ في «التلخيص» (٤/٢١٦) لأبي داود الطيالسي وحده، ولم أجده فيه. =

[١٢٤] - حدثنا أبو خالد، عن الحجاج بن أرطاة، عن الوليد بن أبي مالك، عن عبدالرحمن بن سلمة أن رجلاً أجار رجلاً، وهو مع أبي عبيدة بن الجراح، وعمرو بن العاص، وخالد بن الوليد، فقال عمرو، وخالد: لا نجير من أجاره. فقال أبو عبيدة: بل سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**يجير على المسلمين بعضهم**».

= وفي الباب: حديث أم هانئ في الصحيحين.

وحديث علي في الصحيحين أيضًا، ولفظه: «ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم» في حديث طويل.

قال الترمذي: (ومعنى هذا عند أهل العلم: أن من أعطى الأمان من المسلمين فهُو جائز على كلهم) اهـ.

[١٢٤] - **حديث صحيح**.

وإسناد المصنِّف ضعيف، كالذي قبله.

والحديث أخرجه البزار في «البحر الزخار» (١٢٨٨) قال: ثنا عبدالله بن سعيد به.

وهو عنده مختصر، دون القصة، ووقع في إسناده هكذا: «عن عبدالرحمن بن مسلمة، عن عمه عن أبي عبيدة».

فزاد في الإسناد «عمه» وقال: «ابن مسلمة» بدل: «بن سلمة».

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ ٦٨٩) عن عبدالرحيم بن سليمان، عن الحجاج به.

وأخرجه أيضًا عن أبي خالد، عن الحجاج به. مختصرًا.

وأخرجه أبو يعلى (٨٧٦، ٨٧٧) من طريقين عن أبي خالد به.

وأخرجه أحمد (١/ ١٩٥) من طريق حجاج، عن الوليد بن أبي مالك عن القاسم، عن أبي أمامة عن أبي عبيدة به وفيه القصة.

والحديث يصح بالشواهد السابقة في الحديث الذي قبل هذا، والله أعلم.

[١٢٥] - حدثنا أبو خالد، عن حجاج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لا يقتل بالولد الوالد**».

---

[١٢٥] **حديث حسن.**

وإسناد المصنِّف ضعيف، لأجل حجاج وهو ابن أرطاة، ثم هو مدلس،خاصة عن عمرو بن شعيب، لكنه متابع كما سيأتي.

والحديث أخرجه الترمذي (١٤٠٠) قال: ثنا أبو سعيد الأشج بهذا الإسناد سواء.

وأخرجه أحمد (١ / ٤٩)، وابن ماجة (٢٦٦٢)، وعبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (٤١)، كلاهما قالا: ثنا ابن أبي شيبة، وهذا في «المصنف» (٦ / ٤٢٦) ومن طريقه ابن أبي عاصم في «الديات» (١٥١)، والدارقطني في «السنن» (٣ / ١٤١) من طريق أبي خالد - وزاد ابن أبي شيبة : عباد بن العوام - عن حجاج به.

ولم ينفرد به حجاج، فقد تابعه : ابن لهيعة.

أخرجه أحمد (١ / ٢٢، ٢٣) من طريقين عن ابن لهيعة، ثنا عمرو بن شعيب به نحوه.

وابن لهيعة ضعيف، ثم هو لم يسمع من عمرو بن شعيب شيئًا، كما قال أبو حاتم.

لكنه قال هنا: «حدثنا». فلعل هذا الحديث مما سمعه منه، فقد قال أبو داود كما في «سؤالات الآجري» (٢ / ١٧٧): «إنما سمع ابن لهيعة من عمرو بن شعيب ثلاثة أشياء أو أربعة أشياء».

وإلا كان ذلك من تخليطاته، وسوء حفظه، والله أعلم.

وقد تابعه أيضًا : ابن عجلان.

أخرجه الدارقطني في «السنن» (٣ / ١٤٠-١٤١)، وابن الجارود في «المنتقى» (٧٨٨)، والبيهقي في «الكبرى» (١٥٩٦٤)، وفي «معرفة السنن» (١٢ / ٤٠) من طريق عمرو بن أبي قيس، عن منصور بن المعتمر، عن محمد بن عجلان، عن عمرو بن شعيب به. =

= وعند البيهقي وابن الجارود : قصة.
قال البيهقي : (هذا إسناد صحيح).
ونقله الحافظ في «التلخيص» (٤ / ٣٣) وأقرّه. فقال : (وصحح البيهقي سنده، لأن رواته ثقات).
وتابعه أيضاً : المثنى بن الصباح، عن عمرو بن شعيب.
أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨٩٠٦)، وابن أبي عاصم في «الديات» (١٥٢) من طريقين عنه به.
قلت : والمثنى هذا، ضعيف الحديث.
وله عن عمر بن الخطاب طريقان آخران :
الأول : عن ابن عباس عنه.
أخرجه الحاكم (٢ / ٢١٦)، وابن أبي عاصم في «الديات» (٣١٣)، وابن عدي في «الكامل» (٥ / ٥٨)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٥٣٢٩)، والبيهقي في «الكبرى» (١٥٩٤٨) من طريق الليث، عن عمر بن عيسى، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، عن عمر.
وعندهم - سوى ابن أبي عاصم - فيه قصة.
قال الحاكم : (صحيح الإسناد)!
وتعقبه الذهبي فقال : (قلت : بل عمر بن عيسى منكر الحديث).
قلت : وهي عبارة البخاري في عمر هذا.
وقال ابن حبان : يروي الموضوعات عن الأثبات.
وقال العقيلي - وقد أورد له هذا الحديث - : حديثه غير محفوظ.
الثاني : عن مجاهد عنه.
أخرجه أحمد (١ / ١٦) من طريق جعفر - يعني الأحمر - عن مطرِّف، عن الحكم، عن مجاهد به، وفيه قصة.
قلت : وإسناده ضعيف، لانقطاعه، فإن مجاهداً لم يسمع من عمر، بل ما أدركه.

[١٢٦] - حدثنا يونس بن بكير، عن محمد بن إسحاق، عن الزهري قال: إن للعلم غوائل، فمن غوائله: أن يترك العلم حتى يذهب بعضه، ومن غوائله: النسيان، ومن غوائله: الكذب فيه، وهو أشدّ غوائله.

[١٢٧] - حدثنا يونس بن بكير، عن محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن عروة، عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم، أنهما حدثاه جميعًا أن النبي ﷺ ساق يوم الحديبية سبعين بدنة عن سبعمائة رجل.

---

[١٢٦] - **إسناده حسن، لولا أن محمد بن إسحاق مدلس وقد عنعنه!**

والأثر أخرجه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (٦٨٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/٣٦٤) من طريقين عن أبي سعيد الأشج بهذا السند سواء.

وأخرجه الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٧٩٢) من طريق أبي سعيد الأشج بهذا السند، بلفظ قريب لما عند المصنِّف.

[١٢٧] - **حديث صحيح.**

وإسناد المصنِّف حسن، لأجل محمد بن إسحاق، وهو قد صرّح بالتحديث عند الطبراني، والبيهقي.

والحديث أخرجه أحمد (٤/٣٢٣)، والطبراني (٢٠/١٥-١٦/١٤)، والبيهقي في «الكبرى» (١٠١٩٧) من طرق عن ابن إسحاق به، في قصّة الحديبية.

ووقع عندهم: «وكان الناس سبعمائة رجل».

ولم يتابع محمد بن إسحاق على هذا العدد، فقد رواه:

١ - سفيان بن عيينة، عن الزهري به، وفيه «خرج النبي ﷺ عام الحديبية في بضع عشرة مائة من أصحابه ...» الحديث.

أخرجه البخاري (٤١٥٧، ٤١٥٨)، وأحمد (٤/٤٢٣). =

= ٢ – معمر بن راشد، عن الزهري به، ولفظه مثل : لفظ ابن عيينة.
أخرجه أحمد (٤ / ٣٢٨، ٣٣١).
وجاء في حديث البراء: «كنا مع النبي ﷺ أربع عشرة مائة، والحديبية بئر ...» الحديث.
أخرجه البخاري (٤١٥٠).
وفي رواية عنه قال: «إنهم كانوا مع رسول الله ﷺ يوم الحديبية ألفًا وأربعمائة، أو أكثر».
أخرجه البخاري (٤١٥١).
وفي حديث جابر بن عبدالله قال: «كنا ألفًا وأربعمائة».
أخرجه البخاري (٤١٥٤)، ومسلم (٣ / ١٤٨٤).
وفي بعض الروايات عندهما : «ألف وخمسمائة».
وفي حديث عبدالله بن أبي أوفى قال: «كان أصحاب الشجرة ألفًا وثلاثمائة».
أخرجه البخاري (٤١٥٥) تعليقًا، ومسلم (١٨٥٧).
وقد ذكر هذا الاختلاف في العدد الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٧ / ٥٠٤–٥٠٥) مع بيان وجه الجمع في ذلك.
أما رواية ابن إسحاق، فقد حكم عليها ابن القيم بالغلط، وإلى ذلك يشير صنيع الحافظ.
قال ابن القيم في «زاد المعاد» (٣ / ٢٨٨) بعد أن ذكر اختلاف الروايات في العدد :
(وغلط غلطًا بيّنًا من قال : «كانوا سبعمائة»، وعذره أنهم نحروا يومئذ سبعين بدنة، والبدنة قد جاء إجزاؤها عن سبعة وعن عشرة.
وهذا لا يدل على ما قاله هذا القائل، فإنه قد صرح بأن البدنة كانت في هذه العمرة عن سبعة، فلو كانت السبعون عن جميعهم لكانوا أربعمائة وتسعين رجلاً، وقد قال في تمام الحديث بعينه: إنهم كانوا ألفًا وأربعمائة) اهـ.
قلت : والقائل هو محمد بن إسحاق، وقد صرّح باسمه الحافظ فقال في «الفتح» (٧ / ٥٠٥): =

[١٢٨] - حدثنا عبدالله بن الأجلح، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر قال: نحر عَنَّا رسول الله ﷺ يوم الحديبية عن كل سبعة بدنة، وأكثرنا لم ينحر.

= (وأما قول ابن إسحاق: «إنهم كانوا سبعمائة» فلم يوافق عليه، لأنه قاله استنباطًا من قول جابر: «نحرنا البدنة عن عشرة» وكانوا نحروا سبعين بدنة، وهذا لا يدل على أنهم لم ينحروا غير البدن، مع أن بعضهم لم يكن أحرم أصلا) اهـ.

وقال البيهقي عقب رواية ابن اسحاق: (كذا رواه ابن إسحاق) اهـ.

قلت: وهذا إشارة منه إلى تفرده بذلك، والله أعلم.

ورواية مروان بن الحكم مرسلة، لأنه لا صحبة له على الصحيح، لكنه مقرون هنا مع المسور بن مخرمة وهو صحابي، وهو وإن لم يحضر هذه القصة، فقد جاء في بعض الروايات في الصحيح «عن عروة أنه سمع المسور ومروان يخبران عن أصحاب رسول الله ﷺ». وانظر «الفتح» (٧/٣٩٢).

[١٢٨] - **حديث صحيح**.

وإسناد المصنِّف رجاله كلهم ثقات، رجال مسلم، غير عبدالله بن الأجلح وهو صدوق، وقد توبع: تابعه أبو معاوية، عن الأعمش به.

أخرجه أحمد (٣/٣١٦) عنه به.

وأبو سفيان هو طلحة بن نافع الواسطي، ويقال: المكي، وقد تابعه جماعة عن جابر:

١ - أبو الزبير - وهو محمد بن تدرس -:

أخرجه مسلم (١٣١٨)، وأحمد (٣/٢٩٢-٢٩٣)، والبغوي في «شرح السنة» (٤/٣٥٤)، وأبو داود (٢٨٠٩)، وابن حبان (٤٠٠٤)، والبيهقي في «الكبرى» (١٠١٩٢)، ومالك في «الموطأ» (٢/٣٧ - تنوير الحوالك) من طرق عن أبي الزبير عنه به.

٢ - عطاء عنه:

أخرجه مسلم (١٣١٨) (٣٥٥)، وأحمد (٣/٣٠٤)، وأبو داود (٢٨٠٧، =

[١٢٩] - حدثنا يونس بن بكير، عن أبي حنيفة قال: لو أعطيت في صدقة الفطر هليلج أجزأك.

[١٣٠] - حدثنا أبو أسامة، عن مجَالد، عن الشعبي، عن جابر بن عبدالله قال: كنا عند النبي ﷺ فأقبل سعد، فقال النبي ﷺ: «**هذا خالي، فليرني امرؤ خاله**».

= ٢٨٠٨)، والنسائي (٤٣٩٣)، والبيهقي في «الكبرى» (١٠١٩٥، ١٠١٩٦) عن عطاء به.

٣ - الشعبي عنه: من غير ذكر عام الحديبية.

أخرجه أحمد (٣/ ١٣٥) من طريق مجالد عنه به.

ومجالد ضعيف، لكنه لا بأس به في المتابعات.

٤ - سليمان بن قيس اليشكري عنه.

أخرجه أحمد (٣/ ٣٥٣)، وأبو داود الطيالسي (١٧٩٥) من طريق أبي عوانة، عن أبي بشر عنه.

وهذا إسناد رجاله ثقات، إلا أنه منقطع، فإن أبا بشر واسمه: جعفر بن إياس اليشكري لم يسمع من سليمان بن قيس.

[١٢٩] - **إسناده حسن.**

والأثر أخرجه الدارقطني في سننه (٢/ ١٥٠) عن يزداد عن الأشج بهذا الإسناد.

والهليلج: عقير من الأدوية معروف. كما في لسان العرب (٢/ ٣٩٢).

[١٣٠] - **حديث صحيح.**

وإسناد المصنِّف ضعيف، لأجل مجالد، وهو ابن سعيد، لكنه متابع كما سيأتي.

والحديث أخرجه الترمذي (٣٧٥٢) قال: ثنا أبو كريب وأبو سعيد الأشج قالا: ثنا أبو أسامة بهذا الإسناد سواء.

ومن طريق أبي سعيد: أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٠/ ٣٣٢). =

= وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٣/١٠١-١٠٢)، والطبراني في «الكبير» (١/١٤٤-١٤٥) رقم (٣٢٣)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢١١، ٢١٢)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٥٢٧)، وأبو يعلى (٢٠٤٩) من طرق عن مجالد به.

زاد أبو نعيم: «قال أبوأسامة: يعني يباهي به».

قال الترمذي: (حسن غريب لا نعرفه إلامن حديث مجالد).

وقد توبع مجالد: تابعه إسماعيل بن أبي خالد:

أخرجه الحاكم (٣/٤٩٨): ثنا أبو علي الحسين (في الأصل الحسن! وهو خطأ) بن علي الحافظ، أنا عبدالله بن محمد بن ناجية، ثنا علي بن سعيد الكندي، ثنا أبو أسامة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي به.

وقال: (صحيح على شرط الشيخين) ووافقه الذهبي.

وللحديث طريق آخر عن جابر بن عبدالله رضي الله عنه:

أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (١٠١٨)، وأبونعيم في «معرفة الصحابة» (٥٢٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٠/٣٣٣) من طريق عبدالوهاب بن الضحاك، ثنا إسماعيل بن عياش، عن صفوان بن عمرو، عن ماعز التميمي عنه به.

قلت: وإسناده ساقط! آفته عبدالوهاب بن الضحاك هذا، فقد كذبه أبو حاتم.

وقال النسائي وغيره: متروك.

وقال الدارقطني: منكر الحديث.

وقال البخاري: عنده عجائب.

تنبيه: عزا أخونا الشيخ الحويني الحديثَ في تحقيقه «لمسند سعد بن أبي وقاص» للبزار (ص/٨) بإسناده الأول عن مجالد بن سعيد إلى الحاكم (٣/٤٩٨)!!

وهو وهم، فلم يخرجه الحاكم من هذا الطريق كما رأيت في هذا التخريج، ولذلك لم ينتبه لمتابعة إسماعيل بن أبي خالد فضعّف الحديث!

وقد تتابع على هذا الوهم أيضًا: محقق كتاب «الآحاد والمثاني» لابن أبي عاصم! ومحقق كتاب «معرفة الصحابة» - الطبعة الناقصة - لأبي نعيم الأصبهاني! =

[١٣١] - حدثنا أبو أسامة، عن إسحاق بن أبي إسحاق الشيباني، عن أبيه قال: لما حدَّث الشعبي بحديث المغيرة بن شعبة أنه رأى النبي ﷺ توضأ ومسح على خفيه. قال: قلت: يا أبا عمرو! من أين كان لرسول الله ﷺ خفين؟ قال: أهداه له دحية الكلبي.

= **فائدة**: قال الترمذي: (وكان سعد بن أبي وقاص من بني زهرة، وكانت أم النبي ﷺ من بني زهرة، فلذلك قال النبي ﷺ هذا خالي).

[١٣١] - **إسناده صحيح.**

رجاله ثقات رجال الصحيحين، غير إسحاق بن أبي إسحاق وهو ابن سليمان، فقد ذكره البخاري في «التاريخ»، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقد روى عنه أبو أسامة كما هنا وهو حماد بن أسامة، وعقبة بن المغيرة، والمسعودي.

فهو على هذا مجهول الحال، وإيراد ابن حبان له في «ثقاته» لا يخرجه عن ذلك، لما عرف من تساهله في توثيق المجاهيل!

لكن وقفت بحمد الله على ما يخرجه من جهالة الحال إلى درجة الثقة، فقد قال الحافظ الدارقطني كما في «سؤالات البرقاني» له (٢٦): «ثقة كوفي».

فخذها فائدة عزيزة.

والحديث أخرجه البيهقي في «الكبرى» (١٣٤٦) من طريق عمر بن حفص بن غياث، ثنا أبي، عن الشيباني، عن الشعبي به نحوه.

إلا أنه قال: أهداهما إليه النجاشي.

قلت: وإسناده لا مطعن في أحد من رجاله، ولكن أرى - والله أعلم - أن قوله «النجاشي» وهم من حفص بن غياث، فهو وإن كان ثقة، فقد تغير حفظه قليلاً في الآخر، وقد خالفه هنا ثقتان فقالا: «دحية الكلبي» وهما:

١ - إسحاق بن أبي إسحاق، كما عند أبي سعيد الأشج. =

[١٣٢] – حدثنا أبو أسامة، حدثني محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال : قال رسول الله ﷺ : «**أربعة أنهار فجّرت من الجنة : الفرات والنّيل : نِيلُ مِصْرَ ، وسَيْحَانُ وجَيْحَانُ**» .

= ٢ – الحسن بن عياش، وذلك فيما أخرجه الترمذي في «السنن» (١٧٦٩)، وفي «الشمائل» (٧٠)، وأبو الشيخ الأصبهاني في «أخلاق النبي ﷺ» (٣٧٤) من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن الحسن بن عياش، عن أبي إسحاق الشيباني به.

قال الترمذي : (حسن غريب).

قلت : إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين، سوى الحسين بن عياش، فهو من رجال مسلم وحده.

قلت : وقد ورد في حديث بريدة بن الحصيب عند أبي داود، والترمذي، أن النجاشي أهدى النبي ﷺ خفين أسودين ساذجين، فلبسهما، ثم توضأ ومسح عليهما.

ولم أتفرغ الآن لدراسة سنده، لكن قال الترمذي : «حسن» والله أعلم.

[١٣٢] – **حديث صحيح**.

وإسناد المصنِّف حسن، لأجل محمد بن عمرو بن علقمة، فإنه صدوق حسن الحديث.

وأبو سلمة هو ابن عبدالرحمن.

والحديث أخرجه أبو يعلى (٥٩٢١) قال : ثنا أبو سعيد الأشج بهذا الإسناد سواء.

وأخرجه أحمد (٢ / ٢٦٠–٢٦١)، والحميدي في «مسنده» (١١٦٣)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١ / ٥٤ و ٨ / ١٨٥)، من طرق عن محمد بن عمرو به.

وللحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه طريق آخر :

أخرجه مسلم (٢٨٣٩)، وأحمد (٢ / ٢٨٩، ٤٤٠)، والنسائي في «الإغراب» (١٦٦) من طرق عن خبيب بن عبدالرحمن، عن حفص بن عاصم، عن أبي هريرة به.

وزاد النسائي : «كلٌّ قد شربتُ منه». =

[١٣٣] - حدثنا أبو أسامة، حدثني محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن منبري هذا لعلى ترعة من ترع الجنة**».

= وللحديث شاهد: أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٧/ ١٨/ ١٩)، وابن عدي في «الكامل» (٦/ ٥٩) من طريق إسماعيل بن أبي أويس، حدثني كثير بن عبدالله المزني، عن أبيه، عن جده قال: قال رسول الله ﷺ فذكره في سياق طويل.

قلت: وإسناده واهٍ! آفته كثير هذا، فإنه متروك الحديث.

وبه أعلّه الهيثمي في «المجمع».

[١٣٣] - **حديث صحيح**.

وإسناد المصنِّف حسن، وهو الذي قبله.

والحديث أخرجه أحمد (٢/ ٤٥٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٧/ ٤٣٠)، وابن سعد في «الطبقات» (١/ ١٩٤)، والبغوي في «شرح السنة» (٤٥٤)، والبيهقي في «الكبرى» (١٠٢٨٩) من طرق عن محمد بن عمرو به، وزاد ابن سعد:

«قال: والترعة: الباب».

ولم يتفرد به محمد بن عمرو،فقد تابعه: عبدالمجيد بن سهيل بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبي سلمة.

أخرجه أحمد (٢/ ٣٦٠)، والنسائي في «الكبرى» (٤٢٨٨)، وابن سعد في «الطبقات» (١/ ١٩٢) من طريقين عنه به.

وعبدالمجيد بن سهيل ثقة من رجال الشيخين.

وللحديث شواهد، منها: حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه.

أخرجه أحمد (٥/ ٣٣٥، ٣٣٩)، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» (٢٩٣٨)، وابن سعد في «الطبقات» (١/ ١٩٤)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢٨٨٤)، والبيهقي في «الكبرى» (١٠٢٨٦) من طرق عن أبي حازم عنه به.

وإسناده صحيح.

[١٣٤] – حدثنا أبو أسامة، عن محمد بن عمرو، عن سالم، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تباع الثمرة حتى يبدو صلاحها**».

[١٣٥] – نا المحاربي، قال: كان ضرار بن مرّة، ومحمد بن سُوقَة إذاكان يوم الجمعة، طلب كلٌّ واحد منهما صاحبَه، فإذا اجتمعا جلسا يبكيان.

---

[١٣٤] – **حديث صحيح.**

وإسناد المصنِّف حسن، وسالم هو ابن عبدالله بن عمر.

والحديث أخرجه أبو يعلى (٥٥٢٨) من طريق يحيى بن زكريا، عن محمد بن عمرو به نحوه.

وقد توبع محمد بن عمرو، تابعه : الزهري عن سالم.

أخرجه البخاري (٢١٨٣)، ومسلم (١٥٣٤)، والنسائي (٤٥٢٠)، وابن الجارود (٦٠٣)، وأبو يعلى (٥٤١٥)، وعلي بن الجعد في «مسنده» (٢٨٧٨)، والبيهقي في «الكبرى» (١٠٥٦٥) من طريق الزهري عنه به.

وللحديث عن ابن عمر طرق كثيرة، في الصحيحين وغيرهما، وقد جاء أيضًا عن جماعة من الصحابة.

[١٣٥] – **إسناده صحيح.**

وشيخ أبي سعيد هو : عبدالرحمن بن محمد بن زياد المحاربي، الكوفي من رجال الشيخين.

والأثر أخرجه يعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» (٢ / ٧١١)، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» (٥٩٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥ / ٩١) من طريق البزار ثلاثتهم قالوا: ثنا أبو سعيد الأشج بالسند سواء.

وذكر هذا الأثر الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» (١٣ / ٣٠٩) في ترجمة ضرار بن مرّة.

[١٣٦] – حدثنا عبدالله بن الأجلح، عن ضرار بن مرّة أبي سنان الشيباني قال: لا تجيئوني جماعة، يجيئ أحدكم وحده، فإنكم إذا اجتمعتم تحدثتم، فإذا كان الرجل وحده لم يَخْلُ من أن يدرس جزؤه[١]، أو يذكر ربه عزّ وجلّ.

[١٣٧] – حدثنا أبو أسامة، عن شعبة، عن قتادة، عن مطرف بن عبدالله بن الشخِّير قال: ذكر سمرة عند عمران بن حصين، فقال رجل: هلك سمرة. فقال عمران بن حصين كلامًا، ذب به عن الإسلام أفضل.

[١٣٨] – حدثنا أبو أسامة، عن عبدالرحمن بن يزيد، عن مكحول، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**امسحوا على الخفين والخمار، فإنه حقٌّ**».

---

(١) هكذا بالأصل، والذي يجري على القواعد: «جزءه» والله أعلم.

[١٣٦] – **إسناده جيد.**

والأثر أخرجه الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٧١٠–٧١١)، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» (٦٠١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٩١) من طريق عبدالله بن محمد ثلاثتهم قالوا: ثنا عبدالله بن سعيد الأشج بالسند سواء.

ووقع عند أبي نعيم «حزبه» بدل: «جزءه».

[١٣٧] – **إسناده صحيح.**

رجال إسناده كلهم ثقات، ولم أجد هذا الخبر عند غير أبي سعيد الأشج. وهكذا استطعت قراءة متنه، والله أعلم.

[١٣٨] – **إسناده ضعيف**، فيه علتان: =

= **الأولى** : أن مكحولاً موصوف بكثرة الإرسال، ولم يلق أبا هريرة ،كما قال أبو زرعة، والدارقطني، فهو منقطع.

الثانية : أن عبدالرحمن بن يزيد اثنان : ابن جابر، وابن تميم، وكلاهما مذكوران في شيوخ أبي أسامة حماد بن أسامة.

والأول ثقة، والثاني ضعيف.

لكن ذكر غيرُ واحد من أئمة النقد أن الذي يروي عنه أبو أسامة هو عبدالرحمن بن يزيد بن تميم، وأن أبا أسامة وقع منه وهم في عدم التمييز بينهما، وشرح ذلك :

أن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر (الثقة) قدم الكوفة، فكتب عنه أهلها، ولم يسمع منه أبو أسامة، وبعضهم قال : لم يلقه. ثم قدم بعد ذلك الكوفةَ عبدالرحمن بن يزيد بن تميم (الضعيف)، فسمع منه أبو أسامة، وسأله عن اسمه فقال : عبدالرحمن بن يزيد، فظن أبو أسامة أنه ابن جابر، فصار يحدِّث عنه، وينسبه من قبل نفسه، فيقول : حدثنا عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، فوقعت المناكير في رواية أبي أسامة عن ابن جابر! ففطن لذلك أهلُ النقد، فميزوا ذلك، ونصوا عليه كالبخاري، وأبي حاتم غيرهما.

انظر : «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ٣٠٠)، و «العلل» (١ / ١٩٧) له أيضًا، و «تاريخ بغداد» (١٠ / ٢١٢)، و «تهذيب الكمال» (١٨ / ٨)، و «النكت» (٢ / ٧٤٧-٧٤٨).

ولذلك قال الحافظ المزي في ترجمة عبدالرحمن بن يزيد بن جابر من «تهذيب الكمال» عند سرد الرواة عنه : (أبو أسامة حماد بن أسامة إن كان محفوظًا) اهـ.

قلت : فهو يشير إلى ما قاله الحفاظ النقاد، من أنه وهم في قوله : «عبدالرحمن بن يزيد بن جابر» على ما سبق شرحه وبيانه.

وقد خفيت هذه الحقيقة على بعض من تصدى لتحقيق التراث! فحمل كلام الحافظ المزي السابق على معنى غريب، لا يعرفه أهل الاختصاص. فقال في تعليقه على «الفتاوى الحديثية» للسخاوي (ص/ ١٤٥ - الطبعة الناقصة) حاشية رقم (٢) ما نصه : =

[١٣٩] – حدثنا عبدالله بن نمير، نا الأعمش، عن الحكم، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة، عن بلال قال: رأيت رسولَ الله ﷺ توضأ ومسح على الخفين والخمار.

= (قلت: وقد ظهر لي بحمد الله أن إسناد الموقوف غير صحيح أيضاً، إذ إن فيه حماد بن أسامة أبا أسامة، وهو وإن كان من الأثبات إلا أنه موصوف بالتدليس كما قاله ابن سعد وغيره، وقد عنعنه، ولعله لذلك قال المزي في ترجمة عبدالرحمن بن يزيد بن جابر من تهذيب الكمال (٢ / ٨٢٥): روى عنه أبو أسامة حماد بن أسامة إن كان محفوظًا) اهـ!!

قلت : وقد رددتُ على كلامه هذا، وبينت ما فيه من الغلط في جزء خاص صنفته في الرد على تعليقاته (!!) على الكتاب المشار إليه سابقًا، والحمد لله رب العالمين.

[١٣٩] – **إسناد رجاله كلهم ثقات**، رجال الشيخين، إلا أن فيه علّة سيأتي شرحها فيما بعد، والحكم هو ابن عتيبة.

والحديث أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (١٨٠) عن الأشج بالإسناد سواء.

وأخرجه أحمد (٦ / ١٤)، والنسائي (١٠٤)، وأبو عوانة في «مسنده» (١ / ٢٦٠)، والبيهقي في «الكبرى» (١٢٨٣)، والطبراني (١ / ٣٥٠ / ١٠٦١)، من طريق عبدالله بن نمير، ثنا الأعمش به.

وقد اختلف فيه على الأعمش على ثلاثة وجوه:

الوجه الأول : الأعمش، عن الحكم، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن كعب من عجرة، عن بلال.

رواه عن الأعمش على هذا الوجه:

١ – عبدالله بن نمير.

وهو عند المصنف أبي سعيد الأشج وغيره.

٢ – عليّ بن مسهر.

أخرجه مسلم (٢٧٥)، والترمذي (١٠١). =

= ٣ – أبو معاوية – محمد بن خازم – .

أخرجه مسلم (٢٧٥)، والنسائي (١٠٤)، وابن أبي شيبة في « المصنف » (١٠ / ٢٠٤)، وأحمد (٦ / ١٢)، وابن خزيمة (١٨٠)، وأبو عوانة في « مسنده » (١ / ٢٦٠)، وابن المنذر في « الأوسط » (١ / ٤٦٦)، والبيهقي في « الكبرى » (٢٨٨)، وابن الجوزي في « التحقيق » (١ / ١٦٨)، والطبراني (١ / ٣٥٠ / ١٠٦١).

٤ – عيسى بن يونس.

أخرجه مسلم (٢٧٥)، وابن ماجة (٥٦١)، وأبو عوانة (١ / ٢٦٠)، والطبراني (١ / ٣٥٠ / ١٠٦١).

٥ – محمد بن فضيل.

أخرجه أبو عوانة (١ / ٢٦٠)، والطبراني (١ / ٣٥٠ / ١٠٦١).

فهؤلاء جميعًا، وغيرهم رووه عن الأعمش، وذكروا « كعب بن عجرة » بين ابن أبي ليلى وبلال.

الوجه الثاني : الأعمش، عن الحكم، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن البراء، عن بلال.

ورواه عن الأعمش على هذا الوجه :

١ – زائدة بن قدامة.

كما عند أبي سعيد الأشج في هذا الجزء رقم (١٤٠)، والنسائي (١٠٥)، وأحمد (٦ / ١٥).

وعندهم الاقتصار على المسح على الخفين فقط.

٢ – حفص بن غياث.

أخرجه النسائي (١٠٥).

٣ – عمار بن رزيق.

ذكره البيهقي في السنن (١ / ٤٠٨)، وأبو الفضل بن عمار الشهيد في « علل الأحاديث » (ص / ٦٢).

وهؤلاء جميعًا رووه عن الأعمش، وذكروا فيه « البراء » بدل « كعب ». =

= **الوجه الثالث** : الأعمش، عن الحكم، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن بلال.

ورواه عن الأعمش على هذا الوجه:

- سفيان الثوري.

أخرجه أحمد (٦/١٣، ١٥)، عن عبدالرزاق، وهذا في «المصنف» (٧٣٦) عن الثوري به. ولم يذكر بين ابن أبي ليلى وبلال: لا كعبًا ولا البراء.

والصحيح من هذه الوجوه هو الثالث، كما قاله غير واحد من الأئمة، منهم:

أبوحاتم، ففي «العلل» (١/١٥-١٦) قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه سفيان الثوري، وشريك عن الأعمش، عن الحكم، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن بلال عن النبي ﷺ في المسح على الخفين؟

قالا: ورواه أيضًا عيسى بن يونس، وأبو معاوية، وابن نمير، عن الأعمش، عن الحكم، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة، عن بلال، عن النبي ﷺ.

ورواه زائدة، عن الأعمش، عن [الحكم]، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن البراء، عن بلال عن النبي ﷺ.

قلت لهما: فأيٌّ هذا الصحيح؟

قال أبي: الصحيح من حديث الأعمش، عن الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن بلال، بلا كعب) اهـ.

ومنهم أيضًا: الحافظ أبو الفضل بن عمار الشهيد، فقد قال في كتابه «علل الأحاديث في صحيح مسلم» (ص/٦٥) بعد أن ذكر الاختلاف على الأعمش:

(وحديث الثوري عندنا أصحّ من حديث غيره) اهـ.

قلت: وكان سفيان أثبت الناس في الأعمش، كما قال أحمد وغيره.

وقد تابع الأعمش على هذا الوجه جماعة:

١ - شعبة بن الحجاج، عن الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن بلال.

أخرجه أحمد (٦/١٥) عن عفان، عن شعبة به.

٢ - زيد بن أبي أنيسة، عن الحكم به. =

= أخرجه أحمد (٦ / ١٤) ثنا عبدالجبار بن محمد الخطابي، ثنا عبيدالله، عن زيد بن أبي أنيسة به. وهذا إسناد جيد، وشيخ الإمام أحمد قد روى عنه جماعة، وذكره ابن حبان في «الثقات»[١].

٣ – عبدالله بن محرر عنه.

أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٧٣٥) عنه به.

وإسناده ضعيف جداً، علته عبدالله هذا، فإنه متروك الحديث.

قال ابن أبي حاتم في «العلل» (١ / ١٦) : (قلت لأبي : فَمَنْ حدّث غير الأعمش؟ قال: الصحيح ما يقول شعبة، وأبان بن تغلب، وزيد بن أبي أنيسة أيضًا عن الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن بلال، بلا كعب.

وقال أبي : الثوري وشعبة أحفظهم) اهـ.

قلت : وعلى هذا فيكون الإسناد منقطعًا، لأن ابن أبي ليلى لم يلق بلالاً.

قال ابن أبي حاتم في «المراسيل» (ص/١٠٨) :

(سمعت أبي – وسئل : هل سمع عبدالرحمن بن أبي ليلى من بلال؟

قال : كان بلال خرج إلى الشام في خلافة عمر قديمًا، فإن كان رآه صَغيراً، فإنه ولد في بعض خلافة عمر) اهـ.

وقال أبو الفضل بن عمار الشهيد : (ابن أبي ليلى لم يلق بلالاً) اهـ.

وكذلك قال البيهقي في «سننه» (١ / ٦٢٤).

قلت : وهذا الحديث مما انتقده الدارقطني أيضًا على مسلم في صحيحه، وهذا النقد متوجه إلى الإسناد دون المتن، فإن له شواهد كثيرة، يقطع الواقف عليها بثبوته.

وقد قال أبو بكر الأثرم : «سمعت أبا عبدالله – يعني الإمَامَ أحمد – يقول: المسح على العمامة قد روي من خمسة أوجه عن رسول الله ﷺ. =

---

(١) وهو مذكور في «العلل ومعرفة الرجال» (٤٨٧٨) للإمام أحمد، وقال محققه الشيخ وصيّ الله عباس في حاشية (٤): «لم أجده فينظر من هو؟».

قلت : فليستدرك من هنا.

[١٤٠] – نا أبو أسامة، نا زائدة، عن الأعمش، عن الحكم، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن البراء بن عازب، عن بلال أن النبي ﷺ كان يمسح على الخفين.

[١٤١] – حدثنا أبو أسامة قال: سمعت الأعمش يقول: أما تعجب من كثير النواء، وسؤاله أبا جعفر عن أبي بكر وعمر، ولو كان عليّ ها هنا ما سألته عن أبي بكر وعمر، ولو كان عليّ ها هنا ما سألته عن أبي بكر وعمر.

= قيل له : تذهب إليه؟

قال : نعم.

قلت : فإذا مسح على العمامة ثم خلعها أعاد وضوءه؟ قال : نعم». ذكره ابن الجوزي في «التحقيق» (١ / ١٧٠).

[١٤٠] – **تقدم في الذي قبله.**

[١٤١] – **إسناده صحيح.**

وكثير هو ابن إسماعيل، ويقال : ابن نافع، أبو إسماعيل، ضعفه أبو حاتم والنسائي وغيرهما.

وقال أبو أحمد بن عدي : كان غاليًا في التشيّع مفرطًا فيه.

والأثر أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق» (٥٤ / ٢٨٨) من طريق أبي سعيد الأشج بالسند سواء.

وأبو جعفر هو : محمد بن علي بن الحسين، المعروف بالباقر.

وقد كثرت الأسئلة على أبي جعفر فيما يخصّ أبا بكر وعمر، تراها في « تاريخ دمشق» ومن ذلك:

ما رواه ابن فضيل عن سالم بن أبي حفصة : سألت أبا جعفر وابنه جعفرًا عن أبي بكر وعمر، فقالا لي: يا سالم! تولّهما، وابرأ من عَدُوِّهما، فإنهما كانا إمامي هدى. =

[١٤٢] – حدثنا إبراهيم بن أعين، قال : سألت شريك بن عبدالله، فقلت : يا أبا عبدالله! أرأيت من قال: لا أفضِّل أحداً على أحد.

قال : هذا أحمق، أليس قد فُضِّل أبو بكر وعمر؟

قال : قلت : فأدركتَ أحداً يفضِّل عليهما؟

قال : لا، إلا يفتضح. قال وسمعت : سعيد بن سعيد يقول: من فضَّل على أبي بكر وعمر فقد عابهما. قال قلت له: وعاب من فضَّل عليهما!

= وقد أورد هذه القصة الحافظ الذهبي في «السير» (٤ / ٤٠٢) وعلّق عليها بقوله:

(كان سالم فيه تشيّع ظاهر، ومع هذا فيبث هذا القول الحق[١]، وإنما يعرف الفضل لأهل الفضل ذو الفضل، وكذلك ناقلها ابن فضيل شيعي ثقة.

فعثَّر الله شيعة زماننا، ما أغرقهم في الجهل والكذب، فينالون من الشيخين وزيري المصطفى ﷺ، ويحملون هذا القول من الباقر والصادق على التقية» اهـ.

[١٤٢] – **إسناده جيد.**

وشيخ المصنِّف هو العجلي، وهو غير الشيباني الذي ضعفه أبو حاتم.

انظر لذلك : «الميزان» للذهبي (١ / ٢١)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (١ / ٧٢).

وإبراهيم بن أعين العجلي هذا، قال فيه أبو سعيد الأشج: «كان من خيار الناس، روى عنه الثوري».

والأثر – بطرفه الأول فقط – أخرجه الخلال في «السنة» (٥٢١)، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» (٢٤٢٨) من طريقين عن سفيان بن عيينة، عن شريك به.

وقد ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٨ / ٢٠٥) من طريق إبراهيم بن أعين.

---

(١) يقصد رحمه الله : أنه نشره ورواه، وحدّث به.

[١٤٣] - حدثنا عبدالله بن إدريس، نا أبي، عن سماك بن حرب، عن علقمة بن وائل، عن المغيرة بن شعبة قال: بعثني رسول الله ﷺ إلى أهل نجران. قال[1]: ألستم تقرؤن ﴿**يا أخت هارون**﴾ وقد علمتم ما كان بين موسى وعيسى. فلم أدر ما أجيبهم. فرجعت إلى رسول الله ﷺ فأخبرته، فقال: «**ألا أخبرتهم أنهم كانوا يسمّون بأنبيائهم والصالحين قبلهم**».

[١٤٤] - حدثنا عبدالله بن إدريس، عن الأعمش، عن أبي الضحى قال: رأيت في مفرق ابن الزبير عشيّة عرفة من الطيب ما لو كان لرجل كان رأس مال.

---

(١) القائل هم: أهل نجران.

[١٤٣] - **إسناده جيد.**

رجاله كلهم ثقات، غير سماك بن حرب، فإنه صدوق.

والحديث أخرجه مسلم (٢١٣٥) عن أبي سعيد الأشج، وقرن معه: أبا بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن عبدالله بن نمير، ومحمد بن المثنى العنزي قالوا: ثنا ابن إدريس بهذا السند سواء.

وأخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٨/٣٣٦)، والبغوي في «شرح السنة» (٣٣٦٢).

[١٤٤] - **إسناده صحيح.**

رجاله ثقات، وأبو الضحى اسمه: مسلم بن صبيح، الكوفي العطار نسبة إلى بيع العطر والطيب.

والأثر أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٨/٢١٥) من طريق أبي سعيد الأشج بالسند سواء، إلا أنه قال بدل «ما لو كان لرجل ...»: «ما لو كان لي كان رأس مالي».

=

[١٤٥] - حدثنا حفص بن غياث، عن أشعث، عن عطاء قال: أكثر الحيض خمس عشرة.

[١٤٦] - حدثنا المحاربي، عن سلام بن سلم، عن حميد، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «**وقتُ النفساء أربعون يومًا، إلا أن ترى الطهر قبل ذلك**».

= **فائدة**: وهذا التقدير - أعني قوله «كان رأس مال» من صاحب خبرة، وصنعة في بيع الطيب والعطر، فقد كان رحمه الله عطّاراً.

والمنتسبون إلى هذه الصنعة جماعة كثيرة من المحدثين والعلماء، ذكر أبو عبدالله محمد بن إسحاق السعدي التميمي الهروي في كتابه «الصناع من الفقهاء والمحدثين» جماعةً كبيرةً، قريبًا من خمسين نفسًا. انظر: «الأنساب» (٤/ ٢٠٧).

[١٤٥] - **إسناد رجاله ثقات.**

إلا أن أشعث لم أتبين من هو، إلا أنه متابع كما سيأتي.

والأثر أخرجه الدارقطني في «السنن» (١/ ١٠٨) ومن طريقه البيهقي في «الخلافيات» (١٠٢١) من طريق يحيى بن آدم، ثنا حفص بن غياث به.

وله طريق آخر عن عطاء:

أخرجه الدارمي (٨٤٢)، والدارقطني (١/ ٢٠٨)، والبيهقي في «الكبرى» (١٥٣٦)، وفي «الخلافيات» (١٠١٨) من طريق مفضل بن مهلهل، عن سفيان، عن ابن جريج، عن عطاء به.

وعلّقه البخاري في صحيحه (١/ ٥٠٦ - فتح).

وإسناده صحيح كما قال الحافظ ابن حجر.

[١٤٦] - **إسناده ضعيف جدًا.**

آفته سلام بن سلم هذا؛ المعروف بالطويل، فإنه متروك الحديث، وقد كذبه بعض الأئمة. =

[١٤٧] - حدثنا أبو خالد، قال: سمعت سفيان يقول: لا تجاوز النفساء أربعين يومًا، فإذا طهرت صامت، وصلّت، ويأتيها زوجها.

= ووهم من ظنه أبا الأحوص، الثقة، كما وقع للبوصيري في «الزوائد» (ص/١١٦) فصحح إسناده! وقد جاء التصريح بأنه المدائني - وهو الطويل - في إسناد ابن حزم.

والحديث أخرجه ابن ماجة (٦٤٩)، وأبو يعلى (٣٧٩١) كلاهما قالا: ثنا أبو سعيد الأشج بهذا السند سواء.

ومن طريقه أخرجه الدارقطني في «السنن» (١/٢٢٠)، وابن عدي في «الكامل» (٣/٣٠١)، والبيهقي في «الخلافيات» (١٠٦٨)، وابن حزم في «المحلى» (٢/٢٠٦)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٦٤٦).

قال الدراقطني: (لم يروه عن حميد غير سلام هذا، وهو سلام الطويل، وهو ضعيف الحديث).

وقال عبدالحق الإشبيلي في «الأحكام الوسطى» (١/٢١٨): (هو حديث معتل بإسناد متروك)، وبه أعلّه ابن الجوزي وابن حزم.

وله عن أنس طريق آخر:

أخرجه البيهقي في «الكبرى» (١٦١٩)، وفي «الخلافيات» (١٠٧١) من طريق سفيان، عن زيد العمي، عن أبي إياس عنه.

وإسناده ضعيف جدًا، علّته زيد العمي هذا، وبه أعلّه البيهقي.

وأبو إياس هو معاوية بن قرّة، أما قول أخينا الشيخ مشهور في تعليقه على «الخلافيات» (٣/٤٣٣): «وأبو إياس هو الجلد بن أيوب، مضى تضعيفه أيضًا، انظر: (ص/٣٥٨-٣٦٦)»! فهو وهم محض منه! فالجلد بن أيوب هذا رجل آخر، يروي عن أبي إياس، ولا ذكر له في هذا الإسناد.

[١٤٧] - **إسناده صحيح.**

[١٤٨] - حدثنا أبو خالد، سمعت القاسم بن الوليد الهمداني يقول: وقت النفساء ستون يومًا.

[١٤٩] - حدثنا شجاع بن الوليد بن قيس، عن علي بن عبدالأعلى، عن أبي سهل، عن مسّة الأسدية، عن أم سلمة قالت: كانت النفساء تجلس على عهد رسول الله ﷺ أربعين يومًا، وكنا نطلي وجوهنا بالوَرْسِ من الكَلَفِ.

---

[١٤٨] - **إسناده جيد.**

القاسم بن الوليد هو أبو عبدالرحمن الكوفي، القاضي، وثقه ابن معين، وابن سعد والعجلي، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «يخطئ».

[١٤٩] - **إسناده صالح.**

أبو سهل هو كثير بن زياد الأزدي، البصري، وثقه ابن معين، وأبوحاتم، والبخاري، وأغرب ابن حبان فضعّفه! فلم يُصِبْ.

وعلي بن عبدالأعلى صدوق حسن الحديث.

ومسّة الأزدية وتكنى أمّ بسّة، لا تعرف إلا بهذا الحديث عن أم سلمة، ولم يرو عنها سوى أبي سهل كثير بن زياد الأزدي.

ولذلك ضعَّف هذا الحديثَ بسببها غيرُ واحد من أهل الحديث، منهم: الدارقطني، فإنه قال: (مسّة لا تقوم بها حجة، وهذا الحديث لا نعرفه إلا من حديث أبي سهل، عن مسّة، عن أم سلمة).

نقله عنه الحافظ ابن عبدالهادي في «التنقيح» (ق٦٣).

وقال ابن حزم في «المحلى» (٢/ ٢٠٤): (هي مجهولة).

وقال الحافظ في «التلخيص» (١/ ٣٠٣): (وأم بسّة مسّة مجهولة الحال).

والحديث أخرجه أحمد (٦/ ٣٠٠، ٣٠٤، ٣٠٩-٣١٠)، وأبو داود (٣١١)، والترمذي (١٣٩)، وابن ماجة (٦٤٨)، والدارقطني في «السنن» =

= (١ / ٢٢١-٢٢٢)، والدارمي (٩٥٥)، والفضل بن دكين في « كتاب الصلاة » (١٢٥)، وابن المنذر في « الأوسط » (٢ / ٢٥٠)، والحاكم (١ / ١٧٥)، والبيهقي في « الكبرى » (١٦٠٧)، وفي « الخلافيات » (١٠٥٠) من طريق علي بن عبدالأعلى، عن أبي سهل، عن مسّة به.

قال الترمذي: (غريب لا نعرفه إلا من حديث أبي سهل، عن مسّة الأزدية، عن أم سلمة).

وقد سأل البخاريَّ كما في « العلل الكبير » عن هذا الحديث فقال:

(علي بن عبدالأعلى ثقة، روى له شعبة، وأبو سهل كثير بن زياد ثقة، ولا أعرف لمسّة غير هذا الحديث).

وتابع عليّ بن عبدالأعلى : يونس بن نافع.

أخرجه أبو داود (٣١٢)، والحاكم (١ / ١٧٥) من طريق يونس بن نافع، عن كثير بن زياد أبي سهل، عن مسّة به. ولفظه: « كانت المرأة من نساء النبي ﷺ تقعد في النفاس أربعين ليلة، لا يأمرها النبي ﷺ لقضاء صلاة النفاس ».

قال الحاكم : (صحيح الإسناد)!

قلت : بل هو منكر بهذا اللفظ.

قال الحافظ ابن رجب في « الفتح » (٢ / ١٩٠): (وصححه الحاكم، وفي متنه نكارة، فإن نساء النبي ﷺ لم يَلِدْ منهن أحد بعد فرض الصلاة، فإن خديجة عليها السلام ماتت قبل أن تفرض الصلاة).

وقد سبقه في الحكم على هذا الحديث بهذا اللفظ بالنكارة : ابن القطان الفاسي في « بيان الوهم والإيهام » (٣ / ٣٢٩).

وقد صحح العلامة أحمد شاكر إسناد هذا الحديث في شرحه الترمذي (١ / ٢٥٧)، وقال في دفع نكارة متنه:

(والمراد بنساء النبي ﷺ في هذا الحديث غير أزواجه من سرية، أو بنت، أو قريبة له، كما هو ظاهر، لأن نساء الرجل أعمّ من زوجاته لدخول البنات وسائر القرابات تحت ذلك) اهـ. =

[١٥٠] - نا منصور بن وردان، عن علي بن عبدالأعلى، عن أبيه قال: قال عمر: وقت النفساء أربعون.

[١٥١] - حدثنا يحيى بن اليمان، عن إسرائيل، عن جابر، عن عبدالله بن يسار، عن سعيد بن المسيب، عن عثمان، قال: وقت النفساء أربعون يومًا.

= **تنبيه** : لقد حاول بعض أهل العلم رفع جهالة مسّة هذه، وترقية حديثها إلى درجة القبول، بأنها قد روى عنها غير أبي سهل أيضًا وهو الحكم بن عتيبة.

فأقول : أصل ذلك : ما أخرجه الدارقطني في «سننه» (١ / ٢٢٣) من طريق عبدالرحمن بن محمد العرزمي، عن أبيه، عن الحكم، عن مسّة به نحوه.

وهذا إسناد ضعيف جداً، آفته محمد بن عبيدالله العرزمي هذا، فإنه مجمع على ضعفه، بل قال الحاكم: متروك الحديث بلا خلاف.

فإيراد الذهبي لها في قسم المجهولات من النساء في كتابه «الميزان» صحيح، ولم يصب من انتقده، كما يفهم من صنيع بعضهم، والله أعلم.

[١٥٠] - **إسناده ضعيف**، لعلتين.

الأولى : ضعف والد علي؛ وهو عبدالأعلى بن عامر الثعلبي، وقد سبق الكلام عليه.

الثانية : الانقطاع، فإن عبدالأعلى لم يدرك عمر.

[١٥١] - **إسناده ضعيف**.

علّته جابر وهو الجعفي، وشيخ المصنِّف ضعيف أيضًا، لكنه متابع كما سيأتي.

وإسرائيل هو ابن يونس، وهو في جميع المصادر عن عمر.

والأثر أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢ / ٢٤٩) من طريق يحيى به نحوه. وزاد : «ثم تغتسل وتصلي».

وأخرجه الدارقطني في «السنن» (١ / ٢٢١)، والبيهقي في «الخلافيات» (١٠٧٤) من طريق وكيع، عن إسرائيل به. =

[١٥٢] – حدثنا ابن إدريس، عن عبدالرحمن بن زياد، عمن سمع عبدالله بن عمرو، يقول: قال رسول الله ﷺ: **«ما شدّ سليمان طرفه إلى السماء تخشعًا، حيث أعطاه الله عزّ وجلّ ما أعطاه»**.

[١٥٣] حدثنا ابن إدريس، عن ليث، عن حرمي مولى لزينب، عن زينب، عن رسول الله ﷺ قال: **«يغسل بول الجارية و [ينضح]**[1] **على بول الغلام»**.

= ووقع عند البيهقي بدل «عن جابر، عن عبدالله بن يسار»: «عن جابر عن عامر».

وقد أشار إلى هذا الاختلاف البيهقي نفسه.

وقد توبع إسرائيل تابعه: معمر.

أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١١٩٧) عنه عن جابر الجعفي به.

[١٥٢] **إسناده ضعيف**، لعلتين.

الأولى: عبدالرحمن بن زياد هو ابن أنعم الإفريقي، وهو ضعيف الحديث.

الثانية: جهالة الراوي عن عبدالله بن عمرو.

والحديث أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢ / ٢٧٤) من طريق أبي سعيد الأشج بهذا السند سواء.

وروي أيضًا على وجه آخر:

أخرجه ابن عساكر أيضًا في «تاريخ دمشق» (٢٢ / ٢٧٣–٢٧٤).

ومداره على عبدالرحمن بن زياد الإفريقي!

(١) في الأصل كلمة لم أستطع قراءتها، وما أثبته قد جاء في المصادر المذكورة في تخريج الحديث، والله أعلم.

[١٥٣] – **حديث صحيح**.

وإسناد المصنِّف ضعيف، لأجل ليث وهو ابن أبي سليم، وحرمي مولى زينب لم أهتد إليه. =

= والحديث أخرجه ابن أبي شيبة في «المسند» - كما في المطالب العالية (١١) - قال حُدِّثتُ عن ابن إدريس، عن ليث، وهو ابن أبي سليم، عن حدير مولى لبني عبس، عن مولى زينب بنت جحش به. وفيه قصة.

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١٤٩١)، وأبو يعلى - كما في المطالب (١٢) - من طريقين عن ليث، حدثني حدوب (هكذا في المصنّف، وقال أبو يعلى: عن حدير بن الحسن العبسي)، عن مولى لزينب بنت جحش، عن زينب به.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٤ / ٥٤ / ١٤١) من طريق ليث، عن أبي القاسم مولى زينب، عن زينب به.

قال الهيثمي في «المجمع» (١ / ٢٨٥) : (فيه ليث بن أبي سليم، وفيه ضعف).

وقال في موضع آخر (٩ / ١٨٨) منه : (رواه الطبراني بإسنادين، وفيهما من لم أعرفه).

وقال الحافظ في «المطالب العالية» : (وهو صحيح).

قلت : ويقصد بشواهده، فقد جاء عن النبي ﷺ عن جماعة من الصحابة، وإلا فقد قال في «التلخيص» (١ / ٦٣) وقد عزاه لعبد الرزاق فقط: (وفيه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف).

ومن شواهده : حديث عليّ رضي الله عنه :

أخرجه أحمد (١ / ٩٧)، والترمذي في «السنن» (٦١٠)، وفي «العلل الكبير» (١ / ١٤١ - ترتيبه)، وأبو داود (٣٧٨)، وابن ماجة (٥٢٥)، والبزار في «البحر الزخار» (٧١٧)، وأبو يعلى (٣٠٧)، وابن المنذر في «الأوسط» (٢ / ١٤٤)، وابن خزيمة (٢٨٤)، وابن حبان (١٣٧٥)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١ / ٩٢)، والدارقطني في «السنن» (١ / ١٢٩)، والحاكم (١ / ١٦٥-١٦٦)، والبيهقي في «الكبرى» (٤١٥٨) من طرق عن معاذ بن هشام، حدثني أبي، عن قتادة، عن أبي حرب بن أبي الأسود الدِّيلي، عن أبي الأسود، عن علي بن أبي طالب أن نبي الله ﷺ قال في الرضيع: «**ينضح بول الغلام، ويغسل بول الجارية**».

قال الترمذي : (حسن صحيح). =

= وقال الحاكم : (صحيح الإسناد، فإن أبا الأسود سماعه من علي، وهو على شرطهما صحيح).

قلت : هو على شرط مسلم فحسب، فأبو حرب لم يخرج له البخاري في صحيحه شيئًا.

قال الحافظ في «التلخيص» (١ / ٦٢) : (إسناده صحيح، إلا أنه اختلف في رفعه ووقفه، وفي وصله وإرساله).

قلت : والاختلاف واقع في موضعين.

الأول : أن معاذ بن هشام رواه عن أبيه مرفوعًا، وغيره يرويه عن هشام الدستوائي موقوفًا.

قال البزار : (وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وإنما أسنده معاذ بن هشام عن أبيه.

وقد رواه غير معاذ، عن هشام، عن قتادة، عن أبي حرب، عن أبيه، عن عليّ موقوفًا) اهـ.

قلت : ولم يتفرد به معاذ، بل قد تابعه : عبد الصمد بن عبدالوارث، عن هشام الدستوائي، عن قتادة، عن أبي حرب، عن أبيه، عن علي مرفوعًا.

أخرجه أحمد (١ / ٧٦، ١٣٧)، والدارقطني في «السنن» (١ / ١٢٩).

قال الدارقطني في «العلل» (٤ / ١٨٥): (يرويه قتادة، عن أبي حرب بن أبي الأسود عن أبيه. رفعه هشام بن أبي عبدالله من رواية ابنه معاذ، وعبدالصمد بن عبدالوارث عن هشام. ووقفه غيرهما عن هشام) اهـ.

ولم أقف على سند من أوقف.

وهناك وجه آخر من الاختلاف على هشام :

فقد روى مسلم بن إبراهيم، عن هشام، عن قتادة، عن ابن أبي الأسود، عن أبيه، عن رسول الله ﷺ مرسلاً.

أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٤١٦١) من طريق الحسن بن سهل بن عبدالعزيز، عن مسلم بن إبراهيم به. =

= والحسن هذا ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «ربما أخطأ».

الموضع الثاني : أنه اختلف فيه على قتادة :

فرواه هشام الدستوائي عنه به مرفوعًا كما سبق.

ورواه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة به موقوفًا.

أخرجه أبوداود (٣٧٧)، وعبدالرزاق في «المصنف» (١٤٨٨)، والبيهقي (٤١٦٠) من طريقين عنه به من قول عليّ رضي الله عنه .

وذكر المزي في «تهذيب الكمال» أن النسائي أخرجه من هذا الوجه في «مسند عليّ».

قلت : وهشام ثقة ثبت، وكان من أحفظ الناس في قتادة، حتى كان شعبة يُقدِّمه على نفسه فيه.

ولعل قائلاً يقول : وكذلك سعيد بن أبي عروبة من أثبت الناس في قتادة.

والجواب : نعم؛ هو كذلك، لكن قال أحمد وقد ذكر سعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائي: «إن الاختلاف عن هشام في حديث قتادة أقل منه في حديث سعيد».

رواه أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (١١٣٦) عنه. ثم قال أبو زرعة:

«ورأيت أحمد بن حنبل لهشام أكثر تقديمًا في قتادة لضبطه، وقلّة الاختلاف عنه».

ولذلك قال البخاري – وهو يذكر الاختلاف بين هشام وسعيد في الرفع والوقف – : «وهشام حافظ».

وهذا ميل منه إلى أن الرفع صحيح.

قال الحافظ ابن حجر : (اختلف في رفعه ووقفه، وفي وصله وإرساله، وقد رجح البخاري صحته، وكذا الدارقطني) اهـ.

وقال أحمد شاكر : (فهذا ترجيح البخاري صحته).

وللحديث شواهد أخرى، تنظر في : «التلخيص الحبير» (١/٦٢-٦٤).

[١٥٤] - حدثنا عبدالسلام بن حرب، نا الجلد بن أيوب، عن معاوية بن قرة، عن أنس قال: الحيض ثلاث، وأربع، وخمس، وست، وسبع، وثمان، وتسع، وعشر.

[١٥٥] - حدثنا عبدالسلام، عن الربيع بن صبيح، عمن سمع أنسًا يقول: لا يكون الحيض أكثر من عشرة.

---

[١٥٤] - **إسناده ضعيف.**

علّته الجلد بن أيوب هذا، قال ابن المبارك : أهل البصرة يضعفونه.

وقال أحمد : ضعيف ليس يساوي حديثه شيئًا.

وقال الدارقطني : متروك.

وقال البيهقي : لا يحتج به.

والأثر أخرجه الدارقطني في «السنن» (١ / ٢٠٩) من طريق أبي سعيد الأشج بالسند سواء.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢ / ١٧٧) من طريق عبدالسلام بن حرب به.

وأخرجه البيهقي في «الكبرى» (١٥٤٣)، وفي «الخلافيات» (١٠٢٥، ١٠٢٧)، وعبدالرزاق في «المصنف» (١١٥٠)، والدارمي (٨٣٤، ٨٣٦، ٨٣٩)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣ / ٤٦-٤٧) من طرق عن الجلد بن أيوب به نحوه.

ووقع عند الدارمي بدل «الجلد»: «خالد» في المواضع الثلاثة، وهو تصحيف!

[١٥٥] - **إسناده ضعيف**، فيه علتان :

الأولى : الربيع بن صَبيح ضعيف الحديث، مع صلاحه، وصدقه في دينه.

الثانية : جهالة الواسطة بين الربيع وأنس.

والأثر أخرجه الدارقطني في «السنن» (١ / ٢٠٩)، ومن طريقه البيهقي في «الخلافيات» (١٠٣٤) من طريق أبي سعيد الأشج بالسند سواء.

وتوبع شيخ أبي سعيد الأشج، تابعه : جعفر بن عون. =

[١٥٦] - حدثنا ابن عليّة، نا الجلد بن أيوب، عن معاوية بن قرّة، عن أنس قال: القرء ثلاث، وأربع، وخمس، وست، وسبع، وثمان، وتسع، وعشر.

[١٥٧] - حدثنا خالد بن حيان الرقي، عن هارون بن زياد القشيري، عن الأعمش، عن علقمة قال: الحيض ثلاث، وأربع، وخمس، وست، وسبع، وثمان، وتسع، وعشر، فما زاد فهي مستحاضة.

= أخرجه الدارمي (٨٤١) عنه عن الربيع بن صبيح به بنحوه.

قال البيهقي: (الربيع بن صبيح ليس بالقوي، ولم يذكر اسم من سمع منه، وكأنه أخذه من الجلد بن أيوب، والله أعلم) اهـ.

قلت: وعلى هذا فلا يصح أن يُعدّ هذا الطريق متابعةً للطريق الذي قبله، كما صنع ابن التركماني في «الجوهر النقي» (١/ ٤٧٩)، إذ مدار هذه الطرق على الجلد بن أيوب وهو لا يحتج به، والله أعلم.

[١٥٦] - **إسناده ضعيف**، وقد تقدم في الحديث رقم (١٥٤).

[١٥٧] - **إسناده واه جداً**.

آفته هارون هذا.

قال ابن حبان: (شيخ يروي عن الأعمش، روى عنه خالد بن حيان الرقي، كان ممن يضع الحديث عن الثقات، لا تحل كتابة حديثه ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار) اهـ.

وقال أبو حاتم: متروك الحديث.

وقال الدارقطني: ضعيف الحديث.

والأثر أخرجه الدارقطني في «السنن» (١/ ٢٠٩) قال: ثنا يزداد بن عبدالرحمن - وهو راوي هذا الجزء - عن أبي سعيد الأشج به. =

[١٥٨] – حدثنا ابن إدريس، عن عبيدالله، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **«من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة كلها»**.

إلا أن الإسناد عنده هكذا: «الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله». فزاد بين الأعمش وعلقمة: «إبراهيم» وبعد علقمة: «عبدالله بن مسعود».

وهكذا أيضًا أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (٢/٤٤٣-٤٤٤ – الطبعة الجديدة) قال: ثنا ابن زهير بتستر، ثنا أبو سعيد به مثل إسناد الدارقطني.

وقال الدارقطني عقبه: (لم يروه عن الأعمش بهذا الإسناد غير هارون بن زياد، وهو ضعيف الحديث، وليس لهذا الحديث عند الكوفيين أصل عن الأعمش، والله أعلم).

وقال أبو حاتم: (متروك الحديث، والحديث الذي رواه كذب).

وقال أبو زرعة: (لا أعرفه، والحديث الذي يرويه باطل وزور).

[١٥٨] – **إسناده صحيح**.

رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين.

والحديث أخرجه ابن حبان (١٤٨٥) من طريق أبي سعيد الأشج بهذا الإسناد سواء.

وأخرجه النسائي (٥٥٤) قال: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم، ثنا عبدالله بن إدريس به.

* وقد تابع عبدالله بن إدريس جماعة:

١ – عبدالوهاب الثقفي، عن عبيدالله به.

أخرجه مسلم (١/٤٢٤)، والنسائي في «الكبرى» (١٧٤٢)، كلاهما قالا: ثنا محمد بن المثنى، عنه به.

٢ – عيسى بن يونس عنه.

أخرجه النسائي في «الكبرى» (١٧٤٢) عن عبدالله بن الصمد، عنه به.

٣ – محمد بن عبيد عنه. =

= أخرجه أحمد (٢ / ٣٧٥-٣٧٦)، وأبو عوانة في «مسنده» (١ / ٣٧٢) عنه عن عبيدالله به .

٤ - أبو معاوية عنه .

أخرجه أبو عوانة (١ / ٣٧٢) قال : ثنا سعدان بن نصر عنه به .

* وتابع عبيدالله عليه جماعة :

١ - مالك بن أنس عن الزهري به .

أخرجه البخاري (٥٨٠)، ومسلم (٦٠٧) (١٦١)، وأبو داود (١١٢١)، والنسائي (٥٧٣)، وابن حبان (١٤٨٧) من طرق عن مالك، عن الزهري به .

٢ - سفيان بن عيينة عنه .

أخرجه أحمد (٢ / ٢٤١)، ومسلم (١ / ٤٢٤)، والنسائي في «الكبرى» (١٧٤١)، وابن ماجة (١١٢٢)، والترمذي (٥٢٤) من طرق عن سفيان، عن الزهري به .

٣ - الأوزاعي به .

أخرجه مسلم (١ / ٤٢٤)، والنسائي (٥٥٥) من طريقين عن الأوزاعي، عن الزهري به .

٤ - يونس بن يزيد عنه .

أخرجه مسلم (١ / ٤٢٤)، من طريق ابن المبارك عنه، عن الزهري به .

٥ - معمر بن راشد عنه .

أخرجه مسلم (١ / ٤٢٤)، وأحمد (٢ / ٢٧٠-٢٧١، ٢٨٠)، عن عبدالرزاق، وهذا في «المصنف» (٣٣٦٩) عن معمر، عن الزهري به .

٦ - ابن جريج عنه .

أخرجه عبدالرزاق (٣٣٧٠) عنه قال : أخبرني ابن شهاب به .

وله طرق عن أبي هريرة رضي الله عنه ، منها :

- سعيد بن المسيب عنه .

أخرجه النسائي (٥٥٦) من طريق الأوزاعي، عن سعيد به .

[١٥٩] – حدثنا ابن إدريس، عن محمد بن إسحاق، عن عبدالله بن الفضل، عن سليمان بن يسار، قال: سمعت ابن عمر يقول: قتل مسيلمةَ عبدٌ أسود.

[١٦٠] – حدثنا ابن إدريس، عن ليث، عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿ **فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه** ﴾ : هم قوم من سبأ.

---

[١٥٩] – **حديث صحيح.**

وإسناد المصنِّف رجاله كلهم ثقات، سوى محمد بن إسحاق، فإنه صدوق حسن الحديث إذا صرّح بالتحديث، وقد صرّح بالتحديث كما سيأتي.

والحديث أخرجه ابن هشام في «السيرة» (٣ / ٨٥١) قال: قال محمد بن إسحاق: وحدثني عبدالله بن الفضل، عن سليمان بن يسار، عن عبدالله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، – وكان قد شهد اليمامة – قال: سمعت يومئذ صارخًا يقول: قتله العبد الأسود.

والعبد الأسود هو وحشي؛ قاتل حمزة رضي الله عنه.

وقد تابع محمد بن إسحاق : عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة.

أخرجه البخاري (٤٠٧٢) من طريق حُجين بن المثنى، عنه، عن عبدالله بن الفضل، عن سليمان بن يسار أنه سمع عبدالله بن عمر يقول: فقالت جارية على ظهر البيت: وا أمير المؤمنين، قتله العبد الأسود.

[١٦٠] – **إسناده ضعيف.**

فيه ليث وهو ابن أبي سليم، وقد سبق بيان شأنه مراراً.

والأثر أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ١١٦١) قال: ثنا أبو سعيد الأشج بهذا الإسناد سواء.

وتابع أبا سعيد الأشج : سفيان بن وكيع.

أخرجه الطبري في «تفسيره» (٦ / ٢٨٥) عنه، عن ابن إدريس به. =

[١٦١] – حدثنا ابن إدريس، عن شعبة، عن سماك بن حرب، عن عياض الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ : «**هم قوم هذا**» لأبي موسى.

= وسفيان بن وكيع ليس بحجة.

وقد جاء عن مجاهد وجه آخر في تفسير هذه الآية بإسناد أحسن من هذا.

فأخرج الطبري في «تفسيره» (٦ / ٢٨٤) من طريقين عن ابن أبي نجيح عنه أنه قال: أناس من أهل اليمن.

[١٦١] **إسناده جيد، إلا أنه مرسل.**

فإنَّ عياض الأشعري ليست له صحبة. قاله أبو حاتم.

وقال في «الجرح والتعديل» (٦ / ٤٠٧): (روى عن النبي ﷺ مرسل أنه قرأ ﴿**فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه**﴾ وهو تابعي) اهـ.

وأثبت بعضهم له صحبة.

والحديث أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢ / ٣٣–٣٤) من طريق أبي سعيد الأشج بهذا الإسناد سواء.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المسند» (٦٦٤)، وفي «المصنف» (٧ / ٥٢٥)، وعنه ابن أبي عاصم في «الآحاد» (٢٥١٥)، وابن سعد في «الطبقات» (٤ / ٣٨)، والطبري في «تفسيره» (٦ / ٢٨٤) قال: ثنا أبو السائب سلم بن جنادة، وسفيان بن وكيع، أربعتهم عن عبدالله بن إدريس به.

قلت: ويضاف إليهم الأشج.

فهؤلاء جميعًا رووه عن ابن إدريس، عن شعبة به مرسلاً.

وخالف هؤلاء: أبو معمر إسماعيل بن إبراهيم القطيعي، فرواه عن ابن إدريس، عن شعبة به موصولاً، فزاد: «أبا موسى الأشعري».

أخرجه تمام في «فوائده» (١٣٣٧ – ترتيبه) ومن طريقه الذهبي في «السير» (١٦ / ١٨) من طريق أبي معمر القَطيعي به. =

ليس كما ذكر، بل إنهما أخرجاه من رواية أبي معمر عن ابن إدريس عن أبيه، وليس عن شعبة كما ظن.

= وتابع ابن إدريس جماعة :

١ - عفان بن مسلم عن شعبة به.

أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٤ / ٨٠) عنه به.

٢ - يزيد عنه.

أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٦ / ٢٨٤)، عن مجاهد بن موسى، عن يزيد به.

والظاهر أن يزيد هو ابن هارون، فإن لم يكن هو فابن زريع، وكلاهما ثقة.

٣، ٤ - وهب بن جرير، وسعيد بن عامر كلاهما عن شعبة.

أخرجه عنهما الحاكم (٢ / ٣١٣) ابنا أبو عمرو عثمان بن أحمد بن سماك ببغداد، ثنا عبدالملك بن محمد الرقاشي، عنهما، عن شعبة به.

وقال : (صحيح على شرط مسلم).

قلت : وإسناده حسن إلى شعبة، فشيخ الحاكم، وثقه الدارقطني، والخطيب، وله ترجمة جيدة في «السير» (١٥ / ٤٤٤).

وعبدالملك من رجال «التهذيب» وفي حفظه كلام، لكن لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن. وسعد بن عامر هو الضبعي، ووهب بن جرير وهو ابن حازم البصري، كلاهما ثقة.

وأخرجه من طريق الحاكم : ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢ / ٣٣).

٥، ٦ - سليمان بن حرب، وحفص بن عمر الحوضي كلاهما عن شعبة.

أخرجه عنهما الطبراني في «المعجم الكبير» (١٧ / ٣٧١ / ١٠١٦)، وعنه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١ / ٥٩) من طريقين عنهما، عن شعبة به.

وسليمان بن حرب، وحفص الحوضي ثقتان.

٧ - محمد بن جعفر عنه.

أخرجه الطبري في «تفسيره» (٦ / ٢٨٤) ثنا محمد بن المثنى عنه به.

ومحمد بن جعفر ثقة، ومن أثبت الناس في شعبة، وهو المعروف بغندر.

وقد اختلف فيه على شعبة: =

= * فجميع هؤلاء الذين تقدم ذكرهم رووه عن شعبة به مرسلاً، لا يذكرون أبا موسى الأشعري.

* ورواه بعضهم عن شعبة به، وزاد: أبا موسى الأشعري، فصار موصولاً، وهم:

١ - عبدالصمد بن عبدالوارث عن شعبة.

أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤ / ١١٦٠) قال: ثنا عمر بن شبة عنه به.

وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢ / ٣٤) من طريق أبي قلابة، عن عبدالصمد به.

قلت: وعبدالصمد ثقة، وخاصة في شعبة، فقد قال علي بن المديني: ثبت في شعبة.

٢ - أبو الوليد الطيالسي عنه.

أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٦ / ٢٨٤) من طريق محمد بن المثنى، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢ / ٣٤) من طريق أبي قلابة كلاهما عن أبي الوليد، ثنا شعبة به.

وأبو الوليد هو هشام بن عبدالملك الإمام، ثقة متقن، وكان ثبتًا في شعبة.

قلت: لكن اختلف فيه على أبي الوليد:

فروي عنه، عن شعبة موصولاً كما سبق.

ورواه هكذا أيضًا عن أبي الوليد الطيالسي: بندار محمد بن بشار، ومحمد بن مسلم ذكرهما ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٥٧).

ورواه عنه، عن شعبة مرسلاً: ابن أبي حاتم في «العلل» (٢ / ٥٧) فقال: حدثنا أبو الوليد مرسل.

قلت: ثم استدركت، فقلت لا يمكن أن يكون القائلُ «حدثنا أبو الوليد مرسل» ابنَ أبي حاتم، وإن كانت هذه الجملة في سياق سؤاله لأبيه أبي حاتم.

وذلك أن ابن أبي حاتم يروي عن أبي زرعة، وابن وارة وغيرهما من هذه الطبقة، أما أبو الوليد فقديم، لم يدركه. فقد توفي سنة ٢٢٧هـ وولد ابن أبي حاتم سنة ٢٤٠هـ، والذي يبدو لي الآن أن الذي رواه عن أبي الوليد: أبو حاتم، والله تعالى أعلم.

وقد سأل ابن أبي حاتم أباه عن هذا الاختلاف على أبي الوليد فقال: =

[١٦٢] – حدثنا عبدالله بن الأجلح، عن محمد بن عمرو، عن سالم الأفطس، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ **فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه** ﴾ قال: قوم من أهل اليمن، ثم من كندة، ثم من السكون.

= (سألت أبي عن حديث رواه محمد بن مسلم عن أبي الوليد الطيالسي ... فذكر الحديث.

قد رواه عن شعبة جماعة مرسل، وكذا حدثنا أبو الوليد مرسل.

قلت: فترى غلط فيه محمد بن مسلم؟

قال: لا، إن بندار كان يحدِّث به أيضًا عن أبي الوليد أيضًا كذا، ويشبه أن يكون أبو الوليد كان يغلط فيه، فلما قيل: إنه غلط ترك أبا موسى من الإسناد) اهـ.

وقد تابع شعبة على الوجه الموصول: إدريس بن يزيد الأودي.

أخرجه ابن عساكر (٣٢ / ٣٤) من طريق البيهقي، وهذا في «دلائل النبوة» (٥ / ٣٥١) من طريق ابن إدريس، عن أبيه، عن سماك، عن عياض الأشعري، عن أبي موسى فذكره.

وقد ذكر هذه المتابعة أبو حاتم في «العلل» (٢ / ٥٨) وسكت عنها. وينظر علل الدارقطني (٧/ ١٣)

[١٦٢] – **إسناده ضعيف.**

لأجل محمد بن عمرو وهو الأسدي، ذكره البخاري في «التاريخ» (١ / ١ / ١٩٤)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤ / ١ / ٣٣)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً، ولا راويًا عنه إلا عبدالله بن الأجلح، وذكره ابن حبان في «ثقاته» على عادته في توثيق المجاهيل!

وقد أخطأ خطأً بيِّنًا من عيَّن محمد بن عمرو بأنه ابن علقمة! كما صنع جاسم الدوسري صاحب كتاب «الروض البسام» وعليه حسَّنَ إسناده!!

كما أخطأ أيضًا في تصرّفه في سياق إسناده من «تفسير» ابن كثير وبيان ذلك: =

[١٦٣] - حدثنا ابن إدريس، عن شعبة قال: قلت لأشعث بن أبي الشعثاء: أكان أبوك يشرب النبيذ؟ قال: نعم! حتى لقي عبدالله بن عمر فنهاه عنه. وأحسبه عن رسول الله ﷺ.

= أن ابن كثير ساق سنده من طريق ابن أبي حاتم عن عبدالله بن الأجلح، عن محمد بن عمرو، عن سالم به. من غير زيادة «ابن علقمة».

فنقله جاسم الدوسري في كتابه المشار إليه، وتصرّف فيه، فزاد: «ابن علقمة»!

وحجتي في أن محمد بن عمرو هو الأسدي لا ابن علقمة أمران:

الأول: أن الأسدي قد ذُكر في الرواة عن سالم، وفي شيوخ عبدالله بن الأجلح، بينما محمد بن عمرو بن علقمة لم يذكر إلا في شيوخ ابن الأجلح فقط.

الثاني: قال البخاري في «التاريخ»: (محمد بن عمرو - أراه - الأسدي، عن سالم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ﴿**فسوف يأتي الله بقوم**﴾ قال: من اليمن.

قاله الأشج، قال حدثنا عبدالله بن الأجلح.

قال أبو عبدالله - وهو البخاري - كان في كتابي الأسدي فلم يقله) اهـ.

وقال أبو حاتم: (محمد بن عمرو الأسدي عن سالم الأفطس، عن سعيد بن جبير... فذكره.

روى عنه عبدالله بن الأجلح) اهـ.

وانظر أيضاً: «الثقات» لابن حبان (٩/ ٣٦).

والحديث أخرجه البخاري في «التاريخ» (١/ ١/ ١٩٤)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» - كما في تفسير ابن كثير (٢/ ٩٧) - عن الأشج بالإسناد سواء.

[١٦٣] - **إسناد رجاله ثقات**.

ووالد أشعث اسمه: سليم بن الأسود المحاربي، الكوفي.

والحديث أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٥/ ٤٧٣) قال: ثنا ابن إدريس بهذا السند سواء. وليس فيه: «وأحسبه عن رسول الله ﷺ».

[١٦٤] - حدثنا ابن إدريس، عن ليث، عن مجاهد، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ : «**أول من يكسى خليل الله إبراهيم**» .

---

[١٦٤] - **حديث صحيح.**

وإسناد المصنِّف ضعيف، لأجل ليث وهو ابن أبي سليم.

والحديث أخرجه البزار (١٨٤٠ - زوائد ابن حجر) قال : ثنا عبدالله بن سعيد الأشج بالسند سواء، وزاد:

« يوم القيامة » .

وأخرجه من طريق أبي سعيد الأشج : ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٦ / ٢٤٦) في ترجمة إبراهيم عليه السلام .

قال الهيثمي في « المجمع » (٨ / ٢٠١) : (رواه البزار، وفيه ليث بن أبي سليم وهو مدلس) .

قلت : وعلى هذا فلو صرح بالتحديث عند الشيخ أبي الحسن لقبل حديثه، وهذا خلاف ما عليه جمهور أهل الحديث من تضعيف حديثه أيضًا لسوء حفظه، واضطراب حديثه، واختلاطه.

مع أن الهيثمي يقول في مواضع من « المجمع » : « وفيه ضعف » .

وللحديث شاهد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما :

أخرجه البخاري (٣٣٤٩)، ومسلم (٢٨٦٠) (٥٨)، وأحمد (١ / ٢٢٣، ٢٢٩، ٢٣٥، ٢٥٣)، والترمذي (٢٤٢٣)، والنسائي (٢٠٨٢) من طريق المغيرة بن النعمان، عن سعيد بن جبير عنه، في حديث الحشر.

وأخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٨ / ٢٤٨) مختصرًا. بنحو لفظ أبي سعيد الأشج.

[١٦٥] – حدثنا ابن إدريس، عن شعبة، عن أبي بشر، عن يوسف المكي، عن محمد بن حاطب قال: سمعت عليًّا يقول في قول الله عزّ وجلّ: ﴿ **إن الذين سبقت لهم منا الحسنى أولئك عنها مبعدون** ﴾ قال: عثمان وأصحابه.

---

[١٦٥] – **إسناده صحيح.**

رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين، غير محمد بن حاطب، وهو صحابي صغير، له رؤية كما قال يحيى بن معين.

وأبو بشر هو جعفر بن إياس، وهو ابن أبي وحشية الواسطي.

ويوسف هو ابن ماهك.

والأثر أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٩ / ٤٦٠) من طريق أبي سعيد الأشج بهذا الإسناد سواء.

وقد رواه عن شعبة :

١ – شبابة بن سوار.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧ / ٤٩٢) ومن طريقه ابن أبي عاصم في «السنة» (١٢٥١) عنه، عن شعبة به.

ولفظه : «عثمان منهم».

٢ – محمد بن جعفر.

أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٨٧٧١) عن محمد بن بشار عنه، عن شعبة، عن أبي بشر، عن يوسف بن سعد – وليس بابن ماهك – عن محمد بن حاطب.

هكذا سياق إسناده في تفسير ابن جرير.

فكأنّ لأبي بشر في هذا الحديث شيخين، تارة كان يحدث به عن هذا، وتارة أخرى عن هذا، والله أعلم.

وقال ابن كثير في «تفسيره» (٣ / ٢٦٦) بعد أن ذكر الطريق الأول : =

[١٦٦] – حدثنا عبدالله بن إدريس، نا عاصم بن كليب، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**من رآني فقد رأى الحق، فإن الشيطان لا يتمثل بي**».

= (ورواه ابن جرير من حديث يوسف بن سعد – وليس بابن ماهك – عن محمد بن حاطب، عن علي فذكره، ولفظه: عثمان منهم).

٣ – يحيى بن سعيد.

أخرجه أحمد في «فضائل الصحابة» (١ / ٥٨٠) رقم (٧٧١) عنه، عن شعبة، قال: ثنا أبو بشر، عن يوسف بن سعد به.

وله طرق أخرى عن علي رضي الله عنه. تنظر في: «تاريخ دمشق» (٣٩ / ٤٦١-٤٦٢).

[١٦٦] – **إسناده صحيح.**

رجاله كلهم ثقات، ووالد عاصم اسمه: كليب بن شهاب الجرمي.

والحديث أخرجه أحمد (٢ / ٢٣٢، ٣٤٢)، والترمذي في «الشمائل» (٣٩٢)، والحاكم (٤ / ٣٩٣)، وأبو عوانة في «الرؤيا» – كما في «إتحاف المهرة» (١٩٦٩٠)–، وأبو سعيد بن الأعرابي في «معجمه» (١١٠) من طرق عن عاصم بن كليب بهذا الإسناد سواء.

وزادوا – إلا أحمد في الموضع الأول –: «قال عاصم، قال أبي: فحدثت به ابن عباس فقلت: قد رأيتُه، فذكرتُ الحسنَ بن علي فقلت: شبهته به، فقال ابن عباس: إنه كان يشبهه».

قال الحاكم: (صحيح الإسناد)، ووافقه الذهبي.

وقال الحافظ في «الفتح» (١٢ / ٤٠٠): (سنده جيد).

وله عن أبي هريرة طرق:

١ – أبو سلمة عنه.

أخرجه البخاري (١٩٩٣)، ومسلم (٢٢٦٦) (١١)، والترمذي في «الشمائل» (٣٩٤)، والبغوي في «شرح السنة» (١٢ / ٢٢٧)، وأبو داود (٥٠٢٣)، =

[١٦٧] - حدثنا ابن إدريس، عن زكريا بن أبي زائدة، قال: كان الشعبي يمرّ بأبي صالح فيأخذ بأذنه فيمدّها! ويقول: ويلك تفسّر القرآن وأنت لا تحفظه!

= وابن حبان (٦٠٥١) من طريق الزهري عنه به.

٢ - أبو صالح عنه.

أخرجه أحمد (٢/٤١٠، ٤٦٣، ٤٦٩)، والترمذي في «الشمائل» (٣٩٠)، وأبو داود الطيالسي (٢٤٢٠)، وتمام في «فوائده» (١٢٢٥ - ترتيبه) من طريق أبي حصين، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

قلت: وإسناده صحيح على شرط الشيخين، وأبو حصين هو عثمان بن عاصم الأسدي، وقد أخطأ محقق «الشمائل» محمد عفيف الزعبي حينما عيّن أبا حصين بأنه أحمد بن عبدالله بن يونس التميمي!!

كيف يكون هذا وهو من الطبقة العاشرة، وأبو صالح السمان من الطبقة الثالثة؟!

وقد ولد أحمد بن عبدالله بن يونس بعد ثلاثين سنة من وفاة أبي صالح!

٣ - محمد بن سيرين عنه.

أخرجه مسلم (٢٢٦٦)، وأحمد (٢/٤١١، ٤٧٢)، والترمذي في «السنن» (٢٢٨٠)، والطبراني في «الأوسط» (٩٥٤) من طرق عن ابن سيرين به.

قال الترمذي: (حسن صحيح).

٤ - عبدالرحمن بن يعقوب عنه.

أخرجه ابن ماجة (٣٩٠١)، وأبو يعلى (٦٤٨٨، ٦٥٣٠) من طريق العلاء بن عبدالرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة.

قلت: وإسناده جيد، وفي عبدالرحمن كلام لا يضر.

[١٦٧] - **صحيح**.

وإسناد المصنِّف رجاله ثقات، إلا أن زكريا بن أبي زائدة يدلس كثيراً عن الشعبي، نصَّ عليه أبو زرعة، لكن سيأتي ما يبيِّن أنه كان حاضراً للقصّة، وقد توبع أيضاً. =

[١٦٨] – نا سفيان[١]، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبدالله. ح

= فأخرج الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢ / ٦٨٥)، والعقيلي في «الضعفاء» (١ / ١٨٤) من طريق سفيان، عن ابن أبي خالد قال: رأيت الشعبي مرّ بأبي صالح – أو أتى أبا صالح – فأخذ بأذنه فعركها ثم قال: يا مخبثان تفسِّر القرآن وأنت لا تقرأ! وإسناده صحيح.

وابن أبي خالد هو إسماعيل الحافظ، الثقة، الثبت، وكان أثبت الناس في الشعبي.

والأثر أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١ / ١٨٤) من طريق أبي سعيد الأشج بهذا السند سواء.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢ / ٧٠) من طريق ابن إدريس، سمعت زكريا بن أبي زائدة يقول: كنت أرى الشعبي يمرّ بأبي صالح فذكره.

وأبو صالح هو باذام مولى أم هانئ، يُضعّف في تفسيره.

(١) كذا في المخطوط! وغالب ظني أن هناك سقطًا؛ فإن أبا سعيد الأشج لم يدرك سفيان الثوري، فقد ولد بعد وفاة الثوري.

وأتوقع أن الذي سقط من الإسناد هو وكيع بن الجراح، والله تعالى أعلم.

[١٦٨] – **حديث صحيح.**

والحديث أخرجه أحمد (١ / ٤٠٠)، وابن ماجة (٣٩٠٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٧ / ٢٣٢) عن وكيع، عن سفيان، عن أبي إسحاق به.

وأخرجه أحمد (١ / ٤٤٠)، والترمذي (٢٢٧٦)، وفي «الشمائل» (٣٨٩)، والدارمي (٢١٣٩)، وأبو يعلى (٥٢٥٠)، والشاشي في «مسنده» (٧٤١)، والبزار في «البحر الزخار» (٢٠٧٤) من طريقين عن سفيان به.

وقد توبع سفيان، تابعه:

١ – شريك عن أبي إسحاق به.

أخرجه الشاشي (٧٣٩) من طريق ابن الأصبهاني عنه به. =

[١٦٩] – ثنا وكيع، نا سفيان، عن أبي حصين، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ : «**من رآني في المنام فقد رآني في اليقظة، فإن الشيطان لا يتمثَّل عليَّ**».

= وشريك هو ابن عبدالله القاضي، فيه مقال.

٢ – إسرائيل عنه.

أخرجه الشاشي (٧٤٠) من طريق عبيدالله بن موسى عنه به.

٣ – زكريا بن أبي زائدة عنه.

أخرجه أحمد (١ / ٤٥٠)، عن يحيى بن زكريا، عن أبيه، عن أبي إسحاق به.

٤ – مسعر بن كدام عنه.

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧ / ٢٤٦) من طريق علي بن قادم عنه به.

وقال : (غريب من حديث مسعر، تفرد به علي بن قادم).

قلت : وقد تكلم فيه بعض الأئمة.

٥ – روح بن مسافر عنه.

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤ / ٣٤٨) من طريق نصر بن الحريش الصامت، ثنا روح بن مسافر به.

وقال : (غريب من حديث أبي إسحاق وأبي الأحوص، تفرّد به روح).

قلت : وهو ضعيف، ليس بثقة، والراوي عنه ضعيف أيضًا.

لكن روح بن مسافر لم يتفرد به، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص كما ترى في هذه الطرق.

٧ – الحجاج بن أرطاة عنه.

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١٢٣٤) من طريق معتمر بن سليمان عنه به، والكلام في الحجاج مشهور.

[١٦٩] – **إسناده صحيح.**

وقد تقدم تخريجه عند حديث [١٦٦].

[١٧٠] - حدثنا أبو أسامة، عن سعيد بن أبي عروبة، عن خليل بن حيان، عن ابن أخي مطرِّف، عن مطرف قال: لقيت عليًّا بالحزين[1] - يعني المبرد وما حوله[2] - فلما رآني أسرعَ نحوي، فقلت: أنا أحقّ بالإسراع إليك، فقال: ما منعك أن تأتينا؟ فاعتذرت. قال: ما شغلك ولا منعك إلا حبّ عثمان. قال: فلما تنفس عن أصحابه، قال: إنْ تحبه فقد والله كان خيرَنا، وأبرَّنا، ووأصلَنَا.

---

(١) كذا في الأصل، وفي «التاريخ» لابن عساكر (٣٩ / ٤٧١) : «الصواب: الحزيز بالحاء وزاءين مكررتين». وفي «لسان العرب» (٥ / ٣٣٥) : «الحزيز من الأرض: موضع كثرت حجارته، وغلظت، كأنها السكاكين، وقيل: الحزيز ما غلظ وصلب من جلد الأرض مع إشراف قليل، وإذا جلست في بطن المربد فما أشرف من أعلاه فهو حزيز، وفي حديث مطرف: لقيت عَليًّا بهذا الحزيز؛ هو المنهبط من الأرض» انتهى بتصرف يسير.

وقد جاء على الصواب في «السنة» لابن أبي عاصم (١٢٤٦)، وقد وقع في طبعة «اعتقاد أهل السنة» (٧ / ١٤٣٤) : «بالجزيرة»!!

(٢) هذا التفسير من أبي أسامة، شيخ المصنِّف كما في هامش النسخة.

[١٧٠] - **أثر صحيح.**

وإسناد المصنِّف ضعيف، الخليل بن حيان لم أعرفه، وابن أخي مطرِّف هو عبدالله بن هانئ، روى له مسلم في المتابعات، ولم يذكر المزي في «التهذيب» (١٦ / ٢٤٠) من الرواة عنه إلا شعبة. ولم يذكره ابن حبان في «ثقاته»، وقال الحافظ في «التقريب» : مقبول. إلا أن له طرقًا عن مطرِّف يصح بها.

والأثر أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٩ / ٤٧٠-٤٧١) من طريق أبي سعيد الأشج بهذا السند سواء.

ورواه عن مطرِّف بن عبدالله بن الشخير كلٌّ من : =

= ١ – قتادة عنه :

أخرجه الخطيب في « تاريخ بغداد » (١١ / ١٠١–١٠٢) ومن طريقه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٣٩ / ٤٧٠)، (٥٨ / ٢٩٦) من طريق أبي معمر الهذلي، ثنا ابن عيينة، عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن مطرِّف به نحوه.

قلت : وإسناده رجاله ثقات، إلاأن ابن أبي عروبة اختلط بآخرة، ولا أدري هل سمع منه ابن عيينة قبل الاختلاط أم بعده.

ولم يذكره الحافظ المزي في الرواة عن سعيد بن أبي عروة، ولا ذكر سعيداً في شيوخ ابن عيينة.

وأبو معمر هو إسماعيل بن إبراهيم القطيعي.

وتابع ابن عيينة : حماد بن واقد.

أخرجه ابن أبي عاصم في « السنة » (١٢٤٦) قال : ثنا فطر بن حماد بن واقد الصفار، ثنا أبي، عن سعيد به.

وحماد ضعيف الحديث، وابنه متكلّم فيه.

وله طرق عن قتادة :

* عبدالله بن شوذب عنه.

أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٣٩ / ٤٦٩) من طريق الدارقطني، نا أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، نا الحسن بن إسماعيل بن رشيد، نا ضمرة، نا ابن شوذب عنه به.

قال الدارقطني : « تفرّد به ضمرة بن ربيعة، عن ابن شوذب، عن قتادة ».

قلت : إسناده صحيح، لولا الحسن بن إسماعيل بن رشيد، فإني لم أقف على من وثّقه، وترجمه الخطيب في « تاريخه » (٧ / ٢٨٤) وذكر جماعة من الرواة عنه.

وأحمد بن موسى بن مجاهد هو الإمام المعروف بأبي بكر المقرئ، شيخ القرّاء في وقته، قال الخطيب : « كان ثقةً مأمونًا »، وهو مصنِّف « كتاب السبعة ».

وضمرة بن ربيعة، وابن شوذب ثقتان من رجال « التهذيب ». =

= ثم وجدت اللالكائي أخرجه في «الاعتقاد» (٢٥٧٥) من طريق الحسن (في الطبعة : الحسين!) بن إسماعيل به .

وزاد في الإسناد : «مطر» بين ابن شوذب وقتادة .

ومطر هو الوراق، وهو ضعيف .

* الحجاج عنه .

أخرجه ابن عساكر (٣٩ / ٤٧٠) من طريقين عن أحمد بن يونس، نا أبو شهاب، عن الحجاج، عن قتادة به .

وإسناد رجاله ثقات، سوى أبي شهاب وهو عبدربه بن نافع الكوفي، فهو صدوق .

والحجاج هو ابن أبي عثمان، الصواف، كما هو مبيَّن في إحدى الطرق .

* السري بن يحيى عنه .

أخرجه ابن عساكر (٣٩ / ٤٧٢) من طريق أيوب بن سويد، عنه، عن قتادة به .

قلت : وإسناده ضعيف، علّته أيوب بن سويد، فقد ضعَّفه جمهور أهل الحديث، وقد اتهمه بعضهم بسرقة الحديث .

وقد أخرجه أبو سعيد بن الأعرابي في «معجمه» (١٩٣٤) من طريق أيوب بن سويد، عن السري بن يحيى، عن مطرِّف (في المطبوع : مطر!) بن عبدالله به .

فأسقط من إسناده : قتادة .

وقد رواه ابن عساكر (٣٩ / ٤٧١) من طريق ابن الأعرابي، وأشار إلى سقوط قتادة من الإسناد .

وقد حسبه بعضهم طريقًا مستقلاً عن مطرف!

وقد أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١٢٤٨) من طريق أيوب بن سويد، عن السري بن يحيى به . وفيه ذِكْرُ «قتادة» .

وقد توبع أيوب بن سويد، تابعه : ضمرة - وهو ابن ربيعة الفِلسطيني - أخرجه ابن أبي عاصم (١٧٤٧) قال : ثنا الفريابي، ثنا ضمرة، عن السري به .

٢ - إسحاق بن سويد العدوي، عن مطرف بن عبدالله .

أخرجه ابن عساكر (٣٩ / ٤٦٩) من طريق أحمد بن مروان - وهو الدينوري - =

[١٧١] - حدثنا ابن إدريس، قال: سئل الأعمش عن حديث، فامتنع، فما زالوا به حتى استخرجوه منه. فلما حدَّث به ضرب مثلاً، فقال: جاء قفّاف(١) إلى صيرفي بدراهم يريه إياها، فلما ذهب [يزنها](٢) وجدها تنقص سبعين، فقال:

= وهذا في «المجالسة» (٢٨٤) ثنا الحارث بن أبي أسامة، نا روح بن عبادة، نا أبو نعامة، عن إسحاق بن سويد به.

وإسناده جيد، لولا الدينوري، فقد ضعفه الدارقطني.

وأبو نعامة اسمه: عمرو بن عيسى العدوي، البصري، وثقه يحيى بن معين، والنسائي وغيرهما، وقال أحمد: ثقة إلا أنه اختلط قبل موته.

تنبيه: قال مشهور حسن محقق «المجالسة» (٢ / ١٦١): «والأثر صحيح، له طرق عن علي».

أقول: وهذا سبق قلم منه، فلم يروه عن علي إلا مطرف بن عبدالله بن الشخير كما رأيتَ في هذا التخريج، ولعله أراد أن يقول: «له طرق عن مطرّف» وهذه هي العبارة الصحيحة، والله تعالى أعلم.

(١) القفاف: «الذي يسرق الدراهم بين أصابعه، وقد قفَّ يَقُفّ، وأهل العراق يقولون للسُّوقي الذي يسرق بكفيه إذا انتقد الدراهم: قفّاف، وقد قفَّ منها كذا وكذا درهمًا. وفي الحديث: أن بعضهم ضرب مثلاً فقال: «إن قفّافًا ذهب إلى صيرفيّ بدراهم. القفاف: الذي يسرق الدراهم بكفه عند الانتقاد. يقال: قفّ فلان درهمًا». لسان العرب (٩ / ٢٩٠).

قلت: قوله (في الحديث) يريد الأثر، وإلا فلا أصل له مرفوعًا، والله أعلم.

(٢) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، واستدركته من المصادر الآتية في التخريج.

[١٧١] - **إسناده صحيح.**

والأثر أخرجه أبو القاسم البغوي في «الجعديات» (٧٦١) قال: ثنا أبو سعيد الأشج بالسند سواء. =

عجبت عجيبة من ذِئب سوء أصاب فريسة من ليث غاب
فقفَّ بكفه سبعين منها تنقَّاها من السود الصلاب
فإنْ أُخْدع فقد يُخدع ويُؤخذ عتيقُ الطيرِ من جوّ السحاب

[١٧٢] - حدثنا حفص، عن الأعمش قال: رأيت شقيقًا ومجاهداً والأزر منهما في نصف الساق، والقميص فوق الإزار، والرداء فوق القميص.

[١٧٣] - حدثنا أبو خالد، عن يحيى بن سعيد، قال: سمعت علي بن حسين يقول: يا أهل العراق! أحبونا بحبِّ الإسلام؛ فوالله إنْ زال حُبُّكُم بنا حتى صارَ شيناً.

= وأخرجه الرامهرمزي في «المحدِّث الفاصل» (٨١٦)، والخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي» (٣٨٤) من طريقين عن أبي سعيد الأشج به.

[١٧٢] - **إسناده صحيح.**

وحفص هو ابن غياث.

والأثر أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٦/١٥٨-١٥٩) قال: بنا الفضل بن دكين، ثنا حفص به بنحوه.

وشقيق هو ابن سلمة، أبو وائل الكوفي.

[١٧٣] - **إسناده صحيح.**

رجاله كلهم ثقات، ويحيى بن سعيد هو الأنصاري، أبو سعيد المدني.

وعليّ بن حسين هو ابن عليّ بن أبي طالب القرشي، الهاشمي، أبو الحسين.

والأثر أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١ / ٣٩١) من طريق أبي سعيد الأشج بهذا السند سواء، وعنده: «سبّةً» بدل: «شيناً». =

[١٧٤] – حدثنا أبو أسامة، عن الأعمش قال: قال رسول الله ﷺ : «**آفة العلم النسيان، وإضاعته أن يحدّث به غير أهله**».

= وقد توبع أبو خالد، تابعه : حماد بن زيد، عن يحيى بن سعيد.

أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٥ / ١٦٥)، ومن طريقه ابن عساكر (٤١ / ٣٩٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣ / ١٣٦) من طريقين عن حماد به.

وتابعه أيضاً: أبو معاوية محمد بن خازم الضرير.

أخرجه ابن عساكر (٤١ / ٣٩٢) من طريق سويد بن سعيد عنه به.

وسويد فيه مقال.

وقد توبع يحيى بن سعيد الأنصاري، تابعه : خلف بن حوشب.

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣ / ١٣٧) من طريق سعدان بن يزيد، ثنا شجاع بن الوليد، ثنا خلف بن حوشب، عن علي بن الحسين قال: «يا معشر أهل العراق! يا معشر أهل الكوفة! أحبونا حبَّ الإسلام، ولا ترفعونا فوق حقّنا».

وإسناده جيد، إلا أنني لم أهتد إلى ترجمة شيخ أبي نعيم، وهو أبو حامد بن جبلة.

[١٧٤] – **إسناده مرسل أو معضل.**

والحديث أخرجه الدارمي (٦٢٤) قال: ثنا عبدالله بن سعيد بهذا الإسناد سواء.

وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦ / ١٩٠)، ومن طريقه ابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (٦٩٠) عن وكيع، عن الأعمش به.

وقد ورد صَدْرُه عن جماعة من السلف :

١ – عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه .

أخرجه الدارمي (٦٢٣) عن محمد بن يوسف، عن سفيان، عن طارق، عن حكيم بن جابر قال: قال عبدالله: «إن لكل شيء آفة، وآفة العلم النسيان».

قلت : إسناده جيد، رجاله كلهم ثقات، إلا طارق وهو ابن عبدالرحمن الأحمسي، فإنه صدوق، وسفيان هو الثوري، ومحمد بن يوسف شيخ الدارمي هو الفريابي.

وله طريق آخر عن ابن مسعود : =

[١٧٥] - حدثنا حميد بن عبدالرحمن الرؤاسي، قال: سمعت الأعمش يقول: انظروا هذه الدنانير؛ فلا تنثروها على الكنايس. يعني الحديث.

= أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦ / ١٩٠)، والدارمي (٦٢٢)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (٦٩١)، والبيهقي في «المدخل إلى السنن الكبرى» (٤٤٩) من طريقين عن أبي عميس، عن القاسم، قال: قال عبدالله: «آفة الحديث النسيان».

وإسناده رجاله كلهم ثقات، إلا أنه منقطع بين القاسم وهو ابن عبدالرحمن المسعودي وبين ابن مسعود.

وابو عميس هو عتبة بن عبدالله المسعودي، من رجال كتب الستة.

٢ - عن الأعمش.

أخرجه الرامهرمزي في «المحدِّث الفاصل» (٧٩٣).

٣ - عن الزهري.

أخرجه الدارمي (٦٢١).

٤ - الفضيل بن عياض.

أخرجه ابن أبي خيثمة في «أخبار المكيين» (٤٦٥ - من التاريخ الكبير) قال: ثنا عبدالصمد، قال: سمعت الفضيل يقول: «آفة العلم النسيان، وآفة العزّ العجب».

[١٧٥] - **إسناده صحيح.**

والأثر أخرجه أبو القاسم البغوي في «الجعديات» (٧٦٤)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٧٩٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥ / ٥٢)، والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (٧٣٥) من طريق أبي سعيد الأشج بالسند سواء.

[١٧٦] - نا حميد بن عبدالرحمن قال: سمعت أبي يقول: سمعت الأعمش يقول: انظروا؛ لا تنثروا اللؤلؤ على الخنازير. يعني الحديث[١].

[١٧٧] - حدثنا أبو خالد، قال: سمعت الأعمش يقول: لولا أني أخاف أن تفوتني التكبيرة الأولى؛ لأكلت حتى يقيم.

قال أبو سعيد: يعني السحور.

---

(١) هذا الأثر ألحق بهامش النسخة، وكتب بجانبه: «صح» ولذلك أثبته، والله أعلم.

[١٧٦] - **إسناده صحيح.**

والأثر أخرجه أبو القاسم البغوي في «الجعديات» (٧٦٥)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٧٩٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/٥٢)، والخطيب في «الجامع» (٧٣٥) من طريق أبي سعيد الأشج بالسند سواء.

فحميد سمع هذا الأثر من أبيه، عن الأعمش، وسمعه من الأعمش مباشرة كما في الأثر الذي قبله. والله أعلم.

[١٧٧] - **إسناده صحيح.**

لقد كان أبو محمد، الحافظ، سليمان بن مهران الأعمش رحمه الله تعالى - مع ما أُثر عنه من المزاح واللعب - من النسّاك والعبّاد، قال الحافظ أبو نعيم في «الحلية» (٥/٤٦):

(الإمام المقرئ، الراوي المفتي، كان كثير العمل، قصير الأمل، من ربه راهبًا ناسكًا، ومع عباده لاعبًا ضاحكًا).

وقد أخرج أيضًا في (٥/٤٩) منه، وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» (٧٥٥)، والخطيب البغدادي في «التاريخ» (٩/٨-٩) من طريق وكيع أنه قال: «كان الأعمش قريبًا من سبعين سنة لم تفته التكبيرة الأولى، واختلفتُ إليه قريبًا من سنتين؛ فما رأيته يقضي ركعة». =

[١٧٨] حدثنا ابن إدريس، قال: سمعت الأعمش قرأ عنده رجل بلحن من هذه الألحان، فقال الأعمش: قرأ رجل عند أنس بهذه القراءة فكرهها.

[١٧٩] - حدثنا ابن إدريس، عن عبدالله بن أبي السفر، عن الشعبي قال: ما [علمتُ](١) أحدًا انتصف من شريح إلا أعرابي، أتاه في خصومة، فجعل يكلمه ويمسه بيده، فقال له شريح: إن لسانك أطول من يدك. فقال الأعرابي: أسامري فلا تُمسّ! قال: فلما أراد أن يقوم، قال له شريح: إني لم أُرِدْ بهذا شرًّا. قال له الأعرابي: ولا أجرمت إليك.

قال ابن إدريس: وكانت القضاة تكره أن يقوم الخصم غضبان.

= وروى أيضًا أبو القاسم البغوي (٧٨٦)، ومن طريقه أبو نعيم (٥ / ٥٠)، والخطيب (٩ / ٨) عن يحيى القطان أنه إذا ذكر الأعمش قال: «كان من النساك، وكان محافظًا على الصلاة في الجماعة، وعلى الصف الأول. قال يحيى: وهو علاّمة الإسلام، وكان يجيئ حتى يلتمس الحائط حتى يقوم في الصف الأول».

والخبر في «السير» (٦ / ٢٣٦) من طريق إسحاق بن راهويه، ثنا وكيع سمعت الأعمش يقول: «لولا الشهرة لصليت الفجر ثم تسحرت».

وأخرجه الإمام أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٢٩٤) عن وكيع به.

وهو في «مسائل أحمد» رواية صالح (١١٣٨).

[١٧٨] **إسناد رجاله ثقات**، إلا أن الأعمش عن أنس مرسل. قاله ابن معين.

والأثر أخرجه الدارمي في سننه (٢ / ٥٦٦) قال أخبرنا عبدالله بن سعيد بالسند سواء.

(١) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، واستدركته من المصادر التي في التخريج.

[١٧٩] **إسناد رجاله كلهم ثقات**.

إلا أنني في شك في سماع عبدالله بن إدريس من عبدالله بن أبي السفر، فقد توفي =

[١٨٠] - حدثنا أبو تميلة يحيى بن واضح المروزي، نا شيخ كان يختلف معنا إلى محمد بن إسحاق، قال: لما أصيب عمر سمع صوت الجن:

يبكيك نساء الجن يبكين شجيات
ويخمشن وجوهًا كالدنانير نقيات
ويلبسن ثياب السود بعد القصيبات

[١٨١] حدثنا ابن إدريس، عن ليث، عن معروف بن أبي معروف قال: لما أصيب عمر سمع صوت:

= هذا الأخير في خلافة مروان بن محمد، وكانت خلافته سنة ١٢٧هـ، وكان ابن إدريس يومئذ ابن خمس عشرة سنة. لا سيما وقد جاء من طريق آخر، وإسناده هكذا: ابن إدريس، عن أبيه، عن ابن أبي السفر.

أخرجه وكيع في «أخبار القضاة» (٢ / ٢٥٥) قال: أخبرني جعفر بن حسن، ثني أبو كريب، ثنا عبدالله بن إدريس، ثنا أبي، عن عبدالله بن أبي السفر به.

وإسناده رجاله ثقات، إلا جعفر بن حسن شيخ وكيع، فلم أهتد إلى ترجمته.

والأثر أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٣ / ٣٧-٣٨) من طريق أبي سعيد الأشج بالإسناد سواء.

[١٨٠] - **إسناده ضعيف**، لعلتين.

الأولى: المخبر ليحيى بن واضح شيخٌ مبهم.

الثانية: الانقطاع، فإن هذا الشيخ المبهم لم يدرك وفاة عمر رضي الله عنه.

والخبر أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٤ / ٤٨٠-٤٨١) من طريق أبي سعيد الأشج بالسند سواء.

[١٨١] - **إسناده ضعيف**. =

لِيَبْكِ على الإسلام من كان باكيًا فقد أوشكوا هلكى وما قدم العهد
وأدبرت الدنيا وأدبر خيرها وقد ملّها من كان يؤمن بالوعد

[١٨٢] – حدثنا أبو معمر سعيد بن خثيم الهلالي، حدثني ابن المعتمر البصري، قال: حدثني ابن الأعمش، قال: كان بالبصرة شيخ قد عمِّر، وكان إذا قيل له كيف أصبحت، أو كيف أمسيت؟ قال:

لو كُنْتَ تَعْلَمُ يقينًا حقَّ عِلْمِي إذًا أَيْقَنْتَ أني قد فَنيتُ

[...][١] سليمان العدوي، وكان يقول الشعر، فقال: كيف أصبحت، أو كيف أمسيت؟ فقال:

لو كنت تعلم يقينًا حق علمي إذا أيقنت أني قد فنيت

= علّته ليث بن أبي سليم، ومعروف بن أبي معروف ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٨/ ٣٢٢) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في «الثقات»!

وما أظنه أدرك وفاة عمر رضي الله عنه، فقد ذكروا أنه يروي عن الحسن.

والخبر أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٤/ ٤٧٨) من طريق أبي سعيد الأشج بالسند سواء.

(١) في الأصل كلمة غير واضحة.

[١٨٢] – أخرجه ابن أبي الدنيا في «العمر والشيب» (٨٩) قال: ثنا أبو سعيد الكندي به. إلا أنه وقع عنده: «أبو المعتمر» بدل: «ابن المعتمر»، والله أعلم.

قال فردّ عليه :

فإنْ تَكُ قد فنيتَ فبعدَ قوم	طوال العُمْرِ بادوا قد بقيتَ
فزادُكَ في حياتكَ لا تضعْه	كأنّك في أُهيلك قد أتيتَ
وصِرْتَ وقد حُملتَ إلى ضريح	وفي الأموات قبلَكَ قد نُسيتَ
قريبَ الدار منفرداً وحيداً	بكأس الموت قبلك قد سقيتَ
وكلُّ فتى تعاوده الليالي	سيبليه الزمانُ كما بليتَ
فكم مِن باكٍ يَبكيكَ شجواً	وآخرُ قد يُسَرُّ بما لقيتَ

[١٨٣] حدثنا عبدالله بن إدريس، سمعت الأعمش يرويه عن عبدالله بن مرّة، عن مسروق، عن عبدالله قال: كان النبي ﷺ في نخل متوكيًا على عسيب، فعرض له يهودي، فسأله عن الروح، فجعل يقول برأسه، فظننت أنه يوحى إليه فقال: ﴿ **يسألونك عن الروح قل الروح من أمرِ ربي وما أوتيتم من العلم إلا قليلا** ﴾.

---

[١٨٣] - **إسناده صحيح.**

رجاله كلهم ثقات، لكن خولف فيه عبدالله بن إدريس كما سيأتي.

والحديث أخرجه مسلم (٢٧٩٤) (٣٤)، والبزار في «البحر الزخار» (١٩٥٥)، قالا: حدثنا أبو سعيد الأشج بهذا الإسناد سواء.

وأخرجه أحمد وابنه عبدالله في «زوائده» (١ / ٤١٠) عن عثمان بن أبي شيبة، وابن حبان (٩٧) من طريق أبي سعيد كلاهما عن عبدالله بن إدريس به.

قال البزار: (وهذا الحديث لا نعلم رواه أحداً [كذا] عن الأعمش، عن عبدالله بن مرّة، عن مسروق، عن عبدالله إلا ابن إدريس. =

= وغير ابن إدريس يرويه عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله) اهـ.

قلت : وهم جماعة :

١ – وكيع عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة به.

أخرجه البخاري (٧٤٥٦)، ومسلم (٢٧٩٤) (٣٣)، وأبو سعيد الأشج (١٨٤)، وأحمد (١ / ٣٨٩، ٤٤٤–٤٤٥)، والبزار في « البحر الزخار » (١٥٢٩)، وأبو يعلى (٤٢٤)، وابن جرير في « تفسيره » (١٧١٠٢) كلهم من طريق وكيع، عن الأعمش به.

٢ – عبدالواحد بن زياد عنه.

أخرجه البخاري (١٢٥، ٧٤٦٢)، والشافعي في « مسنده » (٣٦٩) من طريقين عنه به.

٣ – عيسى بن يونس به.

أخرجه البخاري (٧٢٩٧)، ومسلم (٢٧٩٤) (٣٣)، والترمذي (٣١٤١)، والنسائي في « التفسير » (١١٢٩٩ – الكبرى) من طرق عن عيسى بن يونس، عن الأعمش به.

٤ – حفص بن غياث عنه.

أخرجه البخاري (٤٧٢١)، ومسلم (٢٧٩٤) (٣٢) قالا: ثنا عمر بن حفص بن غياث، ثنا أبي، عن الأعمش به.

٥ – عبدالملك بن معن عنه.

أخرجه ابن جرير في « تفسيره » (٩ / ١٩٤) قال: ثنا يحيى بن إبراهيم المسعودي، ثنا أبي، عن أبيه، عن جده، عن الأعمش به.

قلت : وهذا إسناد جيد، إلا أن إبراهيم بن محمد بن أبي عبيدة لم أقف على ترجمته.

٦ – القاسم بن معن عنه.

أخرجه ابن جرير في « تفسيره » (٩ / ١٩٤) وعنه الطبراني في « الصغير » (٩٨١). =

= ٧ – علي بن مسهر عنه.
ذكره الدارقطني في «العلل» (٧ / ٢٥١) معلقًا.
قلت : فهؤلاء؛ جميعهم رووه عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله.
ورواه ابن إدريس عن عبدالله بن مرّة، عن مسروق، عن عبدالله.
والطريقان صحيحان، وإن كان الأول هو المشهور، فالأعمش حافظ، واسع الرواية، فيمكن أن يكون الإسنادان عنده جميعًا، فحدّث بعضهم عنه بإسناد، وحدّث ابن إدريس عنه بإسناد آخر، وهو من الثقات الأثبات.
قال الدارقطني في «العلل» (٥ / ١٥٢) :
(ولعلهما صحيحان، وابن إدريس من الأثبات، ولم يتابع عليه على هذا القول) اهـ.
قلت : وعليه يدل صنيع مسلم، فقد خرّجه من الوجهين جميعًا.
ويدل على صحة ذلك أيضًا : أن ابن إدريس نفسه رواه بالإسناد الثاني.
قال الحافظ ابن رجب في «شرح العلل» (٢ / ٧٢٠-٧٢١) : (قلت : ومما يشهد لصحة ذلك؛ أن ابن إدريس روى الحديث بالإسناد الأول أيضًا، وهذا مما يستدل به الأئمة كثيراً على صحة رواية من انفرد بالإسناد؛ إذا روى الحديث بالإسناد الذي رواه به الجماعة.
فخرّجه ابن أبي خيثمة في كتابه : نا عبدالله بن محمد أبو عبدالرحمن الكرماني كتبت عنه – بكفربيّا – نا عبدالله بن إدريس، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله قال : «إني لأمشي مع النبي ﷺ ... فذكره») اهـ.
قلت : وقد أخرجه عن ابن أبي خيثمة : الشاشي في «مسنده» (٣٧٠) بالسند سواء.

[١٨٤] - حدثنا وكيع، نا الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله قال: كنت مع النبي ﷺ في حرث بالمدينة، فمرّ بقوم من اليهود، فقال بعضهم لبعض: سلوه. وقال بعضهم: لا تسألوه. فقالوا: يا محمد! ما الروح؟

فقام متوكيًا على عسيبة، فظننا أنه يوحى إليه فقال: ﴿**يسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي**﴾ الآية، قال بعضهم لبعض: قد قلنا لكم لا تسألوه.

[١٨٥] - حدثنا ابن إدريس، عن عقبة بن إسحاق بن معاوية السلمي، عن ليث، عن مجاهد قال: كنت إذا رأيت العرب استجفيتها فإذا ... رأيتها من ... دينها فإذا دخلوا في الصلاة فكأنها أجساد ... منها أرواح.

---

[١٨٤] - **إسناده صحيح**.

وقد تقدم تخريجه في الذي قبله.

[١٨٥] - **إسناده ضعيف**.

علّته ليث، وهو ابن أبي سليم.

وعقبة بن إسحاق بن معاوية، لعله السلولي الكوفي، المذكور في «التاريخ» للبخاري و «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في «الثقات».

والفراغ الذي في النص من وضعي؛ وذلك لصعوبة قراءته عليّ، والله أعلم.

[١٨٦] - حدثنا الحماني، عن عثمان بن واقد العمري، عن أبي نصيرة، عن مولى لأبي بكر، عن أبي بكر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**لم يصرّ من استغفر الله عزّ وجلّ ولو عاد في اليوم سبعين مرّة**».

---

[١٨٦] - **حديث حسن.**

وإسناد المصنِّف ضعيف، لأجل جهالة مولى أبي بكر، قال الحافظ في «التقريب»: مجهول.

والحديث أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤١٨٤) قال: ثنا أبو سعيد الأشج بالسند سواء. وقد سقط من إسناده «أبو بكر».

ومن طريق أبي سعيد الأشج أخرجه الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» (٣٤٧/٣٤)، وأخرجه الترمذي (٣٥٥٩)، وأبو يعلى (١٣٧، ١٣٨)، وابن جرير في «تفسيره» (٤ /٩٨)، والبغوي في «تفسيره» (٢ /١٠٧)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٣٦٣)، وأبو بكر القطيعي في «مسند الشهاب» (٧٨٨)، والبزار في «البحر الزخار» (١ /٢٠٥)، وبحشل في «تاريخ واسط» (ص/٥٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧٠٩٩) كلهم من طريق عبدالحميد بن عبدالرحمن الحماني بهذا الإسناد.

وقد توبع الحماني : تابعه مخلد بن يزيد، عن عثمان به.

أخرجه أبو داود (١٥١٤).

وتابعه أيضًا : النضر بن عبدالرحمن الخزاز عنه.

أخرجه ابن شاهين في «الترغيب» (١٨٢) من طريق عبدالرحمن بن مالك بن مغول عنه به.

والنضر هذا متروك، مجمع على ضعفه.

والراوي عنه وضاع! كما في ترجمته من «الميزان».

وتابعه أيضًا : عفيف بن سالم عنه.

أخرجه أبو يعلى (١٣٩). =

= والحديث مداره على مولى أبي بكر الصديق.
وقد نقل الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (١ / ٥٤١) عن علي بن المديني أنه قال في هذا الحديث: (ليس إسناد هذا الحديث بذاك).
وقال الترمذي : (غريب، إنما نعرفه من حديث أبي نصيرة، وليس إسناده بالقوي).
وذلك لأجل جهالة مولى أبي بكر. استظهره ابن كثير.
أما الذهبي فقال في «الميزان» (٤ / ٥٨٠) في ترجمة أبي نصيرة الراوي، عن مولى أبي بكر: (وأشار الترمذي إلى لينه، له في الاستغفار).
وأعلّه البزار بهما جميعًا، فقال: (مجهولان).
قلت : الصحيح أن أبا نصيرة ليس مجهولاً، كيف وقد وثقه أحمد.
وقال ابن معين : صالح.
وتكلم فيه الدارقطني بما يوجب ضعفه.
وقال الحافظان الذهبي وابن حجر : ثقة.
فعلّة هذا الخبر هي جهالة مولى أبي بكر.
لكن ذهب جماعة من أهل العلم إلى أن هذه الجهالة في مثل هذا الموطن لا تضر؛ لكون الراوي من كبار التابعين، والكذب فيهم نادر، ولا سيما إذا اقترن مع ذلك قرائن، مثل كون الراوي التابعي مولى لبعض كبار ومشاهير الصحابة، كأبي بكر الصديق رضي الله عنه، كما هو الحال ها هنا.
قال ابن مفلح في «الآداب الشرعية» (١ / ١١٨) وقد نقل كلام الترمذي السابق: (كذا قال الترمذي! وهو حديث حسن، ومولى أبي بكر لم يسم، والمتقدمون حالهم حَسَنٌ) اهـ.
وقال ابن كثير في «تفسيره» (١ / ٥٤١) متعقبًا إعلال ابن المديني والترمذي: (لكن جهالة مثله لا تضر، لأنه تابعي كبير، ويكفيه نسبته إلى أبي بكر، فهو حديث حسن، والله أعلم) اهـ.
وله شاهد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما :
أخرجه الطبراني في «الدعاء» (١٧٩٧) قال: ثنا محمد بن الفضل السقطي، =

[١٨٧] - حدثنا عبدالله بن إدريس، عن ليث، عن مجاهد، قال: أصاب كلُّ امرأة من نساء عبدالرحمن بن عوف ربع الثمن، ثمانون ألفًا.

= ثنا سعيد بن سليمان، ثنا أبو شيبة، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ. بلفظه سواء.

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات.

أبو شيبة اسمه : سعيد بن عبدالرحمن الزبيدي، قال ابن حجر عنه في «التقريب»: «مقبول»! كذا قال، مع أنه قد وثقه ابن معين، وأبو داود.

وسعيد بن سلميان هو الواسطي.

وقد وقفت له على شاهد آخر، لكنه معضل.

أخرجه ابن بشران في «الأمالي» (٨٨١) قال : أخبرنا أبو عمرو (في الطبعة: أبو عمرة، وهو خطأ) عثمان بن أحمد بن السماك إجازة، ثنا الحسن، قال سمعت بشرًا يقول: قال رسول الله ﷺ: «ما أصرّ من استغفر» ويقال: لا كبيرة مع استغفار.

والحسن هو ابن مكرم، ثقة، توفي سنة ٢٧٤هـ، وشيخه بشر لم أتبين من هو الآن، وبينه وبين النبي ﷺ مفاوز!

[١٨٧] - **صحيح**.

وإسناد المصنِّف ضعيف، علّته ليث، وهو ابن أبي سليم، لكن له طرق أخرى يصح بها إن شاء الله تعالى.

والخبر أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥ / ٣٠٤) من طريق أبي سعيد الأشج بهذا السند سواء.

وقد جاء هذا الخبر من طريق محمد بن سيرين:

أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٣ / ١٠١) من طريق حماد بن زيد، عن أيوب، عن محمد بن سيرين به نحوه. =

= وهذا إسناد صحيح، إلا أن ابن سيرين لم يدرك وفاة عبدالرحمن بن عوف، فقد ولد بعد وفاته بأربع سنين.

وله طريق آخر عن ابن سيرين:

أخرجه ابن عساكر (٣٩ / ٣٠٤) من طريق أحمد بن مروان – وهو الدينوري – وهذا في «المجالسة» (٣٧٩)، عن أحمد بن عباد، نا الحسن بن علي الخلال، نا عبدالوهاب، عن هشام عنه به.

وجاء أيضاً من طريق أبي صالح :

أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٣ / ١٠١) ومن طريقه ابن عساكر (٣٩ / ٣٠٣) من طريق كامل أبي العلاء، قال: سمعت أبا صالح قال: فذكره بنحوه.

وإسناده حسن، إلا أن أبا صالح الذي يروي عنه أبو العلاء اثنان:

أحدهما : أبو صالح السمان وهو ذكوان، والآخر : أبو صالح مولى ضباعة، وهذا لين الحديث، كما في «التقريب»، والذي يظهر لي أنه هنا الأول، والله أعلم[١].

وروي أيضاً من طريق أبي سلمة بن عبدالرحمن :

أخرجه ابن عساكر (٣٩ / ٣٠٣–٣٠٤) من طريق سعيد بن منصور، نا أبو عوانة، عن عمر (في الأصل: عمرو، وهو خطأ) بن أبي سلمة، عن أبيه فذكره.

وإسناد رجاله ثقات، إلا عمر بن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف؛ ففيه كلام لا ينزل حديثه عن منزلة الحسن، والله أعلم.

---

(١) **تنبيه** : وقد اشتبه هذا على الإمام الألباني – رحمه الله تعالى – بأبي صالح السمان، وذلك عند كلامه على حديث رواه الترمذي من طريق محمد بن ربيعة، عن كامل أبي العلاء، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً: «عمر أمتي ما بين الستين سنة إلى السبعين»، فقال الألباني: «هذا إسناد حسن أيضاً، رجاله موثقون رجال مسلم، غير محمد بن ربيعة وهو الكلابي، وهو صدوق، كما في التقريب» اهـ.

قلت : فيفهم من قوله «رجال مسلم» أن أبا صالح هو ذكوان السمان، المشهور بالرواية عن أبي هريرة. والواقع خلافه؛ ذلك أن المزي قال في ترجمة أبي صالح مولى ضباعة من «التهذيب»: (روى عن أبي هريرة (ت) – يعني عند الترمذي – عن النبي ﷺ «أعمار أمتي ...»، روى عنه كامل أبو العلاء»، وكذلك هو صنيعه في «التحفة» (١١ / ٨٥).

قال الشيخ أبو القاسم عبيدالله:

هذا آخر ما عند يزداد بن عبدالرحمن بن محمد بن يزداد الكاتب أبي محمد الشيخ، الفقيه، الصالح، من حديث أبي سعيد الأشج.

(*)وأخبرنا أبو القاسم عبيدالله بن أحمد الصيدلاني، قراءة عليه وأنا أسمع قال: نا يزداد بن عبدالرحمن، قال: قال لي الزبير بن بكار: صِرْتُ إلى أبي عبدالله، المعتز بالله، أمير المؤمنين، وهو أمير، فلما أعلم بمكاني؛ خرج مستعجلاً، فعثر، فأنشأ يقول:

يموت الفتى من عثرة بلسانه

وليس يموت المرء من عثرة الرِّجل

آخره وصلى الله على المصطفى من بريته محمد وآله وصحابته[1].

(*) أخرجه الخطيب البغدادي في «التاريخ» (٢/ ١٢٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/ ٣١٧) من طريق أبي القاسم عبيدالله بن أحمد الصيدلاني به.

(١) كتب في هامش المخطوط: «بلغ العرض».

قال أبو نجيد إسماعيل بن محمد - عفا الله عنه بمنه وكرمه -: فرغتُ - بحمد الله وتوفيقه - من تحقيق هذا الجزء، وتخريج أحاديثه: يوم الإثنين ٢٨ جمادى الأولى ١٤٢١هـ، والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

فهرس الأحاديث والآثار

أولاً - فهرس الأحاديث :

ثانيًا - فهرس الآثار :